الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية
قسم الحضارة الإسلامية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية:

الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري
(1741-1794م)
من خلال وثائق مخطوطة

إعداد الطالبة:
لعريبي إسمهان

إشراف:
أ. د. بن نعمية عبد المجيد

السنة الجامعية:
1426 - 1427هـ / 2005 - 2006 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أدين لهما .من بعد الله تعالى. بحياتي،

إلى من سهرا على تربيتي، وتعبا لراحتي،

إلى من لقيت منهما كل التشجيع لإتمام مشواري الدراسي،

شَمْعَتَي حياتي، ونور عيني؛ والدي الكريمين، إليكما أهدي هذا العمل. وأسأل الله أن يبارك لكما في عمركما وصحتكما

إلى رفيق دربي، الذي لم يدخر جهده في تشجيعي، وتوفير كل الظروف التي ساعدتني للوصول إلى غايتي، لك خالص شكري وامتناني على صبرك عَليّ و دعمك لي. وأسأل الله أن يجزيك خيرا، ويحفظك.

كلمة شكر

أشكر الله العلي العظيم الذي وفقني لما أنا فيه،، فلك الحمد ربي كله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، أولا وآخرا.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور عبد المجيد بن نعمية الذي لم يألو جهدا في تقديم مساعداته و توجيهاته لي، في جميع مراحل البحث.

كما أشكر السادة بن عريشة محمد، و زيواني ابراهيم، المغتربين في مرسيليا، على مجموعة الوثائق النفيسة التي تكبدا عناء البحث عنها وإيصالها إلي.

كما أقدم شكري الخاص إلى السيد عراب أحمد على جميع المساعدات التي قدمها لي.

دون أن أنسى السيد بلعابد عبد الرزاق مدير الثقافة لبلدية القل، على حسن استقباله ومساعداته الجليلة التي قدمها لي أثناء زيارتي للمنطقة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بن عيسى على مراجعته لهذا البحث من الناحية اللغوية.

قائمة المختصرات

(د، د، ن): بدون دار النشر.

(د، ن): بدون ناشر.

(د، ت، ط): بدون تاريخ الطبع.

Art : Article.

B. N. A : Bibliothèque National d'Algérie.

CCI, Marseille : Chambre de Commerce et d'Industrie de Marseille.

Cie R. A : Compagnie Royale d'Afrique.

Cte : Comte.

E .NAL : Entreprise national de Livre.

O. P. U : Office de Publications Universitaires.

R. A : Revue Africaine.

R. N. M. S. A. C : Recueil des Notices et Mémoires de la Société Archéologique de Constantine.

(S. D. P) : Sans date de publication.

(S. M, E) : Sans maison d'édition.

S. N. E. D : Société National d'Edition et de Diffusion.

Tr : Trimestre.

V : Volume.

مقدمة

تمثل الوثائق التاريخية الجزائرية مصدرا هاما من مصادر التأريخ. ولعل من أهم هذه المصادر الثمينة الوثائق الخاصة بالعهد العثماني في الجزائر؛ الذي لا يزال في كثير من جوانبه غامضا لم يأخذ حقه بعد من الدراسة. ومن بين الجوانب الهامة من تاريخ الجزائر في هذا العهد؛ هي العلاقات التي ربطت بين الجزائر وفرنسا، وتوطدت عن طريق الامتيازات الاقتصادية التي نشأت منذ النصف الأول من القرن 16م. وقد تركز نطاق هذه الامتيازات أساسا على السواحل الشرقية للجزائر، واستمر ذلك إلى غاية السنوات القليلة التي سبقت الاحتلال. وقد عرف تاريخ الامتيازات طيلة عهده فترات مختلفة امتاز بعضها بالاضطراب والتشنج، وبعضها الآخر بالهدوء والاستقرار وهو ما ميز القرن الثامن عشر؛ الذي حصلت خلاله ــ الشركة الملكية الإفريقية (1741-1794) ــ على هذه الامتيازات.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع كان لا بد من معالجة كل جوانبه مع الأخذ بعين الاعتبار أن محاولة كهذه سوف تواجهها العديد من العقبات والمشاكل من أهمها؛ عدم أصلية معظم الوثائق المدروسة الذي جعلها تفقد إلى حد ما من قيمتها خاصة وأن الناسخ ارتكب عدة أخطاء تصحيفية أثناء نسخه لها، مع أن جهده كان واضحا في محاولة الوصول لنقل أكبر قدر ممكن من مضمونها؛ حيث أن الفراغات لم تكن كثيرة، والحروف كانت واضحة ومفهومة أكثر منه بالنسبة لنصوص الوثائق الأصلية القليلة التي وردت في المجموعة. من بين الصعوبات التي واجهت هذا البحث أيضا كون غالبية من تناول هذا الموضوع بالدراسة هم من الفرنسيين؛ مقارنة بالكتاب العرب الذين كانت كتاباتهم فيه قليلة جدا. مما يجعل المقارنة والوصول إلى أكبر قدر من الموضوعية أمرا في غاية الصعوبة. كما أن نقص ــ إن لم نقل انعدام ــ الوثائق المتعلقة بموضوع الامتيازات في مكتبات ومراكز الأرشيف في الجزائر مشكلة كبيرة عرقلت سير البحث؛ حتى الزيارة الميدانية التي قمنا بها للمراكز الثلاثة للامتيازات لم تذلل هذه المشكلة، حيث أن محاولة الوقوف على آثار تلك الحقبة لم يتسنى لنا بسبب انطماسها أو تغير ملامحها، ما عدا دار الشركة في القل التي لازالت بعض أطلالها موجودة إلى يومنا هذا، مما مكننا من التقاط صورة فوتوغرافية لبعض تلك الأطلال. كما أننا زرنا الأرشيف الولائي لقسنطينة إلا أننا لم نعثر على ما يفيد الموضوع من سجلات أو وثائق تخص تلك الفترة.

ومما زاد هذه المشكلة تعقيدا هو مشقة الوصول وتجميع الوثائق الخاصة بهذا الموضوع في مراكز الأرشيف المتواجدة خارج الوطن، مما حرمنا من رصيد هام كان سيثري الموضوع؛ ما عدا بعض الوثائق التي استطعنا الحصول عليها بوساطة بعض المغتربين المقيمين في مرسيليا.

وتكمن أسباب اختيار الموضوع ألا وهو دراسة الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1741 و1794، وهي الفترة التي تمثل عمر الشركة الملكية الإفريقية التي امتاز عهدها بالهدوء والاستقرار؛ مما جعل عمرها يعد أطول عمر قضته شركة فرنسية في استغلال الامتيازات. كما أن ما يزيد في أهمية الموضوع دراسته اعتمادا على مراسلات ووثائق تمت معظمها على عهد هذه الشركة وخاطبت مدراءها وأهم موظفيها.

فهل استطاعت هذه الوثائق أن ترسم لنا الخطوط العريضة والصورة التي كانت عليها الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري على عهد الشركة الملكية الإفريقية؟ وهل يمكن لهذه الوثائق أن تؤكد أو تنفي الوقائع المتعلقة بهذا الموضوع، باعتبار أن الوثيقة تعد أساسا لا يمكن التشكيك في صحة إثباته أو نفيه للوقائع؟. وهل يمكن لهذه الوثائق أن تنطوي على إشارات تاريخية قد تقود إلى اكتشاف جوانب أخرى خفية أبعد وأعمق من تلك الإشارات نفسها؟.

من أجل الوصول إلى ذلك تمت دراسة هذا الموضوع من خلال مجموعة من الوثائق المخطوطة الموجودة ضمن مجلد محفوظ في المكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 1641، وهي في معظمها عبارة عن رسائل، ما عدا وثيقتين إحداهما عبارة عن تذكرة والأخرى عبارة عن نص أمر واجب التنفيذ؛ لذلك فقد استعملنا خلال البحث كلمة وثائق للدلالة على المجموعة التي تشمل هتان الوثيقتان، واستعملنا كلمة رسائل عندما يكون المقصود هو مجموعة الرسائل الأخرى التي لا تضم الوثيقتين. وقد اتخذت هذه الوثائق بمثابة الأساس والمرتكز الذي تم الانطلاق منه لمعالجة أهم عناصر هذا البحث؛ في محاولة لاستقراء الجوانب المختلفة التي احتوتها هذه الوثائق للوصول في النهاية إلى تكوين نظرة إجمالية وموضوعية للامتيازات على عهد الشركة الملكية الإفريقية.

وقد اتبع في دراسة هذا الموضوع منهجا اعتمد على الاستقراء ثم السرد والتحليل. بحيث تم استقراء المواضيع المختلفة التي انضوت عليها الوثائق ثم استخراجها وترتيبها،

ثم توسيعها بما يناسبها من السرد والتوضيح، ثم تحليلها؛ للوصول في النهاية إلى طرح نظرة متكاملة للمواضيع الواردة في هذه الوثائق.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها: إضافة إلى مجموعة الوثائق المخطوطة التي تمت الإشارة إليها والتي تعد الأساس والمنطلق في هذا البحث.

وثائق من أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا: وقد تنوعت بين مراسلات باللغة العربية تمت بين شيوخ وكبار الموظفين الجزائريين في مناطق الامتيازات وإدارة الشركة ومقرها في مرسيليا؛ ومراسلات باللـــغة الفرنسية تمـــت بين مدراء الشركة في مرسيليا و عبد الله بلعباس شيخ المعزولة. كما تم الاعتماد على وُصُلاَتٍ ودفاتر خاصة بحسابات الشركة الملكية مع الشيخ عبد الله بلعباس.

إضافة إلى ذلك نجد ملفا يحتوي مجموعة من الوثائق بالغة الأهمية دُوِّنت من طرف وكيل الشركة الملكية في الجزائر آرميني بينزيت Armeny Benezet منها ما تعلق بنصوص المعاهدات التي أبرمتها الشركة الملكية وسابقاتها مع الجزائر بخصوص الامتيازات. إضافة إلى مجموعة من المذكرات والقوانين الإدارية الخاصة بالشركة.

ويحمل هذا الملف عنوان: « Recueil des édits , Règlements ,Traités et mémoires depuis 1741 ».

كما تمت الإفادة من بعض الدفاتر اليومية الخاصة بالمؤسسات الثلاثة للشركة (القـــالة، الـــقل وعـــنابة)، (Journal de la Calle, Journal de Bone, Journal de Collo) ، والتي تعتبر من أهم الوثائق الخاصة بالشركة، حيث كان موظفو الشركة يسجلون فيها جميع الحوادث اليومية المختلفة سواء أكانت تخص الشركة أو بايلك قسنطينة أو مدينة الجزائر، وجميع التطورات والأحداث التي كانت ترد إلى علم هؤلاء.

وقد تم استخلاص مادة علمية غنية من هذه الوثائق، أفادت في معرفة عدة تفاصيل لم يرد ذكرها في المصادر أو المراجع الأخرى المعتمدة في هذه البحث، وهي خاصة إما بنشاطات الشركة أو علاقاتها في مناطق الامتيازات.

من بين الوثائق الأجنبية المطبوعة التي أفادت الموضوع ينبغي الإشارة إلى ما ورد في كتاب:

Féraud Charles : Histoire des Villes de provence de Constantine « La Calle », et Documents pour servir à l'Histoire

في البستيون وانتقل إلى القل وعنابة ونقل ملاحظاته، كما وصف نشاطات الشركة وعلاقاتها مع القبائل هناك. وقد كانت معظم معلوماته مستقاة من ملاحظاته، أو مأخوذة على لسان موظفي الشركة الملكية في المناطق الثلاث؛ مما يجعل منه مصدرا أساسيا في موضوع البحث . وقد تمت الإفادة منه بشكل كبير خلال إعداد هذا البحث؛ ولكن ما يؤخذ عليه هو التحامل والافتقار إلى الموضوعية في وصفه للجزائر والجزائريين وسكان مناطق الامتيازات. حيث وصفهم بأبشع الصور وأغفل الجوانب الإيجابية لهم. وحاول أن يصل من خلال ذلك إلى أن يوهم القارئ بأن الشركة الملكية في الجزائر كانت ضحية لعجرفة النظام التركي، وللقبائل التي تتعامل معها؛ وأنها لم تلق منهم سوى الظلم والعدوان.

أما المراجع الأجنبية المستعملة في هذا البحث، فإن أهمها على الإطلاق:

Masson Paul Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque(1560-1793) :

يعد من أهم المراجع التي ارتكز عليها البحث؛ وتكمن أهميته في اعتماده بشكل أساسي وشبه كامل على الوثائق الخاصة بالشركة والتي حصل عليها من أرشيفها بمرسيليا. وقد تمت الإفادة منه بشكل كبير في توضيح نشاطاتها وأرباحها وخسائرها وبعض المعطيات الإحصائية التي تخص أعمالها. ولكن ما يؤخذ عليه هو انتقائيته وذاتيته في الجانب الذي تحدث فيه عن علاقة الشركة بالجزائر والقبائل التي كانت تتعامل مـــعها، حيث أغفل تماما جانب التجاوزات التي ارتكبتها الشركة والمشاكل التي تسببت فيها للجزائر؛ ولم يصور لنا الشركة إلا على أنها ضحية لم تنل من الجزائريين سوى الإهانة والظلم. وهو منهج سار عليه معظم الكتاب الفرنسيين الذين درسوا هذا الموضوع.

لقد بدأ البحث بمدخل تمت خلاله دراسة شكل الوثائق ومحاولة لمعرفة ناسخها والمعلق عليها على اعتبار أنها جاءت في معظمها غير أصلية، وتم فرز الوثائق الأصلية من غير الأصلية. كما تمت دراسة لغتها وأسلوبها، ودراسة تعاليق الناسخ والأخطاء التي وقع فيها؛ كما تمت دراسة تعاليق المعلق وتصويباته. كما درس الإطار الزمني والمكاني التي تدور فيه الأحداث الواردة في الوثائق، إضافة إلى التطرق لتعريف الشخصيات الموجهة والمتلقية تمت بينها المراسلات لمجموعة الوثائق التي بين يدينا.

ثم قســـم البحث إلى ثلاث فصـــول تم التطرق في الفصل الأول منه إلى التعريف

بالشركة الملكية، وذكر أنواع الامتيازات التي حظيت بها. وتم توضيح ظروف تأسيسها، ودراسة المعاهدة المقرة لامتيازاتها؛ حيث حاولنا من خلال هذا العنصر مقارنة النصوص المطبوعة والمخطوطة المتوفرة لدينا حول هذه المعاهدة ومحاولة الوصول إلى أقربها للنص الأصلي، ثم حللنا مضمونها وربطنا ذلك بما ورد من إشارات تخص ذلك في نصوص الوثائق المدروسة. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى تحديد أنواع الامتيازات، ثم إلى التعريف بمؤسسات الشركة الملكية في كل من القالة وعنابة والقل، ووكيلها في الجزائر، وربط ذلك بما ورد في الوثائق المدروسة التي لعبت دور المحدد والموضح لذلك. إضافة إلى التعريف بأهم الموظفين الجزائريين المشرفين على الامتيازات، وعلاقاتهم بالشركة حسب ما ورد في الوثائق.

أما الفصل الثاني: فقد جاء فيه الحديث عن النشاطات التي كانت الشركة تقوم بها أثناء استغلالها للامتيازات. حاولنا فيه الوصول إلى تكوين صورة متكاملة عن أهم تلك النشاطات، ومدى استفادة الطرفين الجزائري والفرنسي من هذه النشاطات؛ إضافة إلى المقارنة بين تلك النشاطات، وأيها أكثر إدرارا للأرباح بالنسبة للشركة عن طريق دراسة الأسعار والكميات التي كانت تشتري وتبيع بها السلع التي كانت تحصلها من خلال استغلالها للامتيازات. إضافة إلى تقديم عرض عن أهم التزامات الشركة المالية مقابل تمتعها واستغلالها لتلك الامتيازات، ثم الانتقال إلى الحديث عن خدماتها تجاه الجزائر؛ وقد تم في كل ذلك الانطلاق مما أشارت إليه الوثائق المدروسة حول تلك المواضيع.

أما الفصل الثالث: فقد جاء فيه الحديث عن التجاوزات التي قامت بها الشركة أثناء وجودها بالجزائر؛ وقد حللنا فيه معظم الإشارات التاريخية التي وردت حول هذا الموضوع في الوثائق المدروسة واستطعنا الوصول إلى حقيقة تلك التجاوزات والدوافع وراء التصرفات التي كانت السلطات الجزائرية تواجه بها تلك التجاوزات. كما تم التطرق للمشاكل التي ورد ذكرها في الوثائق، وأثرت على حسن استغلال الامتيازات وأهداف ودوافع الطرفين الجزائري والفرنسي في ذلك.

وأخيرا أنهي البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث.

المدخل

1- التعريف بشكل الوثائق:

توجد مجموعة الوثائق التي بين أيدينا بالمكتبة الوطنية بالجزائر، وهي مصنفة تحت رقم 1641، وتضم 133 وثيقة؛ كلها عبارة عن مراسلات ما عدا الوثيقة رقم 16 التي هي عبارة عن "تذكرة"[1] صادرة عن حسين باي، والوثيقة رقم 25 التي هي عبارة عن نص "أمر" صادر عن هذا الأخير أيضا[2]. وجميع وثائق هذه المجموعة تدور حول الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري، ما عدا بعض المراسلات الثانوية التي تتناول مواضيع أخرى سيأتي ذكرها في حينها.

كُتبت جميع الوثائق باللغة العربية، وقد رافقتها تعاليق باللغة الفرنسية. لم تأت هذه الوثائق مرقمة في الأصل؛ بل هناك يد حاولت ترقيمها من بعد؛ والدليل على ذلك اختلاف نوع القلم الذي كتبت به الوثائق وبين القلم الذي رقمت به، حيث كان الأول حبرا، والثاني قلم رصاص. وقد رقمت هذه الوثائق من 1 إلى 130 مع تكرار الرقمين 91 و110 والسهو عن ترقيم الرسالة رقم 7. أما ما سيعتمد خلال إعداد هذا البحث فهو الترقيم التسلسلي الذي يبدأ من أول رسالة إلى آخرها، أي من الرقم 1 إلى الرقم 133. كما يلاحظ زيادة على ذلك تكرار الرسالة التي تحمل الرقم التسلسلي 41؛ حيث أعيدت كتابتها في آخر المجموعة، وحملت الرقم التسلسلي 131.

توجد هذه الوثائق كلها في مجلد صنعت دفتاه من ورق مقوى صلب، أما وسط التجليد فهو مصنوع من الجلد البني الفاتح كتب عليه عنوان المجلد باللغة الفرنسية: « Lettres des différents Beys de Constantine »؛ "رسائل من مختلف بايات قسنطينة" وفي الأسفل كتبت كلمة "نسخ" (copies). احتوت الصفحة الأولى منه فهرسا عاما للوثائق الواردة في المجلد كتب باللغة الفرنسية.

أ)-الوثائق الأصلية وغير الأصلية:

معظم الوثائق الموجودة في المجموعة غير أصلية، وهي منسوخة عن أصول لم نقف عليها. حيث ذكر فانيان Fagnan في الفهرس الذي وضعه لمخطوطات المكتبة الوطنية بالجزائر أن جل وثائق هذه المجموعة هي نسخ غير أصلية وأضاف أنها كتبت

(1) هذه التذكرة هي عبارة عن وصل استلام لقيمة الضريبة الجمركية على السلع المشحونة من ميناء القل.
(2) نص الأمر هذا صادر عن حسين باي، الذي وجهه إلى مدير البستيون برون Peron يقضي بالسماح له بإصلاح مخزن للزرع (الحبوب) داخل البستيون، والإذن ببناء حوش (إسطبل) للبقر.

بيد أوربية؛ ما عدا بعض الوثائق الأصلية[1]. وهو ما ذكره أيضا خليفة حماش الذي تعامل مع هذه المجموعة ووضع لها تصنيفا تسلسليا مرفقا بتلخيص مختصر حول موضوع كل رسالة على حدة[2]. ويبلغ عدد الوثائق الأصلية التي تضمنتها المجموعة 16 وثيقة تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 16، 17، 19، 94، 97، 100، 101، 102، 105، 106، 107، 112، 113، 114، 115، 122.

يمكن التمييز بين الرسائل الأصلية والغير أصلية بفضل المعطيات التالية:

1-الاختلاف في الخط؛ حيث نجد الرسائل غير الأصلية قد تشابهت كلها في الخط، رغم تباين الفترات التي كتبت فيها واختلاف مرسليها؛ كأن تكون إحدى الرسائل مثلا أرسلها حسن باي في سنة 1745[3]، وتكون أخرى قد أرسلت من طرف مصطفى باي بتاريخ 1797[4]. أما بالنسبة للوثائق الأصلية فيلاحظ اختلاف الخطوط فيها حسب هوية كل مرسل، فالرسائل التي أرسلها علي باي شيخ المعزولة[5] مثلا تختلف في خطها عن تلك التي أرسلها أحمد باي؛ كما أن هذه الأخيرة تختلف بدورها عن الوثيقتين اللتين أرسلهما حسن باي[6].

2-وجود بعض الأخطاء في النَّسْخ في نصوص الرسائل غير الأصلية؛ يذكر على سبيل المثال ما ورد في الرسالة رقم 61، التي جاء فيها:"... إننا شيخنا ابننا علي باي وطردنا والده البخيس عود الله ورسوله..."؛ والخطأ هنا واضح، ويتمثل في أن الناسخ أخطأ في نقل الحروف؛ فقدم الواو على الدال فكتب "عود" بدل "عدو". مثال آخر نجده في الرسالة رقم 4 التي جاء فيها"... ما عرفتمونا من أمر المرمة متاع هدم الطاحونة... تبقا ترفع ذلك المرمة وتـــرسيـــها...". وفي هـــذه الرسالة أخطأ الناسخ هنا في نقل الحروف فكتب

---

(1) E. Fagnan, Catalogue général des manuscrits de la B.N.A, (1ère tranche du N° 1 au N° 1987), B.N.A, 2ème Edition, 1995, p.456

(2) خليفة حماش ، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، ع 13-14، أكتوبر 1996، ص 292 .

(3) أنظر الرسالة رقم 4.

(4)أنظر الرسالة رقم 121

(5) أنظر الرسائل 19، 94، 97، 100، 101، 102، 105، 106، 107، 112، 133، 114، 115، 122.

(6) أنظر التذكرة رقم 16، والرسالة رقم 17.

"المرمة" بدلا عن "الهدمة"، وكتب "دور" بدل "سور"، وكتب "ترسيها" بدل "ترميها"[1]؛ أما الرسائل الأصلية فإننا لا نلاحظ فيها أخطاء من هذا النوع. كما ترك الناسخ فراغات أغلب الظن أن ذلك راجع لعدم فهمه للكلمات أو لوجود خرم مكان الكلمات؛ مثل ما ورد في الرسالة رقم 30، التي جاء فيها:" عزمنا أن نرده لكم وكيف يمكن هذا [بياض] صندوق ملئان نخالة هذا لا يليق...". مثال آخر ورد في الرسالة رقم 50، التي جاء فيها:"... ذكرتم لنا على شأن[بياض] والزليزة علمنا ذلك...".

3-كتبت الرسائل الأصلية على ورق مغاير وألصقت بواسطة غراء على أوراق المجلد.

4-ورود الرمز اللاتيني P.S في أول النصوص المستدركة التابعة لنصوص الرسائل غير الأصلية؛ وهو دليل على أن الناسخ أوربي وغير عربي.

ومما يلفت الانتباه هو الرسائل الأصلية التي قام الناسخ بإلصاقها كما هي على بعض أوراق المجلد دون نسخها كغيرها، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سبب نسخ معظم الرسائل، وترك بعضها على أصليته وعدم نسخه كغيره. قد يعود السبب في نظرنا إلى أن تلك الرسائل الأصلية كانت بحوزة الناسخ، أما الرسائل الأخرى فإما أنها كانت في حالة سيئة مما صعب على الناسخ إلصاقها في المجلد كغيرها، فارتأى أن يعيد كتابتها ويحتفظ بأصولها؛ أو أن يكون قد عثر على هذه الرسائل منسوخة، فنقلها على حالها، ووجد في الرسائل الأصلية التي كانت بحوزته مكملا لها، فوضعها ضمن المجموعة. والأرجح هو الاحتمال الثاني؛ لأن الوثائق لو كانت في حالة سيئة لوجدنا جميع النصوص المنسوخة تحتوي عددا كبيرا من الفراغات أو النقاط التي تدل على عدم تمكن الناسخ من قراءة الكلمات في المواضع التي وجدت بها آثار للأرضة أو سوء للحالة التي كانت عليها.

وقد جاء المجموع متوسط الحجم، أوراقه بحالة جيدة، مسطرتها 19,75 سم على 30 سم. أما نوع الأوراق التي كتبت عليها الرسائل الأصلية فهي مختلفة عن باقي أوراق المجلد من حيث قدمها وخشونتها النسبية، ولكنها في حالة جيدة ما عدا الرسالة رقم 16

(1) ونستطيع أن نكتشف هذه الأخطاء من خلال قراءتنا للرسالة وفهم سياقها، حيث أن الحديث يدور فيها عن سور للطاحونة حاول الفرنسيون الزيادة فيه خلافا للمعاهدات المبرمة بين الطرفين. فأرسل حسن باي إليهم بعض القوات لهدمه. وقد تناولنا هذه القضية بالدراسة؛ حيث خصصنا لها عنصرا كاملا عنوانه: الزيادة في تحصين وتسليح البستيون، أنظر: الفصل الثالث، ص ص 161-167.

و17 التي اشتملت في أعلاها على أثر للأرضة بلغ طوله في الرسالة 16؛ 7 ملم أما في الرسالة رقم 17، فكان طول هذا الأخير 4 سم، كما يوجد أثر للأرضة في أسفل الورقة التي كتبت عليها الرسالة رقم 17 بطول 1,7 سم؛ غير أن هذه الآثار لم تؤثر على محتوى الوثيقتين. أما شكل الأوراق فهو صغير الحجم، وغير منتظم، ولم تأت هذه الأوراق موحدة الحجم؛ فبعضها مستطيل الشكل، الآخر شكله مربع؛ مثال على ذلك الرسالة رقم 16 التي هي مستطيلة الشكل، ومسطرتها 11,9 على 16,5 سم، أما الرسالة رقم 101 فهي مربعة الشكل، ومسطرتها 11,5 على 10,8 سم.

كتبت الرسائل غير الأصلية بحبر بني اللون قاتم، أما الرسائل الأصلية فكتبت بحبر بني أيضا يختلف في درجة قتامته من رسالة لأخرى. أما القلم فقد اختلف نوعه باختلاف الوثائق؛ فالرسائل غير الأصلية ــ وهي الغالبة على المجموعة ــ نسخت بقلم غليظ نوعا ما، أما التعاليق باللغة الفرنسية التي جاءت مرافقة للنصوص العربية؛ فكتبت بقلم رفيع، وهو ــ كما يبدو لنا ــ عبارة عن ريشة. أما الرسائل الأصلية فقد تنوع القلم الذي كتبت به؛ فكان ــ في الوثائق رقم 16 ،17، 122 ــ ريشة رفيعة؛ أما في الرسائل الأخرى فكان قلما غليظا.

ب)- الأختام:

لم تحتو الرسائل غير الأصلية على أختام؛ ماعدا الرسالة رقم 59 التي حاول فيها الناسخ أن يرسم ختما نقلا عن الختم الذي كان موجودا في أصل هذه الرسالة. والختم هنا يخص صالح باي كما هو واضح من خلال ما كتب في وسطه: "عبده صالح باي ابن مصطفى 1185هـ وهو دائري الشكل.

أما الوثائق الأصلية فإن ثلاثة منها احتوت على أختام ، وهي التذكرة رقم 16 التي كتبها حسن باي لقبطان القالة بتاريخ 1162 هـ ، واحتوت الرسالة رقم 17 والتي هي من نفس المرسل على ختم مختلف عن الختم الذي جاء في التذكرة . أما الوثيقة الثالثة فهي الرسالة رقم 112 الصادرة عن أحمد باي. أما الرسائل الأخرى الصادرة عن شيوخ المعزولة فلم تشتمل على أختام.

ج)- لغة الوثائق وأسلوبها وخطها:

كتبت جميع الوثائق بخط مغربي تختلف درجة إتقانه ووضوحه حسب أصلية الرسائل من عدمها، وحسب كُتّابها؛ فنجد الرسائل غير الأصلية قد كتبت كلها بخط واحد وهو مغربي واضح ومقروء. أما الرسائل الأصلية فإننا نميز فيها بين ثلاث درجات من إتقان الخط؛ فالوثيقتان 16 و17 كتبتا بخط متشابه حيث أن كلاهما من حسن باي، وهو خط مغربي متقن وواضح. ثم نجد الرسائل التي بعث بها شيخ المعزولة علي باي – وهي الغالبة على المجموعة الأصلية – قد كتبت بخط مغربي غير متقن، وغير مقروء في بعض الأحيان. ثم تأتي الرسالة 122 وهي من أحمد باي، وكتبت بخط مغربي واضح متوسط الإتقان.

أما لغة الوثائق فهي لغة عربية تشوبها بعض الركاكة في الأسلوب أحيانا؛ وتختلط بالدارجة أحيانا أخرى. وإذا حاولنا تصنيف الرسائل على هذين الأساسين فإننا نجد أنفسنا أمام صنفين:

- الصنف الأول يتمثل في الرسائل التي بعث بها بايات قسنطينة، أو دايات الجزائر أو كتاب البايات ؛ وهو الصنف الغالب على المجموعة.
- أما الصنف الثاني فيتمثل في الرسائل التي كتبت من طرف شيوخ المعزولة، وهم الشيخ عبد الله وابنيه علي باي وأحمد الباهي، و رسالة محمد بن مطين ابن أحد شيوخ القبائل المجاورة للقالة.

أما الصنف الأول فجاءت لغته عربية مقبولة ، قليلة الركاكة؛ ما عدا بعض الأساليب الدارجة. والسبب في ذلك راجع لامتلاك هؤلاء الموظفين السامين في الدولة كتابا خاصين بهم، فالداي مثلا كان يملك كاتبين يأخذان لقب خوجة العرب: وهما مكلفان بقراءة الرسائل المكتوبة بالعربية والواردة إلى قصر الداي، كما يقومان بكتابة الرسائل والردود أيضا[1].

أما الباي فقد كان يملك موظفا يدعى باش كاتب، يعتبر بمثابة السكرتير العام لبايلك قسنطينة. وقد كان من بين مهامه تحرير الرسائل الخاصة بشؤون البايلك، والإشراف على تدوين مداخيل البايلك ومصروفاتها من الأموال والخيول والأبقار والمواشي وغيرها. وكان يساعده في عمله ثلاثة كتـــاب آخرين مكلفيـــن بتـــحرير القرارات التي

(1) Venture de Paradis, Alger au 18ème siècle , Publié par Fagnan, Typographie Adolphe-Jourdan, Alger, 1898, p 114.

يصدرها الباي، والمراسلات العامة، وهو من يراقبها ويضع ختم الباي عليها[1]. والسبب في جودة اللغة أن كتابها كانوا يحترفون الكتابة التي تعد من صميم عملهم ووظيفتهم.

أما الرسائل الأخرى التي كان يغلب عليها طابع الركاكة، فإن السبب في ذلك يمكن إرجاعه إلى هوية كتابها الذين كانوا يكتبونها بأنفسهم مثل بعض رسائل الشيخ علي باي التي جاءت في آخرها عبارة "كتبت عن ذهنه"[2]. وإما أن يكلف شخصا آخر بكتابتها فتأتي في آخرها عبارة :" كتبت عن إذنه"[3]. ومن هنا يتضح المستوى الثقافي المتواضع الذي كان يملكه هؤلاء.

2- هوية الناسخ والمعلق:

لم يرد في المجلد الذي يضم هذه الوثائق أي دليل واضح على اسم ناسخ هذه الرسائل. وقد حاول خليفة حماش معرفة هذا الناسخ فذكر بأنه قد يكون ألبير دوفو Albert Devoulx الذي عينته الإدارة الفرنسية أول محافظ للأرشيف العثماني بالجزائر في سنة 1848[4]. لا شك أن خليفة حماش قد استند في هذا الافتراض إلى تاريخ ألبير دوفو وعنايته بالوثائق العربية والتركية وإنجازاته الهامة في خدمة هذا الموروث الحضاري الهام. وهو ما شهد له به أحد زملائه في مقالة له في المجلة الإفريقية، جاء فيها: "صادف زميلنا ألبير دوفو محافظ الأرشيف الجزائري والأرشيف الخاص بأملاك الدولة، بحكم عمله العديد من الوثائق العربية والتركية، والتي عثر فيها على معلومات مهمة تخص تاريخ هذا البلد فقام انطلاقا منها بإعداد عدة مذكرات؛ من بين هذه الأعمال نذكر مذكرته حول ثكنات الجيش الإنكشاري بالجزائر"والتي سننشرها لاحقا[5]. كما انتهى لتوه من تأليف كتاب كتاب آخر[6]، يضم عددا كبيرا من المعلومات التي لم يسبق نشرها

---

(1) M. E. Vayssette, Histoire de Constantine sous la domination turque,1517-1837,(1ère partie 1517- 1647), In R. N. M. S. A. C. , V 11, 1867, L. Arnolet, Constantine, p 251.

(2) الرسائل التي وردت فيها عبارة " كتب عن ذهنه"، تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 101، 102،103.

(3) الرسائل التي وردت فيها عبارة " كتب عن إذنه"، تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 19، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 105،104، 106، 107، 109، 111، 112، 113، 114، 166، 117، 118.

(4) خليفة حماش، مرجع سابق، ص 287.

(5) نشرت هذه المقالة في العدد رقم 3، سنة (1858-1859) من المجلة الإفريقية، ص ص 138-150.

(6) ذكر في هذه المقالة أن هذا الكتاب يدعى "البنجق"، لكننا لم نعثر عليه منشورا، ربما يكون مفقودا، أو بقي مخطوطا ولم ينشر بعد، كما أنه لم يذكر ضمن قائمة مؤلفاته في المقالة التأبينية التي نشرت له بمناسبة وفاته في المجلة الإفريقية في العدد الصادر سنة 1878، ص 516.

حول الضرائب التي كانت تدفعها الأمم الأوربية للجزائر بخصوص الأسرى المسيحيين الذين تأسرهم الجزائر"[1].

كما يضاف إلى هذه الأعمال: كتاب أرشيف القنصلية الفرنسية بالجزائر، سجل الغنائم البحرية و دفتر التشريفات. أما مقالاته في المجلة الإفريقية التي كان عضوا مؤسسا فيها[2]، فيذكر منها : "كشف بأهم الفرنسيين الذين أقاموا بمدينة الجزائر(1686-1830)"، "ج.ب.جرمان G. B. Germain"، "الرايس الحاج مبارك"، "قبر خضر باشا في الجزائر"، "وفاة الباشا محمد خوجة 1754"[3].

غير أن ما يلفت الانتباه وجود معلومة تجعلنا نشك في نسبة هذا المخطوط إلى ألبير دوفو Albert Devoulx، وهي ورود اسم غير واضح، في آخر المخطوط وسنة 1861 حيث أن الاسم مكون من حرف A، يليه اسم ولقب لم نستطع قراءته بسبب عدم وضوح الخط الذي كتب به، حيث جاء في بداية الاسم الأول حرف G وبداية الاسم الثاني حرف Le، هذا كل ما استطعنا قراءته من هذا الاسم. قد يكون صاحب هذا الاسم غير الواضح هو الناسخ، وربما يكون هذا ما استند إليه فانيان Fagnan[4] في فهرسه عندما نسب نسخ هذه الوثائق إلى شخص مجهول، حيث يقول :"... هي مجموعة من الرسائل مصحوبة بفهرس مكتوب باللغة الفرنسية ... كتبت معظم هذه الرسائل بيد أوربية ما عدا بعض الرسائل الأصلية..."[5]. وهو ما يجعلنا نستبعد أن يكون الناسخ هو ألبير دوفو، ولو كان كذلك لجزم بذلك فانيان الذي يعد زميلا له في مدرسة المؤرخين الفرنسيين في الجزائر حتى وإن لم يكونا من الجيل نفسه. إذن فمن الممكن أن يكون الاسم الذي ورد في آخر المجلد اسم مالكه الذي أحضره إلى الأرشيف، وليس اسم ناسخه. أما السنة التي كتبت بجانب الاسم (1861) فهي ربما تصادف دخول المخطوط

(1) Anonyme, Chroniques, Mosaïques ,Inscriptions, etc.., adressées au Musée d'Alger, In R. A, N°2, Année 1857-1858, pp 328-329.
(2) Sudré, Chronique, In R. A, N° 13, Année 1872, p 475.
(3) Ch. Féraud, Nécrologie (Albert Devoulx), In R. A, N°20, Année 1876, p 516.
(4) هو إدموند فانيان Edmond Fagnan ولد في مدينة لياج Liège ببلجيكا من أبوين فرنسيين في 5 ديسمبر 1846 عمل مدرسا في جامعة الآداب بالجزائر، في 1 أفريل 1884 شغل كرسي الدروس التكميلية بالعربية والفارسية و التركية حتى بلغ سن التقاعد. كان عضوا مراسلا في الأكاديمية التاريخية الجزائرية ما بين سنتي 1892 و1895 ، وعضوا في لجنة التحرير، ثم سكرتيرا عاما لها ما بين 1895 و1904. تراوحت أعماله ما بين نشر للنصوص المخطوطة وبين ترجمة لها .توفي في مدينة الجزائر في 28 فبراير 1931. Esquer (G),Nécrologie, Edmond Fagnan, R. A, N° 72, Année 1931, pp 139-140
(5) E. Fagnan, Op.Cit., p. 569.

إلى الأرشيف.

من خلال ما سبق يصعب علينا تحديد هوية الناسخ، نظرا لشح المعلومات المتعلقة بهذه المجموعة من الوثائق وعدم وجود دليل واضح يمكن الاعتماد عليه في ذلك. فلو رجحنا أنه لألبير دوفو ينبغي مقارنة خطه بخط المخطوط، ولنأخذ مثالا لذلك كتابه المخطوط "الجزائر" (Alger) الذي حاز به جائزة أحسن مؤلف في إحدى المسابقات، ومنح بفضله لقب عضو في الأكاديمية كما يوضحه التعليق الموجود على الصفحة الأولى منه[1]. فعندما نقارن بين الخطين نجد اختلافا بيِّنا بينهما، ولكننا مع ذلك لا نستطيع الجزم بأن اليد التي خطتهما ليست واحدة، قد يكون الكاتب تعمد المبالغة في تجميل خطه بسبب كون كتاب "الجزائر" قد دخل به المسابقة، كما يمكن تماما أن يكون منحه لشخص آخر ليكتبه له، ولهذا السبب لا يمكننا أن نصل إلى نتيجة نهائية إذا لجأنا لمقارنة الخطوط، واتخاذ هذه الطريقة قاعدة للحسم في هذا الموضوع.

أما النتيجة التي نستطيع الوصول إليها في النهاية أن المجموع هو من إنجاز شخصين كلاهما أوربي؛ أحدهما الناسخ والثاني هو المعلق على عمل الناسخ. والدليل على ذلك هو اختلاف الخط الذي كتبت به التعاليق التي جاءت مصاحبة لنصوص الوثائق سواء الأصلية منها أو المنسوخة. وهذا الأمر يجعلنا نستنتج أن هناك من نسخ الرسائل وعلق عليها باللغة الفرنسية، ثم جاء الآخر بعدما اطلع على عمل هذا الأخير حاول أن يعلق على اجتهاداته باللغة الفرنسية أيضا.

أما فيما يتعلق بأمانة الناسخ من عدمها في نقل النصوص؛ فإنه لم تتم ملاحظة أي دليل على تحريف يكون قد اقترفه الناسخ عمدا، عدا بعض الأخطاء في نقل الحروف، أو البياض الذي كان يتركه في حالة عدم فهم الكلمات. ويتضح ذلك من خلال مقارنة بسيطة بين المواضيع التي تضمنتها الرسائل الأصلية، وبين مواضيع الرسائل المنسوخة؛ إذ يلاحظ تشابه بينها، مما يجعلنا نستبعد التشكيك في أمانة الناسخ.

3- تعاليق الناسخ:

اشتملت جميع الوثائق التي بين أيدينا سواء الأصلية منها أم غير الأصلية على تعاليق ورد معظمها أسفل النصوص أو في الهوامش الجانبية أو العلوية لها. تتمثل هذه

(1) Albert Devoulx, Alger, B.N.A., N° 3213.

التعاليق في ترجمة مختصرة لهذه الوثائق، وتدوين تواريخ وصول الرسائل إلى مستلميها بالتقويم الميلادي. جاءت هذه التعاليق في جميع الوثائق، ما عدا الرسائل: 36، 127، 130، 133.

اشتملت أغلب الوثائق على ترجمة كاملة لمتن الرسالة في بعض الأحيان وملخصات في أحيان أخرى ما عدا الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 3، 7، 8، 11، 20، 36، 408، 49، 60، 65، 66، 71، 77، 79، 81، 88، 108، 109، 125، 128، 129.

وقد جاء بعضها مرفقا بعبارة (ترجمة رسمية)؛ (Traduction officielle)[1]. ويرجع ذلك إلى أن الناسخ لم يقم فقط بنسخ النصوص، بل اجتهد في إيجاد ترجمتها التي كتبت من طرف مترجمي الشركة الملكية الإفريقية. وهذا يجعلنا أمام مجموعة متكاملة من الوثائق حاول الناسخ فيها أن يجتهد في جمع عدد من المعطيات، ويضع أمام كل وثيقة ما يناسبها من هذه المعطيات. وهذا ما يؤكد لنا بأن الناسخ كان يملك إلى جانب هذه الوثائق التي بين يدينا وثائق أخرى مكملة لها حصل عليها من أرشيف الشركة؛ من بينها هذه الترجمات الرسمية. فكان يرفق كل رسالة أو وثيقة بما يقابلها من ترجمة، وعندما كان يصادف وثائقا لم تكن ترجمتها بحوزته كان يجتهد في وضع ترجمة لها بأسلوبه، ولا يضع أمامها عبارة "ترجمة رسمية"، أو يتركها بدون ترجمة.

والدليل على ما ذكر آنفا هو الرسالة رقم 41 والتي تمت الإشارة إلى أنها مكررة ووردت في آخر المخطوط تحت رقم 131. حيث جاء في الترجمة المرفقة بهما اختلاف طفيف في بعض الألفاظ مع ورود عبارة "ترجمة رسمية" في النسخة الثانية فقط، ولم تشتمل عليها الأولى؛ والسبب في ذلك راجع ــ كما يبدو ــ إلى أن الناسخ لما كتبها أول مرة لم تكن ترجمتها الرسمية بحوزته، وعندما عثر عليها أعاد كتابتها مرة أخرى ووضع ترجمتها بجانبها.

ومما تجدر الإشارة إليه هو احتواء نصوص الترجمات الرسمية في بعض الأحيان معلومات إضافية لا توجد في نصوص الرسائل مثل الرسالة 115 التي جاءت فيها مـــجموعة من الطلبات لبعض المواد الاستهلاكية لابن أحد شيوخ القبائل جاء فيها طلب

(1) نجد عبارة " ترجمة رسمية" في الوثائق التالية: 5، 33 ،34، 69، 74، 95، 103، 104، 111، 115، 116، 118، 132.

ملح، قهوة، 5 سكك للحراثة، صحن وفنجانين، "مَحْرَمتان"[1] حريريتان. بينما جاء في الترجمة ذكر السكك و"المَحْرَمتين" والملح فقط[2].

يستنتج مما سبق أن الناسخ أخطأ في وضع بعض الترجمات الرسمية بجانب الرسائل المناسبة لها؛ قد يكون ذلك راجع لتشابه مضمون تلك الرسائل مع رسائل أخرى لم تكن بحوزته، فوضع الترجمة الأقرب بجانب نص الرسالة الذي يرى ملاءمته لها.

وفي بعض الأحيان نجد إضافات في نصوص الترجمات غير الرسمية لا توجد في نصوص الرسائل مثل الترجمة غير الرسمية المرفقة بالرسالة 29؛ التي جاء فيها أمر من حسن باي إلى قبطان البستيون أن يبعث له 500 ريال الخاصة بالشيخ خالد فذكر الناسخ في الترجمة أن الشخص المقصود هو شيخ قبيلة مرداس.

وبالرغم من هذه الأخطاء التي وقع فيها الناسخ في وضع الترجمات في أماكنها الصحيحة، وعدم توفقه في ذلك بشكل تام ؛ إلا أنه قد وفق في تزويد الوثائق بمعلومات لم ترد فيها، مما جعل تعليقاته تكتسي أهمية بالغة من حيث كونها تشكل مادة تاريخية إضافية يمكن الاستفادة منها بشكل كبير.

4- تعاليق وتصويبات المعلق:

اشتملت معظم الرسائل على تعاليق كتبت من طرف المعلق على عمل الناسخ جاء بعضها مكملا لعمله أو موضحا لنصوص الرسائل، مثل الترجمات المطولة والحرفية التي دونها في هامش الرسالتين 19، و113؛ أو ترجمة مختصرة للرسائل التي لم يترجمها الناسخ؛ أو إعادة كتابة اسم المرسِل والمرسَل إليه باللغة الفرنسية وتاريخ وصول الرسائل. إضافة إلى تصويبات كتبها المعلق تعقيبا على الأخطاء التي وقع فيها الناسخ، كان يعتمد فيها أحيانا على معلومات يأخذها من وثائق أو من مصادر تاريخية مختلفة. كما دَوَّنَ المعلق أيضا في بعض الأحيان إضافات بخصوص بعض المعلومات الواردة في نصوص الرسائل.

أما الترجمة الحرفية للرسالتين المـــذكورتين فـــإنها تدل على اهتمام المعلق بهما،

(1) كلمة عامية تعني المنديل، وأصل الكلمة المَحرَمة، والمَحرُمة، بفتح الراء وضمها يقال إن لي محرُمات فلا تهتكها، جمعها محارم، وتعني ما لا يحل انتهاكه. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة جديدة (ط1)، 2000، مجلد 4، ص 96

(2) الشيء نفسه يلاحظ ـ على سبيل المثال ـ في الرسالة رقم 106 التي جاءت فيها قائمة ببعض الطلبات من علي باي شيخ المعزولة يطلب فيها 3 مزورات من القمح ومزورة من الملح و12 حبلا فقط أما الترجمة الرسمية جاء فيها ذكر لمادة أخرى وهي الشعير.

يعود ذلك إلى أهميتهما؛ حيث جاء في الرسالة رقم 19 ترجمة حرفية دونها المعلق في الهوامش العلوية، واليمنى واليسرى خارج إطار الرسالة الأصلية؛ وهي تتحدث عن محاولة اجتياز المحلة التونسية الحدود الجزائرية لجمع الضرائب على القبائل الحدودية، وطلب الباي التونسي من شيخ المعزولة تسهيل مرورهم على الأراضي التابعة له حتى لا يتسبب ذلك في تعطيل حركة مرور القوافل التجارية المتجهة صوب القالة. أما الرسالة رقم 113 فقد دون المعلق ترجمتها في الصفحة المقابلة لها، وهي تتناول تفاصيل اغتيال الباي إبراهيم بوصبع.

أما بالنسبة للتصويبات التي دونها المعلق تعقيبا على أخطاء الناسخ فتتركز على تواريخ وصول هذه الرسائل إلى مستلميها والتي كتبها الناسخ في معظم الرسائل اجتهادا. مثل الرسالة رقم 2 التي كتبت فيها العبارة التالية (وصلت خلال سنة 1730م) فلاحظ المعلق الخطأ الذي وقع فيه الناسخ خاصة وأن نص الرسالة احتوى التاريخ الهجري لتحرير الرسالة. وهو صفر 1142هـ؛ فكتب المعلق:" أواسط صفر هو تاريخ يوافق أواسط سبتمبر 1729م". والشيء نفسه يقال بالنسبة للرسالة رقم 3 التي حررت بتاريخ أوائل جمادى 2 من عام 1157 هـ، وكتب الناسخ العبارة التالية (وصلت أثناء سنة 1743م)؛ فكتب المعلق: أوائل جمادى 2 سنة 1157هـ يوافق شهر جويلية من سنة 1744م[1].

كما صوب المعلق تاريخا دونه الناسخ على الرسالة رقم 41 التي ذكر أنها وصلت في أثناء سنة 1770م وهي من الباي صالح. فأشار المعلق إلى أن صالح باي لم ينصب إلا في سنة 1771م مرتكزا في ذلك على وثيقة من أرشيف الشركة الملكية الإفريقية بتاريخ 27 أكتوبر 1771م تشير إلى أن هذه الأخيرة قدمت هدايا للباي الجديد سيدي صالح بمناسبة تنصيبه[2].

كما علق على خطإ آخر ورد في الرسالة رقم 66 التي وجهت إلى كرفاك Caravaque مدير البستيون، وصلت إليه بتاريخ 26 جوان 1779م. فعلق على ذلك استنادا إلى وثيقة من أرشيف الشركة في مرسيليا ــ ورمز إليها (V.C.G) وهي الأحرف الأولى من الجملة: أنظر الشركة العامة ــ أنه بتاريخ 28 مارس 1785م عين

(1) أنظر تصويبات أخرى للمعلق بخصوص تواريخ الوصول، في الرسائل التالية: 6، 22، 29، 57، 69، 119، 120.
(2) أنظر التعليق المرافق للرسالة رقم 41.

السيد كرفاك[1].

توافق في كثير من الأحيان التاريخ الذي كان يضعه المعلق مع التاريخ الهجري المدون في نصوص الرسائل؛ وهذا يعني أن الناسخ لم يخطئ في جميع التواريخ؛ ومثال ذلك ما ورد في الرسالة رقم 75 التي حررت في أوائل محرم 1196هـ فكتب الناسخ معلقا (وصلت في ديسمبر 1781م)، وأضاف المعلق تعقيبا على ذلك بأن محرم 1196 هـ يصادف شهر ديسمبر 1781م .

وقد وردت أخطاء في التواريخ لم يعلق عليها الناسخ مثل الرسالة رقم 44 التي بعث بها شيخ المعزولة علي باي إلى بيرون Peiron مدير البستيون، والتي ذكر الناسخ أنها وصلت بتاريخ 10 ديسمبر 1772م وهو خطأ لأن بيرون لم ينصب إلا في سنة 1791م. مثال آخر على ذلك ما ورد في الرسالة رقم 58 التي بعث بها أحمد باي إلى مدير البستيون؛ ذكر الناسخ أنها وصلت خلال سنة 1776م، بينما أحمد باي كان قد توفي في 1771م، مثال آخر نجده في الرسالة رقم 83 التي بعث بها علي باي إلى مدير البستيون أملريك Amalric ؛ حيث ذكر الناسخ أنها وصلت في 29 جانفي 1756م، بينما نجد أن كلا من أملريك وعلي باي لم يصلا إلى منصبيهما إلا سنة 1785م[2].

كما احتوت بعض الرسائل أيضا على إضافات كتبها المعلق بجانب نصوص الرسائل. مثل الرسالة رقم 20 التي أرسلت إلى القبطان مونيي Maunier وكيل الشركة الملكية في عنابة؛ والتي جاء فيها التعليق التالي ــ استنادا إلى أرشيف الشركة ــ: " C.G.Marseille (أي من الشركة العامة في مرسيليا أو مقر الشركة في مرسيليا)، أنه بتاريخ 16 أفريل 1760م الشركة تعلمك أن السيد مونيي طلب إحالته على التقاعد. والشركة قبلت ذلك وعينت بدلا عنه السيد رامال Ramel الذي كان مديرا سابقا للبستيون في القالة".

الشيء نفسه يقال بالنسبة للرسالة رقم 32 التي بعث بها أحمد باي إلى فيلي قبطان البستيون، جاء فيها تعليق استنادا إلى وثيقة من أرشيف الشركة بتاريخ 22 مارس 1762 م: تقول بأن الشركة عينت منذ زمن قصير السيد أندري فيلي André Villet مديرا عاما للامتيازات (أي مديرا للبستيون في القالة)؛ جراء غياب السيد دون Don الذي كان يشغل

(1) أنظر تعليقات حول الأخطاء في تواريخ وصول الرسائل؛ شبيهة بهذا التعليق في الرسائل : 19، 80، 116.
(2) عن الفترات الزمنية التي تولى خلالها كل من: علي باي، وبيرون مدير البستيون، وأحمد باي ، أنظر: المدخل، ص ص 18-24، أنظر أيضا :الفصل الأول، ص 72.

المنصب قبله. كما تم تعيين السيد ديجان Dejan وكيلا للشركة في عنابة.

من هنا يتبين الجهد الذي بذله المعلق وقيمة العمل الذي قام به في سبيل تصحيح ما استطاع تصحيحه من الأخطاء التي وقع فيها الناسخ هذا من جهة، وتدعيم النصوص بمعلومات إضافية من جهة أخرى ؛ مما يجعل العمل الذي قام به يكتسي أهمية تاريخية تفيد في قراءة الوثائق قراءة سليمة. إضافة إلى القيمة العلمية للتعاليق كونها مستقاة من مصادر تاريخية سواء كانت وثائق من أرشيف الشركة كما سبقت الإشارة إليه، أو مصادر منشورة مثل التعليق الذي كتبه عن بيرون Peiron بأنه كان وكيلا للشركة في طبرقة قبل توليه منصب مدير البستيون، وهي معلومة أخذها عن القسيس بواري L'Abbé Poiret[1].

5-الإطار الزمني للوثائق:

تغطي الوثائق التي بين يدينا الفترة الزمنية الواقعة ما بين سنتي 1132هـ الموافقة لسنة 1720م وسنة 1212 هـ الموافقة لسنة 1797م. وقد جاءت في معظمها غير مؤرخة في نصوصها ما عدا بعض الوثائق التي احتوت تواريخ تحريرها بالتقويم الهجري الذي دون من طرف كتابها[2].

وقد احتوت معظم الوثائق الواردة في المجموعة على تواريخ لوصولها إلى مستلميها[3]. وهي تواريخ من وضع الناسخ؛ حاول ـ كما يبدو لنا ـ أن يربط كل وثيقة بتاريخ وصولها استنادا إلى بعض الوثائق التي توافرت لديه[4]. وقد حدث له أن أخطأ في عدة مواضع كما ذكر سابقا؛ ويعود السبب في ذلك إلى تشابه محتوى الوثائق التي كانت بين يديه بمضمون وثائق أخرى لم تكن بحوزته، وهي التي قصدت بتلك التواريخ ، فوقع في الخلط. فكان يخطئ أحيانا، ويصيب أحيانا أخرى.

احتوت بعض الوثائق على عبارة (بدون تاريخ)، كان الناسخ يضعها في الوثائق

---

(1) أنظر هذا التعليق ضمن التعاليق المرافقة للرسالة رقم: 19.

(2) الرسائل التي اشتملت على تواريخ تحريرها هي :1، 2، 3،6، 12، 13، 14، 15، 16، 20، 22، 23، 24، 25، 26، 29، 32، 40، 43، 46، 57، 69، 106، 116، 120، 122، 127.

(3) الرسائل التي جاء فيها ذكر لتواريخ وصولها هي:1، 2، 3، 4، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 15، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 31، 32، 33، 34، 35، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106 ، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 132.

(4) نرجح أن يكون الناسخ قد عثر على سجل واردات خاص بالشركة الملكية؛ أو ما شابه ذلك.

التي لم يكن يهتدي إلى تواريخ وصولها إلى مستلميها[1]. كما جاءت وثائق أخرى بدون ذكر لأي تاريخ، كما أنها لم تحتو على عبارة (بدون تاريخ)[2].

جاءت أغلب الوثائق في هذه المجموعة مرتبة ترتيبا زمنيا وفق التقويم الميلادي ؛ ما عدا بعض الرسائل التي لم توضع في المكان المناسب لها. وهذه الرسائل هي: الرسالة رقم 19 التي لم يكن الناسخ متأكدا من تاريخ كتابتها، فوضع تاريخين مع احتمال صحة أحدهما؛ وهما 1750م أو 1780م وقد عقب المعلق على هذين الاحتمالين بجملة من التعقيبات يستخلص منها أن كلا من هذين التاريخين خطأ، واستدل على ذلك بالرجوع إلى الشخصين المتراسلين وهما السيد بيرون Peiron مدير البستيون وشيخ المعزولة علي باي؛ بأنهما لم يكونا قد وصلا إلى منصبيهما في هذين التاريخين. والراجح استنادا إلى ما ذكره المعلق أن تكون هذه الرسالة قد كتبت بعد سنة 1791م وهي السنة التي عين فيها بيرون مديرا للبستيون، وهي السنة التي كان علي باي فيها شيخا للمعزولة وهو المنصب الذي استلمه منذ سنة 1785م[3]. لقد كان السبب في عدم وضع الرسالة في المكان المناسب لها ــ كما هو واضح مما سبق ــ راجع إلى عدم تأكد الناسخ من تاريخها وترجيحه لسنة 1750م.

ومن بين الرسائل الأخرى التي لم يضعها الناسخ في مكانها المناسب: الرسالة رقم 29 التي جاءت متأخرة عن الترتيب التسلسلي وهي مؤرخة في 1163هـ (أي 1750م)، والرسالة رقم 34 المؤرخة في 1761م، إضافة إلى الرسالة رقم 57 التي جاءت في غير مكانها بسبب خطإ من الناسخ الذي قرن تاريخ وصولها بسنة 1775م بينما كان تاريخ تحريرها في سنة 1185هـ وهي تصادف الفترة ما بين منتصفي سنتي 1771م و1772م وهو ما صححه المعلق. و يستمر الترتيب الزمني متسلسلا إلى أن يصل إلى الرسالة رقم 121 المؤرخة في سنة 1797م. ثم تأتي بعد ذلك مجموعة من الرسائل تعود بتاريخها إلى سنوات متقدمة يحتوي بعضها على تاريخ مثل الرسالة رقم 122 التي بعث بها أحمد باي في 1178هـ الموافق لـ 1764م، والرسالة رقم 127 التي بعث بها صالح باي في محرم 1198هـ الموافق لـ 1783م. بينما جاءت الرسائل الأخرى بدون تاريخ وقد كتب

(1) الرسائل التي حملت عبارة (دون تاريخ)، تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 14، 27، 28، 30، 37، 124، 125، 126، 128، 129، 131.

(2) الرسائل التي لم يرد فيها ذكر لأي تاريخ كما أنها لم تحتو على عبارة (بدون تاريخ)، تحمل الأرقام التسلسلية التالية 36، 38، 39، 42، 123، 130، 132، 133.

(3) أنظر تعقيبات المعلق في هوامش الرسالة رقم 19.

جميعها من طرف صالح باي؛ وتحمل الأرقام التسلسلية التالية: 124، 125، 126، 127 ، 128، 129، 130، 131، 132، 133.

لقد امتاز الإطار الزمني ــ الذي كتبت فيه الرسائل المطروحة للبحث ــ على الصعيد الداخلي بالاستقرار عموما؛ حيث تداول على السلطة خلاله سبعة دايات تراوحت مدة حكمهم ما بين ثلاث سنوات وخمس وعشرين سنة ؛ كان أولهم إبراهيم أفندي (1732 -1745م) وآخرهم حسن داي (1791-1798م)[1]. أما على الصعيد الخارجي وخاصة على صعيد العلاقات الفرنسية الجزائرية فقد تميزت هذه الفترة بالهدوء والميل إلى السلم طيلة القرن الثامن عشر؛ لم يحدث خلالها ما من شأنه قطع ذلك الهدوء ، بل استمر البلدان في توقيع المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالسلم والتجارة وتجديدها[2].

6- الشخصيات الموجهة والمتلقية للوثائق:

تدور الأحداث التي تشير إليها الوثائق في الشرق الجزائري و بالضبط في المدن الساحلية والتي من أهمها القالة وعنابة والقل ؛ وهي من أهم مناطق الامتيازات التي كانت الجزائر قد منحت حق الاستقرار بها لعدة شركات فرنسية. وهو الموضوع الرئيس الذي تدور حوله معظم الوثائق المدروسة.

يلاحظ من خلال الإطار الزمني لهذه الوثائق ــ والذي يمتد ما بين سنتي 1720م و1797 م (1132- 1212هـ) ــ أنه يغطي أربعة شركات تعاقبت على استغلال هذه الامـــتيازات، "وهي الشركة الهندية(1719-1730م)، شركة جاك أوريول Jaque Aauriol (1730-1741م)، الشركة الملكية الإفريقية (1741-1794م)، الوكالة الإفريقية (1794-1801م)"[3]. وقد كانت أهم هذه الشركات على الإطلاق الشركة الملكية الإفريقية التي أخذت حصة الأسد من مجموع الوثائق المدروسة؛ باعتبار أن هذه الوثائق في مجملها موجهة إلى موظفي هذه الشركة في مناطق الامتيازات الثلاثة المذكورة آنفا. وحتى مـــجموعة الوثائق التي لم تكن موجهة إلى هؤلاء الموظفين (وعددها قليل)، فإن مواضيعها

(1) Charles Féraud, Histoire des Villes de province de Constantine « La Calle », et Documents pour servir à l'histoire des anciennes concessions françaises d'Afrique, L'association ouvrière V. Villaud et Cie , Alger, 1877, pp 78-79.
(2) Paul Gaffarel, La Conquête de L'Algérie jusqu'à la prise de Constantine, Librairie de Firmin-Didot et Cie, 1888, p 54.
(3) M. F-Helie De La Primaudaie , Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Imprimerie de Ch. Lahure et Cie, Paris, 1860, pp 47-53.

كانت تدور حول مصالح هذه الشركة.

أما الرسائل التي جاءت على عهد الشركات الأخرى فإن عددها قليل ولذلك فقد اعتبرت رسائل ثانوية[1]، والشخصيات المتراسلة على عهدها شخصيات ثانوية[2]؛ إضافة إلى الشخصيات التي لم يكن لها تأثير كبير في الموضوع الرئيس للرسائل فقد اعتبرت أيضا شخصيات ثانوية، حتى وإن تمت مراسلاتها خلال عهد الشركة الملكية الإفريقية[3].

أما بالنسبة للشخصيات الثانوية التي تلقت الرسائل فتتمثل في وكيلي الشركة في عنابة[4] والقل[5]، وقد اعتبرناهما شخصيتين ثانويتين بالنظر إلى منصبيهما؛ إذ يعتبران تابعين للبستيون في القالة، ويخضعان لمديره الذي هو المدير العام لمؤسسات الشركة في مناطق الامتيازات؛ حيث لا يتصرفان إلا تبعا لتعليماته وأوامره. وقد كان هناك صنف آخر من الشخصيات التي تلقت الرسائل يتمثل في بعض الموظفين الجزائريين في مناطق الامتيازات؛ وقد تمثل هؤلاء في آغا نوبة القل الذي لم يذكر اسمه[6]، وقايد عنابة الذي يدعى بكير[7]، وعبد الله شيخ المعزولة[8]، إضافة إلى بعض الأعيان في مناطق الامتيازات الثلاثة المذكورة، وهم شخصيات مغمورة، ليست لهم أهمية أساسية في موضوع البحث لم نر حاجة لتعريفهم[9].

بعد استعراض الشخصيات الثانوية سننتقل إلى الحديث عن الشخصيات الأساسية والمتمثلة في بايات قسنطينة الذين كانت الوثائق التي صدرت منهم الغالبة على

---

(1) اعتبارنا للرسائل التي جاءت على عهد الشركات الأخرى بأنها ثانوية، لا يعني أننا لم نفد منها، بل قمنا باستعمالها في بعض المواضع التي احتجنا فيها إليها خلال مراحل إنجاز البحث.

(2) الشخصيات الثانوية المتراسلة على عهد الشركات الأخرى هي : محمد باشا الذي بعث بالرسالة رقم 1، حررت في أوائل ذو القعدة 1132هـ الموافق لـ سبتمبر 1720م؛ عبدي باشا الذي بعث بالرسالة رقم 2 ، حررت في أواسط صفر 1142هـ الموافق لـ سبتمبر 1724م؛ حميدة بن الفخار الذي بعث بالرسالة رقم 120، حررت في 26 جمادى 2 سنة 1210 الموافق لـ 1796/01/07؛ مصطفى باي الذي بعث بالرسالة رقم 121 ، وصلت في 20 أكتوبر 1797.

(3) الشخصيات التي لم يكن لها تأثير كبير في الموضوع الرئيس للرسائل هي: ابراهيم خوجة خزناجي الذي بعث بالرسالة رقم 3 ، حررت في جمادى الثانية 1157هـ الموافق لـ جويلية 1744م؛ محمد داي خوجة الذي بعث بالرسالة رقم 13، حررت في أواخر صفر سنة 1161هـ الموافق لـ أواخر فبراير 1748م؛ وكيل طبرقة حسين القزاز وهو وكيل لجزيرة طبرقة التونسية الذي بعث بالرسالة رقم 46؛ محمد بن كوجك علي كاتب الباي الذي بعث بالرسالة رقم 47؛ مصطفى خليفة الباي الذي بعث بالرسالة رقم 64؛ الحاج حسين بن عبد الله خوجة خليفة الباي الذي بعث بالرسالتين رقم 90، 91؛ محمد بن مطين ابن أحد شيوخ القبائل المجاورة للقالة الذي بعث بالرسالة رقم 115؛ القايد سي عثمان بن طراد وهو قايد منطقة البحيرة من طرف باي تونس الذي بعث بالرسالة رقم 119؛ حميدة بن الفخار كاتب الباي مصطفى الوزناجي الذي بعث بالرسالة رقم 120.

(4) وجهت لوكيل الشركة الملكية في عنابة الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 18، 20، 68، 70.

(5) وجهت لوكيل الشركة في القل؛ الرسالة رقم 124.

(6) وجهت الرسالة رقم 3 إلى آغا نوبة القل.

(7) وجهت الرسالة رقم 13 لبكير قايد عنابة.

(8) وجهت لعبد الله شيخ المعزولة، الرسائل رقم: 5 ، 47 ، 128.

(9) تتمثل هذه الشخصيات في تواني ترجمان البستيون الذي وجهت إليه الرسالة 97، شخص يدعى بعث الله وجهت له الرسالة 123، والذي لم نتمكن من معرفة أية معلومات عنه.

المجموعة، إضافة إلى شيوخ المعزولة[1] الذين سوف لن نتطرق إلى التعريف، بهم في هذا المقام بما أننا سنتعرض إليهم بالتفصيل في موضع لاحق[2]. أما الشخصيات التي تلقت الوثائق فقد كانت تتمثل في مدراء البستيون في القالة، الذين مثلوا غالبية من وجهت إليهم هذه الوثائق، وقد كانت هذه الأخيرة تنعتهم أحيانا بـــ "قبطان البستيون"، وأحيانا أخرى "قنصل البستيون"، أو وكيل "الكبانية" الذي في القالة، أو قبطان القالة. وقد بلغ عدد هذه الوثائق 118 وثيقة[3].

وفيما يلي سيتم التعريف بالشخصيات التي صنفت سابقا ضمن الشخصيات الأساسية، في سبيل إعطاء لمحة عن الفترة التي عاشوا فيها وأهم إنجازاتهم.

أ)- البايات:

* حسن باي المدعو بوحنك:

وعـــدد الوثائق التي صدرت عـــنه 25 وثيقة[4]، تـــغطي الفترة الزمنية ما بين 1745م و1753م (1158هـــ- 1166هـــ).

هو حسن باي من أصل تركي، ويدعى أيضا عجشي حسن باي[5]. ويقول عنه بن العطار:"... كان رجلا داهية صعبا، وشهما..."[6]، تولى حكم بايلك قسنطينة سنة 1149 هـــ (1736م) استطاع أن يحافظ على السلم والاستقرار طيلة الفترة التي حكم فيها. حيث أنه لم تحدث على عهده اضطرابات زعزعت هذا الاستقرار ماعدا بعض الأحداث العابرة التي لم تكن لها أهمية كبيرة ، يذكر منها ثورة أولاد صاولة[7] التي أخمدت بسرعة سنة

---

(1) شيوخ المعزولة المذكورون في الرسائل هم: الشيخ عبد الله الذي بعث بالرسالة رقم: 74، الشيخ الباهي والذي بعث بالرسالة رقم 80، وعلي باي الذي جاءت رسائله معتبرة بلغ عددها 28، وتحمل الأرقام التسلسلية التالية: 19، 44، 74، 83، 86، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114 ، 116، 117.

(2) أنظر الفصل الأول، عنصر شيخ المعزولة، ص ص 71- 73.

(3) تحمل هذه الوثائق الأرقام التسلسلية التالية: 4، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 14، 15، 16، 17، 19، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 69، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 98،99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116 ، 117، 118، 119، 122، 123، 124، 125، 129، 130، 131، 132، 133.

(4) تحمل هذه الوثائق الأرقام التسلسلية التالية: 4،5،6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 14، 15، 16، 17، 18، 20، 21، 22 ، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30.

(5) أحمد بن المبارك بن العطار، تاريخ قسنطينة، تحقيق رابح بونار، (د. م)، (د، ت، ط)، ص 60.

(6) المصدر نفسه، ص 60.

(7) سكنت قبيلة أولاد صاولة منطقة بسكرة ونواحيها. صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 56.

1741م[1]، كما قام بغزو تونس بأمر من الداي إبراهيم بعد أن طلب منه أبناء حسين باي تونس السابق مساعدتهم لاسترجاع عرش أبيهم الذي اغتصبه منهم علي باي تونس الجديد[2]، ولكن الهدف الحقيقي من وراء هذه الحملة ــ حسب صالح بن العنتري ــ كان التخلص من عدو للداي إبراهيم، والمتمثل في شخص أحمد آغا الذي كان يحضر نفسه لأخذ مكان الداي إبراهيم المريض. وقد اتفق أحمد بن المبارك بن العطار مع صالح بن العنتري في ذلك حيث ذكر أن الداي إبراهيم قد كلف حسن باي سرا باغتيال أحمد آغا أثناء الحملة ضد تونس ففعل هذا الأخير ما أمر به[3] كان ذلك في ربيع سنة 1745م[4].

من أهم أعمال حسن باي بناء جامع سيدي لخضر بقسنطينة سنة 1156هـ الموافق لـ 1743م. كما أنه اعتنى بتحديث شكل مدينة قسنطينة، واعتنى بتزيين البناءات وتحديث الطرقات. من بين إنجازاته الإدارية تغييره لمكان الزمالة التي كانت في وادي الرمال فنقلها إلى منطقة تيخمرت[5]. بعد 17 عاما من الحكم المستقر توفي حسن باي سنة 1167هـ (1753- 1754م) ودفن في جامع سيدي لخضر[6].

*** أحمد باي المدعو القلي:**

وعدد رسائله 13[7]، تغطي الفترة الزمنية ما بين سنتي 1763م و1771م (1762-1185هـ).

هو أحمد بن علي المدعو القلي، وهو تركي، من أصل سلافي. قضى وقتا طويلا من حياته في القل أين كان آغا للنوبة هناك لذلك لقب بـ "القلي"[8]. وهو جد الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة. تولى منصب الباي على رأس بايلك قسنطينة أوائل سنة 1170 هـ؛ وهو ما يوافق أواخر سنة 1756م وقد قام في بداية الفترة التي تولى فيها الحكم ببناء مسجد في القل كدليل على العلاقة الوطيدة التي كانت تربطه بأهل القل.

كما قام بتوطيد سيطرته على البايلك فقاد حملات كثيرة ضد القبائل العاصية البعيدة

---

(1) Mouloud Gaid, Chronique des beys de Constantine, O.P.U, (S. D. P), p 32.
(2) Ernest Mercier , Histoire de Constantine, J Marle et F Biron , Constantine, 1903, p 259.
(3) صالح العنتري ، فريدة منسية في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة، (أو تاريخ قسنطينة)، مراجعة وتقديم وتعليق د. يحي بوعزيز. ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ت.ط) ، ص56، أحمد بن المبارك العطار، مصدر سابق، ص 63.
(4) Mouloud Gaid, Op.Cit., p.259.
(5) Vayssette, Histoire de Constantine...,(2ème partie 1647-1792), In R.N.M.S.A.C. , V 12., 1868, L. Arnolet, Constantine, pp 307-308.
(6) Ibid., p. 308.
(7) تحمل هذه الرسائل الأرقام التسلسلية التالية:31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 43، 58، 122.
(8) Mouloud Gaid , Op.Cit., p. 35.

عن مركـــز البايلك، وقد شهد له صالح بن العنتري بذلك قائلا :" وله في الحروب شجاعة"[1]؛ ومن بين هذه الحملات تذكر حملته ضد قبائل زواوة وفليسة[2] في بلاد القبائل؛ ولكنه مني فيها بخسائر جسيمة؛ يقول عنها بن العطار:" وفي أيام أحمد باي كانت واقعة فليسة الشهيرة، وذلك أن جبل فليسة خرجوا عن طاعة السلطنة، وقطعوا طريق الجزائر فلا يمر بهم شيء من جانب الترك إلا أخذوه، وقتلوا رجاله، فخرج أحمد باي بمحلته من قسنطينة، وخرجت محلة من الجزائر اجتمعوا بفليسة... وقاتلوهم قتالا شديدا كانت الغلبة للقبائل ومات من الأتراك عدد كثير، وانهزم أحمد باي وصاحب محلة الجزائر، ولم ينج إلا القليل كان ذلـــك ســـنة 1185هـــ (1771م)"[3]. بعدها قاد حملة ضد قبائل شافية[4] الثائرة فقتل منهم الكثير وغنم المواشي والمؤن، كما قاد حملة أخرى ضد أولاد سلطان[5] الذين ظلوا ثائرين على السيطرة العثمانية، ولم يتمكن البايات الذين سبقوه من السيطرة عليهم، فتبعهم إلى الجبال التي كانوا يتحصنون بها وأجبرهم على الاستسلام. وهي آخر حملة قام بها خلال فترة حكمه[6].

من أهم إنجازات أحمد باي: تشجيعه للفلاحين على غراسة الخضر والأشجار المثمرة وغيرها، كما غير مكـــان الزمالة ونقل معـــسكرها إلى عقبة الجمالة على يـــمين طريق باتنة[7]. تميزت أواخـــر أيامه بالاستقرار والأمن، وعم الرخاء أرجاء بايلك قسنطينة . توفي خلال سنة 1185هـــ الموافقة لسنة 1771هـــ[8].

* صالح باي بن مصطفى:

وعدد رسائله 48[9]، غطت رسائله الفترة ما بين سنتي 1773م و1791م (1187-

---

(1) صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص61.

(2) تسكن قبيلة فليسة في الجبال الواقعة ما بين دلس والقل، وهي من القبائل الذين ظلوا يرفضون الخضوع للحكومة التركية. Venture De Paradis, Op.Cit., p. 13

(3) أحمد بن المبارك بن العطار، مصدر سابق، ص 69.

(4) تعيش قبيلة شافية بضواحي القالة وهي قبيلة ذات تاريخ صوفي، حيث أن لها أجدادا مرابطين، تتبع على أراضيها عين معدنية ساخنة تدعى حمام سيدي جاب الله، وتدعى أيضا عين الناقة. Ch Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.66

(5) قبيلة أولاد سلطان هي فرع من قبيلة النبايل التي تسكن بالقرب من جبل النادور، الذي يقع على الضفة اليمنى لواد السيبوس. تسكن هذه القبيلة سلسلة جبلية توجد بها عدة جبال منها مسالة، جبل القطاية. Ministère de la Guerre, Tableau de situation des établissements français dans l'Algerie, (1844-1845), Imprimerie royale, Paris 1846, p 435.

(6) Vayssette, Histoire de Constantine..., (2ème partie), Op.Cit., pp. 323-325.

(7) صالح بن العنتري، مصدر سابق، هامش ص61.

(8) Mouloud Gaid, Op.Cit., p.38.

(9) تحمل هذه الرسائل الأرقام التسلسلية التالية: 45، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 59، 60، 61، 62، 63، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 75، 76، 77، 78، 79، 81، 82، 84، 85، 87، 88، 89، 92، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133.

1206هـ).

يعتبر صالح باي أهم باي حكم بايلك قسنطينة على الإطلاق بفضل إنجازاته وإصلاحاته الكثيرة في مختلف المجالات، إضافة إلى فترة الاستقرار والهدوء والرخاء التي عمت البايلك خلال فترة حكمه.

ولد صالح باي في مدينة آزمير بتركيا من أب تركي اسمه مصطفى، وذلك حوالي سنة 1739م تقريبا. وفي عام 1755م تسبب في مقتل أحد أقربائه خطأ، فهاجر إلى الجزائر حتى يتفادى العقاب. وهناك انضم إلى الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر، وبرزت شجاعته، وعينه أحمد باي القلي قائدا لقبيلة الحراكتة (بالأوراس) عام 1762، وصاهره بعدما زوجه ابنته. ولما توفي أحمد باي وُلِّيَ صالح على رأس بايلك قسنطينة كان ذلك سنة 1185هـ (1771م) [1].

ومن بين اهتماماته أنه انكب على تقوية أركان الجيش، وقاد جملة من الحملات ضد بعض القبائل الثائرة والخارجة عن سيطرة البايلك؛ يذكر منها قضاؤه على ثورة قام بها أولاد نايل ضد باي التيطري في منطقة الحضنة. كما قاد حملة أخرى في منطقة البيبان[2] ضد مواطن بني عباس، وزحف على قبيلة فليسة بأمر من الداي سنة 1772، إضافة إلى غزوه أولاد عمور[3] وإخضاعهم. كما اشترك في الدفاع عن مدينة الجزائر ضد حملة أورلي O'reily الإسبانية سنة 1775م وأبـدى شجاعة مميزة[4]؛ حيث تزامنت هذه الحملة مع وجود صالح باي في الجزائر لتقديم الدنوش[5].

وقد اشتهر صالح باي بإصلاحاته وإنجازاته الهامة التي ميزته عن غيره من البايات الذين سبقوه. حيث عمل جاهدا على تحسين أوضاع الزراعة وتنمية الإنتاج الفلاحي، فاستحدث مزروعات جديدة مثل الأرز، وشجع زراعة الزيتون بضواحي قسنطينة، كما استصلح السهول التي تغلب عليها المستنقعات الواقعة بضواحي نهر

---

(1) صالح بن العنتري، مصدر سابق، هامش ص62.

(2) منطقة البيبان: هي عبارة عن جبلين على درجة كبيرة من الوعورة، يمتد بينهما طريق عميق وآثار لمجرى تجمع المياه. وكان الرومان يسمونها بيبان الحديد. علي رضا أفندي بن حمدان خوجة الجزائري، وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال (1832)، تعريب وتقديم: عميراوي حميدة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 1999، ص 50.

(3) أولاد عمور: قبيلة أصلها من القبايل، تملك أراض خصبة، تعيش من زراعة الحبوب وتربية المواشي، Ministère de la guerre, Op.Cit., p. 448.

(4) ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص68.

(5) مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، (المرحلة الأخيرة)، تحقيق د. حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، (د، ت، ط)، ص 44.

السيبوس بنواحي عنابة[1]. وقد أشار صالح بن العنتري إلى هذه الإنجازات في قوله :" وملك الأملاك في كل البلاد، وعم الخير كل العباد"[2]، ويقول عنه صاحب تاريخ بايات قسنطينة:" كان حسن السيرة... تحبه جميع الأوطان...، وكسب الأموال، والخيول...، والقمح والشعير، ما لا يحصى..."[3]. ويقول عنه بن العطار:"... حسنت أيامه وبلغ ما لم يبلغه من هو أكبر منه من ولاة الجزائر، وولاة تونس، وجمع ما لم يجمعه غيرة... وعمر الوطن وسعد الناس في دولته..."[4]. كما ابتكر ضريبة جديدة سماها "الجبري" وهي ضريبة موحدة أخضع لها جميع الأراضي الفلاحية الخاصة بإنتاج الحبوب، وتساوي 12 صاعا[5] ونصف من القمح أو ما يعادلها من الشعير[6]. وشجع صالح باي الصناعات اليدوية كالدباغة، و صناعة الأحذية، والنسيج وغيرها[7]. كما اعتنى بالتجارة الخارجية، فأصلح الموانئ مثل ميناء سكيكدة؛ ويقول صالح بن العنتري في ذلك :" وهو الذي أسس ميناء سكيكدة وشهرها، وصار كل الأجناس يأخذون الوسق منها"[8].

في سنة 1792 صدر أمر بعزله من طرف الداي بابا حسن، وعين مكانه إبراهيم الملقب بـــ :"بوصبع". ولكن صالح باي لم يسلم بهذه النهاية وعزم على استرجاع منصبه، فقتل الباي الجديد بعدما جمع الأنصار لهذا الغرض، وقد تم ذلك بعد ثلاثة أيام من تولي إبراهيم الحكم. فكان جزاء صالح باي أن نفذ فيه حكم الإعدام شنقا في قسنطينة؛ وذلك في 15 محرم سنة 1207هـــ الموافق لـــ 1 سبتمبر من عام 1792م[9].

*** حسين باي بن حسن بوحنك:**

وردت في المجموعة التي بين أيدينا رسالة واحدة وهي تحت رقم 93.

هو ابن الباي حسن بوحنك. تولى حكم بايلك قسنطينة في شهر محرم سنة 1207هـــ الموافقة لـــ سبتمبر 1792م. استطاع هذا الباي بفضل حنكته السياسية أن ينسي الناس الأحداث المفزعة والاضطرابات التي صحـــبت نهاية عـــهد صالـــح باي، وإعادة الوحدة

(1) ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث...، مرجع سابق، ص68.
(2) صالح بن العنتري، مصدر سابق، هامش ، ص62.
(3) مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، مصدر سابق، ص ص 42- 43.
(4) أحمد بن المبارك بن العطار، مصدر سابق، ص ص 69- 70.
(5) الصاع : وحدة لوزن الحبوب، تساوي 130 كلغ. الزبيري العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2، 1984. ص 72.
(6) ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث...، مرجع سابق، ص68.
(7) Mercier, Op.Cit, p. 297.
(8) صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص62.
(9) ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث... ، مرجع سابق ، ص70.

إلى أركان البايلك، واعتمد في ذلك على موظفين أكفاء. وبعد ثلاث سنوات من الحكم أمر الداي بابا حسن بقتله، فأعدم شنقا في سجن القصبة في قسنطينة، ودفن في جامع سيدي لخضر كان ذلك في يوم السبت 9 رجب 1209هـ الموافق ليوم 30 جانفي 1795م[1]. وقد ذكر صالح بن العنتري بأن السبب في قتله هو أنه أصيب بمرض فتعطلت أحكامه على إثره[2]. وهذا السبب كما يبدو غير منطقي حتى يعدم باي بسببه، بل كان الأولى أن يعزل، لا أن يقتل. يعتبر قتل الباي حسين بداية لمرحلة جديدة في تاريخ بايلك قسنطينة تطبعها الاضطرابات وعدم الاستقرار؛ حيث لم يكن البايات الذين تعاقبوا في هذه المرحلة يعمرون أكثر من سنتين أو ثلاث[3]. وقد عبر صالح بن العنتري على ذلك بالعبارة التالية:"... من حين موت الباشا محمد[4]، ومات صالح باي تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم، وصار صغيرهم لا يواقر كبيرهم. وبدا النقص في ملكهم..."[5].

ب)- مدراء البستيون:

* دي سالف De salve:

وهو المذكور في الرسائل باسم صالوة[6]. وقد تولى إدارة البستيون في نوفمبر 1744، بقي في المنصب مدة أربع سنوات، أي إلى غاية 1748[7]. وكان قد سبقه في

---

(1) Vayssette, Histoire de Constantine...(3ème partie 1792-1837), In R. N. M. S. A. C., V 13, 1869, L. Arnolet, Constantine, pp 453-456.

(2) صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص67.

(3) سنذكر فيما يلي بعضا من البايات الذين حكموا خلال هذه الفترة والتي امتدت حتى سنة 1830 من الأمثلة على هؤلاء: مصطفى الوزناجي (1795- 1798)، الذي كانت نهايته العزل والإعدام بسبب شكوى وجهها القنصل الفرنسي للداي بابا حسن مفادها بأن الوزناجي قد منع الوكالة الفرنسية الإفريقية من شحن القمح، تولى من بعده الحاج مصطفى انجليز باي سنة 1798 وعزل سنة 1803 ونجى من حكم الإعدام بفضل علاقاته المؤثرة في بلاط الداي. تولى بعده عصمان باي وقتل في حملة قادها ضد ثورة قادها ابن الأحرش في 1804 في منطقة القبائل ضد السلطة العثمانية. تولى بعده خوجة باي توفي سنة 1806 بعدما أمر الداي أحمد باشا بجلده 1000 جلدة لأنه نقل إليه شكاوى سكان مناطق الامتيازات عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الاضطراب الذي حدث جراء تحويل الامتيازات إلى الإنجليز. تولى بعده حسن بن صالح باي الذي أعدم شنقا سنة 1807 بعدما حمل مسؤولية الخسارة التي تكبدتها القوات الجزائرية أمام الجيش التونسي الذي غزا قسنطينة بقيادة حمودة باشا. تولى بعده أحمد شاوش القبائلي قتل في نفس السنة التي تولى فيها إدارة البايلك بعدما فصل رأسه عن جسده بأمر من الداي إثر محاولته التآمر مع باي تونس حمودة باشا ضده. Mouloud Gaid, Op.Cit., pp. 50-63. Vayssette, Histoire de Constantine...,(3ème partie), Op Cit., p 463.

(4) يقصد الداي محمد عثمان باشا الكبير(1766-1791)، صالح بن العنتري، مصدر سابق، هامش ص68.

(5) صالح بن العنتري ، مرجع سابق، ص68.

(6) الرسائل التي ورد فيها ذكر دي سالف تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 9، 10، 11.

(7) Paul Masson, Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793), Librairie Hachette et Cie, Paris 1903, p 426.

المنصب ثلاثة مدراء كان أولهم فوقاس Fougasse الذي تولى سنة 1741 وعزل في سنة 1742 بطلب من باي تونس؛ بسبب دوره البارز في محاولة الاستيلاء على جزيرة طبرقة التونسية[1]، ثم خلفه فور Fort الذي لم يبقى في هذا المنصب طويلا بسبب استدعاءه لشغل منصب القنصل في تونس. ثم تولى مكانه إمريك Emric، وعزل في سنة 1744 بناء على طلب داي الجزائر[2].

*** لابلاش Lablache:**

ورد ذكره في الوثائق باسم بلاش[3]، تولى إدارة البستيون سنة 1748؛ بقي يشغل المنصب مدة ست سنوات، ثم غادر الجزائر بعدها ليتولى الإدارة العامة للشركة في مرسيليا سنة 1750[4]

*** بارتيميلي برون Barthémely Peron:**

ورد ذكره في الرسائل باسم بارو وأحيانا بيرو[5]، وقد عين مديرا للبستون سنة 1751، ثم استدعي في 28 فبراير 1757 ليستلم منصب قنصل فرنسا في الجزائر[6].

*** المحامي دون Don و فيلي Villet:**

كان المحامي دون[7] نائبا للمدير العام للشركة الملكية في مرسيليا؛ ثم تولى إدارة البستيون سنة 1757 خلفا لبيرو Perou؛ ولكنه عزل سنة 1762 بسبب سوء تفاهم حصل بينه وبين آرميني بينيزيت Armeny Benezet المدير العام للشركة آنذاك[8]. ثم عين مكانه فيلي Villet، وقد ورد ذكر هذا الأخير في الرسائل باسم موسى فيليت وأحيانا فيليت فقط[9]، كما ذكر في إحدى الوثائق الخاصة بالشركة باسم أندري فيلي[10]؛ فيكون بذلك اسمه الكامل أندري موسى فيلي. وقد عين فيلي مديرا للبستيون إثر غياب دون، وذلك في شهر مارس سنة 1762[11]. ثم عاد دون إلى منصبه سنة 1767 ولكنه وبسبب

---

(1) حول محاولة استيلاء فرنسا على طبرقة، أنظر الفصل الثالث، هامش رقم 1، ص 161-162.
(2) أنظر تفاصيل عزل إمريك في الفصل الثالث، ص 166.
(3) الوثائق التي ورد فيها ذكر لابلاش تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 12، 14، 16، 17، 27.
(4) Paul Masson, Histoire des établissements... Op.Cit., p. 426.
(5) الرسائل التي ورد فيها ذكر برون تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 26، 28، 37.
(6) A. Devoulx, Relevé des principaux français qui ont résidé a Alger (1686-1830), In R. A, N° 16, Année 1872, p 386.
(7) ورد ذكر دون في الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 36، 42.
(8) Paul Masson, Histoire des établissements... Op.Cit., p. 427.
(9) الرسائل التي ورد فيها ذكر فيلي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 32، 33، 34، 39.
(10) أنظر التعليق المرافق للرسالة رقم 32.
(11) أنظر التعليق المرافق للرسالة 32.

وضعه الصحي المتدهور ارتأى الانسحاب والعودة إلى فرنسا وذلك سنة 1774، ولكنه بقي يعمل في الشركة؛ حيث عين مفتشا عاما للامتيازات في مرسيليا[1].

*** بورقينيون Bourguignon:**

ورد ذكره في الرسائل باسم برقيون، وأحيانا أخرى موسى برقيون[2]؛ مما يجعلنا نستنتج أن اسمه الأول هو موسى. كان وكيلا للشركة في عنابة قبل استدعائه لاستلام منصب مدير البستيون سنة 1774[3]، ولكنه اضطر غلى التخلي عنه سنة 1777م بسبب وضعه الصحي. وقد أشارت إلى ذلك الرسالة رقم 60 التي بعث بها صالح باي إليه؛ جاء فيها:"...فقد وصل إلينا كتابك وما عرفتنا فيه من أنك ذاهب لبر النصارى تداوي، وخلفتم في موضـــعكم فرسين[4] (كذا)..."[5]. ولكن كفاءته جعلت الشركة تستدعيه مرة أخرى — بعد معافاته من المرض — ليتولى منصب وكيل الشركة في عنابة[6].

*** برنار Bernard، وكرفاك Caravaque:**

فالأول لم يرد ذكره إلا في رسالة واحدة تحمل رقم: 61، وقد تولى إدارة البستيون سنة 1777، أما الثاني فقد ذكر باسم كرواك، وفي أحيان أخرى باسم كرواكة، تولى إدارة البستيون خلفا لبرنار[7]. وقد توفيا تباعا في أقل من سنتين؛ فالأول توفي بعد سنة واحدة من تنصيبه أي سنة 1778، والثاني كذلك، أي في سنة 1779. وقد كان برنار قبل ذلك مديرا لنزل المالية في إيكس Aix بمرسيليا، أما كرفاك فكان يشغل منصب النائب في الغرفة التجارية بمرسيليا[8].

*** غابريال رامال Gabriel Ramel:**

وقد أشارت إليه الرسائل باسم روميو، ولم يرد ذكره سوى في رسالة واحدة تحمل رقم 74. شغل منصب وكيل للشركة في عنابة في أفريل سنة 1760 مكان شخص يدعى مونيي Maunier بعدما طلب إحالته على التقاعد[9]. وبقي رامال يشغل هذا المنصب حتى

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., pp. 426-427.

(2) الرسائل التي ورد فيها ذكر برقينيون تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 45، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 60.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., p .427.

(4) يبدو من هذا الاسم الغير واضح بأنه لشخص أرسل ليعقب المدير بصفة مؤقتة.

(5) الرسالة رقم 60 من صالح باي إلى برقيون، وصلت بتاريخ 10 فبراير 1777.

(6) أنظر رسائل برقينيون في: Ch Feraud, La Calle, Op.Cit., pp. 369-377,407-413, 420-425

(7) ورد ذكر كرفاك في الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 63، 66.

(8) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., p. 427.

(9) أنظر التعليق المرافق للرسالة رقم 20.

سنة 1779 عندما استدعي ليتولى إدارة البستيون خلفا لكرفاك Caravaque. وكان رامال قد بدأ العمل لدى الشركة في سن مبكرة 21 أو 22 سنة، وكان ذلك في سنة 1749م؛ وقد قضى جل عمره في خدمة الشركة، ولم يتقاعد إلا وهو في سن متأخرة، كان ذلك سنة 1785[1]. وأشارت إحدى الوثائق الخاصة بالشركة الملكية ــ والتي أرفقها المعلق بالرسالة رقم 20 ــ إلى أن رامال كان قد شغل منصب مدير البستيون قبل سنة 1760[2]. قد يكون ذلك بصفة مؤقتة إثر غياب مدير البستيون في ذلك الوقت.

*** أملريك Amalric:**

ذكر أملريك في الرسائل باسم مري[3]. وكان ــ قبل توليه منصب المدير ــ يعمل مستشارا في البستيون[4]. تولى إدارة البستيون ما بين سنتي 1785-1791.

*** بيرون Peiron:**

ذكر في الرسائل باسم بيرون[5] ما عدا الرسالة رقم 87 التي ورد فيه ذكره باسم بارة. عين في المنصب بتاريخ 20 ماي 1791[6]، واستمر فيه حتى سنة 1794 وهو تاريخ حل الشركة الملكية الإفريقية. وقد أشار المعلق على الوثائق المدروسة استنادا إلى إحدى الوثائق الإدارية المتعلقة بالشركة، والمؤرخة في: 1792/08/25 إلى أن بيرون كان مديرا مؤقتا للبستيون خلال السنتين الأوليين من توليه المنصب[7]، و لكنه رغم ذلك استمر في هذا المنصب حتى بعد حل الشركة وتعويضها بالوكالة الإفريقية[8].

7-الإطار المكاني للوثائق:

تدور الأحداث ــ التي ورد ذكرها في الوثائق ــ في مناطق الامتيازات، وبالضبط في المناطق التي كانت الشركة الملكية تملك فيها مؤسسات، وتمارس فيها نشاطاتها بشكل دائم.

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., p .428.

(2) أنظر التعليق المرافق للرسالة رقم 20.

(3) ورد ذكر أملريك في الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 80، 83، 86.

(4) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., p.428.

(5) ذكر بيرون في الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 87، 94، 95، 96، 98، 99، 100، 101، 102،103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118.

(6) أنظر التعليق المرافق للرسالة رقم 19.

(7) أنظر التعليق المرافق للرسالة رقم 116.

(8) أنظر رسائل بيرون على عهد الوكالة الإفريقية في:
Ch Feraud, La Calle..., Op.Cit., pp .480-481, 491-492, 497-498, 503-510, 515-520, 522-524.

أ- قسنطينة:

كانت قسنطينة في غالبية الأحيان هي المصدر الذي كانت الوثائق تصدر منه باعتبارها مقرا وعاصمة للبايلك.

بنيت قسنطينة وسط صخور وعرة تحيط بثلاثة أرباعها، وعلى سفح هذه الصخور يسيل نهر عرضه حوالي 150 قدما[1]، وعمقه ثلاثة أقدام. ويطلق عليه سكان المنطقة اسم الوادي الكبير، ويأتي من الجنوب الشرقي، ويتصل ــ على مسافة ربع ساعة من المدينة ــ بوادي الرمال، ويتجه عند الزاوية الجنوبية للمدينة نحو الشرق، ومنه يمر بالجهة الجنوبية والشرقية والشمالية من المدينة[2].

وقد سمح هذا الموقع لمدينة قسنطينة بالتحصن، حيث يقول عنها بن العطار: " كانت (قسنطينة) في سالف الزمان تسمى الحصن الإفريقي ، يضرب بها المثل في التحصن، لكونها مبنية على جبل والهواء يحيط بها من كل جهة كدوران الخاتم في الأصبع"[3]. ولمدينة قسنطينة أربعة أبواب؛ ثلاثة منها تقع في صف واحد من جهة الجنوب الغربي. يدعى أحدها باب الجديد، ويسمى الباب الأوسط باب الواد، والثالث باب الجابية الذي يتصل بوادي الرمال، وهذه الأبواب الثلاثة يجمعها سور عتيق وعال يبلغ طوله 19 مترا. أما الباب الرابع فهو باب القنطرة، وهو الباب الذي يتم الدخول منه عن طريق الجسر المسمى بـــ "القنطرة" الذي يصل بين المدينة والضفة الأخرى المقابلة لها التي يقع فيها جبل منصورة وجبل المسيد؛ ويمتد هذا الجسر فوق الوادي الذي يفصل بين المدينة والجبال[4].

وتعتبر قسنطينة مقرا لأعلى سلطة في البايلك بأكمله متمثلة في شخص الباي الذي كان يسكن قصرا يقع في هذه المدينة، وقد وصفه بواري Poiret أيام حكم صالح باي بأنه أكبر من المنازل العادية، جدران غرفه مزينة بالبندقيات والمسدسات وسروج الخيول، وهي من علامات الترف في ذلك الوقت[5]. وقد كان الباي يعين من طرف الداي

---

(1) يساوي القدم 33 سم، سهيل إدريس : المنهل ، قاموس فرنسي عربي ، دار الآداب ، بيروت ط28، سنة 2000، ص 911.

(2) فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، ترجمة وتقديم: د. أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د.ت.ط)، ص 73.

(3) أحمد بن المبارك بن العطار، مصدر سابق، ص 34.

(4) M. P. Chausolles, L'Algérie Pittoresque, (Histoire de la régence d'Alger, depuis les temps les plus reculés jusqu a nos jours), J. B. Paya, Toulouse, 1845, p 122.

(5) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie, (1785-1786), Le Sycomore, Paris, 2ème édition, , 1980, p 171.

الذي يمنحه صلاحيات وحريات واسعة في إدارة إقليمه، وكان مقابل ذلك يتولى قيادة الجيوش (المحلة) التي من مهمتها جمع الضرائب (الدنوش) في كامل الإقليم، ثم يتوجه بعد ذلك لدفع التزاماته تجاه الداي؛ وبذلك يحيز تجديدا لعهدته كلما دفع التزاماته؛ فـيصله من الباشا القفطان الشرفي[1]. وهو ما أشارت له عدة رسائل؛ بعث بها بايات قسنطينة لمدراء البستيون لإعلامهم بتجديد عهدهم على رأس البايلك؛ من الأمثلة على ذلك الرسالة رقم 35 التي بعث بها أحمد باي إلى قنصل القالة جاء فيها:" فإننا وردنا الجزائر في خير وعافية وخرج إلينا أعيان العسكر وأدخلونا في موكب عميم ... وألبسنا (الباشا) القفطان السعيد المبارك الحميد تجديدا على البلاد وهناء للوطن والعباد، فالبلاد بلادنا والوطن وطننا ولا يد فوق أيدينا..."[2].

وقد كان يحيط بهذا الباي " مخزن" الذي يعني كبار الموظفين في البايلك[3]، أو أعضاء "الحكومة" الذين يتصلون بالباي بصفة مباشرة، و يشاركونه في إدارة البايلك، كما يشاركونه في اتخاذ القرارات؛ من أهمهم:

- ❖ الخليفة: وهو مسؤول عن الأوطان الممتدة في كامل البايلك، ويخضع له القياد والجيوش، ويقود عملية استخلاص الضرائب[4]، وكان له نائب يدعى بـــ "الخليفة الثاني" أو خليفة الكرسي[5].
- ❖ قايد الدار أو آغا الدار: وهو بمثابة شيخ للبلدية حاليا، وهو مكلف بالإدارة وشرطة مدينة قسنطينة[6]. وقد كان ينوب الباي في تسيير الأمور عندما يكون هذا الأخير خارج المدينة[7]
- ❖ النقاد : وهو صاحب السلطة في كل المصالح المالية للبايلك[8].
- ❖ قايد الدايرة أو آغا الدايرة: وهو أول ضابط للخليفة يرأس قبائل الدايرة (أي الجيش غير النظامي المتمركزين بأراضي العزل التي تحيط بقسنطينة[9].

---

(1) M.E. Vayssette, Histoire de Constantine..., (1ère partie), Op.Cit., p. 247.

(2) الرسالة رقم 35 من أحمد باي إلى قنصل القالة، وصلت بتاريخ 13 ماي 1765.

(3) M.E. Vayssette, Histoire de Constantine..., (1ère partie),Op.Cit., p.249.

(4) صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص20.

(5) محمد بن يوسف الزياني ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، ص 190.

(6) صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص 20.

(7) سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000، ص 150.

(8) M.E. Vayssette, Histoire de Constantine..., (1ère partie), Op.Cit., p250.

(9) صالح فركوس، مرجع سابق، ص 27.

❖ الباش كاتب أو الكاتب العام[1].

❖ الباش سيار: وهو المسؤول عن البريد، مهمته حمل الرسائل من الباي إلى الباشا، ثم العودة برسائل الباشا إلى الباي. كما يصحب الخليفة على مدينة الجزائر عندما يحمل الدنوش إلى الباشا[2].

❖ باش شاوش: مكلف بتنفيذ الأوامر الموجهة إلى الأتراك وتوضع تحت سيطرته كتيبة من الجنود الانكشاريين، وفرقة من فرسان الصبايحية[3] والكراغلة، وقوات أخرى من المخزن لتدعيمها[4].

❖ شـــاوشا الكـــرسي: وهما من الأتراك، ويتوليان وظيفة الجلد، ويسيران أمام الباي، عندما يخرج ويتوسطان بينه وبين بعض المسؤولين الأجانب في مسائل السلم ، ويقومان بجلد من يأمر الباي بجلدهم[5].

ب- الـــــقالـــــة:

غطت الوثائق الموجهة إلى القالة حيزا هاما، وقد كانت في غالبيتها موجهة إلى مؤسسة الشركة الملكية في القالة التي تدعى "البستيون"، إضافة إلى بعض الرسائل التي أرسلت إلى ــ أو صدرت من ــ بعض الأعيان، و الموظفين الجزائريين في المنطقة[6]. وقد كانت القالة في بعض الأحيان تدعى في الوثائق بلاد البستيون[7] وفي أحيان أخرى يذكر اسم المؤسسة فقط " البستيون"[8].

تعتبر القالة أول منطقة في الأراضي الجزائرية يصادفها القادم من تونس[9]، وهي عبارة عن شبه جزيرة يبلغ طولها 400 متر من الشرق إلى الغرب، وعرضها حوالي 80

---

(1) سبق تعريف الباش كاتب سابقا في هذا المدخل، أنظر: ص 5.

(2) صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص 21.

(3) الصبايحية: هم نوع من الجنود وهم فرسان، كان عددهم محدودا ويقتصر وجودهم في عواصم المقاطعات الثلاثة وهران، قسنطينة والتيطري، يعتبرون الحرس الرئيسي للباي، وكانت لهم مكانة بارزة تميزهم عن باقي فروع الجيش في الجزائر آنذاك. بن جبور محمد، صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18، رسالة ماجستير في تاريخ العلاقات الدولية، إشراف غازي جاسم، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار،2002-2003، ص 55.

(4) صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص 21.

(5) M.E. Vayssette, Histoire de Constantine..., (1ère partie), Op.Cit., pp.251-252.

(6) بلغ عدد هذه الرسائل 122 رسالة.

(7) أنظر على سبيل المثال الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 4، 9، 17، 27،إلخ....

(8) أنظر على سبيل المثال الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 6، 7، 8، 11،إلخ....

(9) Jean André Peyssonnel, Voyage dans les Régences de Tunis et d'Algérie, 1725, La Découverte , Paris, 2ème édition, 1987, p 167.

متر من الشمال إلى الجنوب، تتصل باليابسة عن طريق مضيق ضيق منخفض يبلغ طوله 150 متر، والذي يمثل حدا لمينائها، وهو ضيق قليل العمق والدخول إليه متعسر لا تأتي إليه إلا السفن الصغيرة[1]. ويعود أصل تسمية "القالة" La Calle إلى الصيادين الفرنسيين الذين كانوا يزورونها في القرن السادس عشر، فكانوا يستعملونها كرصيف لإرساء سفنهم فيها قصد حمايتها أو سحبها إلى الشاطئ بغية إصلاحها أو ترميمها[2].

وقد كانت القالة تدعى مرسى الخرز قبل أن يزورها البحارة والتجار الأوربيون. وكانت ملتقى للبحارة والتجار العرب ومركزا لصيد المرجان؛ وهو ما ذكره ابن حوقل الذي زار المنطقة خلال القرن الرابع الهجري:" ...ومرسى الخرز قرية، غير أنها نبيلة لمكان المرجان وحضور من يحضرها من التجار...وللتجار بها أموال كثيرة من أقطار النواحي عند سماسرةٍ وقوفٍ لبيع المرجان وشراءه، ويعمل بها في أكثر الأوقات في إثارة المرجان الخمسون قاربا..."[3]. وهي تبعد عن عنابة بـــ 15 فرسخ[4] شرقا[5].

للقالة تاريخ عريق يمتد إلى العصر الروماني بدليل وجود آثار رومانية انطمست بمرور الزمن ولم يبق منها شيء، حيث يذكر إمريت Emrit أنه ورد في رسم قديم لسنسون نابلون Sanson Napollon[6] إشارة إلى قبر روماني من الناحية الغربية لشبه الجزيرة. وجاء في لوحة أخرى لرسام يدعى جان بيغونوني Jean Bigononnet رسمها سنة 1727 إشارة إلى بقايا رصيف روماني كان موجودا في وسط الممر الضيق الذي يربط الجزيرة باليابسة. وقد ظلت هذه الجزيرة خالية وجرداء منذ سنة 1286م وهي السنة التي دمرها فيها روجي دي لوريا Roger de Loria عن آخرها بما في ذلك الحصن الذي كان بها؛ وذلك بأمر من أمير آرغون[7].

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., p. 353.

(2) Abel Boutin, Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie (1515-1830), A. Pedone, Paris, 1902, p 304.

(3) أبو القاسم محمد علي ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت. ط) ، ص76.

(4) الفرسخ: هو ما يقارب 4 كلم. سهيل إدريس : المنهل ، مرجع سابق، ص722.

(5) Louiche René Desfontaines, Fragments d'un voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger, (1783 a 1786), Publié par Dureau De La Malle, Librairie de Gide, Paris, 1838, p 255.

(6) سيأتي التطرق إلى سنسون نابلون لاحقا في الفصل الأول، أنظر ص 47.

(7) Marcel Emrit, et Ernest Piquois, La Calle et son histoire, Syndicat d'initiative de la Calle, 1951, pp 22, 24.

ج- عنـــابـــة :

لم تغط الرسائل الموجهة إلى عنابة سوى حيز ضيق من المجموعة، وقد كانت موجهة إما إلى مؤسسة الشركة، أو إلى بعض الموظفين الجزائريين هناك[1].

عنابة مدينة عريقة بنيت على ضفاف البحر، تقع في خليج واسع يمتد ما بين راس الحمرا، وراس الزهور، يـصب في هذا الخليج نهري سيـبوس وسبعة[2]. وتبـعد عن قسنطينة بـ 60 ميلا[3]. ويتحدد موقعها بالهضبة الصخرية المحاذية لشاطئ البحر والمطلة على الجهات الداخلية المواجهة للغرب؛ الأمر الذي جعل عنابة غير بادية للأنظار للقادم من البحر، مما يجعلها في مأمن من غارات الأساطيل المهاجمة، ويرد عنها طلقات المدافع المفاجئة. ومن جهة أخرى يساعد على سهولة اتصال المدينة بداخل البلاد[4]، مما جعل أحمد بن قاسم البوني، يصفها بأنها" بلد جمعت بين البر والبحر"[5].

وسـميـت ببلاد العنـاب لكثرة فاكهة العناب فيها، حيث يذكر ليون الإفريقي أنـها :" مشهورة عند الكثيرين من الناس باسم بلد العناب لكثرته في ذلك المكان. يجفف هذا العناب ويؤكل في فصل الشتاء"[6]. يسكن مدينة عنابة خليط بشري يتكون من عرب ويهود وأتراك، وبعض اليونانيين والفرنسيين. كان تعداد سكانها حين زارها كوكوفتصوف KoKovtsov سنة 1777؛ 20 ألف نسمة[7]. وهي مدينة صغيرة تتخذ شكلا دائريا تقريبا، نمط بناءاتها وعمارتها موريسكي[8]. كما أن لها سـوقا داخـل المدينة، يعج بالتجار والسلع المختلفة[9].

أما ميناء المدينة فيعرف بميناء جنوة نسبة إلى حصن بناه الجنويون حوالي سنة 1540 أيام احتلالهم للمدينة[10]، وهو لا يبعد عن المدينة إلا بمسافة قصيرة تبلغ فرسخين

---

(1) عدد هذه الرسائل: 8.

(2) M. Roy, L'Algérie moderne, librairie des Bons livres, Limoges, Paris, pp 20,21.

(3) Kokovtsov, Une description de la cote barbaresque au 18ème siècle par un marin russe 1776-1777, publié par M. Canard .in R. A , N° 92, Année 1951, p 175.

(4) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط1، 2000 ، ص501.

(5) أحمد بن قاسم البوني، التعريف ببونة إفريقية بلد سيدي أبي مروان الشريف، تقديم وتعليق سعيد دحماني، دار الهدى، عين مليلة، 2001، ص 96.

(6) الوزان الفاسي الحسن بن محمد المعروف بليون الإفريقي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2 ، 1983، ص61.

(7) Kokovtsov, Op.Cit., p.175.

(8) J. A. Peyssonnel , Op.Cit., p170.

(9) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie ..., Op.Cit., p. 145.

(10) J. A. Peyssonnel, Op.Cit., p. 170.

شمالا[1]. وهو ميناء جيد محمي من الرياح؛ من السهل على السفن دخوله والخروج منه، ويعد من أفضل الموانئ في بايلك قسنطينة[2]. ومما زاد في تدعيم مكانته كونه محمي من الرياح الغربية ــ وما يصاحبها من تيارات مائية ــ بمرتفعات إيدوغ الممتدة من السهل في الجنوب حتى راس الحمرا في الشمال على مسافة 14 كلم، فضلا على أن الميناء في حد ذاته يستند إلى أسوار المدينة، وتنتصب بالقرب منه قطع المدفعية المقامة في الجهة الشرقية للمدينة[3].

د- القـــــل:

لم تتعد الرسائل الموجهة للقل الاثنتين؛ وجهت إحداهما إلى مؤسسة الشركة، والأخرى إلى أحد الموظفين الجزائريين هناك[4]. أما الرسائل التي ورد فيها ذكر للقل والأحداث التي كانت تدور فيها فهي كثيرة[5].

يذكر ليون الإفريقي أن القل مدينة كبيرة بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط عند قدم جبل شاهق، وهي ليست مسورة؛ لأن الوندال هدموا أسوارها، ثم إن المسلمين لما حكموها تركوها على حالها[6]. تعتبر مدينة القل تجمعا لبعض الدشرات التي تقع في وسط دائرة من الجبال، تقع على بعد 45 فرسخا غرب عنابة[7] ما بين بجاية وسطورة[8]. بيوتها طينية سيئة البناء[9]. وقد وصفها هوغ Hugue الذي كان وكيلا للشركة هناك كالتالي:" مدينة القل هي عبارة عن سهل صغير يُوجد به 150 منزلا مبنيا كله بدور واحد. وتضم مدينة القل أربع دشرات متباعدة عن بعضها البعض بحوالي 400 خطوة. سكنها أهلها منذ قرنين من الزمن، وهم مجموعة من القبائل الجبلية تجمعت شيئا فشيئا لتعمرها. كل واحدة من هذه الدشرات لها اسم خاص؛ حيث تسمى الأولى بر القايد، أو أرض القايد، والثانية آزولين نسبة إلى القبيلة التي تسكنها، والثالثة بر الطويل، أو الأرض

---

(1) L. R. Desfontaines, Op.Cit., p. 220.
(2) F .Du Bouchage, Etude sur les ports de commerce de la Province de Constantine, In Revue Algérienne et coloniale, Librairie de L. Hachette et Cie, Paris Octobre 1859, , pp 79-80.
(3) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، مرجع سابق، ص503.
(4) أنظر الرسالتين رقم: 3، 124.
(5) ورد ذكر القل في الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 16، 17، 24، 26، 28، 30، 34،32، 41.
(6) ليون الإفريقي، مصدر سابق، ص54.
(7) L. R. Desfontaines, Op.Cit., p. 228.
(8) M. Roy, Op.Cit., p. 22.
(9) J. A. Peyssonnel, Op.Cit., p. 262

الطويلة، والرابعة جاسد نسبة إلى الجبل الذي بنيت عند قدمه المدينة، وهو الأقرب إلى البحر، يوجد خارج المدينة كثير من الأشجار المثمرة لكن طعمها ليس لذيذا ربما يرجع ذلك إلى سوء طريقة زراعتها أو لرداءة التربة[1].

تمتاز مدينة القل بمينائها الجيد الذي يمثل ملاذا آمنا للسفن التي تقذف بها الرياح. يسهل الدخول إليه بفضل كونه محميا من الرياح الشمالية الغربية بفضل راس بوغاروني الذي يعد حدا لخليج القل، وهو جيد طوال فصول السنة[2].

(1) Mémoire de Hugue, In L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p. 138.
(2) F. Dubouchage, Op.Cit., pp. 72-73.

1/ الفصل الأول: الشركة الملكية الإفريقية وامتيازاتها.

1.1/ المبحث الأول: تأسيس الشركة الملكية الإفريقية وحصولها على الامتيازات.

1.1.1/ تأسيس الشركة الملكية الإفريقية 1741.

2.1.1/ المعاهدة المقرة لامتيازات الشركة الملكية(1694م)

2.1/ المبحث الثاني: مؤسسات الشركة الملكية ووكيلها في الجزائر.

1.2.1/ البستيون الفرنسي في القالة.

2.2.1/ داري الشركة الملكية في عنابة والقل.

3.2.1/ وكيل الشركة الملكية في مدينة الجزائر.

3.1/ المبحث الثالث :الموظفون الجزائريون المشرفون على الامتيازات.

1.3.1/ شيخ المعزولة في القالة.

2.3.1/ السلطة المحلية في عنابة والقل.

3.3.1/ علاقة الموظفين الجزائريين بالشركة.

استلمت الشركة الملكية الإفريقية المرسيلية الامتيازات في الجزائر في السنة نفسها التي تأسست فيها. وقد استطاعت أن تحصل على امتياز مزدوج كان الأول من طرف ملك فرنسا الذي منحها الحق الحصري في استغلاله دون أن يزاحمها فيه أيا كان من التجار أو الشركات. كما حصلت من جانب آخر على مباركة وقبول من الحكومة الجزائرية بذلك. فبعثت بناء على ذلك بموظفيها ووكلائها إلى مناطق الامتيازات لتباشر عملها، ولتسعى من أجل إنجاح مصالحها وازدهار تجارتها، وهو الهدف الذي تأسست من أجله. وقد لقيت الشركة بفضل المعاهدات التي كانت قد أبرمت قبلها بسنوات طويلة جميع التسهيلات اللازمة لذلك من طرف الحكومة الجزائرية. فواصلت مشوار من سبقها ممن تعاقبوا على استغلال الامتيازات التي فرضت على الجزائر في بداية التحاقها بالإمبراطورية العثمانية.

1.1/المبحث الأول: تأسيس الشركة الملكية الإفريقية وحصولها على الامتيازات:

يعود تاريخ الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري إلى القرن 16م بعد التحاق الجزائر بالإمبراطورية العثمانية، والتي فرضت عليها الالتزام بمعاهدات السلم والتعاون التي أبرمتها مع فرنسا. وقد تطور الوضع بعد ذلك، فأصبحت تلك المعاهدات تبرم مباشرة مع الجزائر التي تم بناء عليها التداول على استغلال الامتيازات من طرف عدد من الشركات والأشخاص. ومن بين من كان لهم النصيب في التمتع بالامتيازات؛ الشركة الملكية الإفريقية التي حصلت عليها سنة 1741.

1.1.1/ تأسيس الشركة الملكية الإفريقية 1741:

يمتد عهد الشركة الملكية الإفريقية من سنة 1741 إلى 1794م وقد غطت الوثائق المدروسة والمتعلقة بهذه الشركة الإطار الزمني المحصور بين سنتي (1744و1794) [1] وهو ما تعرضنا لذكره سابقا في المدخل.

أنشئت الشركة الملكية الإفريقية في 22 فبراير 1741 بظهير ملكي صدر في الشهر نفسه ، جاء في مقدمته:" لقد أردنا أن ننمي تجارتنا في إفريقية، في سبيل أن نزيد من فعالية الامتيازات لصالح رعايانا، لذلك قررنا منح الشركة الجديدة كل الوسائل لتفعيل

[1] أنظر الرسالة رقم 3، والرسالة رقم 119.

هذه التجارة... إما بتوفير الأموال اللازمة لذلك، أو بتقديم الهبات الخاصة لها، وإما بتوفير الحماية لها، ومنحها مختلف الصلاحيات والامتيازات..."[1]. وقد تأسست الشركة برأسمال يبلغ 1.200.000 جنيه، موزعة على 1200 سهم، ثمن السهم الواحد 1000 جنيه، وقد ساهمت الغرفة التجارية بمرسيليا[2] بربع رأسمال الشركة، حيث أقر ملك فرنسا منحها الحق في شراء 300 سهم من مجموع أسهم الشركة[3]. وقد نص البند الرابع من الظهير الملكي على أن الغرفة التجارية هي التي ستتولى ضمان دفع الفوائد عن الأسهم للمساهمين والمقدرة مبدئيا بـــ 6%[4].

يعود السبب في هذه المكانة التي حضيت بها الغرفة التجارية في تأسيس الشركة؛ إلى الدور الذي كانت تلعبه في الحياة الاقتصادية في مرسيليا عموما. حيث أخذت على عاتقها جميع القضايا التجارية في المشرق وأصبحت المشرفة على تجارة مرسيليا في حوض المتوسط. وكان من بين جهودها أيضا سعيها لتلافي الفشل الذي منيت به الشركات المتعاقبة على استغلال الامتيازات؛ لذلك فقد ساهمت في تأسيس الشركة الملكية الإفريقية، حتى تتسنى لها المشاركة في الإشراف على تسييرها عن قرب بمنتهى الدقة والصرامة[5].

كما حصلت الشركة أيضا على مساعدة من الملك، تبلغ قيمتها 40.000 جنيه، تدفع سنويا للشركة لمدة خمس سنوات، وهو ما نص عليه البند الخامس من الظهير الملكي الذي جاء فيه:"... من أجل تشجيع الشركة سندفع لها مبلغا قيمته أربعون ألف جنيه كل سنة وذلك على مدى خمس سنوات؛ حتى نعينها على دفع الفوائد المترتبة عن الأسهم وهو ما نحبذ أن تستغل هذه الأموال فيه..."[6]. وفي هذا دليل على حرص الحكومة الفرنسية على إنجاح أعمال هذه الشركة، حتى تعوض الفشل الذي مني به سابقوها ممن حازوا على حق استغلال الامتيازات في الشرق

---

(1)Edit royale portant, établissement d'une compagnie royale d' Afrique, donné à Versailles au mois de Février 1741. Registré en parlement, In Recueil des édits, Règlements, Traités et mémoires depuis 1741, Archive de CCI , Marseille L III/5, (Introduction).

(2) تأسست الغرفة التجارية رسميا في 13 نوفمبر 1650، ثم حلت بقرار من مجلس مدينة مرسيليا في 29 أكتوبر 1659 ليعاد تنصيبها في 2 مارس 1660 بعد اعتلاء الملك لويس 14 عرش فرنسا. ومنذ ذلك الحين استقر وجود الغرفة التجارية بمرسيليا إلى غاية اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789 التي قررت حلها هي وجميع الغرف التجارية في فرنسا.

Anonyme, La chambre de commerce de Marseille (1599-1949), Le passé, le présent, l'avenir, Préface André Cordesse, George Lang, Paris - Marcel Andry agent, Marseille,1949, p 15.

(3) Edit Royale..., Op.Cit, Art 3.

(4) Ibid, Art 4.

(5) Anonyme, La chambre de commerce de Marseille...,Op.Cit., pp. 17, 19.

(6) Edit Royale..., Op.Cit, Art 5.

الجزائري[1]. هذا من جهة أما من جهة أخرى فهو دليل على حرص الحكومة الفرنسية على الاحتفاظ بالامتيازات في الجزائر، وبذل قصارى الجهد في سبيل ذلك. حيث بدأت الحكومة الفرنسية بالتدخل في الإشراف على هذه الامتيازات منذ مطلع القرن 18م؛ ومما يوضح لنا هذا الدور تصريح سانت ديدي Saint Didier المسؤول الأول عن التجارة في وزارة البحرية، وذلك في سنة 1776م:"... تجارة مزدهرة، ملاحة موسعة، تلك هي الأهداف التي يهم فرنسا الحفاظ عليها، ولا تستطيع ذلك إلا بالإبقاء على الامتيازات في الجزائر..."[2].

كما نص الظهير الملكي أيضا على أن أعمال الشركة سيتولى إدارتها مفتش تجارة الشرق، وهو من سيترأس الاجتماعات في مقرها العام بمرسيليا[3]؛ وفي هذا دليل على تدخل الحكومة الفرنسية في مراقبة أعمال الشركة. كما سيتولى الإدارة إلى جانب هذا المفتش نائبان من نواب الغرفة التجارية، وثلاثة مدراء مختارون من طرف الأعضاء الذين يملكون أكبر عدد من الأسهم[4].

للشركة أيضا مدير عام يختار بتصويت الأغلبية، ليتولى القيام بعمليات الشراء والبيع، وإصدار الأوامر وتوجيه الرسائل، إضافة إلى الأعمال الأخرى الخاصة بالشركة من أي نوع كانت، وذلك بمشاركة وموافقة المدراء الآخرين خلال الاجتماعات[5].

كما يتوجب على الشركة أن تقدم في نهاية كل سنة تقريرا مفصلا عن أعمالها ترسل نسخة منه لأعضاء هذه الأخيرة، وأخرى لمقر إدارتها، وترسل نسخة أخرى

---

(1) من بين الأمثلة عن الشركات السابقة للشركة الملكية، والتي لاقت فشلا في أعمالها، يذكر: الشركة الإفريقية وكان يديرها شخص يدعى دي مارل الذي منح له حق استغلال الامتيازات في 1 جانفي 1713 على مدى ست سنوات؛ ولكن ومع انتهاء هذه المدة وصلت خسائر هذه الشركة إلى 764500 جنيه؛ مما أدى بها إلى الانسحاب وعدم المطالبة بتجديد العقد. بعدها وفي 1 جانفي 1719 وقعت الشركة الهندية عقدا لاستغلال الامتيازات على مدى 24 سنة، ولكن أمورها لم تسر خلال السنوات الأولى إلا بتعسر، ومع ذلك فإنها استطاعت تحقيق أرباح معقولة جعلتها تطلب من الملك تمديد العقد الخاص بها بصفة دائمة ومؤبدة . وهو ما حصلت عليه بعدما أصدر الملك ظهيرا ملكيا في 1725 يقضي بذلك. ولكنها لم تستطع التوفيق بين امتيازاتها في الهند وامتيازاتها في الجزائر وتونس (راس العبد). وهو ما بدا واضحا في حالة الإهمال التي كانت عليها مؤسساتها في القالة وراس العبد والمناطق التابعة لها؛ لذلك طلبت من الملك الانسحاب بعد 12 سنة من النشاط. عندها منحت الامتيازات لشخص يدعى جاك أوريول Jaques Auriol وشركائه؛ كان ذلك في 1 جانفي 1731 وذلك لمدة 10 سنوات. وبعد انتهاء العقد الممنوح له في 31 ديسمبر 1741 ارتأى الملك باقتراح من وزيره للبحرية تكوين شركة جديدة تحل محل شركة جاك أوريول، ألا وهي الشركة الملكية. Abel Boutin, Op.Cit., pp. 403, 410, 498.

(2) Charles Roux, France et Afrique du nord avant 1830, Librairie Felix Alcan, Paris, 1933, p 324.

(3) Edit royale...Op.Cit, Art 7.

(4) Ibid.Art 7.

(5) Ibid, Art 11.

إلى سكرتير الدولة المكلف بالبحرية[1]. وهو إجراء إداري يدل على النظام المحكم الذي كانت تسير عليه الشركة، من حيث إشراك جميع الأطراف المساهمة في هذه الشركة وإبلاغهم بسيرورة أعمالها.

وبناء على هذا النظام تم تأسيس مجلس الإدارة المسمى بـــ:" المكتب الرئيسي"، وقد استنتج بوتان Boutin من خلال الموظفين الإداريين للشركة ــ الوارد ذكرهم في نص الظهير الملكي الذي سبقت الإشارة إليه ــ أن هذا المكتب ينقسم إلى ثلاثة أقسام، يتمثل القسم الأول في المدير الرئيسي، ويتمثل القسم الثاني في عدد من المدراء يختلف عددهم حسب عدد الأسهم التي يساهمون بها في الشركة والتي يشترط أن لا تقل عن العشرين سهما؛ وهو الشرط الذي يخول لهم الالتحاق بهذا المنصب، وبذلك يصبح لهم الحق في حضور اجتماعات المكتب الرئيسي التي تنعقد مرة كل أسبوع. أما القسم الثالث فيتضمن نوابا من الغرفة التجارية بمرسيليا، وعددهم أربعة، إضافة إلى سكرتير الأرشيف لهذه الأخيرة. وعلى هؤلاء جميعهم حضور الاجتماعات مثل المدراء بما أن الغرفة التجارية كانت لها مساهمة هامة تتمثل في ربع رأسمال الشركة[2].

وقد حصلت الشركة من ملك فرنسا على حق احتكار النشاطات المتمثلة في استغلال الامتيازات في الشرق الجزائري، وهذا ما يظهره الأمر الذي أصدره هذا الأخير بتاريخ 2 أوت 1741 والذي يقضي" بمنع جميع التجار الفرنسيين أصحاب المراكب من ممارسة التجارة في موانئ إفريقيا بدون إذن من المسيرين للشركة"[3]. أما بالنسبة للمدة الزمنية للامتياز الممنوح لهذه الأخيرة من طرف الملك الفرنسي فهي مؤبدة[4].

أما من جانب الجزائر فقد كان استلامها للامتيازات رسميا ببيان بايلكي أصدره إبراهيم باشا جاء فيه ما يلي:"... في إطار رغبتنا في تطوير التجارة في سنجق[5] بلد العناب، والسعي إلى رفاهية شعبنا نمنح للشركة الملكية الإفريقية كل الوسائل الضرورية للازدهار الاقتصادي إما بمنحها الأراضي أو الأملاك ... وإما عن طريق ضمان الملجأ والحماية لها. وهي بذلك ستكون الوحيدة التي ستتمتع بامتياز الصيد والتجارة[6].

---

(1) Edit royale...,Op.Cit., Art 17.
(2) Abel Boutin, Op.Cit., p412.
(3) أمر الملك مأخوذ من الأرشيف الوطني بباريس، أورده العربي الزبيري، مرجع سابق، ص197.
(4) Edit royale..., Op.Cit., Art 1.
(5) السنجق هو الراية ويقصد به هنا إقليم ، أو منطقة. Charles Feraud, La Calle, Op.Cit., p. 620.
(6) H'sen Derdour, Annaba, T2, S.N.E.D , Alger, 1983, p 135.

2.1.1/ المعاهدة المقرة لامتيازات الشركة الملكية(1694م):

حصلت الشركة الملكية على امتيازاتها في الجزائر بموجب معاهدات كان قد سبق التوقيع عليها من طرف شركات أخرى سبقتها في هذا الميدان. لذلك فإنها لم تقم سوى بالسير على نهج من سبقها من الشركات التي مهدت لها السبيل وأوصلت الامتيازات في الجزائر إلى شكلها النهائي؛ فكان كل ما عليها فعله هو تبني و تطبيق ما جاء فيها.

1.2.1.1/ توقيع معاهدة سنة 1694:

وقعت معاهدة سنة 1694 عن الجانب الفرنسي من طرف شخص يدعى آنات كيسل Annet Caisel وهو مندوب عن صاحب شركة يدعى بيار هيلي Pierre Hely[1]، ومـن طـرف الداي شعبان عن الجانب الجزائري. وقد حملت المعاهدة تاريخ 1 جانفي

---

(1) لقد كانت الامتيازات الفرنسية قبل سنة 1694 تحت إدارة شخص يدعى دي سو De Sault الذي حصل على حق استغلالها في سنة 1679. وقد واجه دي سو مجموعة من المشاكل أثرت بصفة مباشرة على أعماله؛ نتجت عن التوتر الذي خيم على العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال العشرية التي سبقت استلامه للامتيازات؛ والتي كان من أبرز مظاهره تعرض الجزائر لحملتين فرنسيتين هما حملتي ديكين Duquesne(1682) و ديستري D'Estrées (1688). لم ينتهي هذا التوتر إلا بعد توقيع معاهدة السلم المنوي سنة 1689 بين الطرفين . ولكن ديسو لم يستطع استعادة نشاطه بسبب المشاكل التي كان يتخبط فيها مع شركاءه.

في تلك الأثناء أرسل شعبان باشا رسالة إلى وزير البحرية الفرنسي طلب منه فيها الإسراع في تكوين شركة جديدة عوضا عن شركة دي سو التي لم تعد قادرة على دفع المستحقات التي عليها ومباشرة نشاطها. فأرسل الوزير إثرها بشخص يدعى غيوم مارسال Gyaume Marcel ليوقع معاهدة مع شعبان داي في 5 ماي 1690، ويتولى إدارة الامتيازات بموجبها. ولكن هذه الشركة الجديدة لم تكن حقيقية بل كانت وهمية لم تستلم إدارة الامتيازات إلا بشكل صوري ومؤقت وإرضاء للداي. حيث أنها لم تكن سوى فكرة مؤقتة حاول الوزير الفرنسي من خلالها ربح الوقت والحصول على بعض المكاسب كالإعفاء من دفع الضرائب المترتبة على الشركة لمدة عامين لصالح دي سو الذي لم يزل المستفيد الحقيقي من الامتيازات؛ وهو ما توضحه بعض الدلائل، أولها: رسالة بعث بها الكونت بونتشارترن Pontchartrain وزير البحرية إلى الحاج شعبان داي في 1692/02/06، جاء فيها:"... إذا أردت أن تظهر حسن نواياك... فإنك ستسهل للسيد دي سو جميع الأمور لإنهاء مفاوضاته معكم وإعادة تأسيس تجارته في البستيون...". أما الدليل الثاني فإننا نجد دي سو لم يزل مديرا للبستيون حتى سنة 1693 بدليل رسالة له جاء في مقدمتها العبارة التالية:" دي سولت مدير البستيون...".

في تلك الأثناء حاولت فرنسا تدارك الوضع ريثما يسوي دي سو أموره ويحل مشاكله. فأمرت شركة راس العبد التي كانت تملك امتيازات للصيد والتجارة في تونس باستلام الامتيازات في الجزائر مؤقتا؛ وهو ما توضحه رسالة بعث بها بونتشارترن إلى مسؤولي الشركة بتاريخ 1693/11/03، جاء فيها:" لقد وصلني مؤخرا خبر استقرار أحد تجاركم في القالة، والذي بدأ في شراء القمح من سكان المنطقة...".

في نفس السنة استسلم دي سولت للأمر الواقع وقرر الانسحاب رسميا والتخلي عن الامتيازات، نظرا للضغوط التي تلقاها من كبار المسؤولين في فرنسا الذين قرروا منحه فرصة أخيرة تصادفت مع مطلع سنة 1693، وهي السنة التي انتهت فيها المهلة التي منحها شعبان داي لمارسال والخاصة بالإعفاء من دفع الضرائب. عندها شكل الوزير الفرنسي شركة جديدة لاستلام الامتيازات وهي شركة بيار هيلي وهي شركة وهمية أيضا على غرار شركة مارسال كان الهدف منها سد الفراغ الذي تركه دي سو من جهة؛ وإقناع الداي بأن فرنسا لم تتخلى عن الامتيازات من جهة أخرى، وأنها مستعدة لتعويض كل شركة تنسحب أو تفشل أعمالها بأخرى؛ وذلك حتى لا يفسح المجال للداي كي يتذمر من فرنسا ويسحب الامتيازات منها.

أما الدلائل على أن شركة بيار هيلي هي وهمية فإنها تكمن فيما يلي؛ أولا: بالرغم من أن تاريخ 1 جانفي 1694 هو التاريخ الذي من المفروض أن تبدأ شركة بيار هيلي فيه بممارسة أعمالها. إلا أننا نجد إشارات عن استمرار شركة راس العبد في إدارة الامتيازات بعد هذه السنة . من بين هذه الإشارات رسالة وجهها سورهايند Sorhainde إلى الكونت بونتشارترن في 5 ماي 1694 جاء فيها:"...لقد وصلني خبر عن طريق السيد دوليفيي Dulivier مدير شركة راس العبد أنه قام برحلة إلى عنابة من أجل تفقد الأعمال الخاصة والمتعلقة بالبستيون". كما أشارت رحلة قام بها عدد من الآباء القديسين سنة 1700 ذكروا أثناء مرورهم بالقالة ما يلي:" إنطلاقا من راس الحمرا نرى القالة..يستقر بها الفرنسيون...تحت إدارة شركة راس العبد... في 1 جويلية وصلنا إلى ميناء جنوة (في عنابة)..وتحدثنا مع السيد فينكس وكيل شركة راس العبد هناك...".=

1694م؛ لأن جميع بنودها وقعت في هذا التاريخ؛ ماعدا البند الأخير الذي يحمل رقم 15 فقد وقع في 3 جانفي 1694م[1].

وقد خالف جمال قنان هذا التاريخ حيث ذكر بأن المعاهدة قد وقعت من طرف الداي الحاج أحمد عن الجانب الجزائري، وبين آنات كيسل Annet Caisel، في أوائل محرم من عام 1107هـ، وهو ما يوافق شهر سبتمبر من عام 1695م، وهو التاريخ المدون على النسخة المترجمة للفرنسية، والتي عثر عليها في الأرشيف الوطني بباريس. وذكر في مقابل ذلك أنه يستبعد كون الداي شعبان قد أمضى معاهدة أخرى خلال فترة حكمه غير المعاهدة التي أبرمها مع مارسال Marcel في 5 ماي 1690م[2].

ولكن ما تنبغي الإشارة إليه هو أن معاهدة سنة 1695م قد وُقّعت فعلا على عهد الحاج أحمد داي[3]، وهو خليفة الداي شعبان[4]، وهو ما توضحه إحدى رسائله إلى وزير البحرية الفرنسي الكونت دي بونتشارترن Cte De Pontchartrain في 29 أوت 1696، جاء فيها:"...عليك تنبيه (تجار البستيون) عن الحدود الخاصة بصيد المرجان، والتي لا يجوز لهم تجاوزها... وعليك تنبيههم بأن يلتزموا جيدا بالمعاهدة التي أبرموها معنا"[5].

=أما السبب في تصرف فرنسا بهذا الشكل فهو في رأينا يكمن في التوتر الذي شهدته العلاقات الفرنسية الجزائرية في أواخر القرن 17م والمشاكل التي عاناها دي سو جراء هذه الاضطرابات. وهذا سبب كافي حتى يجعل أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين يتخوفون من المغامرة باستثمار أموالهم في الجزائر في تلك الفترة الحرجة. خاصة وأن معاهدة السلم الموقعة بين البلدين في 1689م لم يكن قد مضى عليها سوى أربع سنوات. جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830) المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص86، 307-315، يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا(1500-1830)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بدون سنة، ص84، 88.

Lettre de Hadj Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie, P. Rescenzo, Alger, 1910, p 533, Chaban Dey d'Alger au Marquise De Seiglay, secrétaire d'état de la marine, 13/10/1689, Lettre du Comte De Pontchartrain, secrétaire d'état de la marine a Hadj Chaban Dey, 06/02/1692, Lettre de Denis Dusault Gouverneur du Bastion et commissaire du Roi a Mohamed El Amin, secrétaire d'état d'Alger, 03/11/1693, In Plantet Eugene, Correspondances des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1700), T1, Reimpréssion Editions Bouslama, Tunis, 1981, pp 176, 366, 405, note p 398, Lettre du Cte Pontchartrain au intéresses du Cap Nègre, 03/11/1693, Lettre de Auger Sorhainde au Cte De Pontchartrain, 03/05/1694, In Plantet Eugene, Correspondances des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour, Felix Alcan, Paris 1894, T2, pp 500- 501, T1, p 511 , Les Pères Codfroy, Comrelin, et autres, missionnaires de l'ordre de très sainte Trinité et rédemption des captifs a Rouen, Etat des Royaumes de Barbarie ; Tripoly, Tunis, et Alger, Chez Pierre Muchuel , 1721, pp 207,209,210.

(1) Traité de 1694, collationné sur l'original par Armeny Benezet Agent de la Cie. R .A , Le 06 Decembre 1757, In Recueil des édits ... Op.Cit.

(2) أنظر جمال قنان، معاهدات الجزائر ...، مرجع سابق، هامش رقم 40، ص353، 354.

(3) أحمد داي (1694- 1697). Anonyme, Chronique de la régence d'Alger « El Zoharat el Nayerat », Traduite par Alphonse Rousseau, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841, p209.

(4) شعبان داي (1694 -1698). Ibid., p. 209.

(5) Hadj Ahmed Dey d'Alger, au Comte De Pontchartrain secrétaire d'état de la marine, 29/08/1696, In Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger, T1, Op.Cit., p. 528.

يتضح لنا مما سبق أن الداي الحاج أحمد قد وقع معاهدة مع المستفيدين من الامتيازات سنة 1695م. إلا أن هذا لا يمكن أن يلغي إمكانية وجود معاهدة أخرى وقعت مع شعبان داي قبل ذلك، خاصة وأن المناسبة التي أدت إلى توقيع المعاهدة هي استلام شركة جديدة للامتيازات في الشرق الجزائري[1].

وقد ذكر بلانتي Plantet استنادا إلى بعض المراسلات أن لومير Lemair القنصل الفرنسي في الجزائر كان قد رافق أنات كيسل Annet Caisel خلال جميع جلساته مع الديوان، وأنه قد ساعده كثيرا في مفاوضاته مع هذا الأخير، وقد كانت هذه المراسلات من القنصل لومير نفسه وهي بتاريخ 15، 18 فبراير، 30 أفريل 1694[2].

يُستنتج مما سبق أنه لا يمكن إلغاء وجود إحدى المعاهدتين، لأن كلتاهما موجودتان وثابتتان تاريخيا. ولكن معاهدة سنة 1694م هي التي اعتمدت أساسا لاستغلال الامتيازات خلال القرن الثامن عشر؛ والدليل على ذلك هو إعادة تثبيتها 14 مرة ما بين سنتي 1698 و1754 فقط. وهو ما دونه وكيل الشركة الملكية آرميني بينيزيت Armeny Benezet بخط يده نقلا عن النصوص الأصلية التي كانت بحوزته أثناء توليه منصب الوكيل للشركة الملكية في مدينة الجزائر. كما أنه لم يدرج معاهدة سنة 1695 ضمن نصوص التثبيت مما يدل على كونها معاهدة مستقلة، وليست تثبيتا وإقرارا لمعاهدة سنة 1694[3].

وقد أدى اقتناع جمال قنان بعدم وجود معاهدة وقعت في سنة 1694م إلى أن أورد نصوص إقرار وتثبيت لها، تحمل تواريخا تنتمي للفترة الممتدة ما بين سنتي 1698 و 1754؛ مثل النص الكامل للتثبيت الذي وقع في 6 أفريل 1718. وقد عنون النص بما يلي:" إقرار وتثبيت للمعاهدة الخاصة بالبستيون المبرمة عام 1695 في 6 أفريل 1718"[4]. ولكن بعد مقابلة النص الذي أورده جمال قنان بنص التثبيت الذي أورده آرميني بينيزيت بالتاريخ نفسه ثبت بأنه خاص بمعاهدة سنة 1694، وليس بمعاهدة سنة 1695؛ لأن آرميني بينيزيت قد نقل نص التثبيت مختصرا، بناء على إقرار السيد لو Loup وكيل المعنيين[5] في الجزائر آنذاك. وذكر أن جميع بنود المعاهدة قد ثبتت بتاريخ 1

---

(1) تمت الإشارة في العنصر السابق إلى رسالة دي سو إلى محمد الأمين أحد كبار رجال الدولة في الجزائر التي كتبها أواخر سنة 1694، وما جاء فيها بخصوص تنصيب الوزير الفرنسي للشركة الجديدة التي ستتولى استغلال الامتيازات. وبذلك يكون توقيت 1 جانفي 1694 معقولا جدا لتوقيع الاتفاقية مع شعبان داي وبالتالي استئناف نشاطها.

(2) Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger ..., T1, Op.Cit., note p. 405.

(3) Traité de 1694, et ratification (1698-1754),... Op.Cit., pp. 15-25.

(4) أنظر نص التثبيت، جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص328.

(5) من المفروض أن يكون المعنيون هنا هم ممثلو شركة بيار هيلي، ولكن الواقع أنهم ممثلون لهذه الشركة أمام الداي وعلى الورق فقط؛ كما سبقت الإشارة.

جمادى الأولى 1130هـ الموافق لـ 6 أفريل 1718 م من طرف الداي أفندي، وختم ذلك بتوقيعه.

وإذا ما حاولنا تفسير ما سبق فإننا نرجعه إما إلى كون العنوان الذي وضعه جمال قنان للنص مجرد اجتهاد منه، أو أنه عثر عليه مكتوبا في النص المترجم للفرنسية فنقله على حرفيته[1]. ومما يعزز ذلك هو عدم وجود إشارة أو دليل على أن المعاهدة المقصودة في نص التثبيت هي معاهدة سنة 1695، بل كل ما جاء في النص هو:"... لقد تقدم السيد لو[2] Loup وكيل المعنيين في البستيون، والمقيم في هذه المدينة (الجزائر) إلى الديوان وطلب منا الإقرار وتثبيت معاهدة البستيون التي بين يديه..."[3]، على عكس معاهدة سنة 1817 مثلا والتي أورد نصها جمال قنان بعنوان:" البند الإضافي الملحق بمعاهدة سنة 1695 الخاصة بالبستيون التي وقع إقرارها، وتثبيتها في 17 مارس 1817". والتي جاء فيها:"... بمقتضى معاهدات السلم القائمة بين بلاط فرنسا، وإيالة الجزائر،... فإن المعاهدات و الاتفاقات التي أبرمت بينهما عام 1107هـ (الموافق لسنة 1695م) لمصلحة الشركة الإفريقية والتي تم إقرارها وتثبيتها من جديد على عهد أحمد باشا داي سنة 1805 م..."[4].

ربما تكون هذه الإشارة التي وردت في معاهدة سنة 1817م هي السبب الذي حمل الكاتب على الاعتقاد بأن جميع المعاهدات التي أعقبت معاهدة سنة 1695م هي إقرار وتثبيت لها حتى وإن لم يرد ذكرها في تلك النصوص. لا يمكن تفسير هذا الالتباس إلا بكون الكاتب لم يعتمد في دراسته سوى على النصوص المترجمة، ولم يرد في كتابه أي نص أصلي، رغم أنه كان في بعض الأحيان يعثر على النصوص التركية[5]. كما أن النصوص المترجمة التي عمل بها، لم يذكر إذا ما كانت ترجمات أصلية كان معمولا بها آنذاك أم ترجمات متأخرة مثل ما ذكره بالنسبة لمعاهدة سنة 1695م[6].

---

(1) مما يلاحظ على جمال قنان أن جميع نصوص المعاهدات التي اعتمدها في كتابه هي نصوص غير أصلية وجميعها مترجم عن النصوص الأصلية، وهي ترجمات لا يمكن الثقة بها كثيرا نظرا لإمكانية تعرضها للتحريف. وهو ما اكتشفه بنفسه عندما نقل نص معاهدة 1695 - على سبيل المثال - والتي ترجمت ترجمة متأخرة، وقد عثر فيها على بعض الألفاظ والتعابير المتأخرة عن تلك الفترة والتي لم تكن تستعمل آنذاك، كما اكتشف بعض التحريف في ترتيبات بعض البنود، وغير ذلك. أنظر جمال قنان، معاهدات الجزائر...، هامش: 40،41، 42، 44، 45، ص 354.

(2) وردت سهوا " سوب" بدلا عن لوب.

(3) نص إقرار وتثبيت المعاهدة الخاصة بالبستيون المبرمة عام 1695 في 6 أفريل 1718، جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص 328

(4) نص البند الإضافي الملحق بمعاهدة 1695 الخاصة بالبستيون التي وقع إقرارها، وتثبيتها في 17 مارس 1817، جمال قنان، المرجع نفسه، ص 346.

(5) المرجع نفسه، هامش، 28، 31، 69، ص 353، 355

(6) المرجع نفسه، هامش رقم 45، ص 354.

أما فيما يخص نص معاهدة سنة 1694م، فقد ذكر بعض المؤرخين، ومن بينهم شارل فيرو Charles Feraud، وبلانتي Plantet أن نصها الأصلي قد عثر عليه في مكتبة الجزائر إبان الاستعمار. وقد قام شارل فيرو بنشر هذا النص كاملا مترجما عن النص التركي بحرفيته من طرف البروفيسور بارسنيي Bersnier، كما ذكر أن هذه المعاهدة كان يوجد لها نص آخر أصلي في مكتبة الجزائر؛ وهو نسخة مطابقة لها مع بعض التوصيات الإضافية كونها وجهت لقايد عنابة من طرف الداي شعبان، حتى يعمل على تطبيق كل ما جاء فيها أثناء تعامله مع المعنيين بالامتيازات هناك[1].

وقد ذكر بلانتي أن للمعاهدة نسختين أصليتين، فقط توجد إحداهما في مكتبة الجزائر، والأخرى في أرشيف وزارة الخارجية ــ في "قاعة المعاهدات"ــ التي كان هذا الأخير موظفا بها[2].

لكن وبعد الإطلاع على نص هذه المعاهدة المنشور من طرف فيرو Feraud تُلاحظ بعض المعطيات التي تؤدي إلى التشكيك في ما قاله هؤلاء المؤرخون الفرنسيون المذكرون أعلاه، والذين اعتبروا هذا النص أصليا ؛ وفيما يلي عرض لهذه المعطيات:

1- أول ما يلفت الانتباه في هذا النص هو عنوانه، الذي جاء كما يلي:" هذا عنوان تحالف وحماية للبستيون والقالة"، ولم يرد فيه ذكر لكلمة "معاهدة"، كما جرت العادة عموما في المعاهدات التي كانت تبرمها الجزائر مع فرنسا، حتى وإن لم تكن تحمل عنوانا، فإنها كانت تشير في بدايتها إلى أن ما يجري تحريره هو اتفاق أو معاهدة، أو شيء من هذا القبيل. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ نذكر منها: معاهدة 1 ديسمبر 1686م، التي جاء في مقدمتها:" معاهدة أبرمت بيننا نحن الأماجد الأعاظم السادة... الداي، والديوان..."[3]. من بين الأمثلة أيضا معاهدة سنة 1661م جاء في مقدمتها:" بنود منحها الأرفع الأمجد بابا رمضان الحاكم، والديوان لبيير روميناك Pierre Rominhac الفارس... من أجل استعادة نشاط بستيون فرنسا..."[4]. مثال آخر نجده في معاهدة 11 مارس 1679، جاء في مقدمتها:" معاهدة أبرمناها نحن الأماجد، الباشا، الديوان، وأوجاق الجزائر مع صديقنا المخلص السيد دونيس ديسو Denis Dusault..."[5].

---

(1) Ch Feraud, la Calle..., Op.Cit., pp. 278-293.
(2) Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger...,T1, Op.Cit., p.405.
(3) معاهدة 1 ديسمبر 1686 الخاصة بالبستيون، جمال قنان، معاهدات فرنسا...، مرجع سابق، ص305.
(4) معاهدة 29 فبراير 1661 الخاصة بالبستيون، المرجع نفسه، ص 277.
(5) معاهدة 11 مارس 1679 الخاصة بالبستيون، المرجع نفسه، ص 290.

2- مما يلاحظ على هذا النص أيضا هو ورود ذكر تاريخ 1 شوال 1105هـ في مقدمته المطولة واعتباره تاريخ حضور أنات كيسل Annet Caisel ووقوفه بحضرة الداي حاملا إليه رسائل تزكية من إمبراطور فرنسا، ووزير التجارة، ثم قام الداي بإطلاعه على البنود الموقعة سابقا (يقصد المعاهدات السابقة في هذا المجال)، أخيرا وبعد أن اتفق الطرفان، وقعت المعاهدة التاليه...[1]. ثم يأتي ذكر جميع بنود الاتفاقية، ليتم في الأخير التوقيع عليها من الجانبين الجزائري والفرنسي، ويكون تاريخ التوقيع هو الأيام الثلاثة الأولى (أي 3) من جمادى الأولى من سنة 1105هـ. وبذلك يكون الفرق بين التاريخين كبير. كيف يمكن لمعاهدة واحدة أن تحمل تاريخين متباينن بهذا الشكل؟. وأن يكون هذان التاريخان مدونين على النص نفسه !.

3- ومما يلاحظ على هذا النص أيضا هو وجود توقيعان عن الطرف الجزائري إلى جانب آنات كيسل عن الطرف الفرنسي وهذان التوقيعان هما لشعبان داي والحاج أحمد داي. وهو أمر يحتاج منا إلى الوقوف عنده وتفسيره. فشعبان كان دايا للجزائر في سنة 1694م، ولم يُنحَّ عن منصبه إلا سنة 1695م[2]؛ وبذلك يكون هو من وقعها وختمها، فما مبرر وجود توقيع وختم الداي أحمد، وهل يمكن أن يكون هذا الأخير قد وقعها وختمها بعد توليه منصب الداي على سبيل التصديق عليها ؟ الجواب هو التالي: جرت العادة أن الدايات الجدد كانوا يثبتون ويقرون المعاهدات بنصوص مستقلة تدل على ذلك[3]؛ أما أن تحتوي كل معاهدة على تصديق بواسطة توقيع وختم الدايات الجدد الذين يحلون محل الدايات السابقين؛ فهذا ما لم نستطع التحقق منه، بسبب عدم تمكننا من الحصول على أي نص تركي أصلي لأية معاهدة كانت. كما أنه لم تتم ملاحظة ذلك في النصوص التي نقلها بعض المؤرخين المهتمين بنصوص المعاهدات[4]. ولو فرضنا أن ذلك قد حدث بالفعل فلماذا لا توجد أختام وتواقيع لدايات آخرين غير الداي أحمد ــ إذا

(1) Traité de 1694, Introduction, Ch Feraud, la Calle..., Op.Cit., p.280.

(2) كان مصير شعبان باشا بأن شنق بعد ثورة الانكشارية عليه كان ذلك في سنة 1105هـ الموافق لـ 1694م .
Anonyme, Chronique de la régence d'Alger « El Zoharat el Nayerat », Op.Cit., p. 209.

(3) من الأمثلة على ذلك أنظر: نصوص التثبيت الموقعة في 6 أفريل 1718 ،23 ماي 1767، 10 جوان 1768، جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص ص: 328، 335، 336.

(4) أنظر نصوص بعض المعاهدات الموقعة بين فرنسا والجزائر على سبيل المثال خاتمتي معاهدتي 1690 و1694:
E.Rauard De Card, Traités de la France avec les pays de l'Afrique du nord , A. Pedon, Paris , 1906, pp 64, 75.

فرضنا أن هذا النص الذي بين يدينا هو أصلي ــ بما أن هذه المعاهدة ظل العمل بها قائما لسنوات عديدة؟.

يُستنتج مما سبق أن نص هذه المعاهدة الذي نشره فيرو لا يمكن الوثوق به واعتباره أصليا، بل قد تكون مزيجا من نصين أو ثلاثة نصوص لمعاهدات وتعهدات بالحماية بدليل العبارة التي بدأت بها المعاهدة، أو قد يكون مزيجا من معاهدتين تكون إحداهما وقعت في 1 جمادى الأولى 1105هـ الذي يوافق جانفي 1694م، والأخرى قد وقعت في 1 شوال من سنة 1105هـ الذي يوافق شهر جوان 1694م.

نستخلص مما سبق أن هذه المعاهدة قد تكون من إنجاز أحد الهواة العابثين الذي كانت له اهتمامات بالتراث المخطوط، و باللغة التركية، فكتب ما كتبه انطلاقا من نصوص تركية كانت بحوزته. وتصادف ذلك مع وجود أختام شعبان باشا والحاج أحمد بحوزته ، أو قد يكون قد قلد أختامهم الموجودة على تلك النصوص.

وبذلك وانطلاقا من كل ما سبق نصل إلى الاستنتاج بأن هذه النسخة لا يمكن أن تكون قد نسخت أثناء سنة 1694م، أو على الأقل قبل سنة 1817م، وهي السنة التي بدأ فيها العمل بما جاء في معاهدة سنة 1695 وإلغاء العمل بمعاهدة سنة 1694م كما يدل عليه نص معاهدة سنة 1817م السابق الذكر. بل تكون قد نسخت عقب نهاية العهد التركي، ودخول الجزائر مرحلة الاستعمار، خاصة مع ظهور المهتمين بالتراث الجزائري من المستشرقين؛ لأنها لو نسخت خلال ذلك العهد كان الحكام الأتراك سيتفطنون للأخطاء والتناقضات الموجودة بها، وكانوا سيعاقبون من دسها عليهم.

بما أنه قد تم إثبات عدم أصلية النص التركي المترجم إلى اللغة الفرنسية الذي نشره شارل فيرو Charles Feraud، لا يسعنا في هذا المقام سوى اللجوء للنص الفرنسي للمعاهدة والمنقول عن النص الأصلي المترجم بالفرنسية عن المعاهدة، و الذي نقله بخط يده وكيل الشركة الملكية آرميني بينيزيت Armeny Benezet في 6 ديسمبر من سنة 1757م [1]. وبذلك تكون هذه النسخة المخطوطة التي هي بحوزتنا أقرب إلى الأصل بفضل قدم تاريخ نسخها. كما أنها ذات قيمة تاريخية بفضل كونها نقلت من طرف وكيل الشركة الملكية الإفريقية الذي كان بحوزته الأصل؛ حتى وإن لم تكن النسخة تركية. لأن هذه المعاهدة كانت لا تزال سارية المفعول على عهد الشركة الملكية. وبذلك لا يكون من مصلحة الشركة العبث بها أو تحريفها كما فُعل بالنص التركي المذكور.

(1) أنظر اعتراف أرميني بينيزيت بذلك Traité de 1694, (et ratification...), Op.Cit., p. 25

تبدأ هذه النسخة بعنوان جاء فيه: "معاهدة وقعت في 1 جانفي 1694م بين الأعاظم الأماجد السادة: الداي، الديوان، وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر وشركة الفرنسيين المعينة والمخولة لصيد المرجان والتجارة في البستيون الفرنسي"[1]. ثم يلي العنوان مقدمة تحتوي نبذة عن أقدم المعاهدات التي سبق توقيعها بين إمبراطور فرنسا هنري الرابع Henri 4 والسلطان العثماني أحمد في سنة 1604م والتي تسمح للفرنسيين بالتجارة وصيد المرجان في سواحل الجزائر، ثم ينتقل إلى الحديث عن حضور آنات كيسل Annet Caisel بالنيابة عن بيار هيلي Pierre Hely، ووقوفه بحضرة الداي من أجل طلب استقراره بمناطق الامتيازات وشروعه في التجارة وصيد المرجان. ثم يذكر النص أن الداي قد اعتبر هذا الاستقرار ضروريا من أجل الحفاظ على أواصر الاتحاد، والترابط الذي هو قائم بين فرنسا والجزائر، ثم تنتهي المقدمة بتوقيع وختم آنات كيسل.

ثم يشرع النص في عرض بنود الاتفاقية التي يبلغ عددها 13 بندا. ثم يأتي البند الموالي؛ وهو عبارة عن خاتمة جاء فيه الحديث عن مكان تحرير النص وعن الحضور الذين حضروا التوقيع وهم الباشا مصطفى[2]، الداي شعبان، المفتي، وقاضي الأتراك، وقاضي العرب، الآغا، رجال القانون، والعدالة، والحرب، وكيسل Caisel. ثم ورد ذكر تاريخ التوقيع، وهو 1 جانفي سنة 1694م الموافق لـ 4 من جمادى الأولى 1105هـ. ثم جاءت العبارة التالية:"... وقد شهد على ما ذكر سابقا السادة المذكورون سابقا وهم: الداي، الآغا[3]، الكاهية[4]، وكيسل" وهؤلاء ختموا المعاهدة الحالية أسمائهم وأختامهم"[5]. ثم ختمت الفقرة بتحذير لكل من يخالف أوامر الداي؛ وفي الأخير يوجد توقيع وختم آنات كيسل.

يليه البند الأخير رقم 15 جاء في مقدمته: "بعد التوقيع على المعاهدة السابقة قمنا

---

(1) Traité de 1694, (et ratification ...), Op.Cit., introduction.

(2) كان الباشوات على عهد الدايات (1671-1830) يعينون من طرف السلاطين العثمانيين ويرسلون إلى الجزائر. وكان وجودهم إلى جانب الدايات شرفيا؛ بحيث أنهم لم يكونوا يشتركون في الحكم مع الدايات الذين كانوا هم الحكام الفعليون للجزائر. وفي سنة 1711 توقف الباب العالي عن إرسال هؤلاء الباشوات وذلك عندما رفض الداي العاشر علي شاوش استقبال الباشا الجديد الذي عينه السلطان العثماني ووجه له عريضة يخبره فيها بالمضار التي تحصل بسبب ازدواج النفوذ بالجزائر، وما ينجر عنه من فساد نظام الحكم وإحداث فوضى وتشويش. ومنذ ذلك الحين أصبح الداي يلقب بالباشا إلى جانب تلقبه بالداي بصفة شرفية. Ernest Watbled, Pachas et Pachas Deys, R. A, N°17, 1873 , p 440، بن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، (د، د،ن)، (د ت ن)، ص216.، شاكر مصطفى، موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، ج3، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، أكتوبر 1993، ص1807.

(3) الآغا: هو الذي يقود وحدات الفرسان ويسير الجيوش. حمدان خوجة ،المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق، د. محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص 128.

(4) الكاهية هو نائب الداي ويحتفظ بمفتاح الخزينة.،المصدر نفسه، ص 127.

(5) Traité de 1694, (et ratification ...),Op.Cit., Art 14.

بالاجتماع مرة ثانية، بطلب من السيد أنات كيسل Caisel...". ودار الحديث في هذا البند عن الديون التي كانت قد تراكمت على المستفيدين السابقين من الامتيازات، والتي قرر الداي بناء على طلب كيسل إلغاءها، وعدم مطالبة شركة هيلي بدفعها بسبب أنه لم يكن لها فيها أي دخل. ثم تلى ذلك الحديث عن توصيات للباي والآغاوات والقياد في مناطق الامتيازات بأن يسهروا على تسهيل نشاط الشركة، وتطبيق ما جاء في المعاهدة حرفيا. ثم ختم0 البند بما يلي:" إن هذه المعاهدة نسخت عنها نسخة ثانية، بعد أن حررت في دار السلطان بحضور السادة المذكورين سابقا، والسيد آنات كيسل في 3 جانفي 1694 الموافق لـــ 1 جمادى الأولى من سنة 1105هـــ؛ (يبدو أن آرميني بينزيت Armeny Benezet قد أخطأ في كتابة التاريخ الهجري، فالذي يقابل الثالث من جانفي هو 6 جمادى الأولى، وليس 1 جمادى الأولى)؛ ثم ذكر في الأخير أن المعاهدة ختمت بالأختام العادية، وتوقيع كيسل Caisel وختمه[1].

2.2.1.1/ مضمون معاهدة سنة 1694:

تعتبر معاهدة سنة 1694م تكريسا وبلورة لعدد من المعاهدات التي سبقتها، والتي تعود بجذورها إلى بداية الامتيازات الفرنسية بالجزائر، والتي يعود تاريخها إلى سنة 1535م؛ عندما وقع الملك فرانسوا الأول François 1er مع السلطان العثماني سليمان القانوني معاهدة ظهرت في شكل فرمان مؤرخ في 4 فبراير من سنة 1535، يؤكد الطرفان فيه على إقرار حالة السلم والوئام القائم بينهما، ومنح التجار الفرنسيين جميع التسهيلات اللازمة للقيام بنشاطاتهم التجارية على جميع الأراضي والأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية[2].

لقد كانت الجزائر عند صدور هذا الفرمان جزءا من الإمبراطورية العثمانية لذلك كان عليها الامتثال لهذا الأخير. وقد كان أول من استفاد من هذا الامتياز تاجران مرسيليان هما كارلن ديدي Carlin Didier وتوماس لنش Thomas Linches عندما لجآ إلى الباب العالي طالبين منحهما الامتياز الحصري لصيد المرجان وممارسة التجارة على السواحل الجزائرية. وبعد حصولهم على الإذن، بذلك استقرا في مكان قريب من القالة. وأنشآ ما يعرف بـــ: البستيون الفرنسي[3]، واتخذا منه مقرا رئيسيا لممارسة نشاطاتهما.

---

(1) Traité de 1694, (et ratification ...), Op.Cit., Art 15

(2) جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص36.

(3) ويبعد المكان الذي أنشئ فيه البستيون الفرنسي عن القالة بثلاثة أميال. Le chevalier Fr Jean Othan Bosio, =

كما أنشأ مراكز أخرى في القالة، ورأس الزهور[1]، والقل، وعنابة؛ وكان ذلك في سنة 1516[2].

تطورت الامتيازات الفرنسية في الجزائر خاصة بعدما أصبحت المعاهدات الخاصة بها تبرم مباشرة مع الجزائر دون الرجوع إلى الباب العالي، وقد بدأ ذلك منذ مطلع القرن السابع عشر؛ عندما وقعت معاهدة سنة 1628 التي تعد البداية الحقيقية للامتيازات الفرنسية في الجزائر بفضل الدور البارز الذي لعبه سنسون نابلون Sanson Napollon[3] في ذلك[4]. وقد حصل الفرنسيون بفضل هذه المعاهدة على حقهم في احتكار التجارة المتمثلة في شراء وشحن الجلود والشمع والصوف وعدة سلع أخرى ،إضافة إلى صيد المرجان؛ وذلك بصفة حصرية في المناطق الممتدة من القالة إلى عنابة[5]. كما منحت لهم التسهيلات اللازمة لاستغلال هذه الامتيازات بالسماح لهم ببناء مخازن في عنابة، كما ضمنت لهم هذه المعاهدة حماية سفنهم المخصصة للتجارة وصيد المرجان. هذا وقد منح سنسون نابلون الحق في إدارة واستغلال هذه الامتيازات، وهو حق منح له بصفة شخصية وليس بصفته ممثلا أو معتمدا من طرف ملك فرنسا. وتعتبر هذه المعاهدة الأساس والقاعدة التي سترتكز عليها الامتيازات منذ الآن[6].

ثم جاءت معاهدة سنة 1640م بعد ذلك والتي وقعها دي كوكييل De Coquiel عن الجانب الفرنسي في 7 جويلية 1640م، وقد وسعت هذه الأخيرة من نطاق الامتيازات حيث منح بموجبها الفرنسيون امتياز صيد المرجان من راس كف الروس[7] إلى القل[8]

= Cote et discours de Barbarie, Fait et rédigé a Malte, le 1 Septembre 1587, Traduite par Pierre Grandchamp, In R. A, N°66, Année 1925, p 520.

(1) رأس الزهور: يبعد عن البستيون الفرنسي بـ 12 ميلا شرقا. Ibid., p. 520

(2) H. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, 1887, p 55.

(3) كان سنسون نابلون قد شغل منصب قنصل فرنسا في حلب قبل لأن تكلفه فرنسا بمهمة إعادة العلاقات المنقطعة بينها وبين الجزائر منذ 1604. جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص61.

(4) Paul Masson , Histoire des établissements..., Op. Cit., p. 30.

(5) Abel Boutin, Op.Cit., pp. 514-515.

(6) M. F-Helie De La Primaudaie , Op. Cit., p. 51.

(7) راس كف الروس Cap Roux: يعتبر الحد الشرقي الأقصى الذي يحدد الامتيازات الفرنسية في الجزائر، يقع شرق القالة. يعود سبب تسميته بهذا الاسم Cap Roux إلى أنه يتكون من صخور يميل لونها إلى الاحمرار. وقد ترجم جمال قنان هذا الموقع باسم الراس الحمراء، ولكن الراس الحمرا يدعى Cap Rouge ويدعى أيضا Cap de garde، وهو عبارة عن سلسلة من الصخور الجرداء التي تنتهي غرب خليج عنابة. وقد كان راس كف الروس أيام زيارته من طرف بيسونال سنة 1725 تابعا لتونس .أنظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص 64.

Mémoire que le Sieur Fenix laisse a M l'Agent de la Compagnie d'Afrique 1731, In Recueil des édits ...Op.Cit., p.29, Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.22, Abel Boutin, Op.Cit., p. 327, H.De La Primaudaie, Op.Cit., pp. 8,78, Payssonnel, Op.Cit., p.166.

(8) جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص64.

مع الإبقاء على احتكار تجارة السلع التي أقرتها معاهدة سنة 1628 مثل الشمع والجلود والصوف، في عنابة والقل، ومنع أي كان من المتاجرة في تلك السلع؛ حتى ولو كان من سكان مناطق الامتيازات. كما رخصت لهم هذه المعاهدة ببناء المساكن والمخازن لإيواء العمال وتخزين السلع والمرجان الذي يتم صيده في كل من عنابة والقل. كما سمحت لهم امتلاك الأسلحة التي تسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم وحماية مؤسساتهم من غارات السفن المعادية للجزائر ــ إن حدثت ــ سواء كانت إسبانية أو غيرها. وقد كان هذا الامتياز من نصيب دي كوكييل De Coquiel[1].

وقد جاءت المعاهدات التي تلتها مقرة ومثبتة لأهم ما جاء فيها. نذكر من بينها: معاهدة سنة 1679م التي وقعها دي سو Dusault، والتي أقرت معاهدتي سنـــتي 1628 و1640 في آن واحد. كما وقع دي سو معاهدة أخرى في سنة 1684م والتي وسعت نطاق الامتيازات إلى جيجل؛ بينما أبقت على ما جاء في معاهدة سنة 1679م[2].

ثم جاءت معاهدة سنة 1694م التي بلورت الشكل النهائي للامتيازات، والتي أضحت أساسا لها، مع أنها لم تكن جديدة في بنودها بل هي تكرار لما جاء قبلها؛ حيث أن جميع المعاهدات التي تلتها ــ ما عدا بعض التغييرات الطفيفة الخاصة بمبالغ الضرائب التي تدفع مقابل استغلال الامتيازات، أو في تنظيم بعض العمليات التجارية ــ لم تكن سوى تجديد وتأكيد لها.

وقد ارتكزت معاهدة سنة 1694 على مجموعة من المحاور الأساسية والتي هي كالآتي:

1- التأكيد على حق احتكار الامتيازات (صيد المرجان والتجارة) وتوسيع نطاقه:

جاء في المعاهدة التأكيد على ضمان حق احتكار التجارة وصيد المرجان لشركة بيار هيلي Pierre Hely فقط دون غيرها، مع التأكيد على إقصاء كل شخص يقوم بالتجارة هناك دون إقرار أو إذن صريح[3]. كما منع سكان مناطق الامتيازات من بيع سلعهم لأي كان غير السيد هيلي صاحب الامتياز[4]. كما ضمن البند 11 من المعاهدة لبيار هيلي حق الموافقة على السماح للأجانب الذين يحصلون على أذونات استثنائية من الجزائر بممارسة التجارة في مناطق الامتيازات. حيث جاء في نص هذا البند:" بموجب

(1) معاهدة 1640، بند: 8،3، 10، 11 ، جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص ص 273-274.
(2) أنظر نصوص هذه المعاهدات : المرجع نفسه، ص ص 290-294، 302-304.
(3) Traité de 1694, (et ratifications...),Op.Cit., Art 1.
(4) Ibid., Art 6.

هذه الامتيازات والأذونات التي منحناها لهيلي؛ نمنع أيا كان من أن يذهب إلى الأماكن المذكورة للشحن منها دون موافقة أو رضى منه ..."[1].

ما يستخلص من هذه البنود الثلاثة المذكورة هي الحقوق الواسعة التي ضمنتها الجزائر لبيار هيلي Pierre Hely بخصوص الاحتكار لدرجة تؤدي إلى الاعتقاد بأن مناطق الامتيازات كانت ملكا لصاحب الامتياز لا تملك السلطة الجزائرية، ولا السكان الذين يعيشون فيها أية حرية اقتصادية فيها لا بالبيع ولا بالشراء. ولكن وبالرجوع للهدف من حق الاحتكار الذي منحته الجزائر للمستفيدين من الامتيازات؛ فهو أن يحمل هؤلاء جميع السلع المتوفرة في مناطق الامتيازات بما في ذلك السلع الفائضة التي تزيد عن حاجة السكان، وهو ما يوضحه البند 6 من المعاهدة الذي جاء فيه: "يمنع على السكان البيع لغير السيد هيلي الشمع والجلود ... ولا حتى الجلود المدبوغة الفائضة التي تزيد عن حاجة مدينة عنابة..."[2].

كما أن ما يلفت الانتباه في هذه المعاهدة هو أن السلع المعنية بالاحتكار هي في معظمها سلع ثانوية مما يمكن لها أن تفيض عن حاجة الناس، وهي المواد التي ورد ذكرها في البند السادس الذي جاء فيه:"... الشمع والجلود والصوف والدهون، أو المواد الأخرى..."[3]. أما بالنسبة للمواد الاستهلاكية الضرورية كالقمح مثلا فإنه كان يسمح بشرائها حسب القدر الذي يوجه لتموين المستفيدين من الامتياز وإطعام عمالهم فقط؛ وهو ما نص عليه البند السادس:"... يسمح لسفن وموظفي الشركة التزود بالمؤونة من الكسكس وغيره..."[4].

ولكن ومع مرور الزمن أصبحت الجزائر تسمح للشركات بشحن الحبوب بعد تحديد كمياتها و فرض رسوم عليها. يُذكر على سبيل المثال ما نصت عليه معاهدة سنة 1714م التي جاءت في مجملها لتنظيم التجارة في مدينة عنابة. حيث جاء فيها تحديد لكمية القمح التي يسمح للفرنسيين بشحنها والمقدرة بـــ 200 قفيز[5]، وهو ما لم يرد ذكره في معاهدة سنة 1694م. يعود السبب في منع تصدير الحبوب إلى سنة 1604م عندما حدثت مجاعة كارثية بسبب تصدير القمح بكميات كبيرة من مناطق الامتيـــازات مما أدى

(1) Traité de 1694, (et ratifications...),Op.Cit., Art.11 .
(2) Ibid., Art 6.
(3) Ibid., Art 6.
(4) Ibid., Art 6.
(5) Traité Du 15 Juillet 1714, Signé entre Hassan Bey et Demarle, Art 14, In Recueil des édits, ...Op.Cit.

إلى تصاعد شكاوى سكان تلك المناطق المُطالِبَة برحيل الفرنسيين، كما أقدموا على تدمير البستيون مما أدى إلى التسبب في قطيعة بين فرنسا والجزائر[1].

وقد ظل التأكيد على حق الاحتكار قائما ومحترما من طرف الجزائر على عهد الشركة الملكية، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 48 التي بعث بها صالح باي إلى برقينيون Bourguignon مدير البستيون:"... أما قول قبطان عنابة لنا في شأن الجلد والشمع فلتعلم وأن الشمع لا يتسبب فيه أحد أصلا، ونحن لا لنا غفلة على ذلك أصلا، والذي يظهر عليه لا نقبل منه إلا رقبته... وكذلك الصوف نبهنا على الناس..."[2].

أما بالنسبة لصيد المرجان فقد نص البند السابع من المعاهدة بوضوح على حرية صيد المرجان، حيث جاء فيه:" يسمح لبيار هيلي يصيد المرجان في البستيون، القالة، راس الزهور، عنابة، القل، جيجل، بجاية، دون أي عرقلة ،..."[3].

كما جاء في معاهدة سنة 1694 توسيع لنطاق الامتيازات الذي أصبح يمتد من القالة شرقا إلى بجاية غربا. ويشمل هذا النطاق بعض المدن والمراكز الواقعة فيه: وهي البستيون الفرنسي، القالة، رأس الزهور، عنابة، القل، جيجل، بجاية[4].

لم يكن هذا الإطار المكاني لاستغلال الامتيازات ثابتا بعد توقيع هذه المعاهدة؛ بل كان يزيد عليها أو ينقص في بعض الأحيان. يُذكر على سبيل المثال أنه في سنة 1700م طلب ممثلو المستفيدين من الامتيازات آنذاك[5] من الداي بابا مصطفى أن يسمح لهم باستغلال مدينة تكوش[6] فقبل الداي طلبهم، ودون ذلك في نص التثبيت لمعاهدة سنة 1694؛ حيث جاء في هذا الأخير:" كتب من طرف بابا مصطفى داي الجزائر، السادة ميشال Michel و ديبالو Despaleaux وكلاء السادة المعنيين في البستيون الفرنسي... تم السماح للسادة المذكورين بناء على طلبهم بالذهاب للتجارة في المدينة المسماة تكوش بنفس الطريقة التي يتاجرون بها في المناطق الأخرى..."[7].

---

(1) جمال قنان، معاهدات الجزائر....، مرجع سابق، ص61

(2) الرسالة رقم 48 من صالح باي إلى موسى برقيون، وصلت بتاريخ 1774.

(3) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art 7.

(4) Ibid., Art 1, 7.

(5) ذكرنا سابقا في هذا الفصل أنه في سنة 1700 لم تكن شركة بيار هيلي هي المسيرة للامتيازات كما هو المفروض. ولكن شركة راس العبد في تونس هي من كانت تقوم بذلك: أنظر هامش رقم 1 ، ص38-39.

(6) تقع تكوش شرق خليج عنابة، يقسم مينائها رأس يمتد داخل المياه مكونا شبه جزيرة صغيرة هذا ما يجعلها تضم مرسيين شرقا وغربا. يحيط بتكوش أراضي خصبة تحتوي أيضا على أشجار الزيتون والتين. M.F-Helie De La Primaudaie , Op.Cit., p. 82.

(7) Seconde ratification du Traité 1694, par Baba Moustapha Dey d'Alger, écrit dans le mois de safar 1112 revenant au mois de juillet 1700, In Traité de 1694, (et ratifications...), Op. Cit., p. 20.

لقد كان يحدث وأن يتخلى المستفيدون عن التجارة في إحدى المـــناطق أو بعضها الممنوحة لهم؛ كما حدث على عهد الشركة الملكية التي لم تكن لها مؤسسات إلا في ثلاث مناطق، وهي القالة والقل وعنابة. وهي المناطق الثلاثة الوحيدة التي كانت تستغلها بصفة جدية ودائمة[1]. وقد حاولت أن تقيم واحدة في سطورة، ولكنها تراجعت عن ذلك خوفا من أن تجارة سطورة ستغطي على تجارة عنابة [2].

والشيء نفسه يمكن قوله على سكيكدة أيضا؛ فقد ورد في إحدى الرسائل التي بعث بها قايد القل إلى مقر الشركة في مرسيليا؛ اقتراح هذا الأخير على مدراء الشركة نقل تجارة الشركة إلى سكيكدة؛ لأن التجارة هناك أنشط من القل، حيث جاء في رسالته:"... وإذا تحبو منفعتكم عمّرو السكيكدة ولابد لأن فيها منافع كثيرة..."[3]. ولكن الشركة كما يبدو لم تنفذ هذا الاقتراح بما أنها لم تقم لها مؤسسة في سكيكدة، وظلت كغيرها من المناطق الأخرى التابعة للامتيازات تستقبل من حين لآخر زيارة لسفنها[4].

2-حق البناء والتموين:

ضمنت معاهدة سنة 1694م للمستفيدين حق الاستقرار في المناطق التي منح لهم حق احتكار التجارة والصيد فيها. حيث نص البند الثالث منها على السماح لبيار هيلي Pierre Hely بإعادة إصلاح المؤسسات السابقة التي هجرت وخربت سابقا[5] وهي البستيون، القالة، رأس الزهور[6]. لقد سمحت الجزائر للمستفيدين من الامتيازات ببناء أو كراء منازل أو مخازن في مناطق الامتيازات، وذلك بغية إيواء موظفيهم القائمين على أمور التجارة وصيد المرجان؛ وذلك منذ عهد ديدي ولنش اللذين أنشآ أول مؤسسة فرنسية على أرض الجزائر (البستيون الفرنسي). وقد تطورت هذه البناءات خاصة في البستيون الفرنسي الذي بدأت البناءات فيه تضاف من حين لآخر حتى أصبح يشبه المدينة الصغيرة

(1) كان من نتائج استغلال الشركة الملكية لهذه المناطق الثلاثة فقط؛ أن أصبح الأجانب يأتون إلى مناطق الامتيازات الأخرى - التي لا تملك فيها الشركة مؤسسات - لشحن السلع المختلفة بإقرار من السلطات الجزائرية مما أدى إلى تذمر من طرف الشركة ومطالبة بالرجوع إلى المعاهدات التي تضمن حقوقها في احتكار التجارة في تلك المناطق. أنظر تفاصيل هذا الموضوع في الفصل الثالث، عنصر أساليب الشركة في احتكار التجارة في موانئ الشرق الجزائري، ص ص 173-174.

(2) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p. 416.

(3) رسالة من الشيخ علي و القايد محمد البوني إلى الكبانية بدون تاريخ . Lettres écrites en Arabe, Archive de CCI, Marseille, L III /360.

(4) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p. 418.

(5) حدث تخريب المؤسسات بفعل عدم الاستقرار الذي شهدته العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال السنوات التي سبقت توقيع معاهدة السلم المنوي 1689. كما ذكرنا سابقا، أنظر هامش رقم 1، من هذا الفصل، ص 38.

(6) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art 3.

التي تحتوي جميع المرافق و الضروريات التي يحتاج إليها العدد الكبير من العمال الذين تأويهم. ويعود الفضل في ذلك إلى سنسون نابلون Sanson Napollon وإصلاحاته التي أدخلها على الامتيازات[1]. ويعود حق البناء إلى استثناء قدمته الجزائر للمستفيدين من الامتيازات؛ حيث أن التعليمات التي حصلت عليها الجزائر من السلطان العثماني تقضي بعدم السماح للأجانب سواء أكانوا أصدقاء أو أعداء بإقامة أية بناءات على أرضها، ولكن الجزائر رأت السماح لهم بذلك نظرا لما يحتاجه المستفيدون من الاستقرار حتى يتسنى لهم ممارسة نشاطهم[2].

كما منعت الجزائر أيا كان من زيارة الفرنسيين في مؤسساتهم ــ دون إذن من الديوان بالجزائر ــ وعلى رأسها البستيون[3]؛ الذي يعتبر المقر الرئيسي لإدارة الامتيازات حتى ولو كان القايد أو الآغا. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 37 التي بعث بها أحمد باي إلى برون Peron مدير البستيون:"... وأما ما ذكرت من أمر القايد فترانا كتبنا له لا يأتي إليكم في هذه الساعة، ولا يدخل عليكم ... وأما الغير فلا يدخل عليكم أحد إلا بِغَرْضِكُم[4]..."[5]. كما أنه كان يمنع على أي أحد الدخول إلى البستيون بسلاحه بل كان يضعه عند البوابة قبل الدخول؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 44 التي وردت فيها إشارة إلى دخول أحد رجال علي باي ــ شيخ المعزولة ــ إلى البستيون وتركه مسدسه وبندقيته عند البوابة الخارجية [6].

أما إذا حاولنا معرفة السبب من وراء هذا النظام فإنه يكمن في نقطتين، وهما:

أولا: لقد كان موقع البستيون حساسا كونه يتواجد في منطقة ظلت لعقود طويلة بعيدة عن السيطرة المحكمة للسلطة الجزائرية[7]؛ فكان من الممكن أن يتعرض لمضايقات من السكان المجاورين، أو من أعداء الجزائر الذين قد يهاجمونه عبر البحر[8].

---

(1) أنظر هذه الإصلاحات في الوثيقة الملحقة بمعاهدة 1630 التي أبرمها سنسون نابلون مع عثمان داي: Etat de ce qui est nécessaire pour l'entretien du Bastion . annexé au traité de 1630 . signé par Osman Bacha et Sanson Napollon ,In Ch.Feraud ,La Calle , Op.Cit., p. 129.

(2) Lettre de Yousef Pacha d'Alger a Louis 1648, In Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger ..., T1, Op.Cit., p. 52.

(3) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art 5.

(4) تعني بالفصحى بموافقتكم.

(5) الرسالة رقم 37 من أحمد با ي إلى بيرو قبطان البستيون، بدون تاريخ.

(6) الرسالة رقم 44 من علي باي إلى بيرو قبطان البستيون، بدون تاريخ.

(7) أنظر التفاصيل عن هذا الموضوع في المبحث الثالث من هذا الفصل، ص ص 68-70

(8) أشارت معاهدة سنة 1661 إلى هذه الهجمات المتوقعة، حيث جاء في البند 4 ما يلي:"... يسمح للبستيون بالدفاع عن نفسه ضد الأجفان الإسبانية، وفرقاطات سردينيا... وغيرهما في حالة حدوث القطيعة... ومن أجل حماية نفسه إذا ما هاجمه الأهالي من الأرض..."، معاهدة 29 فبراير 1661 الخاصة بالبستيون، جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، البند رقم 4 ، ص 278.

ثانيا: لقد كان البستيون يقع في منطقة موبوءة، إضافة إلى قربها من الحدود التونسية؛ وقد كان انتقال الأمراض والأوبئة إلى البستيون أمرا سهلا إذا ترك للأشخاص الحرية في الدخول إليه. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 37 السابقة الذكر، والتي جاء فيها:"... وما عرفتمونا من أمر القايد فترانا كتبنا له لا يأتي إليكم ... مادام الوباء في تلك النواحي..."[1].

كما ضمنت المعاهدة حق التزود بالمؤن لتموين العمال الفرنسيين المتواجدين في مناطق الامتيازات. ولذلك نص البند الثالث على السماح ببناء طاحونة هوائية في كلى المرتفعين المتواجدين في كل من البستيون والقالة، والسماح بإحاطتهما بسور[2].

كما سمحت الجزائر للفرنسيين بالتزود بالمؤن من المناطق المجاورة للبستيون، وإذا تعذر ذلك بسبب الاضطرابات التي قد تحدث بين قبائل المنطقة، فإنه يسمح لهم بشراءها من عنابة، أو من مناطق أخرى بدفع ثمنها حسب السعر الجاري هناك[3].

3-حق الحماية:

ضمنت المعاهدة للفرنسيين حق حمايتهم ما داموا مقيمين على أرضها؛ وهو ما توضحه عدة رسائل، من بينها الرسالة رقم 1 التي بعث بها الداي محمد باشا إلى آغا عنابة، يوصيه فيها بالسهر على راحته و إنصافه وعدم السماح لأي أحد بالتعدي عليه أو ظلمه[4]. كما ضمنت لهم المعاهدة عدم إقحامهم في القضايا التي تخص علاقاتها السياسية مع بلادهم. حيث نص البند التاسع من المعاهدة؛ على أنه:" في حالة القطيعة بين البلدين لا قدر الله، لا يزعج بيار هيلي Pierre Hely، ولا يلاحق في مؤسسته، ولا يمكن الخلط بين مشكلة خاصة ومشكلة عامة، ولا قضايا الدولة مع قضايا التجارة، ويبقى هيلي وعماله أصدقاؤنا ويستمرون في التمتع والإقامة في البستيون والأماكن التابعة له..."[5].

لقد احترمت الجزائر هذا البند؛ إلا في الحالات التي كان يثبت تورط المستفيدين من الامتيازات وتواطؤهم مع بلادهم في أحداث تمس بأمن الدولة. فإنها كانت تقبض

---

(1) الرسالة رقم 37، من أحمد باي إلى بيرو قبطان البستيون، بدون تاريخ.

(2) Traité de 1694, (et ratifications...), Op. Cit., Art 3

(3) Ibid, Art 4.

(4) الرسالة رقم 1 من الداي محمد باشا إلى آغا عنابة، حررت في أوائل ذي القعدة سنة 1132هـ الموافق لـ سبتمبر 1720

(5) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art .9

عليهم وتقتادهم إلى السجن؛ مثل ما حدث في سنة 1763م عندما كادت القطيعة تحدث بين البلدين بسبب اعتداء سفينة فرنسية على شبك[1] جزائري ظنا منها أنه قرصان من مدينة سلا المغربية[2]. وكان قد سبق ذلك عدة اعتداءات من النوع نفسه بلغ عددها أربعة؛ لم يأبه فيها الفرنسيون بتحذيرات الداي علي الذي أحضر القنصل الفرنسي فالييرVallière وطلب منه نقل تحذيراته إلى فرنسا بغية أن تتخذ هذه الأخيرة الإجراءات اللازمة لمنع تكرار ذلك؛ ولكن القنصل لم يقم بواجبه. واستمرت الشكاوى في الوصول إلى الداي عن المضايقات التي أصبحت السفن الفرنسية تمارسها على السفن الجزائرية بما فيها السفن التجارية والتي يقصد بها سفن الشركة الملكية الإفريقية[3].

فكان رد فعل الحكومة الجزائرية أن قام باي قسنطينة بأمر من الداي باقتياد مدير البستيون وجميع موظفي الشركة إلى عنابة في انتظار إرسالهم إلى الجزائر. كما قام باحتجاز سفن الشركة التي كانت ترسو في موانئ الامتيازات وكان عددها اثنتين. كما استولى على البستيون في القالة وتحفظ على ما فيه من منقولات وسلع. حدث ذلك في 1 أكتوبر من سنة 1763[4]، دون أن تلحق أية أضرار بمنقولات الشركة أو مؤسساتها، وقد تزامن ذلك مع عملية القبض على جميع ممثلي فرنسا في الجزائر منهم القنصل الفرنسي و مستشاره والرسول البابوي، وغيرهم[5].

وقد انتهت المشكلة بتدخل من الدبلوماسية الفرنسية التي استرضت الداي، ورجعت إثرها الأمور إلى سابق عهدها؛ كان ذلك في شهر جانفي من سنة 1764[6]. كانت هذه المرة الثانية التي يعامل فيها موظفو الشركة الملكية بمثل ذلك[7].

4- حرية عزل وتنصيب الموظفين وحرية الديانة:

سمحت الجزائر للمستفيدين من الامتيازات بحرية تنصيب وعزل موظفيهم دون

---

(1) الشبك هو عبارة عن سفينة صغيرة عربية الأصل معدة للأسفار القصيرة والبسيطة، ذات ثلاث صواري. بن أشنهو، مرجع سابق، ص 104.

(2) Henri Garrot, Op.Cit., p.575.

(3) Lettre de Ali Dey au Duc De Parlsin, secrétaire d'état de la marine , 07 Djoumada 1er, 1177- 14/11/1763, In Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger ...,T2, Op.Cit., p. 281.

(4) De Seizieu au Duc De Parlsin, 08/10/1763, 13/10/1763, In Plantet Eugene, Correspondances des Beys de Tunis ..., T2 , Op.Cit., pp. 598-599.

(5) A. Devoulx, Les Archives du Consulat générale a Alger, Bastide, Alger, 1865, p 113.

(6) Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie, Op.Cit., p. 575.

(7) حدثت المرة الأولى سنة 1742 عندما ثبت تورط الشركة الملكية في محاولة الإستيلاء على طبرقة التونسية. أنظر الفصل الثالث، عنصر الزيادة في تحصين وتسليح البستيون، هامش رقم 1، ص 161-162 .

تدخل من جانبها[1]. إلا في حالة ثبوت فساد أحد هؤلاء الموظفين فإنها كانت تطالب الشركة بعزله وتعويضه بآخر. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 32 التي بعث بها أحمد باي إلى مدير البستيون فيلي Villet، والتي جاء فيها:"... وأنه حين أتاكم أمرنا السعيد على شأن قبطان القل، وأنه لم يصلح، وعينت قبطان آخر عاقل يليق بذلك ويستر وجهك..."[2]. كما أشارت إلى الموضوع نفسه الرسالة رقم 39 التي بعث بها أحمد باي إلى موسى مدير البستيون جاء فيها الحديث عن تغيير وكيل الشركة في عنابة، وأنه يرجو أن يكون أحسن ممن سبقه[3]. كما ضمنت هذه المعاهدة للمستفيدين حرية ممارسة ديانتهم بأن يكون لهم قسيس في مؤسساتهم[4].

كما تضمنت المعاهدة إضافة إلى ما سبق بعض المحاور الخاصة بتنظيم طرق التجارة . إضافة إلى مبالغ وطرق دفع الالتزامات المالية المختلفة التي تلتزم بها الشركة مقابل الحقوق التي منحت لها في التجارة وصيد المرجان؛ وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل خلال دراستنا لنشاطات الشركة والتزاماتها المالية في الفصل الثاني.

2.1/ المبحث الثاني: مؤسسات الشركة الملكية ووكيلها في الجزائر:

قامت الشركة فور استلامها للامتيازات بالاستقرار في المؤسسات التي شيدت ــ في بعض مناطق الامتيازات ــ من طرف الشركات السابقة لها. ولكنها عملت على تطوير تلك المؤسسات واتخاذ القوانين واللوائح التنظيمية التي تضمن لها أداء جيدا مما يساعدها على ممارسة نشاطاتها في أحسن الظروف.

1.2.1/ البستيون الفرنسي في القالة:

يعتبر البستيون الفرنسي في القالة أهم مؤسسات الشركة الملكية من حيث حجمه والمرافق المكونة له، أو أعداد الموظفين الذين يأويهم. ويعتبر علاوة على ذلك المقر الإداري الرئيسي للامتيازات ، والمؤسسات الأخرى التي تعد ملحقات له.

1.1.2.1/ موقع البستيون ومرافقه:

(1) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art 12

(2) الرسالة رقم 32 ، من أحمد باي إلى فيليت قبطان البستيون، حررت بتاريخ أوائل ذي القعدة سنة 1177هـ، وصلت في 29 ماي 1764.

(3) الرسالة رقم 39 من أحمد باي إلى موسى قبطان القالة، بدون تاريخ.

(4) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art 6.

يعود أصل كلمة "بستيون" Bastion إلى البدايات الأولى للامتيازات عندما أسس المرسيليين كارلن ديدي Carlin Didier و توماس لنش Thomas Linches مقرا رئيسيا لنشاطهما وأطلقا عليه في البداية اسم Lou Bastidoun[1] وهو في اللهجة المرسيلية يعني المنزل الريفي الصغير[2]، ثم أصبح فيما بعد يسمى البستيون، الذي يعني الموقع المحصن أو المعقل[3]. والسبب في ذلك هو التطور الذي أصبح عليه البستيون من منزل صغير خال من التحصينات إلى حصن. وقد تم ذلك أثناء عهد شركة توماس لنش وكارلن ديدي، حيث وصف الفارس جان أتون بوسيو Jean Athon Bosio ــ أحد فرسان مالطة ــ البستيون سنة 1587 قائلا:"... يقع على شاطئ و يحتوي حصنا مكونا من 60 جنديا وحوالي ثلاثمائة شخص يسكنونه من الصيادين وغيرهم..."[4].

تخلى الفرنسيون عن البستيون في سنة 1677 بسبب عدم ملائمته الصحية، ونقلوا مؤسستهم إلى القالة[5]. بالرغم من تغيير مكان المؤسسة الرئيسية لاستغلال الامتيازات إلا أن الاصطلاح على تسميتها بـــ"البستيون" لم يتغير خاصة لدى الجزائريين؛ وهذا ما توضحه المراسلات التي بين يدينا، بحيث كان مدير الشركة في القالة يخاطب بقبطان البستيون[6].

كان الهدف من إنشاء البستيون قبل عهد الشركة الملكية هو إسكان الموظفين وصيادي المرجان، إضافة إلى تخزين السلع التي يتم شراؤها، والمرجان الذي يتم صيده؛ وهو حق ضمنته معاهدة سنة 1694 كما سبقت الإشارة. بعد ذلك بست سنوات أي في سنة 1700 كان البستيون في القالة يحتوي 11 أو 12 منزلا، إضافة إلى طاحونة مبنية من حجر ومحاطة بسور. كانت إلى جانب استخدامها العادي في طحن الحبوب؛ تستعمل حـــامية لمنع التحـــرشات التي يمكن أن يتعرض لها الـــبستيون بهدف السرقة أو ما شابه ذلك[7].

ثـــم تـــطور الـــبستيون بعد ذلك بـــشكل ملحوظ، ففي سنة 1724 زاره بيسونال

---

(1) Abel Boutin ,Op.Cit., p. 303.

(2) Anonyme, Petit Larousse illustré 1990, Librairie Larousse , 1989, p 125.

(3) سهيل إدريس، المنهل، قاموس سابق، ص 135.

(4) Le Chevalier Jean Othan Bosio, Op.Cit . p 520.

(5) كانت عدم ملائمة البستيون الصحية ناتجة عن الأوبئة التي كانت تجتاحه سنويا، وكانت تقضي على معظم نزلائه بسبب المستنقعات الكبيرة المجاورة له، والتي كانت تنبعث منها رائحة منتنة عندما تبخر حرارة الجو مياهه. Desfontaines, Op.Cit., p.255, L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie...Op.Cit., p. 56.

(6) من بين الرسائل التي تخاطب مدير البستيون بـ " قبطان البستيون" ، نذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 6، 7، 9، 11، 12، 14، 15، 17، 21، 22، إلخ...

(7) Les Pères Godfroy, Comrelin, et autres..., Op.Cit., p. 208.

Peyssonnel وعدّد محتوياته بشكل مفصل؛ حيث ذكر ما يلي:" يتم الدخول إلى البستيون عبر بوابة تقع جنوب شبه جزيرة القالة، على الممر الضيق الذي يربطها باليابسة. يوجد بداخل البستيون منزل خاص بالمدير، وعدة منازل لإسكان موظفي الشركة وصيادي المرجان، يتوسط البستيون ساحة كبيرة يوجد بجانبها ستة مخازن كبيرة. في الآخر ومن الناحية الغربية بجانب مدخل الميناء يوجد مستشفى، وعدد من المدافع. إلى الخارج وفي مقابل الحد الأقصى لشبه الجزيرة بنيت على مرتفع من اليابسة طاحونة أضيفت لها بعض التحصينات"[1].

إذا تمت مقارنة وصف بيسونال Peyssonnel بالوصف المقتضب الذي أورده القسيس بواري L'Abbé Poiret الذي زار البستيون ما بين سنتي 1785 و1786، فإنه لا يلاحظ اختلاف في الجوهر بينهما. حيث أقر بواري بوجود مخازن، ومنازل خاصة بالمدير وأهم موظفيه؛ إضافة إلى منازل أخرى هي عبارة عن أكواخ خشبية عددها 60 وجميعها بدور واحد؛ وهي كل ما يحتويه البستيون من بناءات. والبستيون محمي من جهاته الأربعة بالبحر، أما الجهة الجنوبية المتصلة باليابسة فهي مغلقة بسور. كما يحتوي ميناؤها على 15 قطعة مدفع[2].

يُستنتج من هذين الوصفين أن البستيون على عهد الشركة الملكية كان يحتوي مدخلين أحدهما في الشمال وهو خاص بالميناء والثاني عبر اليابسة وهو الباب الرئيسي، كما يضم مجموعة من المخازن والمنازل إضافة إلى طاحونة تقع خارج البستيون. هذه أهم البناءات التي كان يحتويها البستيون، وكان كل بناء يكيف حسب الحاجة؛ فإما أن يكون منزلا لإسكان الموظفين والصيادين، وإما أن يكون مخزنا، وإما أن يكون مستشفى، إلخ... إضافة إلى السماح للشركة بامتلاك قدر معين من الأسلحة بغرض الحماية.

لم يكن يسمح للفرنسيين إضافة بناءات أو تحصينات جديدة إلا بطلب الإذن بذلك من السلطات الجزائرية؛ وكمثال على ذلك طلب الشركة تزويد الطاحونة ببعض الأسلحة لحمايتها مما وصفته بالإساءات التي كانت تتعرض لها من طرف السكان المجاورين؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 33 التي بعث بها أحمد باي إلى فيلي Villet مدير البستيون، جاء فيها:"... من أمر المدافع ... التي كانت في رحى الريح[3]، وطلبت منا أن نأذن لك في ردهم... في محلهم لتدفعوا عنكم إساءات العرب... كونهم يأتون في الليل

(1) Peyssonnel, Op.Cit., p.167.
(2) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie...,Op.Cit., pp.56-57.
(3) تعني بالفصحى الطاحونة الهوائية.

إلى النصارى ويهبطون عليهم... كتبنا لسيدنا الباشا بذلك... فأجابنا على ذلك وسرح لكم أن تجعلون زوج زرابر[1] صغار فقط لتحمون أرواحكم...لا تزيدون على ذلك ولا تنقصون..."[2].

لم يكن الفرنسيون يُمنعون فقط من إضافة بناءات جديدة دون إذن بل كانوا يمنعون حتى من إصلاح القديم منها؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 25، التي بعث بها حسين باي إلى مدير البستيون جاء فيها:"... على أننا أذناه أن يصلح مخزن الزرع الذي بداخل القالة... بحيث يصلح ما فسد بناؤه. ولا يحدث بناء ولو حجرة واحدة..."[3].

2.1.2.1/ أهم موظفي البستيون:

كان موظفو البستيون[4] ــ حسب ما توضحه المذكرة التفتيشية التي كتبها دي فيرايون De Verrayon سنة 1750 ــ موزعون على أربعة أقسام: القسم الأول: يمثل مقر الإدارة ويطلق عليه مصطلح Gouverement، ويضم المدير الذي يطلق عليه اسم Gouverneur[5]، أمين الصندوق، المستشار، أمين المخزن، وكيل الأطعمة، وكيل لدى الدكان، ثلاث جراحين، وستة خدم.

أما القسم الثاني: فيتمثل في المستشفى ويضم أربعة ممرضين.

أما القسم الثالث: فهو يتمثل في طاقم الحامية العسكرية وعلى رأسها قائد سلاح، أربعة عريفين، و45 جنديا.

أما القسم الرابع والأخير: فهو مخصص للعمال ويضم 132 عاملا من بينهم أربعة نجارين، ثلاثة عمال مكلفون بصيانة السفن، وبستانيان، وستة خبازين، وسبعة طباخين، وأجير في المخزن، وأجير آخر في الدكان، وثلاثون من الفرقاطيين[6]، وأربـــعون من

(1) كتب المعلق في هامش هذه الرسالة شرحا لكلمة زرابر، ما يلي:" يقال في الجزائر زرزبان" وترجمه على أنه مدفع.
(2) الرسالة رقم 33 من أحمد باي إلى فيليت قبطان البستيون، وصلت بتاريخ 19 جويلية 1764.
(3) الرسالة رقم 25 من حسن باي إلى القبطان بيرون، حررت بأوائل جمادى الثانية 1165هـ (منتصف أفريل 1752)، وصلت في 22 أفريل 1752.
(4) لم تتعرض الرسائل إلى ذكر معظم موظفي البستيون، وذلك راجع لعدم صلتهم المباشرة بالمواضيع المطروحة في الرسائل.
(5) ترجمنا كلمة Gouverneur على أنها تعني مدير وليس حاكم، والسبب في ذلك راجع إلى أننا لا نستطيع أن نطلق على مدير لمؤسسة إسم "حاكم" وكلمة Gouverneur هي بالتأكيد مصطلح كان يطلق في ذلك العصر للتعبير عن المدير، لذلك فترجمة كلمة Gouverneur لا يمكن أن تؤخذ بحرفيتها وتوضع مكانها كلمة حاكم . الشيء نفسه يمكن قوله على كلمة Gouvernement.
(6) الفرقاطيون هم العمال الذين يقومون بالأعمال الداخلية للبستيون.... L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie, Op.Cit., p.55

الجزائريين الأجراء[1].

من أهم ما يثير الانتباه في الطاقم الإداري للبستيون هو إطلاق أسماء عديدة على مدير البستيون، حيث نجده في الرسائل التي بين أيدينا يخاطب باسم "القنصل"[2] وأحيانا أخرى باسم "القبطان"[3]. فبالنسبة لكلمة قبطان فهي تعود لسنوات سابقة، فبالرجوع إلى عهد سنسون نابلون Sanon Napollon عندما استلم إدارة الامتيازات نجده قد تلقب بـ" القبطان"[4]؛ والسبب في ذلك يعود إلى أنه طيلة القرن17م ظل البستيون الفرنسي يلعب دورا سياسيا حيث كان مدراؤه يعتبرون وكلاء لملك فرنسا ونوابا عنه حيث كانوا يعتبرون ممثلين عن دولتهم فرنسا[5]. ومن هنا نفهم اتخاذهم صفة "الرسمية" حيث كانوا ينعتون بالضباط Officier وهو لفظ لم يتوقف الموظفون في مناطق الامتيازات عن التحلي به حتى عهد الشركة الملكية الإفريقية[6]. أما لفظ القبطان فإنه بطل استعماله على عهد الشركة الملكية ولكن الجزائريين لم ينسوا هذه التسمية، حيث أنهم تعودوا واستمروا على مخاطبتهم بهذا اللفظ.

أما لفظ القنصل فإنه يعود إلى قرون متقدمة؛ حيث كانت وظيفة القنصل خلال القرن 16م تجارية بالدرجة الأولى؛ وقد كانت تباع وتشترى، حيث جرت العادة أن يحصل شخص على وظيفة القنصل عن طريق شرائها ويفوض غيره للقيام بمهامها واستثمارها في مكان التعيين؛ وصاحب الوظيفة الرسمي مقيم في فرنسا. وقد كانت الوظيفة الرئيسية للقنصل متابعة سير مصالح التجار رعايا بلده في تلك المناطق وفقا لمصلحته ومصلحة من يمثلهم من التجار[7].

ومما يعزز ذلك هو أن القناصلة المرسيليين ــ مثلا ــ كانوا مرتبطين بالغرفة التجارية بمرسيليا التي كانت تتعهد بمنحهم التراخيص للإقامة في بلدان المشرق، كما تتعهد بدفع مرتباتهم أو جزء منها، وذلك بتخويل من ملك

(1) De Verrayon, Mémoire sur l'inspection de La Calle, en 1750, In Ch Feraud, La Calle..., Op.Cit., pp. 336-337.

(2) من بين هذه الرسائل: 35، 52، 55، 68، 78، 89،...

(3) من بين هذه الرسائل: 4، 6، 7، 8، 10،...

(4) M.F- Helie De La Primaudaie ,Op.Cit., p.20, Plantet Eugene, Correspondances des Deys d'Alger ...,T1, Op.Cit., p. 31.

(5) Abel Boutin, Op.Cit., p.353.

(6) يلاحظ تكرار لفظ Officier في العديد من الوثائق المتعلقة بالنظام الداخلي للشركة، أنظر:
Obligations du gouverneur de la Calle, des Agents de Bone... 1767, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p. 348, Règlement pour l'administration du commerce de La Cie R. A , Fait a Aix, le 28/04/1767, In Recueil des édits..., Op.Cit., p.11.

(7) جمال قنان، معاهدات فرنسا مع الجزائر...، مرجع سابق، ص40، 41.

فرنسا[1]. ومن هنا يمكن فهم سبب تسمية الجزائريين مدير البستيون ووكلاء الشركة الملكية في مناطق الامتيازات الأخرى بالقناصلة.

أما بالنسبة للوظائف الأخرى وأعداد العمال في البستيون بصفة عامة فلم يكن ثابتا، بل كان يتغير كلما دعت الحاجة إلى ذلك. و هذا ما نستخلصه من خلال استعراض مختلف الوثائق الخاصة بقوانين والتزامات عمال البستيون. من بين هذه الوثائق "اللائحة التنظيمية للقالة" الصادرة سنة 1745، والوثيقة الخاصة بالتزامات موظفي الشركة التي صدرت سنة 1767م ، وإذا تمت المقارنة بين الوثيقتين فإننا نجد بعض الوظائف التي ذكرت في إحداها ولم تذكر في الأخرى ومثال ذلك وظيفة المفتش التي استحدثت في الوثيقة الخاصة بالتزامات موظفي الشركة الصادرة سنة 1767[2]. كما أن العدد الإجمالي لجميع موظفي البستيون لم يكن ثابتا أيضا، حيث ذكر دي فيرايون De Verrayon أن عددهم في سنة 1750 كان 205 دون حساب صيادي المرجان[3]. وذكر بول ماسون Paul Masson أن عددهم في سنة 1780 كان حوالي 224 شخصا دون حساب صيادي المرجان الذين كان عددهم يبلغ 265[4]. أما القسيس بواري l'Abbé poiret فقد ذكر أن عددهم الإجمالي كان يتراوح من 300 إلى 400 شخص ما بين سنتي 1785 و1786[5].

أما بالنسبة للوظائف المنوطة بأهم موظفيه استنادا إلى الوثيقة الخاصة بالتزامات موظفي الشركة الملكية الصادرة في 1767 فهي كالتالي:

1- " مدير البستيون: ينصبه مقر الشركة في مرسيليا ويعتبر مديرا عاما للامتيازات. ويظطلع بوظيفة الإشراف والتسيير للبستيون ولجميع مؤسسات الشركة في مناطق الامتيازات[6]، من بين مهامه العمل على تفعيل التجارة وصيد المرجان، والعمل على زيادة الأرباح والإنقاص من المصروفات قدر الإمكان. كما عليه مراقبة موظفي الشركة وتسجيل كل الأعمال اليومية والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة في دفتر يومي[7] يبعث بنسخة منه إلى مقر الشركة في مرسيليا.

2- المفتش: من بين مهامه إعانة المدير والعمل على تنفيذ أوامره في جميع الميادين

(1) Anonyme, La Chambre de Commerce de Marseille.....,Op.Cit., pp. 15-18.
(2) Obligations du Gouverneur de la Calle... 1767, Op.Cit., pp. 348-352.
(3) De Verrayon ,Op.Cit., p. 337.
(4) Paul Masson, Marseille et la colonisation française, Barlatier, Marseille, 1906, p 133.
(5) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p. 60.
(6) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., p. 423.
(7) هذا الدفتر هو Journal de La Calle وقد اعتمدنا على بعض المقتطفات منه خلال إعدادنا لهذا البحث.

الإدارية، كما يقوم بالاطلاع على سيرورة الأعمال في المؤسسة حتى يكون جاهزا لنيابة الموظفين المتغيبين في حالة الضرورة، إضافة إلى مراقبة وتسجيل أسماء ووظائف جميع العمال في كامل المؤسسة، ومراقبة سلوكياتهم؛ وإعلام المدير بكل ذلك.

3- المستشار: وظيفته قانونية، فهو يعمل موثقا للعقود التي تبرم في البستيون، إضافة إلى ذلك فهو يعمل مراقبا وكاتبا لجميع النشاطات التي تحصل في المؤسسة، كما يهتم بشؤون العاملين من دفع مرتباتهم والتصرف في ممتلكاتهم في حال الوفاة.

4- أمين الصندوق: وهو أمين على الأموال التي ترسلها الشركة من مرسيليا إلى القالة.

5- الترجمان: وقد أشارت إليه بعض الرسائل من بينها الرسالة رقم 97 التي بعث بها علي باي شيخ المعزولة إلى ترجمان البستيون الذي يدعى توني[1]. وظيفته ترجمة الرسائل العربية المكتوبة إلى الفرنسية، وترجمة الردود عليها باللغة العربية. كما عليه أيضا الانتباه لسكان المناطق المجاورة الذين يترددون على البستيون، والتمييز بينهم لمعرفة من منهم يستحق معاملة خاصة وفقا لما تقتضيه مصالح الشركة. كما عليه أن يلعب دور الوسيط في المعاملات التجارية التي تتم بين سكان مناطق الامتيازات و البستيون.

6- قائد السلاح: من بين مهامه مراقبة الأمن والمخالفات التي تحدث داخل المؤسسة، كما تتمثل مهمته أيضا في مرافقة العمال الذين يتوجهون لقطع الأخشاب من الغابات المجاورة[2].

نلاحظ مما سبق أن عمال وموظفي الشركة كلهم من الرجال ولم يكن للعنصر النسوي وجود لا بصفتهن عاملات، ولا بصفتهن مرافقات لأزواجهن العاملين هناك وذلك راجع لقانون وضعته الغرفة التجارية بمرسيليا يمنع ذلك[3].

إن ما يلفت الانتباه هو العدد الكبير الذي يشكله موظفو البستيون إجمالا؛ حيث أنه إذا تم استثناء الموظفين البارزين الذين يشكلون الطاقم الإداري المتمثل في المدير والمستشار والمفتش والترجمان الذين يعتبرون أهم موظفي البستيون، فإن معظم العمال الآخرين هم عبارة عن عبء زائد ليس للبستيون حاجة ملحة بهم. وهو ما لاحظه دي

(1) الرسالة رقم 97، من علي باي إلى الترجمان توني، وصلت بتاريخ 1792/02/08.
(2) Obligations du Gouverneur ... 1767, Op.Cit., pp. 348-358.
(3) M.F- Helie De La Primaudaie, Op.Cit., p. 50.

فيرايون De Verrayon أثناء زيارته التفتيشية للبستيون حيث اقترح تخفيضا لعدد العمال من 205 إلى 115، وقدم قائمة تفصيلية بذلك؛ من الأمثلة على ذلك: خفض عدد ضباط الحامية من 45 إلى 30، وعدد الفرقاطيين من 30 إلى 16، كما خفض عدد الطباخين من 7 إلى 2، ودمج عمل صانع العربات وصانع البكرات وعين له شخصا واحدا بدلا عن ثلاثة. كما ألغى بعض الوظائف الثانوية مثل صانع أشرعة السفن، وصانع الحبال، السائس للخيول، وغسالي الثياب الذين كان عددهم أربعة[1].

ما يلاحظ من خلال ما سبق هو وجود عدد كبير من العمال في البستيون ممن يمكن الاستغناء عن خدماتهم، إذا اكتفي بالوظائف و بالعدد المناسب لنشاطات الشركة المتمثلة في صيد المرجان وشراء السلع التي يحضرها لها سكان المناطق المجاورة. إذن فما هو مبرر كثرة العمال في البستيون، خاصة وأن المفروض حدوثه هو العكس؛ حيث أنه من غير المناسب لأي شركة اقتصادية استثمارية أن تثقل كاهلها بالمصاريف الزائدة؟

لا يمكن تفسير توظيف الشركة الملكية لهذا العدد الكبير من العمال إلا بكونه استراتيجية سياسية طبقتها هذه الأخيرة لخدمة أهداف مستقبلية لحكومة بلدها، حيث أن كثرة عمال البستيون يوضح للجزائر حاجة الشركة إلى الوجود والاستقرار بهذه الأخيرة؛ وبالتالي حاجتهم إلى وجود مؤسسة "البستيون" في حد ذاتها مع كل ما تحتويه من مرافق وعمال. وبالتالي تصل إلى توطيد وجودها فيه مُمَثّلة من خلاله ــ ولو بصفة مصغرة ــ وجود فرنسا في الجزائر.

2.2.1/ داري الشركة الملكية في عنابة والقل:

لم تشر الرسائل سوى إلى مؤسستين كانت الشركة تملكهما في كل من عنابة والقل[2]. يعود تأسيس داري عنابة والقل إلى عهد شركة ديدي Didier ولنش Linches ؛ حيث قاما بعد تأسيس البستيون في سنة 1561م بإنشاء مجموعة من المخازن في القالة وعنابة والقل ورأس الزهور. ولكن بعد التخلي عن البستيون ورأس الزهور في آن واحد سنة 1677م تناقص عدد المؤسسات الفرنسية خلال القرن 18م؛ وأصبح يقتصر على مؤسستين فقط في عنابة والقل[3]؛ وهما اللتان استلمت الشركة الملكية إدارتهما.

---

(1) De Verrayon, Op.Cit., pp. 337-338

(2) أنظر بعض الرسائل الموجهة إلى مؤسسة الشركة الملكية في كل من عنابة والقل، وهي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 18، 20، 68، 124،...إلخ.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements …., Op.Cit., p. 415.

يعود أصل تسمية مؤسستي عنابة والقل بـ"الدار" إلى أصحاب الامتيازات أنفسهم؛ حيث كان موظفو الشركة الملكية يدعون مؤسساتهم في عنابة والقل بـ " La Maison"، وكان سكان القل وعنابة يدعونهما "دار القنصل"[1]. لم تكن هاتان الوكالتان على الشكل الذي كان عليه البستيون من ناحية التحصينات والبناءات والعمال. لم يكن يسمح للفرنسيين في الدارين بزيادة أية بناءات مهما كانت، أو حتى إصلاح البناءات الموجودة دون إذن من الباي. وقد أشار إلى ذلك القنصل الفرنسي في الجزائر جان أنطوان فالبير Jean Antoine Vallière[2] في مذكراته عندما تطرق لأحداث 24 سبتمبر 1754 أن الداي أُعلم بأن وكيل الشركة في القل قد أحضر قرميدا حتى يصنع مخزنا، وكان رد الداي على ذلك قوله لجرمان Germain[3] أن الشركة ليس لها الحق في إضافة بناءات جديدة، وأنه لا يريد منها حتى إصلاح القديم منها وإلا سيهدمها[4].

كانت دار الشركة في عنابة تستخدم مقرا للإدارة ولإسكان موظفيها[5]. كما كان لها فيها بالإضافة إلى ذلك مجموعة من المخازن نجد إشارة عنها في رسالة لبرقينيون Bourguignon وكيل الشركة في عنابة إلى فيري Ferrier[6] بتاريخ 1 أفريل 1785، حيث ذكر أن الشركة تدفع مقابل الانتفاع بها مبلغ 300 بياستر قسنطيني في السنة[7].

وقد كان على رأس موظفي الدار الذين لم يكن عددهم يتجاوز الأربعة أو

---

(1)استمرت هذه التسمية إلى يومنا هذا ، حيث ذكر شارل فيرو الذي زار القل خلال الفترة الاستعمارية بأن أهالي القل لا يزالون يدعون دار الشركة في القل بـ" دار القنصل" ، وهي تتواجد خلف مسجد سيدي الكبير. وقد لاحظنا بعد انتقالنا إلى عين المكان أن أهالي القل لا يزالون يطلقون هذا اللفظ ، ولكن ليس على دار الشركة التي لم يبقى منها سوى الأطلال (أنظر صورها في الملاحق)، وإنما على مقر الدائرة حاليا الذي كان إبان الاستعمار مقرا لحاكم القل Le Gouverneur . أنظر:

Ch. Feraud, Documents pour servir a l'histoire de Philipeville, In R. A, N°20, année 1876 ,note p 17, 27 ملحق رقم

(2) جان أنطوان فالبير Jean Antoine Vallière وصل إلى الجزائر بصفته قنصلا لفرنسا في 28 ماي 1763 وغادر منصبه في سنة 1773، بعدما حصل على التقاعد. A. Devoulx, Relevé des Principaux Français qui on résidé a Alger (1686-1830), In R. A, N° 16, année 1872 ,p 420.

(3) جرمان J.B Germain كان قنصلا لفرنسا بالنيابة إثر غياب القنصل لومير Lemaire ما بين سنتي 1754 و 1762. Ibid., p.380

(4) Jean Antoine Vallière, Observations sur le Royaume d'Alger, détails historique , In Lucien Chaillou, Textes pour servir a l'histoire de l'Algérie au 18ème siècle, (S.M.E),(S.D.P) , p 122.

(5) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p. 418.

(6) هو جون جوزيف روش فيري Jean Joseph Roch Ferrier، تولى في 5 أكتوبر 1778 منصب مستشار قنصل فرنسا في الجزائر، ثم تولى في سنة 1788 منصب الوكيل للشركة الملكية الإفريقية. عزل في 18 أكتوبر 1789 وعوض بـ جوزيف باريت Joseph Paret . A.Devoulx, Relevé des principaux Français...,Op.Cit., p.421

(7) Lettre de Bourguignon a Ferrier, 01/04/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit. p. 420.

الستة[1]؛ الوكيل[2] Agent الذي كان دوره تجاريا محضا كما تظهره الوثيقة الخاصة بالتزامات موظفي الشركة الصادرة سنة 1767، حيث كان عليه أن يبذل كل ما في وسعه لإنجاح النشاط التجاري وزيادة الأرباح، إضافة إلى إشرافه على إنجاح عملية شحن السلع التي تحدث هناك. كما عليه أيضا أن يسعى لشراء أكبر كمية من السلع من سكان المنطقة؛ وأن يعلم البستيون في القالة بكل ما يحدث في الدار ويأخذ رأيه في كل ما يؤدي إلى إنجاح مصالح الشركة. إضافة إلى مراقبة عمل الموظفين الذين يعملون تحت أوامره، وتدوين الأعمال التي تحدث في الدار كما هي وبصفة يومية حتى يتم الاطلاع عليها من طرف مقر الشركة بمرسيليا، ومدير البستيون في القالة؛ حيث يقوم بإرسال تقرير عن تلك الأعمال إليهما مرة في الشهر على الأقل. كما كان ينوب عن مدير البستيون في حال غيابه[3].

وقد كانت الدار تضم أيضا ثلاثة موظفين آخرين وهم: المستشار، وأمين الصندوق، وأمين المخزن[4]. وقد ورد في وثيقة أخرى صدرت في السنة نفسها (1761م) وهي خاصة بالقانون الداخلي للشركة علاوة على هؤلاء طباخا وخبازا[5].

أما فيما يخص دار القل فإنها تقع في وسط قرية القل بالقرب من الشاطئ، بجانب نوبة القل[7]. لقد كانت المهمة الرئيسية لوكيل الشركة في القل التجارة على غرار وكيل هذه الأخيرة في عنابة؛ وذلك ما تظهره لنا الوثيقة الخاصة بالتزامات موظفي الشركة حيث كان من بين التعليمات الموجهة إليه: الصبر وحسن التصرف مع القليين وجنود النوبة قدر الإمكان حتى تنجح عملية شراء الجلود والشمع حسب ما تقتضيه مصالح الشركة؛ وعليه أن يكون متفطنا للسلع التي يشتريها حتى لا يقع في فخ الغش. كما عليه أن يسجل كل ما يحدث في داره في دفتر يومي ترسل نسخة منه إلى مقر الشركة في مرسيليا، ونسخة أخرى إلى مدير البستيون الذي يتوجب عليه أن يعود إليه كلما اقتضت حـاجته لذلك لاستشارته فـي أمور الدار؛ وعليه الالتزام بما يـمليه عليه هذا الأخـير

---

(1) ورد في الوثيقة الخاصة بالتزامات موظفي الشركة سنة 1767 أن عدد موظفي دار الشركة في عنابة، علاوة على الوكيل، كان ثلاثة وذكر القنيص بوداي أن عددهم كان أربعة أو خمسة علاوة على الوكيل. Obligations du Gouverneur..., 1767, Op.Cit. p.361, L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.150.

(2) أشارت مصطلح " الوكيل" الرسالة رقم 126، من صالح باي إلى قبطان القالة، جاء فيها:"... الديوان في القل أخبرونا بموت وكيلكم الذي هناك...". بدون تاريخ.

(3) Obligations du Gouverneur ...1767, Op.Cit., pp. 359-361.

(4) Ibid.,p. 361.

(5) Règlement pour l'administration... 1767, Op.Cit., p.13.

(7) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.138.

من أوامر. إضافة إلى التزامه بتدوين مفصل لجميع المداخيل والمخارج للسلع في المخزن، وأوضاع المصاريف الخاصة بالتجارة والمؤن. كما عليه أن يراقب مداخيل الخزينة المالية حيث يسجل كل ذلك ضمن الحسابات بدقة[1].

إلى جانب الوكيل هناك موظف آخر في دار القل وهو المكلف بالخزينة Commis-Caissier[2]. كما يذكر القسيس بواري L'Abbé Poiret إضافة إلى هؤلاء بعض الخدم[3] وقد كان عددهم اثنين حسب الوثيقة الخاصة بالقانون التنظيمي للشركة لسنة 1767[4].

3.2.1/ وكيل الشركة الملكية في مدينة الجزائر:

كان للشركة الملكية الإفريقية وكيل في مدينة الجزائر[5]، ولم تكن وظيفته إدارة مؤسسات الشركة في الامتيازات، ولا الاهتمام بالعمليات التجارية؛ بل كان دوره يتركز في تمثيل الشركة أمام السلطة العليا في البلاد المتمثلة في الدايات. وقد تمثلت مهمته الأساسية في رعاية مصالح الشركة[6]. وقد أورد بول ماسون Paul Masson نصا لوثيقة تضمنت بعض التعليمات الخاصة بهذا الوكيل؛ حيث جاء فيها:" منصب الوكيل هو منصب في غاية الأهمية، ويتطلب من الشخص الذي يتولاه التحلي بقدر كبير من الدقة، بحيث عليه أن يكون دقيقا في دفع اللزمات (الضرائب)... نحن نعتقد أن ساعة دفع اللزمات هي أكثر وقت مناسب لتقديم الطلبات أو الشكاوى... كما عليه أن يرسل نسخة من التقارير اليومية التي يدونها إلى مقر الشركة كل ثلاثة أشهر..."[7].

لم تكن الشركة أول من وضع هذا المنصب بل كان موجودا لدى الشركات التي سبقتها. حيث أشار لوجيي دي تاسي Laugier De Tassy ــ الذي كان مستقرا في الجزائر سنة 1724 ــ إلى وجود وكيل " يقوم بدفع اللزمات للداي، ويقوم بالتجارة لصالحه الخاص، كما يتلقى الأوامر ــ المتعلقة بالمؤسسات التابعة للشركة ــ من الداي[8]. كما ذكر بيسونال Peyssonnel الذي زار المنطقة خلال الفترة نفسها أن الشركة التي كانت تقوم باستغلال الامتيازات آنذاك كان لها وكيل يدفع اللزمات والرسوم التي تلتزم هذه

(1) Obligations du Gouverneur..., 1767, Op.Cit., pp. 361, 364.
(2) Ibid., p. 364.
(3) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.137.
(4) Règlement pour l'administration..., 1767, Op.Cit., p.13.
(5) أشارت إلى وكيل الشركة الملكية في الجزائر الرسالتان اللتان تحملان الأرقام التسلسلية التالية: 13، 75.
(6) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op. Cit., p.434.
(7) Ibid., p. 434.
(8) Laugier de Tassy , Histoire du royaume d'Alger, (un diplomate français à Alger en 1724), Loysel, Paris, 1992, p 172.

الأخيرة بدفعها حسب ما تقره الاتفاقيات، كما يقوم بتمثيل الشركة وتلقي الأوامر المتعلقة بمؤسسات الشركة في مناطق الامتيازات [1].

أما بالنسبة للأشخاص الذين تولوا هذا المنصب فكثيرا ما كانوا مستشارين للقناصلة الفرنسيين؛ فيقترن بذلك منصب المستشار بالوكيل في آن واحد. ومن الأمثلة على ذلك نذكر آرميني بينيزيت Armeny Benezet الذي كان وكيلا للشركة مـــا بين سنتي 1756 و1767، ثم نجده قد تولى منصب مستشار القنصل ما بين 25 ماي 1756 و16 نوفمبر 1757 مكان جرمان Germain الذي كان غائبا عن المنصب[2]، ثم تولى منصب المستشار مرة أخرى في 27 ماي 1767[3]، دون أن يترك منصبه الأصلي المتمثل في وكيل الشركة.

وقد يحدث العكس بأن يتولى المستشار منصب الوكيل مثل السيد ميفرند Meyfrund الذي استلم منصب المستشار في سنة 1767 ثم أصبح وكيلا للشركة سنة 1779، وهو ما توضحه إحدى الرسائل التي بعث بها القنصل فالي Vallée [4]إلى الكونت سارتن وزير البحرية في 30 جوان 1779[5]. وقد كان ميفرند في الأصل تاجرا مهما قدم إلى الجزائر في 1752 وتولى إدارة إحدى الديار التجارية، ثم استطاع بعد ذلك أن يتوسع في أعماله؛ حيث نجده قد ملك دارا تجارية باسمه في 1776م[6].

وهكذا كان التداخل بين المناصب التجارية والدبلوماسية السمة الغالبة في ذلك العصر، حتى إن الغرفة التجارية بمرسيليا كانت تتدخل في الجانب الدبلوماسي بين الجزائر وفرنسا؛ حيث أنها ظلت إلى غاية 1718م تدفع أجور القناصلة[7]. والعكس صحيح حيث كانت الحكومة الفرنسية تتدخل في تعيين مدراء الشركة وتراقب عملها؛ حيث إن الشركة الملكية الإفريقية لم تعين مديرا جديدا لها بدلا عن آرميني بينيزيت Armeny Benezet حتى حصلت على موافقة من الوزير[8].

وقد أشارت الرسائل إلى بعض الجوانب من المهام التي يقوم بها هذا الوكيل فـــي

---

(1) J. A. Peyssonnel, Op.Cit., p.253.
(2) A. Devoulx, Relevé des principaux Français ….,Op.Cit., p. 385.
(3) Jaques Parès, Un Toulonais a Alger, Rieder, Paris 1831, p 12.
(4) لانقواسور دي لا فالي Langoisseur de La Vallée تولى وظيفة القنصل الفرنسي في الجزائر في سنة 1773 وغادر هذه الأخيرة في سنة 1782 A. Devoulx, Relevé des principaux…, Op.Cit., p. 423.
(5) Jaque Parès, Op.Cit., p.8.
(6) Ibid., p.8-16.
(7) A. Devoulx, Les archives du Consulat …, Op.Cit., p. 3.
(8) Paul Masson, Histoire des établissements…, Op.Cit., p. 381.

رعايته لمصالح الشركة، حيث تظهر لنا الرسالة رقم 13 وقوف هذا الأخير بحضرة الباشا الدولاتلي[1] محمد داي خوجة[2]، وطلب منه المكاتبة إلى قايد عنابة ليوصيه على وكيل الشركة هناك بمناسبة تسلمه المنصب للتوّ، بأن يجروه على العادة القديمة ... ولا يكسر أحد عليه حرما...إلخ[3]. كما جاء في الرسالة رقم 75 أن وكيل الشركة في الجزائر ضغط على الباشا بخصوص صفقة لبيع القمح كان قد طلبها هذا الوكيل من صالح باي قسنطينة[4]. كما نجد مهمات من هذا القبيل من خلال المذكرات التي دونها القنصل الفرنسي جان أنطوان فالبير Jean Antoine Vallière، حيث ذكر ضمن أحداث 6 ماي 1755 بأن الوكيل طلب من الداي الإذن لوكيل الشركة في القل بإصلاح المخزن[5].

إضافة إلى ذلك كان الوكيل مكلفا بتجديد المعاهدات الخاصة بالامتيازات مع الجزائر؛ حيث كان هو من يوقعها؛ من الأمثلة على ذلك قيام وكيل الشركة ديتوي Duteuil في 13 أكتوبر 1744 بتجديد المعاهدات الخاصة بالامتيازات[6].

إن المهمات التي كان يقوم بها وكيل الشركة في الجزائر تعد في مجملها شكلية؛ ولا تتعلق بصميم الأعمال التجارية للشركة والأعباء التي يتحملها مدير البستيون ووكلاؤه في عنابة والقل. كما يمكن الاستنتاج أن دور الوكيل كان دبلوماسيا كونه ممثلا لفرنسا باعتبارها في الأصل صاحبة الامتياز، وهي من تمنحه للشركات والأشخاص الذين تريد أن تمنحهم إياه.

3.1/ المبحث الثالث :الموظفون الجزائريون المشرفون على الامتيازات:

أدخلت الحكومة الجزائرية ضمن صلاحيات كبار الموظفين الجزائريين الذين كانوا يعملون في مناطق الامتيازات، وظائف أخرى تتمثل أساسا في العمل على رعاية مصالح الشركة، ومصالح الجزائر التجارية، والقيام بدور الوسيط بينها وبين حكومة هذه الأخيرة المتمثلة في سلطة الباي في قسنطينة والداي في الجزائر؛ هؤلاء الموظفون هم:

---

(1) الدولاتلي هو: ذو الجلالة، صاحب القوة والنفوذ، صاحب السعادة، وتطلق على رؤساء الأتراك وذوي الرتب العالية، وهي كلمة تركية. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحروسة، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981، هامش ص 171.

(2) الداي إبراهيم خوجة : تولى سنة 1732، وقتل من طرف خليفته بابا علي داي سنة 1745. Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.,78.

(3) الرسالة رقم 13، من محمد داي خوجة إلى القايد بكير قايد عنابة، حررت بتاريخ صفر 1161 هـ ، الموافق لـ نهاية جانفي 1748.

(4) الرسالة رقم 75 من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أوائل محرم 1196هـ الموافق لـ ديسمبر 1781.

(5) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.122.

(6) Ibid., p.122.

1.3.1/ شيخ المعزولة في القالة:

أشارت عدة رسائل إلى أشخاص يخاطبون بالشيوخ وهم الشيخ عبد الله وأبناؤه علي باي وأحمد الباهي[1]. وقد تكررت هذه الأسماء عبر رسائل المجموعة وهؤلاء هم المسؤولون الأولون في القالة، وينعتون بشيوخ المعزولة.

كان شيخ المعزولة يعين من طرف الباي في قسنطينة الذي كان يلبسه برنوس التولية، وقد أشارت إلى ذلك الرسالة رقم 108 التي بعث بها علي باي إلى بيرون Peiron مدير البستيون، حيث جاء فيها:"... بلغنا على المعظم الأرفع سيدنا الباي... فرح بنا فرحا شديدا، وعظم قدرنا وألبسنا لبس... فاخر عظيم القدر والشأن..."[2]

ما يميز شيخ المعزولة عن غيره من الموظفين في مناطق الامتيازات هو جمعه بين السلطة المدنية والعسكرية في القالة؛ والتي كان ينفرد بممارستها لوحده دون وجود أجهزة أو موظفين آخرين يقاسمونه هذه السلطة. والسبب في ذلك راجع لطبيعة المنطقة وسكانها وظروف التحاقهم بالسلطة المركزية في قسنطينة. حيث كانت المنطقة المجاورة للبستيون في القالة خلال القرن السادس عشر تعيش في حالة من الفوضى؛ بسبب الوضع الذي كانت عليه القبائل التي تسكنها. حيث كان يعيش بها مرابط يدعى طراد وكان يمثل السلطة الروحية هناك، وذلك خلال النصف الثاني من القرن 16[3]، و قد أشار عبد الكريم الفكون إليه وإلى علاقته بقبائل المنطقة، حيث يقول :"... ولهذا الرجل حروب ووقائع مع شطر قبيلته إذا لم تدخل تحت طاعته، ويشن الغارات عليها ويأخذ أموالهم ويستحلها..."[4]، وفي هذا دليل على الفوضى التي كانت تعيش فيها قبائل القالة، بحيث كان القوي فيها يأكل الضعيف دون حساب للقوانين. ولم تنته هذه الفوضى إلا في مطلع القرن 17 بعد وفاة طراد وتولي ابنه محمد بن طراد الذي أشار إليه الفكون قائلا:"... وخلف ولده بعده، وتولى رئاسته، ولكن لم يأتي مثل أبيه...وآل أمره إلى أن يخدم الأمراء ويعطيهم الجباية والخراج..."[5]. وفي هذا الكلام دليل خضوعه للبايلك ودفعه

---

(1) من بين الرسائل التي أشارت إلى الشيخ عبد الله وأبنائه، نذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 19،14،5، 29، 36، 44، 47، 77، 78، 79، إلخ...

(2) الرسالة رقم 108، من علي باي إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ 22 أفريل 1792.

(3) لا نعرف بالضبط سنة ميلاد طراد، وقد ذكر بيسونال بأنه قد عاش خلال حوالي سنة 1680، ومما يعزز صحة هذا التاريخ هو أنه كان له ابن فقيه وعالم يدعى أحمد زروق وقد ولد له هذا الابن في سنة 1696. Peyssonnel, Op.Cit., p.188 ، حسين خوجة، ذيل بشائر الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس بدون طبعة، بدون سنة، ص410.

(4) عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987، ص162.

(5) المصدر نفسه، ص164.

للضرائب المستحقة عليه.

وقد ذكر شارل فيرو Charles Feraud أن قبائل القالة كانت تنتمي لتجمع قبلي كبير تابع للأحرار، وهم حكام قبائل الحنانشة الذين رفضوا الانضواء تحت لواء السلطة العثمانية وظلوا يعيشون في حالة استقلال عنها[1]. وبعد توطد السلطة العثمانية في المنطقة بصفة أكثر إحكاما خلال القرن الثامن عشر دخلت قبائل القالة تحت سيطرتها مباشرة؛ غير أن هذه السيطرة لم تشمل سوى القبائل التي تسكن السهول[2]؛ بينما ظلت القبائل الأخرى التي تسكن المناطق الوعرة بعيدة عن سلطة البايلك. وتتمثل هذه القبائل في نهد التي كانت تسكن المناطق الجبلية الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية[3]. وقد وصف القسيس بواري l'Abbé Poiret قبيلة نهد بأنها تعيش في الجبال وتشن حروبا من حين لآخر مع جيرانها من سكان السهول[4]. والشيء نفسه يقال عن قبائل الخمير التي تقع بجانبها[5].

أما القبائل المجاورة لنهد والخمير فهي قبائل "المعزولة"، تقع مواطنها غرب البستيون، وهي منطقة سهلية واسعة وخصبة[6]. وإذا حاولنا أن نفسر كلمة معزولة بالرجوع إلى النظام الإداري الذي كان يطبقه العثمانيون في الجزائر نجده يعني صنفا من الأراضي يدعى "أراضي العزل"، أو عزل البايلك وتعني: الأراضي الفلاحية التابعة للبايلك؛ وهو من يملك حق التصرف فيها إما بمنحها لكبار الموظفين تعويضا عن أجورهم، أو على سبيل الترضية، أو تترك للعشائر تستغلها مقابل أداء رسوم الحكور والعشور[7].

بالاستناد إلى بعض الإشارات التاريخية؛ فإننا نستبعد أن منطقة المعزولة أو قبائل المعزولة أخذت اسمها من هذا المنطلق. أول تلك الإشارات ما ذكر في وثيقة خاصة

---

(1) يعود أصل الأحرار إلى قبيلة هوارة البربرية التي اتحدت مع قبيلة سليم الهلالية بعد الغزو الهلالي للمغرب (في العصر الوسيط)، وكانت قبيلة هوارة تعيش في نواحي تبسة وجبال الأوراس. وقد تأثرت هذه القبيلة بقبيلة سليم وتعربت مثلها وأصبحت تنتهج نفس نمط حياتها من التنقل ما بين التل والصحراء في الشتاء والصيف، والعيش تحت الخيام وتربية الخيول والجمال. والأحرار هي قبيلة شريفة تنحدر من سلالة حناش الذي ينسب إليه إسم قبيلة الحنانشة والذي يرتفع نسبه إلى قبيلة بني ونيفن البربرية . وتعني كلمة أحرار الشرفاء أو الأقحاح الأصل ، والذين كانوا بربرا أسيادا ومؤثرين في المنطقة التي كانوا يسكنونها قبل أن يغزوهم الهلاليون من سليم ويختلطوا بهم. Ch. Feraud, Les Hrar seigneurs des Hnancha, in R. A, N° 18, Année 1874, p 121.

(2) Ch. Feraud, la Calle..., Op.Cit. p.38.

(3) سيتم التعريف بقبائل نهد لاحقا، أنظر الفصل الثاني، عنصر القبائل المتعاملة مع الشركة،ص90.

(4) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., pp.88-89.

(5) Ch. Feraud, la Calle..., Op.Cit. p. 35.

(6) Ibid., p.89

(7) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص ص 163-164.

بالأعراش التي تتسوق إلى البستيون، والتي جاء فيها :"... وطن المعزولة أصله بالملكية أولا لأولاد بلقاسم وفكه الآن من أيديهم بعصا القوة سيدي محمد بن طراد..."[1]. وفي هذا الكلام دليل واضح على أن منطقة المعزولة لم تكن ملكا للبايلك بل اغتصبت من مالكيها الأصليين ولو كانت ملكا للبايلك لما سمح بأن تغتصب. وقد حاول شارل فيرو Charles Feraud أن يجد تفسيرا للكلمة فذكر ما يلي: "من خلال المعلومات التي أُخبِرتُ بها من طرف السكان القدماء للمنطقة أن كلمة معزولة كانت تطلق على المناطق التابعة للقالة والتي منحت أو بيعت للشركات الفرنسية"[2]. وهو أمر استبعده بول ماسون Paul Masson حينما حاول هو الآخر أن يجد تفسيرا للكلمة قائلا:" إن العديد من الوثائق تحتوي على كلمة معزولة وهي تطلق على مجموعة من القبائل...ولم تمنح للفرنسيين"[3].

والشيء الثابت الذي يمكن استخلاصه في الأخير هو أن كلمة معزولة تعود لسنوات متقدمة قبل توطد سلطة البايلك في المنطقة في القرن 18 أو ربما قبل ذلك. وهو لفظ كان يطلق على منطقة سميت "وطن المعزولة" على غرار وطن التل أو وطن البحيرة[4]ثم أصبح يطلق على مجموع القبائل التي تسكن تلك المنطقة، وقد ذكر بود Baude أن عددها 16 قبيلة[5] تقع كلها تحت حكم شيخ واحد يدعى شيخ المعزولة. وقد كانت هذه القبائل قبل تعيين شيخ لها تعيش ــ مثل قبائل نهد جيرانها ــ دون قوانين أو ضوابط مما كان يؤدي إلى اضطراب تجارة الشركات الفرنسية المتعاقبة في المنطقة. فتقدم دي مارل De Marle[6]بشكوى للداي في الجزائر الذي أعطى لباي قسنطينة حق تعيين هذا الشيخ[7]. وفي سنة 1750م طلبت الشركة الملكية من الداي أن يكون لها الحق في المشاركة في اختيار الشيخ والموافقة عليه، فقبل الديوان في الجزائر وأصبح من حق الشركة الموافقة على الشيخ المنصب[8].

وقد كان أول من عين في هذا المنصب أحمد بن بلعباس الذي هو حفيد محمد بن طراد الذي كان مرابطا يسكن في جبال التل بالقرب من عنصر ماء ساخن[9]، وقد بنى

---

(1) بيان بالأعراش التي تتسوق إلى البستيون ،على عهد القبطان صمصوم بتاريخ أواخر شهر رمضان سنة 1041هـ، جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص71

(2) Ch.Feraud ,La Calle...,Op.Cit., p.43.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements…,Op.Cit., note p.453.

(4) سيأتي التفصيل في هذه المواطن لاحقا في الفصل الثاني عنصر التجارة، ص ص 89، 90.

(5) Baron Baude, L'Algérie, T1, Librairie Arthus Bertrand, Paris, 1841, p 178.

(6) أنظر تعريف دي مارل وشركته في هذا الفصل، هامش رقم 1، ص 36

(7) Peyssonnel, Op.Cit.,p.90, L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie…,Op.Cit., p.194.

(8) De La Primaudaie, Op.Cit., p.50.

(9) يقع هذا العنصر حاليا في بلدية الزيتونة ولاية الطارف ويعرف اليوم بحمام سيدي طراد ، ولا يزال الناس يقصدونه=

في هذه المنطقة زاوية له، وقد شمل تأثيره جميع المنطقة بفضل كراماته[1]. وقد نسب شارل فيرو Charles Feraud منصب شيخ المعزولة إلى قبيلة أولاد ذياب[2]. وقد كان يُدفع للـباي مقابل تولي هذا المنصب لزمة سنوية قدرها 12156 بياستر[3]. وقد ظل هذا المنصب وراثيا في عائلة أحمد بن بلعباس:" حيث استلمه من بعده ابنه عبد الله الذي استمر فيه مدة 50 سنة وقد كان له ولدان أحدهما يدعى علي باي والآخر الشيخ الباهي وقد تداولا على المنصب من بعده"[4].

وقد كان عبد الله وابنيه يمتازون بالحزم والشدة ــ حسب ما وصفهم القسيس بواري L'Abbé Poiret ــ حيث كان عبد الله شديدا حازما في حكمه مما جعله يبقى في منصبه نصف قرن، فكان لا يتوانى عن قتل أي أحد يقف في وجهه حتى ولو كان أخا له. ويروي لنا بواري عندما قام بقتل أخويه بسبب شكه في أنهما حاولا اللجوء إلى الباي في قسنطينة وانتزاع منصب الشـيخ منه[5]. وقد تـوفي الشيخ عبد الله في طـريقه إلى الحج[6]، وكان ذلك سنة 1783. ثم عين بعده الشيخ الباهي الذي كان قد أخذ مكان أبيه أثناء غيابه لأداء مناسك الحج. وهو ما توضحه الرسالة رقم 78 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون يخبره فيها بأنه قد تلقى نبأ موت الشيخ عبد الله، وأنه قرر تعيين الباهي، وبأنه قادم إليه خلال هذه الأيام[7]. عندها بعث مدير البستيون رامال Ramel مع الباهي مستشاره حاملا رسالة رامال التي كتبها للباي[8] يوضح له فيها تأييده لاختياره

= إلى يومنا هذا قصد الاستحمام فيه بطريقة طبيعية وتقليدية؛ حيث أنه لا يزال على حاله ولم يتم بناء أية مرافق بجواره أو استغلاله بطريقة عصرية كما هو الحال بالنسبة للحمامات المعدنية الأخرى المنتشرة على التراب الوطني.

(1) ذكر بيسونال من بين كرامات طراد، أنه كان يملك قدرا مبروكا، وكان الناس يأتونه من مختلف النواحي المجاورة لاستلافه منه؛ لطبخ الولائم الخاصة بحفلات الزفاف والمناسبات المختلفة بغية أن تحل عليهم البركة، ويكون الزواج أو المناسبة سعيدة. وبعد الانتهاء من الطهي فيه يوضع هذا القدر خارج المسكن فيرجع لوحده إلى طراد. كما كان يزعم هذا الأخير بأنه بعد كل صلاة كان يدخل في مناجاة مع الرسول صلى الله عليه وسلم، الذي كان يأتيه ويتحدث معه. وقد صنف عبد الكريم الفكون طراد ضمن القسم الثالث من كتابه الذي خصصه لمدعي الولاية والدجالين والذي عنونه كالتالي:" فيمن ادعى الولاية من الدجاجلة والكذابين والمتشدقة والمبتدعة الضالين المضلين"، حيث قال عنه:".. ومن هذه الطائفة رجل يقال له طراد وهو من ناحية بلد العناب وأصله لص من اللصوص ،..ثم زعم أنه تاب إلى الله فصار من أهل الصفوة والولاية... وقد أفشى هذا الرجل بدعته وأشهر طريقته فلا ترى في تلك النواحي وما حوت إلا مشيدا بذكره ومعتكفا على نهيه وأمره...." وهذا الوصف يتوافق مع ما ذكره عنه بيسونال الذي أشار في معرض حديثه عنه بأنه كان يستعمل الحيلة ويستغل سذاجة الناس لإقناعهم بكراماته التي كانت مجرد خدع .Peyssonnel, Op.Cit., p.188، عبد الكريم الفكون، مصدر سابق، ص 161.

(2) Ch. Feraud ,La Calle...,Op.Cit., p.40.

(3) Lettre de Ramel gouverneur de la Calle à La Cnie R. A, 07/11/1784, In Ch. Feraud ,La Calle...,Op.Cit., p. 391.

(4) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie...,Op.Cit., p.196.

(5) Ibid., p.194.

(6) Ibid., p.197.

(7) الرسالة رقم 78، من صالح باي إلى قنصل القالة، وصلت في شهر أفريل سنة 1783 .

(8) Mémoire de la Cie R. A, a Marseille, 07/03/1783. In Ch. Feraud , La Calle...,Op.Cit.,p. 369.

الشيخ الجديد، ويوصيه عليه؛ فكان رد الباي أن الباهي لا يحتاج توصية، وأنه راض عليه؛ وطلب من مدير البستيون أن يتعاون مع الشيخ الجديد وأن يسهل عليه أداء عمله؛ وهو ما توضحه الرسالة رقم 79 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون؛ جاء فيها:"... بلغنا كتابك وعلمنا ما ذكرت لنا فيه عن الشيخ الباهي وإيصائكم عليه وتأكيدكم في شأن ذلك. تعلم أن الشيخ الباهي ابننا وليس عندنا تفريط فيه... من غير احتياج إلى وصية عليه، والمراد منك أنت أن تكون منه ببال... بأموره وأحواله فيما يحتاجكم إليه..."[1].

لم يكن الشيخ الباهي أقل شدة وحزما من أبيه حسب ما وصفه القسيس بواري L'Abbé Poiret الذي التقى به، وبأخيه علي باي، ما بين سنتي 1785و1786؛ حيث يقول:" وجهه البريء كان يخفي قلب نمر. من بين الدلائل على ذلك أنه قام بقتل أمة سوداء كان يملكها...؛ بسبب أنها زنت مع أحد العرب فأمر بتهشيم صدرها بواسطة حجرين كبيرين"[2]. وقد بقي الباهي في منصبه إلى سنة 1785 حيث عزل ونصب مكانه أخوه علي باي بسبب عدم كفاءته؛ كما تشير الرسالة رقم 82 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون؛ حيث جاء فيها :"... فالذي أخبركم به هو أننا شيخنا ابننا علي باي بن عبد الله بلعباس في موضع أخيه الباهي...لأن الباهي لم ينجم روحه[3]، ولا أنتم ولا نحن بسبب ذلك خرجناه[4] وولينا أخاه المذكور..."[5].

ثم إن علي باي قد استمر في المنصب إلى غاية 1793، عندما عزل وولي مكانه شخص يدعى محمد بلعباس الذي يبدو من خلال اسمه أنه ينتمي إلى العائلة نفسها. وقد ذكر ذلك بيرون Peiron مدير البستيون آنذاك في الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 8 سبتمبر 1793، حيث جاء فيه:" لقد تلقيت رسالة من باي قسنطينة أخبرني فيها بعزل علي باي وتنصيب الشيخ محمد بلعباس"[6]. وقد أدى ذلك إلى تمرد علي باي وهروبه إلى الخمير؛ وكان رد الباي على ذلك أن جرد إليه خليفته بجيش قوامه 2000 فارسا لمعاقبته[7]. ليعود مرة أخرى للمنصب سنة 1795؛ وهو ما توضحه الرسالة التي بعث بها بيرون إلى باي

(1) الرسالة رقم 79 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت خلال سنة 1783.
(2) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie... ,Op.Cit., pp.197-198.
(3) أي لم يستطع تحمل أعباء المنصب.
(4) أي عزلناه
(5) الرسالة رقم 82 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت بتاريخ 10 مارس 1785.
(6) Journal de La Calle, 08/09/1793, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p. 461.
(7) Journal de La Calle,19/09/1793, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p. 462.

قسنطينة بتاريخ 20 سبتمبر 1795 والتي جاء فيها :"...لقد تلقيت رسالتك سيدي بخصوص علي باي الذي عينته شيخا عوضا عن بلعباس الذي عزلته..."[1]. ولم تذكر المصادر التاريخية مصير علي باي بعد هذا التاريخ.

وقد وصفه لنا القسيس بواري L'Abbé Poiret الذي حل بضيافته بعد عام من كان تنصيبه (أي سنة 1786م) حيث قال بأنه:" رجل حازم، متمسك جدا بالشريعة الإسلامية ، له هيبة في أوساط القبائل التي يحكمها، يعاقب بكل شدة من يحيد عن الشريعة والقوانين، وسيم، لطيف المحيى يملك هيئة النبلاء ،مفعم بالثقة، حاد الذكاء خاصة إذا تعلق الأمر بمصالحه، يمتاز بالطموح"[2].

أما بالنسبة لدور هذا الشيخ والمسؤوليات التي تقع على عاتقه تجاه الشركة؛ فهي تتمثل أساسا في حماية مصالحها وتوطيد الهدوء والأمن في المنطقة إضافة إلى ترسيخ سلطة البايلك أيضا هناك من خلال مساعدة خليفة الباي الذي يأتي رفقة محلته كل صيف ليجمع الضرائب من قبائل المنطقة، ويظل في منطقة المعزولة مدة ثلاثة أشهر في ضيافة الشيخ الذي يلتزم تجاهه بدفع ضريبة تقدر بـــ1200 بياستر تدعى "حق الضيفة"[3]، إضافة إلى تحمل شيخ المعزولة كل ما يتصل بضيافته هو ورجاله من طعام[4]. وقد أشارت الرسالة رقم 128 إلى زيارة الخليفة لمنطقة المعزولة، حيث جاء فيها:"... من أنكم وقفتم مع ابننا المعظم ... الخليفة وقوف الجد والإخلاص... ولا انفصلتم عنه إلى أن كمل جميع أشغاله، وتوجه إلينا في أمان وعافية..."[5].

أما فيما يخص الشركة فيعود إليه حفظ الأمن ورعاية مصالحها في القالة؛ وقد أشارت إلى ذلك عدة الرسائل، نذكر منها ما جاء في الرسالة رقم 45 والتي بعث بها صالح باي إلى برقينيون Bourguignon مدير البستيون بخصوص قطع قبيلة نهد الطريق على قافلة محملة بالسلع كانت متجهة إلى البستيون جاء فيها :"...إننا كتبنا إلى ابننا الشيخ عبد الله بلعباس والشيخ علي باي أن يضربوا في نهد ويزجروهم وينصروكم فيهم، حيث تعدوا عنكم وتهناو[6] من ذلك الهناء التام..."[7]. وجاءت في رسائل أخرى إشارة إلى

---

(1) Lettre de Peiron au Bey de Constantine, 20/09/1795, In Ch.Feraud, La Calle... ,Op.Cit., p.462

(2) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p. 95.

(3) Lettre de Ramel a La Cie R. A, 07/11/1784 ,Op.Cit., p. 391.

(4) Journal de La Calle, 01/08/1759 ,L III/1052, p 1.

(5) الرسالة رقم 128 من صالح باي إلى الشيخ عبد الله بلعباس، بدون تاريخ.

(6) تعني بالفصحى إطمئنوا.

(7) الرسالة رقم 45 من صالح باي إلى برقيون قبطان القالة، وصلت في 30 أكتوبر 1773.

رعاية شيخ المعزولة لأعمال الشركة؛ نذكر منها على سبيل المثال، الـرسالة رقم 62 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... إننا شيخنا الشيخ عبد الله ... وهو يقوم بجميع أموركم..."[1]

من بين مهام شيخ المعزولة أيضا؛ العمل على تزويد البستيون بالسلع المختلفة سواء الموجهة للمؤونة أو الشحن؛ خاصة في حالة نقص هذه السلع في المنطقة. ونستطيع أن نستنتج ذلك من خلال مجموعة رسائل وجهت للشيخ عبد الله من مقر الشركة في مرسيليا، حيث جاء في إحداها:"... أنت تعلم أن الشركة لا تقوم بشراء أي شيء منذ سنوات عديدة ... يجب عليك الآن أن تقوم بكل ما في وسعك لإحضار القمح من القبائل المجاورة، وأن تمنحهم ضمانات ودلائل على حاجتك إليهم، وبذلك تتشجع هذه القبائل على المجيء وتقدم لك ما تطلب..."[2]. وجاء في رسالة أخرى:"...سأعتمد على وعدك بأن تجعل القمح يصل إلى البستيون..."[3]. وفي رسالة أخرى:".... صحيح أنك تزود البستيون بالقمح والشعير والفول والأبقار وكل ما هو ضروري له..."[4].

يتضح لنا من خلال هذه المجموعة من الرسائل المكانة التي يتمتع بها شيخ المعزولة لدى موظفي الشركة؛ حيث كان بالنسبة لهذه الأخيرة محورا أساسيا لنجاح أو فشل أعمالها وتجارتها مع القبائل هناك. لهذا كان على مدراء البستيون أن يبقوا على علاقة جيدة معه. حيث كان على كل مدير جديد يأتي إلى البستيون أن يزوره؛ وقد وردت مراسيم الاحتفال بذلك في الدفتر اليومي للبستيون بتاريخ 15 جوان 1780، حيث جاء فيه:"... لم يكن الهدف من هذه الزيارة سوى تشريف الشيخ عبد الله أمام قبيلته المجتمعة ...حيث يكون المدير مرفوقا تقريبا بجميع موظفي البستيون وحوالي 12 جنديا... ويقوم بمنح الشيخ هدية على مرأى من جميع قبائله، هذه الهدية التي ترسلها له الشركة من مرسيليا تتكون من شراب السكر، السكر، البارود، الشاي، بعض القطع من الشراشف، بندقية، ومسدس، إضافة إلى بعض الهدايا لزوجاته تتمثل في مناديل حريرية، زجاجات عطر. ويقيم الشيخ بهذه المناسبة حفلا لجميع قبائله... مع ضرب البارود، والتحية عـند

(1) الرسالة رقم 62 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت في شهر أفريل من سنة 1779.
(2) Lettre de Mr Delatour au chef Abdallah, 02/12/1779, In Lettres écrites au cheik Abdallah (Copies en français), Archive de CCI, Marseille, L III/360.
(3) Lettre de Bense Auré à Sidi Abdallah, n° 2, sans date, In Lettres écrites au cheik Abdallah..., Op.Cit.
(4) Lettre de Bense Auré à Sidi Abdallah, n°1, sans date, In Lettres écrites au cheik Abdallah..., Op.Cit.

وصـــول ومغادرة المديـــر... ثم تنتهـــي الحفلـــة بتقديم هدية للمدير وترجمانه تتمثل في حصان..."[1].

2.3.1/ السلطة المحلية في عنابة والقل:

تتمثل السلطة المحلية في عنابة و القل في سلطة مدنية وسلطة عسكرية بخلاف القالة التي كانت السلطة المدنية والعسكرية فيها بيد شخص واحد هو شيخ المعزولة.

1.2.3.1/ السلطة المدنية:

تقع السلطة المدنية في عنابة بين يدي القايد، أما في القل فقد كان يقتسم السلطة هناك شخصان هما القايد وشيخ الجماعة اللذان كانا يعملان جنبا إلى جنب لرعاية شؤون مدينة القل. أما الشؤون المتعلقة بالتجارة الخارجية فإنها كانت من مهام وكيل الباي (المركانتي) الذي كان يعين خصيصا في هذا المنصب للاضطلاع بمهام مراقبة وتسيير هذا النوع من المعاملات.

أ)- القايد وشيخ الجماعة:

أشارت عدة رسائل إلى القايد وشيخ الجماعة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة كذكر أسمائهم فقط دون وظائفهم، وقد ورد ذكرهم ومخاطبتهم في هذه المراسلات باعتبارهم ممثلين لسلطة البايلك في مناطق الامتيازات[2].

كان القايد ــ في النظام الإداري العثماني المطبق في الجزائر ــ موظفا تركيا يعينه الباي مباشرة، ويتصل به إداريا بحيث يتلقى منه الأوامر و التعليمات. ومن بين المهام الموكلة إليه حفظ الأمن، ومعاقبة المجرمين والفصل في الخصومات. كما يعمل على أمن الطرق، ويقف على توزيع الأراضي الخاصة بالزراعة، كما يساعد موظفي البايلك في جمعهم الضرائب. من بين مهامه أيضا جمع فرسان القبائل و ترأسهم في حالة هجوم الأعداء الأجانب. وقد كان يساعده في عمله: كاتب ،وباش مكاحلي[3]. كما كان يدخل تحت سلطته مجموعة من شيوخ القبائل[4].

انـــطلاقا من هذه التفاصيل نستطيع أن نتصور وضع ودور القايد الذي كان على

---

(1) Paule Masson , Histoire des établissements...,Op.Cit., p. 462, (d'après le Journal de la Calle, 15/06/1780).

(2) من بين الرسائل التي ذكرت أو أشارت إلى القايد وشيخ الجماعة، نذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 7 ، 13، 20، 24، 26، 27، 28، إلخ...

(3) باش مكاحلي: هو المتصرف في فرقة المكاحلية، ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 150

(4) M. E. Vayssette, Histoire de Constantine ...,(1ère partie), Op.Cit., pp.265-266.

رأس مدينة عنابة حيث كان بمثابة الوالي المكلف برعاية شؤونها المختلفة. كما كان القايد إلى جانب ذلك يملك سلطة على القبائل المجاورة لعنابة، والتي تسكن خارج أسوارها. وهذه القبائل بالنظر إلى النظام الإداري العثماني في الجزائر إما أن تكون قبائلا مخزنية،[1] أو رعايا[2]؛ وكلاهما تخضعان لسلطة القايد[3]. ومن بين هذه القبائل نذكر خزارة وبني ورجين وهما قبيلتان تنتميان لقبائل الرعايا، وهما خاضعتان لقايد عنابة[4]. تعيشان من ممارسة الفلاحة عن طريق انتفاعهما بأراضي العزل التي تحيط بمدينة عنابة، وبذلك فهي تلتزم بدفع ما عليها من ضرائب لقايد عنابة[5].

أما فيما يخص دور القايد تجاه دار الشركة في عنابة فإنه كان مكلفا من طرف الباي بحراستها والسهر على توفير احتياجاتها المختلفة[6]، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 13 التي بعث بها الداي محمد خوجة إلى القايد بكير قايد عنابة جاء فيها:"... في شأن القونصلو الذي ببلدكم بأن تجروه على عادته القديمة وطريقته السالفة المستقيمة... ولا يكسر أحد عليه حرما... وكونوا منه ببال لأنه صاحب لزمة..."[7].

أما في القل فقد كان الأمر مختلفا حيث كانت السلطة المدنية في يد شخصين هما القايد وشيخ الجماعة. أما القايد فيتم تعيينه ــ مثلما كان الحال في عنابة ــ من طرف الباي. ويمثل بذلك رمزا لسيطرة البايلك على المنطقة؛ حيث أن مدينة القل تنتمي جغرافيا إلى المثلث: بجاية ،سكيكدة، قسنطينة؛ وهو نطاق جغرافي تسكنه القبائل الذين استطاعوا ــ بفضل تضاريس المنطقة ــ التملص من سيطرة الأتراك بسبب صعوبة الوصول إليهم وإخضاعهم بصفة نهائية لذلك اكتفت الإدارة العثمانية في الجزائر بإخضاع بعض المدن الساحلية[8] والتي من بينها القل .

يمكن تكوين صورة أكثر وضوحا عن القل إذا تم الرجوع إلى وصف هوغ Hugue

---

(1) قبائل المخزن هي التي تتمتع ببعض المزايا كحقها في تسيير شؤونها ذاتيا والإعفاء من الضرائب وإقطاعها أراضي العزل لاستغلالها، وحصولها على حق تملكها، مقابل دفعهم لرسوم العشور فقط. وهذه القبائل تعترف بسلطة القايد. Mahfoud kaddache, l'Algerie durant la période Ottomane, O.P.U, 1998, p 114 . ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية،مرجع سابق، ص ص 166-176.

(2) قبائل الرعايا هي القبائل القريبة من المدن وتخضع للقايد أو تقع تحت حكم شيخ لها الذي يعتبر عمليا كقائد لها. Mahfoud Kaddache, Op.Cit p 114.

(3) Ibid., p.114.

(4) Ch. Feraud, Documents pour servir a l'histoire de Bone, In R. A , N° 17, Année 1873 ,p 9.

(5) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص: 174.

(6) Lettre de Ferrier a Bourguignon 18/08/1783, In Ch. Feraud, La Calle...,Op.Cit., p.370.

(7) الرسالة رقم 13 من محمد داي خوجة إلى بكير قايد عنابة، بتاريخ أواخر صفر 1161هـ.

(8) خنوف علي، السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري (نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي)، مطبعة العناصر، الجزائر، ص:13، Mahfoud Kaddache, Op.Cit., p.167

الذي كان وكيلا للشركة في المنطقة لعدة سنوات والذي التقى به القسيس بواري L'Abbé Poiret عند زيارته للقل ما بين سنتي 1785 و1786؛ حيث منحه هذه المذكرة المكتوبة التي بين يدينا، جاء فيها:" إن سلطة القايد محدودة وتقتصر على مدينة القل فقط؛ وذلك لأن جميع القبائل المجاورة للمدينة والتي تبعد عنها بمسافة 10 فراسخ هي قبائل مستقلة عن السلطة المركزية وأن قوات الباي لم تستطع حتى الآن السيطرة عليها"[1].

كان القايد يقوم من حين لآخر بناء على أوامر الباي بمهاجمة بعض القبائل المجاورة للقل مثل بني توجين؛ كما نجد الباي كلف القايد في شهر ديسمبر سنة 1753 بإخضاع قبيلة تقع بالقرب من ميناء سطورة من أجل توفير الأمن والاستقرار هناك، حتى يتسنى للباي استعمال هذا الميناء. كما أرسل القايد لإخضاع قبيلة تقع بالمنطقة تدعى بني عامر وترشيح رئيس لقبيلتهم حتى يصبحوا تابعين للسلطة المركزية في قسنطينة[2].

يقاسم القايد السلطة في القل شيخُ الجماعة؛ ويعتبر نظام الجماعة هو النظام الذي كان سائدا في بلاد القبائل[3]، والذي كان سكانه مقسمين بالتسلسل إلى عرش ثم قبيلة ثم فرقة ثم خروبة ثم فخذ ثم دشرة. وعلى رأس كل دشرة أمين ينتخب من طرف جميع العائلات المكونة للدشرة. أما الجماعة فهي مكونة من جميع الأمناء، وعلى رأسها أمين الأمناء أو شيخ الجماعة الذي يعين رئيسا لهم؛ وهو مكلف بحفظ الأمن وإدارة الحروب بعد الرجوع لرأي الجماعة واستشارتهم في كل القرارات[4].

وقد كان شيخ الجماعة والقايد يعملان جنبا إلى جنب ويشتركان في سياسة المنطقة، وهم على اتصال دائم حيث كانوا يجتمعون دوريا في الأسواق الأسبوعية ويتفاوضون حول القضايا العامة والمشاكل التي تقع بين الأعراش[5]؛ فهما بذلك وظيفتان متكاملتان فشيخ الجماعة يمثل السلطة العرفية ــ إذا صح التعبير ــ من حيث أنه يستمد سلطته من "الأعراف المتوارثة عن الأجداد والمستمدة من روح الشريعة الإسلامية"[6]. أما القايد فهو يمثل السلطة الإدارية التابعة لبايلك قسنطينة في القل.

ومن بين الأدوار التي كان يقوم بها كل من القايد وشيخ الجماعة تجاه دار الشركة في القل بالرجوع إلى ما ذكره لنا هوغ Hugue ؛ هو تنظيم تجارة الجلود التي كانت تتم

---

(1) Mémoire de Hugue ,In L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.140.
(2) Journal de Collo, 23 /12/1753, Archive de CCI, Marseille, L III / 1287.
(3) Mahfoud kaddache ,Op.Cit., p.168.
(4) خنوف علي ، مرجع سابق، ص ص 46-47.
(5) المرجع نفسه، ص 47.
(6) المرجع نفسه، ص11.

بين دار الشركة هناك القبائل المجاورة للمدينة، والوقوف عليها[1]، والتي كانت أهم عنصر لتجارة الشركة هناك.

ب- وكيل الباي (المركانتي):

يعتبر وكيل الباي أو المركانتي أحد أهم الموظفين بعد القايد نظرا للمهام التي كان يضطلع بها، والتي تعتبر في مجملها تجارية محضة، حيث يعتبر نائبا عن الباي في المدن والموانئ التي تشهد حركة تجارية نشيطة، كما يعتبر صلة الوصل بين الباي والتجار الأجانب والذين من بينهم الشركة الملكية الإفريقية .

وقد أجمعت معظم المراجع التي تعرضت لصالح باي وإنجازاته؛ بأنه كان أول من استحدث وظيفة المركانتي من أجل مراقبة التجارة الخارجية، و الإشراف عليها في جميع الموانئ التي قام بإصلاحها وتكييفها لاستقبال السفن التجارية الأوربية المختلفة: وهي عنابة، القالة، سكيكدة، سطورة، جيجل والقل[2]. لا يمكن الوثوق في هذه المعلومات، وذلك لسببين:

أولهما أن وظيفة المركانتي كانت موجودة قبل تولي صالح باي السلطة في بايلك قسنطينة، بدليل الرسالة رقم 31 التي بعث بها أحمد باي إلى قبطان البستيون، حيث جاء فيها:"... في شأن الرومي قبطان بلد العناب أنكم عزلتموه وأردتم أن ترسلونه إلى بلاده وأمرنا ابننا القايد علي وابننا المركانتي السيد الحاج علي أن يسرحونه ولا يتعرضوا له..."[3].

أما السبب الثاني فهو أنه لا يوجد دليل بأن المركانتي ــ على عهد صالح باي ــ كان موجودا في جميع الموانئ المذكورة سابقا ــ ما عدا عنابة وسطورة[4] ــ لاسيما في القالة والقل، كما أننا لم نعثر على وثيقة تدل على وجوده في سكيكدة أو جيجل. أما في القالة فإن المركانتي لم ينصب إلا على عهد الباي مصطفى الوزناجي الذي تولى حكم

---

(1) Mémoire de Hugue ,Op.Cit., p.139.

(2) من بين المراجع التي ذكرت بأن صالح باي هو من استحدث وظيفة المركانتي: نذكر ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 ص 69 ، Vayssette, Histoire de Constantine..., (2ème Partie), Op.Cit., p 364

(3) الرسالة رقم 31 من أحمد باي إلى قبطان البستيون، وصلت بتاريخ فبراير 1763.

(4) أشارت عدة وثائق على وجود المركانتي في عنابة من بينها: رسائل بورقينيون Bourguignon عندما كان وكيلا للشركة في عنابة والتي نشرها فيرو، إضافة إلى الدفتر اليومي لعنابة لسنة 1783. أما في سطورة فقد أورد بول ماسون وثيقة من أرشيف الشركة الملكية بخصوص قيمة الرسوم الجمركية التي تدفع هناك بتاريخ 1741، وهو تاريخ بعيد بكثير عن الفترة التي تولى فيها صالح باي السلطة. وقد جاء فيها ذكر المركانتي. أنظر:
Lettres de Bourguinon, In Ch Feraud, La Calle..., pp 386,409,410, 456, Paul Masson, Histoire des établissements ...Op.Cit, pp 459-462.

بايلك قسنطينة ما بين سنتي 1795م و 1798م والذي نشطت على عهده حركة المبادلات التجارية في هذه الموانئ بعد حل الشركة الملكية وإلغاء الامتيازات في فرنسا[1].

ويعود السبب في نظرنا إلى وجود المركانتي في سطورة وعدمه في القل هو عدم وجود قايد في سطورة، أي عدم وجود ممثل لسلطة البايلك هناك؛ بينما يوجد قايد تركي في القل لذلك فهو من يقوم بالمهام التجارية؛ كما أن تنصيب المركانتي يعود أيضا إلى مدى أهمية النشاط التجاري الممارس في كل منطقة والذي تختلف حيويته من منطقة لأخرى.

أما في إطار موضوع البحث فإنه سيتم التركيز على المركانتي في عنابة الذي يعتبر أهم موظف بعد القايد هناك وهو" عادة ما يكون شخصا مثقفا وموكلا مباشرة من طرف الباي، ويضطلع بمهام التحصيل الجمركي في ميناء عنابة (بالنسبة للتجار الأجانب)، كما يعتبر ممثلا للتجارة الجزائرية في هذه المدينة؛ حيث يتولى تطبيق الأوامر التي تصله من الداي في الجزائر أو الباي في قسنطينة فيما يخص السماح أو منع تصدير السلع المختلفة نحو الخارج. إلى جانب اهتمامه أيضا باستقبال وشراء السلع وتخزينها؛ كما يراقب ويقف على شحن هذه السلع على متن السفن الأجنبية[2]. وهو الدور نفسه الذي كان يقوم به تجاه الشركة، حيث كانت مهمته تكمن أساسا في المراقبة ومنع الغش والتهريب وعدم السماح للشركة إلا بشحن الكميات المسموح لها بها فقط. كما كان مسؤولا عن مخازن الباي في هذه المدينة؛ حيث يقوم باستقبال القمح الذي تحضره القبائل له، ووزنه ثم حفظه في هذه المخازن، ومن ثم الوقوف على عمليات بيعه حسب الأوامر التي يتلقاها من الباي[3].

2.2.3.1/ السلطة العسكرية(نوبتي عنابة والقل):

من بين الموظفين الجزائريين في مناطق الامتيازات والذين تعرضت لذكرهم الرسائل هم ممثلو النوبتين العسكريتين في كل من عنابة والقل[4].

تتمثل السلطة العسكرية في عنابة والقل وغيرها من المدن في "النوبة" والتي تعني الحامية العسكرية. وقد كانت مهمة النوبة متمثلة أساسا في حراسة المدينة، وهي ممنوعة

(1) Vayssette, Histoire de Constantine..., (3ème partie), Op.Cit., pp. 459-462.
(2) H'sen Derdour ,Op.Cit., T2, p.42.
(3) Journal de Bone , 9, 21 /01/1783, Archive de CCI , Marseille, L III/ 1217, pp 2, 7.
(4) من بين الرسائل التي ورد فيها ذكر آغاوات النوبتين في كل من عنابة والقل، نذكر: الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 1، 2، 3، إلخ...

من مغادرتها تحت أي ظرف كان[1]. وقد كانت تجدد مرة كل سنة مع حلول شهر محرم[2]. وكانت النوبة تضم مجموعة من السفرات (طاولات)، وتضم كل سفرة من 15 إلى 20 جنديا انكشاريا يجلبون من الجزائر[3]. وقد كان على رأس كل نوبة آغا يدعى آغا النوبة، يعمل تحت أوامره أربعة ضباط يكونون ما يسمى بالديوان، ثم يأتي بعدهم في المرتبة الجنود الآخرون[4]، كما كانت تحتوي كل نوبة على عدد من الطبجية[5]. لم يكن عدد أعضاء النوبة ثابتا حيث كان عددهم في نوبة عنابة سنة 1777 حسب شهادة كوكوفتصوف Kokovtsov ثلاثمائة جندي[6]. ثم نجدها سنة 1829 تتألف من 5 سفرات وكان مجموع جنودها 71 جنديا[7].

كانت نوبة عنابة تقع داخل حصن القصبة المشيد فوق الأكمة المقابلة للمدينة والمطلة على الناحية الجنوبية لها على ارتفاع 105م[8]، حيث يوجد الحصن "على بعد 400 قدم منها"[9]. ويحيط به سور منيع يبلغ قطره 350سم. وقد شُيِّدَ هذا الحصن على عهد زكريا بن إسحاق الحفصي[10]، وقد ظل بالنظر إلى أهميته الاستراتيجية مركزا لاستقرار الحامية المكلفة بالدفاع عن المدينة[11]. أما في القل فقد كانت النوبة تقع على مرتفع، وكانت تضم حسب بايسونال Peyssonnel أربعين جنديا، وتحتوي أربعة مدافع[12].

وقد كانت مهمة النوبتين تجاه الشركة تتمثل أساسا في حمايتها، وحماية تجارتها[13]. حيث أشارت الرسالة رقم 127 إلى طلب صالح باي من قياد القل[14]،

---

(1) M. E. Vayssette, Histoire de Constantine..., (1ère partie), Op.Cit., p.269.

(2) استطعنا استنتاج وقت تجديد النوبة؛ من خلال شهادة بيسونال الذي ذكر بأنه وفي 12 ديسمبر 1725 ركب في سفينة متوجهة من الجزائر لتغيير نوبات المدن التالية: جيجل، القل، بجاية. وهذا التاريخ يصادف 4 محرم من سنة 1138هـ. Peyssonnel, Op.Cit., p.258.

(3) Ibid., p.269.

(4) Mémoire de Hugue ,Op.Cit., p.139.

(5) M.E.Vayssette, Histoire de Constantine..., (1ère partie), Op.Cit., p.269.
الطبجية هم المدفعيون ورئيسهم باش طبجي، بن آشنهو، مرجع سابق، ص 100.

(6) Kokovtsov, Op.Cit., p.175.

(7) A. Devoulx, Tachrifat, Imprimerie du gouvernement ,Alger 1852, p 34

(8) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 503.

(9) Kokovtsov, Op.Cit., p.175.

(10) أبو زكريا يحي بن إسحاق الحفصي: بويع بتونس في يوم الثلاثاء 10 ربيع الثاني عام 709هـ (1309م)، كانت قاعدة ملكه في قسنطينة وبجاية، توفي في بجاية ليلة 27 رمضان عام 750هـ (1349م). أبو العباس بن الخطيب ابن قنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق، محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968، ص ص 154- 155.

(11) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 503.

(12) Peyssonnel ,Op.Cit., p.262.

(13) Mémoire de Hugue ,Op.Cit., p.139

(14) يقصد بالقياد هنا قايد القل و شيخ الجماعة لأن شيخ الجماعة يأخذ أيضا إسم القايد. وهو ما ذكره هوغ في مذكرته، =

والآغا بالقبض على الطباخ الفرنسي الذي جرح القنصل وهرب لاجئا للقبائل القلية الساكنة في الجبال.

وما تشير إليه الرسالة بأن القياد والآغا لم يكلفوا بمعاقبة المعتدي، بل طلب منهم الباي أن يقبضوا عليه ويسلموه له، وهو من سينصب مجلسا شرعيا وما يوجبه الشرع يفعل به كما ذكرت الرسالة[1].

وقد كانت النوبة في المدينتين ــ إلى جانب دورها في حفظ الأمن وحماية مصالح الشركة ــ تهتم بالجانب التجاري حيث كان أعضاؤها يمارسون بعضا من التجارة لصالحهم الخاص ، وهو ما لاحظه فنتور دي بارادي Venture De Paradis في عنابة ، حيث قال أن اليولداش (جنود النوبة) يقومون كلهم ببعض التجارة لصالحهم[2]. والشيء نفسه يقال بالنسبة لنوبة القل؛ حيث أشارت رسالة بعث بها أحمد آغا القل إلى مقر الشركة في مرسيليا يقول فيها أنه قد بعث لدار الشركة في القل خمسة قناطير من الشمع ويريدهم أن يسرعوا في إرسال السفينة التي ستحمل السلع[3].

إضافة إلى ذلك كانت النوبة تشارك أعيان المدينة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتجارة وتتشاور معهم في ذلك. وهو ما أشارت إليه رسالة من جماعة القليين إلى مقر الشركة بمرسيليا حيث جاء فيها:" ... واليوم سوينا مجلس التجار وكبار القليين والديوان متاع الترك(النوبة)، واقرينا الفاتحة مع موسى فليسي(وكيل الشركة) كيف العادة القديمة: الجلد بنصف ريال...."[4].

3.3.1/ علاقة الموظفين الجزائريين بالشركة:

يعتبر الموظفون الجزائريون المشرفون على الامتيازات صلة الوصل بين الشركة والسلطة المركزية في بايلك قسنطينة المتمثلة أساسا في الباي في قسنطينة. فبالنسبة لشيخ المعزولة لم تكن الشركة ترى فيه سوى أداة لإنجاح أعمالها؛ وقد كانت تبذل كل ما تستطيعه للبقاء في علاقة جيدة معه كما ذكرنا سابقا. ومن بين الأدلة على ذلك محاولة إصلاح سوء التفاهم الذي كان يحدث بين شيخ المعزولة وبين الباي في قسنطينة؛ وهو ما

= حيث يقول بأن السلطة المدنية في القل تقع بين يدي قايدين. Mémoire de Hugue ,Op.Cit., p.139

(1) الرسالة رقم 127 من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أواسط محرم 1198 الموافق لـ 10 ديسمبر 1783.

(2) Venture De Paradis ,Op.Cit., p.73.

(3) رسالة من أحمد آغة إلى الكبانية في فرنسا، حررت بتاريخ سنة 1155هـ. Lettres écrites en arabe , Op.Cit

(4) رسالة من جماعة القليين إلى الكبانية في فرنسا ، حررت بتاريخ يوم الخميس، محرم، سنة 1155هـ. Lettres écrites en arabe. Op.Cit.

أشارت إليه الرسالة رقم 12 التي بعث بها حسن باي إلى لابلاش Lablache مدير البستيون، والتي جاء فيها:"...وها نحن كتبنا للكبانية[1] مكتوب في شأن دخولك بيني وبين الشيخ، وقلت ما فعل إلا الخير والصلاح..."[2]. كما أشارت إلى الموضوع نفسه الرسالة رقم 49 التي بعث بها صالح باي إلى موسى برقينيون Bourguigon التي جاء فيها:"...فقد ورد علينا كتابكم وما عرفتمونا فيه من شأن الشيخ عبد الله وأنه وارد علينا فلنكونوا منه ببال ونقبله ونصفح عما صدر منه، ورددناه لما كان عليه أولا من التقرب والنصح لخدمتنا..."[3].

لقد كان هدف الشركة من وراء ذلك هو الحفاظ على الهدوء في المعزولة واستبعاد التغيير المستمر لشيوخ المعزولة الذي لم يكن يخدم مصالحها بسبب مساهمته في اضطراب المنطقة[4]. كما كان شيخ المعزولة يتوسط لدى الباي ليسمح للشركة بشراء القمح أثناء الفترات التي كان يمنع فيها الباي هذه الأخيرة من ذلك؛ وهو ما توضحه الرسالة رقم 88 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون؛ جاء فيها:"... طلبتم أن تكتالوا من أولاد ذياب ونهد وغيرهم... سرحناك تكتال... وتراه إبننا علي باي كتب لنا على هذا كم من مرة، وترانا سرحناك لأجل خاطره..."[5].

لكن أهم ما يثير الانتباه في علاقة الشركة بشيخ المعزولة هو التعامل بالدين في العمليات التجارية التي تقوم بها الشركة في البستيون. من الأمثلة على ذلك: طلب شيخ المعزولة تسبيقا لثمن كمية من القمح كان يعد البستيون بإحضارها له[6]. ولكن ما يثير الجدل هو أن تلك الديون لم تكن تنتهي بمجرد تنفيذ وعود شيخ المعزولة كما هو المفروض أن يحصل؛ بل استمرت في التزايد حتى بلغت على عهد الشيخ عبد الله مثلا عند وفاته ما يفوق 40.000 بياستر[7]. وهو أمر لا يمكن تفسيره إلا بأن الشركة هي من

---

(1) يقصد بالكبانية هنا المقر الرئيسي للشركة في مرسيليا.
(2) الرسالة رقم 12 من حسن باي على القبطان لا بلاش، وصلت أثناء سنة 1748.
(3) الرسالة رقم 49 من صالح باي إلى موسى برقيون قبطان القالة، وصلت بتاريخ 13 ماي 1774.
(4) من بين أهم المشاكل التي كانت تحدث بين الباي وشيوخ المعزولة تتمثل في رفض هؤلاء دفع الضرائب التي عليهم للباي أو التماطل في ذلك، مما كان ينتج عنه معاقبة الباي لهم أو عزلهم في بعض المرات وتغييرهم بآخرين. وهو ما كان يتسبب في قيام الفتن والاضطرابات في منطقة المعزولة. أنظر تفاصيل هذا الموضوع في الفصل الثالث، عنصر الاضطرابات والفتن الداخلية، ص ص 186- 189.
(5) الرسالة رقم 88 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت أثناء سنة 1787.
(6) وردت الإشارة إلى هذه التسليفات في الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 4 أوت 1759، حيث جاء فيه :".. أخبرني الشيخ عبد الله بأنه سيرسل لي 50 مزورة من القمح كمقابل للمائة بياستر التي كنت قد سبقتها له ..." Journal de la Calle, 04/08/1759, Op.Cit., p.7 ، لمزيد من التوضيح أنظر الأمثلة: في الفصل الثالث عنصر محاولة التخلص من عبد الله، هامش رقم 5، ص 166.
(7) Lettre de Amalric au directeurs de la Cie R. A , 28/10/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.429.

كانت تتعمد إغراق شيخ المعزولة بالديون؛ حتى تجعله ينفذ طلباتها بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من السلع التي كان هذا الأخير يسعى لإحضارها لها، حتى يغطي ديونه تجاهها.

يأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية بعد شيخ المعزولة المركانتي في عنابة الذي يعتبر المسؤول الأول عن المعاملات التجارية في المنطقة كما ذكرنا سابقا؛ حيث كانت الشركة تهتم كثيرا بكسبه إلى جانبها، وهو ما يوضحه الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 16 أوت 1759، حيث كتب فيه مدير البستيون ما يلي:" وصل صندل من بونة أرسله مونيي Maunier (وكيل الشركة في عنابة) يوصيني فيه بأن وكيل الباي(أي المركانتي) طلب بأن أزوده بـ 500 حبة بطيخ أحمر ليبعثهم للباي (هديةً) وهو طلب يسعدني تلبيته حتى أرضي هذا الوكيل الذي نحن بحاجة إليه"[1].

وتتمثل حاجة الشركة في هذا الوكيل بشكل أساسي في الكميات الزائدة عن القدر المسموح به من السلع ـ خاصة القمح ـ والتي كان بعض وكلاء الباي يسمحون للشركة بشحنها مقابل مبالغ من المال على سبيل الرشوة تعطيها لهم الشركة خفية ودون علم الباي. وهو ما أشار إليه الدفتر اليومي لدار عنابة، حيث يذكر فيه وكيل الشركة هناك ما يلي:"... لقد تم شحن كمية زائدة على الخمسمائة قفيزا من قمح العادة. وقد تم قبل ذلك شحن 570 قفيزا في سفن أخرى في شهر نوفمبر الماضي من سنة 1782 وهذا يعني كمية زائدة قدرها 70 قفيز. وفي مقابل ذلك أخبرت الباي بأنني لم أشحن سوى 500 قفيز؛ وبذلك سأكون مجبرا على مداراة الأمر عن الباي ريثما أسويه مع المركانتي وكاتبه[2]؛ آملا بأن لا يفضحنا بعض المتطفلين من الوشاة. تملك الدار اليوم سمعة سيئة... لأن الباي دائما ما كان يشدد على وكيله بعدم السماح لنا بشحن كمية زائدة عن القدر المسموح لنا به..."[3]. كما جاء في رسالة بعث بها برقينيون Bourguignon وكيل الشركة في عنابة للقنصل الفرنسي في الجزائر فيري Ferrier ما يلي: "لقد قمت حتى الآن بإرسال 200 قفيز زيادة على اتفاقاتكم مع الآغا

(1) Journal de la Calle, 16/08/1759, Op.Cit., p.45.

(2) لقد كان المركانتي في هذا الوقت يجمع بين وظيفتي المركانتي والقايد، والكاتب هنا يقصد به كاتب القايد وليس المركانتي؛ والشخص المقصود هنا هو الآغا حسن الذي كان يشغل هذين المنصبين في هذه الفترة. وقد عزل في 17 أكتوبر سنة 1786 Lettre de Bourguignon Agent de Bone a Mr Ferrier chancelier de consulat de France à Alger 18/08/1783, Journal de Bone 17/10/1786, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., pp. 370-433.

(3) Journal de Bone, 25/01/1783, Op.Cit., p.9.

مسعود[1]..."[2].

وبذلك أصبحت عنابة في كثير من الأحيان مسرحا للتلاعبات والغش، حيث بالتعاون مع وكيل الباي في المدينة والقايد وغيره من ممثلي سلطة البايلك فيها؛ أصبح ممثلو الشركة يأخذون كل ما يريدونه من القمح مقابل أن يدفعوا لهم عمولة عن الكميات الزائدة التي يسمحون لهم بشحنها. وكمثال على ذلك نجد ما ذكره برقينيون Bourguignon في الدفتر اليومي لعنابة بتاريخ 9 مارس 1784:"... إن بن حدوش[3] مركانتي يطلب مني 5 بياستر عن كل قفيز من المئة قفيز الزائدة التي يسمح لي بشحنها من الرحبة). أما بالنسبة لقمح الباي فلم يكن القايد (وهو مركانتي أيضا) يجعلني أدفع سوى 4 بياستر عن كل قفيز من الستين الزائدة التي كان يسمح لي بشحنها"[4].

كما كان وكيل الباي في أحيان أخرى يشكل عائقا أمام صفقات دار عنابة خاصة إذا كان نزيها؛ وكان غيابه يشكل فرصة لهذه الأخيرة للحصول على ما تريده من القمح. وقد أشار إلى ذلك الدفتر اليومي للقالة لشهر نوفمبر من سنة 1757 حيث كتب مدير البستيون فيه ما يلي:" لقد وصلني خبر مرة أخرى من السيد مونيي Maunier وكيل الشركة في عنابة مفاده أن الباي سافر إلى المحلة[5] وأن وكيله غادر عنابة في 28 نوفمبر للحاق به ويبدو أنه لن يرجع، وهذا خبر جيد بالنسبة للشركة إذا تحقق"[6].

لقد مثلت الشركة الفرنسية بالنسبة لفرنسا نهاية لمشوار طويل من الشركات المتعاقبة على استغلال الامتيازات، والتي لم تحقق في معظمها الأهداف الحقيقية المرجوة منها. وقد كانت معاهدة 1694 هي الشكل النهائي الذي توصلت من خلاله فرنسا إلى بلورة الامتيازات وإعطائها صبغة الاتساع، والعدد الأقصى من التسهيلات التي توصلت إلى الاتفاق عليها مع الجزائر، لتطوي بذلك عقودا زمنية سابقة من الجهود المضنية التي بذلتها في سبيل التمهيد لذلك.

بالرغم من سماح الجزائر للشركة الملكية بالاستقرار على أرضها في بناءات تكفي

(1) أغا مسعود كان باش سيار الباي توفي بحسرته في 31 ديسمبر 1785 بعدما صادر الباي صالح ممتلكاته ونحاه من منصبه Journal de Bone 31/12/1785, In Ch .Feraud, La Calle...,Op.Cit., p. 431.

(2)Lettre de Bourguignon a M. Ferrier, 12/01/1785, In Ch Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.407.

(3) لقد كان مصير بن حدوش المركانتي بأن عزل من طرف الباي هو وأهم كبار موظفي البايلك ، ومنهم الخليفة، وكاتبه، وغيرهم. Journal de Bone, 17/10/1786, Op. Cit., p. 434.

(4) Journal de Bone 09/03/1784, In Ch. Feraud, La Calle...,Op. Cit., pp. 373-375.

(5) المحلة هي الفرق العسكرية التي يقودها الباي وخليفته على عدة مناطق من بايلك قسنطينة من أجل جمع الضرائب من القبائل. وتخرج هذه الفرق مرتين في السنة في الصيف والشتاء Mercier, Op. Cit., p. 211.

(6) Journal de La Calle, 27/11/ 1757. Archive de CCI ,Marseille L III/ 1050, p 11.

لضروريتها؛ إلا أنها كانت متفطنة لكل إضافة من شأنها خرق الهدف من تلك البناءات؛ مخافة أن تستخدم في أغراض أخرى غير التي حددت لها. وبالرغم من ذلك فإنها استغلت الحق الذي منحته لها الجزائر في توظيف العدد الذي تراه مناسبا لحاجاتها ــ دون تدخل منها ــ فقامت بتوظيف أكبر عدد من العمال دون الالتفات إلى مدى حاجتها الفعلية إليهم. وذلك حتى تضمن وجودها الدائم على أرض الجزائر ممثلا في البستيون والكم الكبير من نزلائه وما يحتاجونه من حماية وضروريات لإقامتهم فيه.

وقد حاولت الشركة توطيد وجودها بالجزائر أيضا عن طريق التعاون مع بعض الموظفين الذين عينتهم الجزائر لمراقبة والوقوف على نشاطاتها في مناطق الامتيازات، خاصة التجارة بغرض إحكام سيطرتها على احتكار هذه الأخيرة في مناطق الامتيازات وشحن ما يفوق القدر المسموح به لها خاصة بالنسبة للقمح.

بعد حصول الشركة الملكية الإفريقية على حق الصيد والتجارة في الشرق الجزائري، شرعت مباشرة في استغلال هذه الامتيازات؛ فبدأت بشراء المواد الأولية الزراعية والحيوانية والغابية المختلفة التي ينتجها سكان مناطق الامتيازات؛ والتي من أهمها: الحبوب والجلود والأصواف والشمع. كما شرعت أيضا في استغلال امتيازها المتمثل في صيد المرجان .

وقد ترتب على ذلك التزامات مالية كان على الشركة تقديمها للجزائر ممثلة في سلطاتها العليا وبعض أعيانها المحليين، إلى جانب بعض القبائل. كما كان استقرارها الدائم في مناطق الامتيازات دافعا لها على توطيد العلاقات الودية مع الجزائر، و تحقيق مزيد من الأرباح المادية عن طريق تقديم خدماتها المختلفة لسكان وأعيان المناطق المجاورة لمؤسساتها، وحتى للباي وكبار موظفيه في قسنطينة؛ فكانت تضع أطباءها تحت تصرفهم كما كانت تبيع لهم السلع الأوربية المختلفة التي تجلبها من مرسيليا. إضافة إلى الدور الذي كانت تقوم به في افتداء الأسرى الجزائريين المحتجزين في الدول الأوربية المختلفة.

1.2/ المبحث الأول: إستغلال الامتيازات :

كانت الشركة الملكية في إطار استغلالها للامتيازات تتعامل في تجارتها مع عدد من القبائل المجاورة لمؤسساتها الثلاثة، كما كانت تتاجر مع القبائل البعيدة عنها والتي كانت تأتيها على شكل قوافل تجارية محملة بالسلع المختلفة، وكان ذلك محددا من طرف السلطات الجزائرية التي كانت تشرف على نشاطات الشركة والمتعاملين معها. كما كان عليها أيضا أن تلتزم باستخدام العملات النقدية المحلية في كل منطقة من مناطق الامتيازات. أما فيما يخص صيد المرجان فقد كانت الشركة تتمتع بحريات واسعة منحتها لها الجزائر في هذا النشاط.

1.1.2/ التجارة:

تعتبر التجارة جزءا هاما من نشاطات الشركة الملكية في مناطق الامتيازات بفضل السلع المختلفة التي كانت تحضرها لها القبائل الكثيرة التي كانت تتعامل معها. وقد كانت تجارتها في هذه السلع تختلف من منطقة لأخرى من حيث كونها تخضع للعادة المتبعة في كل منطقة.

1.1.1.2/ القبائل المتعاملة مع الشركة:

لقد كانت القبائل التي تتاجر معها الشركة كثيرة، ولكنها كانت تخضع لنظام فرضته السلطات الجزائرية يضبط توزيع هذه القبائل على كل منطقة من مناطق الامتيازات الرئيسية وهي القالة عنابة والقل، وقد راعت في ذلك الاعتبارات الجغرافية كما راعت أيضا العادة القديمة التي كانت متبعة في تلك المناطق.

1- في القالة وعنابة:

أشارت الرسالة رقم 36 إلى النظام الذي كان يطبقة الباي بخصوص القبائل التي لها الحق في التعامل التجاري مع البستيون في القالة والقبائل التي تتعامل مع دار الشركة في عنابة؛ وقد جاءت التعليمات واضحة بهذا الخصوص في هذه الرسالة التي خاطب فيها الباي أحمد القلي مدير البستيون دون Don قائلا:"... تعلم خديمنا وأنكم على عادتكم في ذلك الذي يتسوق إليكم من قديم يتسوق الآن إليكم، والذي يتسوق عنابة يذهب إليها. حاصله أنتم على العادة القديمة..."[1].

إن هذه الرسالة تستدعي الوقوف عندها، لمحاولة وضع خريطة جغرافية توضح المناطق التي كانت مرتبطة تجاريا بالشركة في كل من القالة وعنابة . وبالرغم من عدم وقوفنا على وثيقة أو مصدر يعطينا قائمة دقيقة عن تلك القبائل، إلا أنه يمكن الاستناد إلى بعض الإشارات التاريخية لإعطاء صورة قريبة قدر الإمكان .

يمكن التمييز بين هذه القبائل انطلاقا من محورين أساسيين أولهما: "العادة القديمة" التي كانت تسير عليها الحركة التجارية في كل من عنابة والقالة. وثانيهما: نطاق السلطتين المحليتين في كل منطقة؛ ونعني بذلك النطاق القبلي والجغرافي الذي ينتمي إلى نفوذ كل من شيخ المعزولة في القالة وقايد عنابة .

لقد جاء في الرسالة السابقة الذكر عبارة :"العادة القديمة"، وفيها دليل على وجود نظام قديم يعود لسنوات سابقة كانت تسير عليه القبائل؛ وبمناسبة ذلك نورد وثيقة صدرت على عهد سانسون نابلون Sanson Napollon في أواخر شهر رمضان من سنة 1041 هـ أي ما يوافق أوائل سنة 1632م حوالي شهر مارس[2] توضح الأعراش التي تتسوق

---

(1) الرسالة رقم 36 من أحمد باي إلى دون قبطان القالة بدون تاريخ .

(2) إستطعنا موافقة التاريخ الهجري المذكور بالتاريخ الميلادي أخذا عن " جدول مقارنة السنة الهجرية بالسنة الميلادية". أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تحقيق عبد الكريم الفيلالي ، دار نشر المعرفة، الرباط، 1991، ص 655 .

إلى البستيون وفيها قائمة تفصيلية عنها حيث ارتكزت بصفة عامة على سبعة محاور تمثل المواطن التي تسكنها هذه القبائل وهي : وطن المعزولة بجميع القبائل التي تنتمي إليه ، ثم وطن التل الذي يضم بصفة عامة بعض الأعراش المنبثقة من قبيلة نهد الكبيرة. ثم وطن أولاد منصور، ويضم جميع قبائل نهد الواقعة في منطقة الحدود مع تونس، ومنها الهواوشة، ثم وطن قبيلة الحنانشة، ثم وطن البحيرة الذي تسكنه بصفة أساسية قبيلة مرداس، ثم الوطن الذي تسكنه قبيلة سبعة بجميع عروشها ودواويرها، ثم جبل بني صالح بجميع الدواوير التي تسكنه[1].

وإذا ما تمت مقارنة هذه الوثيقة ببعض القبائل التي كان يتعامل معها البستيون في القالة خلال الفترة المدروسة يكتشف تطابق كبير بينهما؛ بحيث أن معظم هذه القبائل ــ حتى وإن لم تذكرها الوثيقة ــ كانت تنتمي إلى المناطق نفسها التي تسكنها القبائل المذكورة . وسنستعرض فيما يلي أهمها:

أ)-قبائل المعزولة:

ويبلغ عددها 16 قبيلة تمتد مواطنها على مدى 60 فرسخا مربعا[2]، وتقع كلها غرب البستيون[3]. ومن أهمها أولاد ذياب، وتسكن في المنطقة الواقعة على الساحل ما بين عنابة والقالة. وتعيش هذه القبيلة في منطقة رعوية ويتعاطى أهلها تربية وتجارة المواشي[4]. وقد ورد ذكر هذه الأخيرة في الرسالة رقم 88، التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... وطلبتم أن تكتالو من أولاد ذياب ..."[5]. إلى جانبها نجد قبائل أولاد سليم[6]، أولاد ستيد، أولاد محمد، بن أحمد وغيرها. وهؤلاء جميعا كانوا يعتمدون ــ في تجارتهم مع الشركة ــ أساسا على الحبوب[7].

ب) قبائل وطن التل[8]:

(1) بيان بالأعراش التي تتسوق إلى الباستيون، على عهد القبطان صمصوم،... مصدر سابق، ص 71.
(2) Baron Baude, Op.Cit., p.178.
(3) Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.32.
(4) Ibid., p.42.

(5) الرسالة رقم 88 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت بتاريخ 1787.
(6) أولاد سليم: وجدت هذه القبيلة بعد الاحتلال وبالضبط سنة 1839 تنتمي إلى تجمع قبلي يدعى أولاد برباس نسبة إلى واد برباس الذي كان غير مأهولا من قبل. ويضم هذا التجمع القبائل التالية: أولاد مسعود، درابنة، زهينة. Ministère de la guerre, Op.Cit., p.400
(7) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.89.
(8) وطن التل: هو عبارة عن منطقة وعرة تقع بين سلسلتين جبليتين تدعى إحداهما زتران، والأخرى جبل الدير الذي يعتبر الحد الفاصل بين هذه المنطقة وتونس. هذه المنطقة مروية بواديين يدعى أحدهما واد سيدي طراد والثاني واد ناصر واللذين ينبعان من جبل الدير. Ministère de la guerre, Op.Cit., p. 405

وتنتمي معظمها إلى قبيلة نهد الكبرى، وتقع جنوب قبائل المعزولة؛ وهي قبائل تخضع كلها لشيخ المعزولة ونذكر منها بـــني عمار وتقع على بعد 26 كلم جنوب شرق القـــالة على ضفتي نهر واد الكبير[1]، ومنها شيابنة وتقع جنوب القالة أيضا وتملك أراضي واسعة وجد خصبة وقليلة الجبال[2]. إضافة إلى قبيلة أولاد ناصر التي تحيط بها الجبال من النواحي الثلاثة ما عدا الناحية الغربية، وهي تعيش من زراعة الحبوب وتربية المواشي[3].

ج) وطن أولاد منصور أو قبائل نهد الحدودية:

تسكن هذه القبائل الحدود بين تونس والجزائر، تميل في معظمها إلى العيش في شبه استقلال؛ حيث سمح لها بعدها عن مركزي السلطتين الجزائرية والتونسية التملص من الخضوع لإحداهما. وقد كانت هذه القبائل تتعرض من وقت لآخر لغزو باي تونس تارة وباي قسنطينة تارة أخرى ليطلبا منها دفع الضرائب. نذكر من بينها قبيلتا الهواوشة ولخـــضر وهما قبيلتان صغيرتان تتواجد الأولى على بعد 13 كلم جنوب شرق القالة، والثانية تقع على بعد 18 كلم شرق القالة. وتتشابه مواطن القبيلتين في كونهما جبليتين نوعا ما، إلى جانب احتواءها على سهول وأودية[4]؛ مما يجعل أراضيهما صالحة لزراعة الحبوب[5]، وقد تعرضت إلى ذكر قبيلة الهواوشة الرسالة رقم 45 [6].

إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض القبائل التي تدين لشيخ المعزولة بالولاء، وتخضع له من بينها قبيلة أولاد منصور[7] التي قام أعيانها بالتوسط بيـــن علي باي وأبيه عبد الله نتيجة سوء تفاهم حصل بينهما، وقد أكد " هؤلاء الأعيان النهديون ــ كما ذكر مدير البستيون آنذاك ــ أنهم لن ينقطعوا عن مد علي باي بالأبقار والأموال (من أجل التجارة مع الشركة)..."[8]

وقد ذكرت قبائل نهد في الرسائل أكثر من مرة[9]، وقد نعتتها الرسالة رقم 88 هي

---

(1) Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.59.
(2) Dr Thomas Shaw, L'Algérie un siècle avant l'occupation française, Imprimerie de Cartage , Paris ,2ème édition, 1968, p 208.
(3) Ministère de la guerre, Op.Cit., p. 405.
(4) ينبع بالقرب من قبيلة الهواوشة واديان هما واد اللبن وواد الحوت Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.63.
(5) Ibid., p.63.
(6) الرسالة رقم 45 من صالح باي إلى برقيون قبطان القالة ، وصلت بتاريخ 1773/10/30.
(7) تسكن قبيلة أولاد منصور منطقة عين خيار التي هي عبارة عن سهل خصب يقع على الضفة اليمنى للوادي الكبير. Ministère de la guerre, Op.Cit., p. 405
(8) Journal de La Calle, 09/08/1759, Op.Cit., p.24.
(9) من بين الرسائل التي ذكرت فيها قبيلة نهد، نذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 5، 45، 88، إلخ...

وقبيلة أولاد ذياب بـــ "الشراقة" أي القبائل الشرقية، حيث جاء في الرسالة المذكورة :"...وطلبتم أن تكتالو من أولاد ذياب ونهد وغيرهم من الناس الشراقة..."[1] باعتبار كون القبيلتين متجاورتين، وتقعان في أقصى الشرق.

د) وطن الحنانشة:

تسكن قبيلة الحنانشة المنطقة الغربية لحوض وادي مجردة[2] بالقرب من الحدود التونسية[3]، وتقع ما بين وادي الحميس ومسكيانة وهي قبيلة كثيرة العدد وقوية. تعيش هذه القبيلة من زراعة الأرض وتربية المواشي[4]؛ بفضل أراضيها الخصبة الواسعة[5]، وتشمل مواطنها بسكرة وتبسة وباغاية[6]. وقد تعرضت إلى ذكرها الرسالة رقم 88 المذكورة آنفا[7].

هـ) وطن البحيرة :

من أهم القبائل التي تسكن وطن البحيرة هي قبيلة مرداس التي تحدها شمالا سبعة وبني ورجين ومن الغرب وادي السيبوس. وتقع على الضفة اليمنى لواد بوناموسة الذي يلتحق بالواد الكبير على بعد 2 كلم من البحر ليصب في واد المفرق. وهي قبيلة غنية بالمواشي وإنتاج الحبوب والمنتوجات البستانية[8]؛ وهي قبيلة عريقة قال عنها ليون الإفريقي:"... تسكن خارج مدينة عنابة، وهي قبيلة عربية تزرع الأرض وتملك عددا كبيرا من البقر والثيران والغنم، وكذلك القمح..."[9]. وقد تعرضت الرسالة رقم 88 لذكر وطن البحيرة، حيث جاء فيها:"... أما من ناحية بلادنا...البحيرة..."[10].

و) قبيـــلة ســـبـــعة:

هي قبيلة عربية أخذت اسمها من سبعة إخوان جاءوا ليستقروا بالقرب من عنصر ماء يقع في المنطقة ويدعى عين الصابون، أين لا تزال قبورهم السبعة موجودة هناك. ويمتد وطنهم على طول السهل الواقع ما بين البحر وواد المفرق[11]. وقد كان واد المفرق

---

(1) الرسالة رقم 88، مصدر سابق.

(2) Le Baron Juchereau De Saint Denys, Considérations Statistiques, Historiques, Militaires et Politiques sur la Régence d'Alger, Librairie Delumay, Paris, 1831, p 35.

(3) Peyssonnel, Op.Cit., p.176.

(4) Le Baron Juchereau, Op.Cit., p.35.

(5) Dr Shaw, Op.Cit., p. 213.

(6) Le Baron Juchereau, Op.Cit., p.35.

(7) أنظر الرسالة رقم 88، مصدر سابق.

(8) Ministère de la Guerre, Op.Cit., p.400.

(9) ليون الإفريقي، مصدر سابق، ص61.

(10) الرسالة رقم 88، مصدر سابق.

(11) Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.59

يسمى واد السبعة على اسم هذه القبيلة التي كانت تعيش على ضفافه منذ أيام ديدي Didier ولنش Linches[1]؛ وقد استمر الحال على ذلك حتى احتلال قسنطينة سنة 1837[2]. هي قبيلة غنية بفضل خصوبة السهل الذي تعيش عليه، وتمارس زراعة القمح وتربية الأبقار[3].

ز) قبيلة بني صالح[4]:

تقع بين وادي السيبوس والمفرق[5]، تعيش بالقرب من منطقة جبلية سميت باسمها "جبال بني صالح"[6].

أما بالنسبة للقبائل التي تتعامل مع دار الشركة في عنابة؛ فإنه انطلاقا من النطاق الجغرافي والنظام الإداري المطبق فيها يمكن استنتاج القبائل التي كانت مرتبطة بعنابة تجاريا وإداريا. لقد كانت عنابة تقيم سوقا للحبوب، وسوقا آخر للمواشي في الساحات الفارغة خارج أسوار المدينة[7]، وقد اشتهرا معا باسم "سوق الرحبة"[8]؛ أين كانت القبائل المحيطة أو المجاورة لعنابة تتوجه لبيع منتوجاتها من الحبوب والمواشي، وغيرها من من المواد الأخرى مثل الزيتون والجلود والأصواف وغيرها[9]. وقد كانت أسعار هذه المواد يحددها الباي[10]. وقد ورد ذكر سوق الرحبة في الرسالة رقم 121[11].

كانت معظم القبائل المجاورة لعنابة تنتمي إلى ما صنفته الإدارة الفرنسية بعد الاحتلال تحت اسم "دائرة عنابة"، والتي قسمتها إلى قيادتين: بونة وإيدوغ. من بين القبائل التابعة لقيادة بونة نذكر خزارة، دريد، أولاد بوعزيز[12]، و بني ورجين "التي تمتد مواطنها ما بين وادي السيبوس والبحر وهم مزارعون بالأصل وأغنياء بالزراعة وتربية

(1) Baruch, Note sur le cours d'eau appelé « Mafrag », In R .A, N°25, Année 1881, p 75.
(2) Baron Baude , Op.Cit., p.195.
(3) Journal de la Calle, 27/08/1759, Op.Cit., p. 84.
(4) ذكرت قبيلة بني صالح في الرسالة رقم 88، مصدر سابق.
(5) Durau De La Malle, Province de Constantine (Recueil de renseignements), Librairie de Gide, Paris, 1837, p 173.
(6) Dr Shaw, Op.Cit., p. 208
(7) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 502.
(8) الرحبة: هي السوق الأسبوعية لمدينة عنابة. المرجع نفسه، ص517
(9) Mahfoud kaddache, Op.Cit., p.219.
(10) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص517.
(11) الرسالة رقم 121، من مصطفى باي إلى كفار (غيبرت Guibert) قنصل عنابة، وصلت في 1797/10/20.
(12) Magastel-khiat Aicha. tableau de statistique de populations arabe soumise au régime de - l'administration militaire de la division de Constantine « recensements des tribus Algériennes 1857 ».

واشي وتربية الخيول"[1].

أما قيادة إيدوغ فهي نسبة إلى جبال إيدوغ وسكانه الرافضين في معظمهم الخضوع لطة العثمانية. ولكنهم كانوا مرتبطين بعنابة تجاريا إذ يأتون إليها لبيع منتوجاتهم لاحية ومواشيهم[2]. ومن أهم هذه القبائل التابعة لقيادة إيدوغ وأقواها بني محمد التي ت تسكن على ضفاف خليج سطورة وجبل راس الحديد، إلى جانب قبيلة ولهاصة[3]، رز الله، وقرفة[4]، وغيرها[5].

يستنتج من هذا التقسيم الذي طبقه بايلك قسنطينة على القبائل بين من يسمح لها رتياد البستيون، و من يسمح لها بارتياد عنابة قصد التسوق؛ بأنه إجراء إداري محض، ف إلى تنظيم التجارة في كلتا المنطقتين. فلو فرضنا أن جميع قبائل عنابة والقالة ب إلى البستيون فإن ذلك سيشكل فوضى، لا يستطيع شيخ المعزولة ــ باعتباره سؤول الأول في المنطقة ــ أن ينظم الأمور هناك. هذا من جهة أما من جهة أخرى ى هذا التنظيم يعود لزمن سنسون نابلون Sanson Napollon بدليل الوثيقة الخاصة قبائل التي تتسوق إلى البستيون السابقة الذكر، والتي حددت هذه القبائل؛ بحيث يستنتج ها أن معظم القبائل المذكورة فيها كانت آنذاك قبائلا خارجة على السيطرة المركزية؛ إذ ا كانت في ذلك الوقت تنتمي إلى تجمع كبير تحكمه قبيلة الحنانشة القوية التي كونت فا مع قبائل المنطقة امتد في بداية القرن 16 إلى مدينة تبسة وشرق الأوراس، ومن راب جنوبا إلى القالة وعنابة شمالا، ووصل نفوذها غربا حتى حدود قسنطينة[6]. وقد تطاع هذا الحلف أن يكون شبه دولة مستقلة رفضت الخضوع للسلطة المركزية وقد لق عليها شارل فيرو Charles Feraud إسم "الجمهورية الرعوية" بسبب طابعها ـدوي[7]. وقد استمرت مقاومة هذا الحلف للسلطة العثمانية إلى حوالي سنة 1686 ي السنة التي تفكك فيها هذا الحلف[8].

---

(1) Ministère de la guerre, Op.Cit., p.403.

(2) Ch. Feraud , Notes pour servir a l'histoire de Bone , Op.Cit., p. 8.

) تسكن قبيلة ولهاصة في المنطقة المسماة بير الواتي جنوب بحيرة فتزارة يحدها جنوبا جبل كريشة، مواطنها مروية د الحوت، تعيش من تربية المواشي والخيول وزراعة الحبوب. Ministère de la guerre, Op.Cit., p.417

) تمتعت قبيلة قرفة بشأن كبير طيلة العهد العثماني، أصلها عربي وهي غنية بزراعة الحبوب وتربية المواشي. Ibid., p.422

(5) Ch. Feraud , Notes pour servir a l'histoire de Bone , Op.Cit., p.9.

) معاشي جميلة، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (ق 10هـ -13هـ) / (16م- 19م)، دراسة ماعية، سياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، بإشراف د. حماد حسين، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 199-1991، ص 34.

(7) Ch Feraud, Les Hrar seigneurs des Hnancha, Op.Cit., p.135.

) معاشي جميلة ، مرجع سابق، ص116.

ولذلك لم يكن أمام السلطة في بايلك قسنطينة سوى إصدار ذلك البيان الذي ضم معظم تلك القبائل الخارجة عن سيطرتها للتسوق إلى البستيون، حتى تأمن جانبها، وتمنع ثوراتها[1] التي كان يمكن أن تتسبب فيها لو منعتها من التجارة مع البستيون. ورغم تغير الأوضاع خلال القرن 18، ودخول معظم قبائل المنطقة تحت سلطة البايلك، وتنصيب شيخ للمعزولة الذي كان يساهم إلى جانب الخليفة كل صيف في جمع الضرائب من قبائل المنطقة كما سبقت الإشارة في الفصل الأول؛ إلا أن هذا النظام استمر كذلك بسبب تعود تلك القبائل عليه؛ بدليل الرسالة المذكورة أعلاه والتي ورد فيها ذكر "العادة القديمة".

أما القبائل التابعة لعنابة فقد كانت في معظمها من قبائل الرعية التي كانت تتحمل الضرائب الشرعية والنظامية[2]. ومثال ذلك قبيلة أولاد دهان[3] التي ورد ذكرها في الدفتر اليومي لعنابة بتاريخ 9 مارس 1784؛ حيث جاءت إلى عنابة لتبيع قمحها للباي[4]. وهي قبيلة تدفع الضرائب على الأراضي التي تملكها ما مقداره 200 كيلة من القمح، و200 كيلة من الشعير على سبيل ضريبة العشور[5]. لذلك كانت هذه القبيلة وغيرها تخضع للنظام الذي كانت تسير عليه التجارة في عنابة والذي كان يتحكم فيه الباي. على عكس القالة التي لم يكن الباي يتدخل فيها لا عن طريق تحديد الأسعار، ولا أخذ الرسوم على التجارة هناك. وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل خلال هذا الفصل من خلال العنصر الخاص بالسلع التي تشتريها الشركة من مناطق الامتيازات.

2- في القل :

ظلت معظم القبائل المجاورة للقل خارجة عن سيطرة البايلك في قسنطينة، وذلك بسبب التضاريس الوعرة التي تميز مواطنها؛ ولجوء سكانها إلى التحصن بالمناطق

---

(1) تظهر لنا حيوية تجارة تلك القبائل مع البستيون من خلال الثورة التي قادها خالد بن نصر (خالد الصغير) زعيم الحنانشة وحليفه أحمد بن الصخرى؛ إثر تحطيم البستيون سنة 1637 والذي كانت تعتبره مصدر رزقها. ولم تهدأ ثورته إلا بشروط أمضى عليها البايلك من بينها إعادة بناء البستيون. A. Berbruggeur, Notes relatives a la révolte de Ben Sakhri, In R. A, N° 10, Année 1866, p 347.

(2) سلطاني الشريف، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، بإشراف د. توفيق برو، جامعة قسنطينة، دائرة التاريخ،1977- 1978، ص 48.

(3) أولاد دهان: هي قبيلة كبيرة وكثيرة العدد أصلها شاوية من جبل الأوراس، وهي تسكن في منطقة قالمة توجد على أراضيها عدة عيون وأودية؛ نذكر منها: واد الخنقة، عين التومبة، عين بن الشلفة، عين منصورة، حمام بن طهار المعدني، حمام سيدي مبارك، حمام كف البزيون. تعيش من زراعة الحبوب وتربية المواشي Ministère de la guerre. ,Op.Cit., p.430.

(4) Journal de Bone, 09/03/1784, Op.Cit., p.374.

(5) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، "جدول حول ضرائب قبائل عنابة عن أراضي العرش"، مرجع سابق، ص 176.

الجبلية التي يصعب الوصول إليها"[1].

وقد كان سكان القل وغيرهم من سكان المناطق المجاورة لها مثل سطورة وجيجل و بجاية من "القبايل" المشهورين بميلهم إلى التملص من سيطرة البايلك؛ وهو ما توضحه الرسالة رقم 41 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون بخصوص أهل القل، جاء فيها:"... كما تعلمون البلاد بلاد قبايل..."[2]. ومن أشهر الأعراش الساكنة بالقل نذكر بني توفوت[3]، بني مشنانة ،أولاد حميدش وأولاد عطية وقد كانت هاتان الأخيرتان أشد معاداة للأتراك كونهما تسكنان جبالا منيعة. بينما كانت أقلهما شدة وأكثرهما ميلا إلى السلم والخضوع هما بني توفوت وبني إسحاق[4]، اللتين كان يحكمهما شيخان يخضعان للباي[5].

يختلف نظام التجارة مع دار الشركة في القل عنه في كل من القالة وعنابة؛ حيث كان هذا النظام يقع بين أيدي سكان مدينة القل وعلى رأسهم القايد وشيخ الجماعة اللذان كانا المسؤولين الأولين عن تنظيم التجارة بين الشركة وهؤلاء القبائل كما ذكرنا سابقا.

2.1.1.2/ العملة المستعملة في التجارة:

أشارت الرسالة رقم 72 إلى اختلاف العملات المستعملة في مناطق الامتيازات الثلاثة، كما أشارت عدة رسائل إلى ربط العملة المستعملة في كل منطقة باسمها. فالعملة الرئيسية المستعملة في القالة تدعى الريال البرجي[6]، أما المستعملة في عنابة فتدعى الريال العنابي، وهكذا بالنسبة للقل؛ حيث جاء في الرسالة رقم 72ـ المذكورة أعلاه ـ التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، ما يلي:"... عنابة لا يجوز فيها سوى الريال العنابي... وكذلك عندكم في القالة والقل بحيث كل بلاد على

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، مرجع سابق، ص 157.

(2) الرسالة رقم 41 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت خلال سنة 1770.

(3) تسكن قبيلة بني توفوت منطقة جبلية وعرة يحدها شمالا البحر ومدينة القل وشرقا قبيلة بني مهانة، جنوبا أولاد عطية، غربا بني فرغان. وهي قبيلة شهيرة وهي ليست من أصل شريف إلا أنها تملك عددا كبيرا من المرابطين. تعيش هذه القبيلة من تربية المواشي والتجارة في العسل والشمع وغيرها. Ministère de la guerre, Op.Cit., p. 450

(4) أصل قبيلة بني إسحاق من القبايل، تحدها شمالا قبيلة المجاسدة، غربا العلمة، جنوبا بني ولبان. تملك عددا كبيرا من المرابطين، تعيش في منطقة جبلية مغطاة بغابات الفلين. يعيش أهلها بتربية المواشي والتجارة في الشمع والزيت والعسل. Ibid., p.449

(5) Ch. Feraud ,Oued El kebir et Collo, In R. A, N° 3, Année 1858-1859, pp 205-302.

(6) ورد في الرسالة رقم 92 من صالح باي إلى قبطان القالة،التي وصلت في 25 سبتمبر 1791 طلبُ الباي أن يدفع له 500 ريال برجي ضريبة على مرور واد السبعة . ويسمى ريال القالة باسم الريال البرجي نسبة إلى البرج وهو إسم آخر يطلقه الجزائريون على البستيون .وقد أشارت إلى ذلك عدة رسائل منها: 38، 45، 102.

عادته"[1].

لقد كان شائعا لدى القبائل والموظفين الجزائريين المتعاملين مع الشركة تسمية هذه العملة بالريال. ولكن في حقيقة الأمر لم يكن هذا الريال سوى "بياستر"، "وهو عملة مكسيكسة قديمة"[2]. ولقد عثرنا في وثائق خاصة بالمعاملات التجارية للشركة بأن العملة المستعملة في مناطق الامتيازات كانت تنقسم إلى عدة أنواع: حيث كان البياستر أهمها، باعتباره عملة رئيسية، ثم يأتي الريال[3] في المرتبة الثانية، ثم الأسبر[4] في المرتبة الثالثة، وهما عملتان ثانويتان[5]. كما كان يستعمل إلى جانب ذلك ½ بياستر،و ¼ بياستر، كما أشارت رسالة صادرة عن أحمد آغا النوبة في القل؛ إلى استخدام 1/8 بياستر هناك. حيث جاء في هذه الرسالة التي بعث بها هذا الأخير إلى مقر الشركة في مرسيليا:"... وابـعثوا لنا دراهم مـلاح وابعثوا فـيهم الـصرف الأثمان والأرباع باش يقضيو الناس حوايجهم لأنه هذا الذي في بلاد القبايل"[6].

وقد كان نصف البياستر ومثله الربع والثمن عملات أقل أهمية من البياستر المحلي (أي الخاص بكل منطقة)، كما أنها أقل أهمية من البياستر الكامل الذي يسميه الجزائريون (الريال المدور) ،والذي أشارت إليه الرسالة رقم 72[7]. وهو ما يوضحه الدفتر اليومي للقالة لشهر أوت من سنة 1759 الذي جاء فيه؛ أن مدير البستيون دون Don اقترح أن يدفع المبلغ الإجمالي المستحق عن القمح الذي أحضرته له القبائل بأنصاف البياسترات؛ وذلك بسبب نقص الأموال في البستيون آنذاك، فرفضت القبائل ذلك وفضلت أن تكتب لهم صكوك مؤجلة الدفع بالمبالغ المستحقة، بدلا عن أنصاف البياسترات[8].

لقد كان للبياستر في كل منطقة من مناطق الامتيازات الثلاثة وزن خاص؛ حيث كان

---

(1) الرسالة رقم 72، من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت في 16 جانفي 1780.

(2) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.533, (D'après « Observations sur le projet de Cie R. A » rédigée par le directeur de la Cie R. A Mr Boule 1741).

(3)الريال: هو عملة إسبانية، وقد يكون المقصود به هنا الريال التونسي أو الفضي الذي اقتبس من الريال الإسباني ولم يتخلص من تبعيته للريال الإسباني إلا في سنة 1725. وقد كان متوفرا بصفة خاصة في النواحي الشرقية من الجزائر . ناصر الدين سعيدوني النظام المالي للجزائر (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص 197،199

(4) الأسبر: هو عملة إسبانية فضية صغيرة شكلها مربع وتساوي 15 قطعة منها ريالا واحدا وتساوي أكثر بقليل 4 فلسات. De La Primaudaie, Op.Cit., note p.192

(5) من بين هذه الوثائق نذكر ما ورد في الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 30 أوت لسنة 1759 يوضح أن مدير البستيون اشترى شمعا من تجار جاءوه من باجة ودفع لهم مقابله 96 بياستر و 7 ريالات و2 أسبر , Journal de La Calle 30/08/1759, Op.Cit., p. 96.

(6) رسالة من أحمد آغا إلى الكبانية في فرنسا بتاريخ 1155هـ ، مصدر سابق.

(7) الرسالة رقم 71، مصدر سابق.

(8) Journal de la Calle 18/08/1759, Op.Cit., p. 51.

وزنه "في القالة يساوي وزن 18 فلس[1] و16 حبة قمح، وفي عنابة 16 فلس و19 حبة قمح، وفي القل 16 فلس و7 حبات من القمح"[2]. ومن أجل الوصول للوزن الصحيح كانت الشركة تقوم بتقريض أو قطع أجزاء من هذه البياسترات مما يجعلها غير منتظمة الشكل. وقد عثر على عدد منها سنة 1857 مدفونة بالقرب من عمود في "البانيو"[3] الذي يقع خلف قصر الجنينة[4] في مدينة الجزائر؛ وقد حصل ذلك بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر أثناء قيام بعض العمال بحفر أساسات لبناء منزل مكان البانيو. وقد وضعت خمسة من هذه القطع النقدية في متحف الجزائر[5] آنذاك حيث كان من بينها ثلاثة بوزن عنابة، وواحدة بوزن القالة وهي أهمهم قيمة[6]. وأما بالنسبة لقيمة هذه البياسترات فكانت في القالة تساوي 4 جنيهات و10 صول[7]، أما في عنابة والقل فقد كانت تساوي 4 جنيهات فقط[8]. وذكر القسيس بواري L'Abbé Poiret بأن الشركة كانت تدخل البياستر الكامل إلى الجزائر، وتستعمله بقيمة 5 جنيهات بالنسبة للبياستر الكامل، و2 جنيه و5 صول بالنسبة لنصف البياستر [9].

لقد كانت الشركة تجد صعوبة في الحصول على البياستر المكسيكي الذي ظل الجزائريون المتعاملون مع الشركة متمسكين به، بالرغم من توقف ملوك إسبانيا عن ضربه، واستبدالهم له ببياستر جديد، كما أنهم منعوا من استعمال البياسترات القديمة[10]. ومما يوضح مدى المشكلة ــ التي كانت تقع فيها الشركة في توفيرها للعملة التي تحتاجها في تجارتها مع سكان مناطق الامتيازات ــ ما أشارت إليه رسالة أرسلتها الجماعة في

---

(1) الفلس: هو عملة فرنسية تبلغ قيمتها 1/12 من قيمة القرش الواحد. Le petit Larousse..., Op.Cit., p.536

(2) Paul Masson, Histoire des établissements ...Op.Cit., p.536, (d'après Lettre des directeurs de la Cie R. A au Ministre, 05/07/1768).

(3) البانيو: هو المكان الذي يُسكن فيه العبيد، وأصل الكلمة إسباني وتعني الحمام. ثم أصبح اللفظ يطلق على كل مبنى يبنيه الأثرياء لإسكان عبيدهم. وقد كانت مدينة الجزائر تحتوي على ستة بانيويات، منها بانيو حسن الذي يقع خلف قصر الجنينة وهو المقصود هنا. كان البانيو عبارة عن سكن يماثل أي منزل جزائري يحتوي على فناء تحيط به مجموعة من الغرف كل غرفة منها تتسع لعشرين شخصا. Mahfoud Kaddache, Op.Cit., p41.

(4) قصر الجنينة هو قصر الداي: C. Ph Valliere, l'Algérie en 1781, (Mémoire du Consul C. Ph Valliere), Publié par Lucien Chaillou, (S.M.E), (S. D. P) , p 1.

(5) ذكر بول ماصون أن متحف الجزائر حاليا - أي على عهده - لم يعد يملك من هذه البياسترات شيئا بسبب سوء الرقابة الذي أدى بكل أسف إلى سرقتها. Paul Masson, Histoire des établissements ...Op.Cit., note 1, p.536.

(6) Anonyme, Chroniques, Mosaïques ,Inscriptions, etc.., adressées au Musée d'Alger, R. A, N° 2 , Année 1857-1858, p 327.

(7) Règlement pour le Comptoir de la Calle 1745 Art 9 , In Ch. Feraud, La Calle...,Op.Cit., p. 321.

(8) Paul Masson, Histoire des établissements...Op.Cit., p.537.

(9) L' Abbé Poiret , Lettres de Barbarie...,Op.Cit., p.65.

(10) Paul Masson, Histoire des établissements...Op.Cit., p.533.

القل إلى مقر الشركة الملكية في مرسيليا؛ جاء فيها:"... أما الدراهم الذي بعثتم لنا مع الشطية[1] التي قدمت إلينا لم يصلح لا بالعسكر ولا بالجماعة أنتم إذا قدمت الشطية... ابعثوا لنا فيها دراهم ملاح[2]..."[3]. وجاء في رسالة أخرى من أحمد آغا القل إلى مقر الشركة في مرسيليا :" ابعثوا أنصاف وأثمان وربع، وأما الدراهم الأولين لم يصلحوا بنا ولا يخرجون[4] في بلادنا"[5].

وقد واجهت الشركة هذا المشكل منذ تأسيسها سنة 1741، حيث كتب بول Boule ـ المدير العام للشركة آنذاك ـ مذكرة جاء فيها :"... الجزائريون الذين نتعامل معهم ،هم أناس ريفيون أجلاف، تعودوا على عملة معينة، ولا يستطيعون تغييرها. ولا يريدون رؤية عملة أخرى سوى البياستر المكسيكي القديم ... وقد فكرنا في استخدام العملة المحلية الجزائرية، ولكننا لم نستطع أن نعول عليها ونستخدمها في التجارة بسبب صغر حجمها وصعوبة حسابها ونقلها. حيث رفض هؤلاء قبولها منا ... كما أنهم لا يرغبون في النقود الذهبية؛ لأن القطعة الواحدة منها تفوق احتياجاتهم اليومية ... من أجل توفير هذه البياسترات يجب على ملك فرنسا أن يسمح لنا بضرب قطع نقدية بديلة في نزل المالية في إيكس Aix لنستخدمها محل البياسترات المكسيكية القديمة بحيث إننا لا نستخدمها سوى في البلدان الأجنبية عن فرنسا؛ وهو أمر لن يضر بالدولة بما أن هذه العملات ستخرج لتستعمل خارج فرنسا"[6].

ولكن الشركة لم تحصل على مطلبها بعدما رفضته الحكومة الفرنسية. وظلت مسألة العملة همها؛ حيث حاولت عدة مرات أن تدخل العملات الأجنبية الأخرى الذهبية والفضية، واستطاعت في بعض الأحيان أن تدفع الضرائب المترتبة عليها بتلك العملات التي كان يحتاجها الجزائريون في حجهم إلى مكة. وفي سنة 1779 أصبح الحصول على البياسترات المكسيكية القديمة أكثر صعوبة بسبب قرار ملك إسبانيا الأكثر حزما في منع خروج هذه العملة خارج إسبانيا . فقبل الداي في الجزائر استعمال البياستر الجديد ومنذ

(1) الشطية: كانت تعني في لغة أهل الجزائر في ذلك الوقت المركب الصغير الموجه لحمل الأثقال لمسافة قصيرة، وقد كانت أيضا ساحلية. بن أشنهو، مرجع سابق، ص 104.

(2) تعني بالفصحى صالحين.

(3) رسالة من جماعة القليين إلى الكبانية في فرنسا . حررت بتاريخ الخميس محرم 1155هـ، مصدر سابق.

(4) تعني بالفصحى يصلحون.

(5) رسالة من أحمد آغا إلى الكبانية في فرنسا. محرم 1155هـ ، مصدر سابق.

(6) Paul Masson, Histoire des établissements ... Op.Cit., p.534 .(d'après « Observations sur le projet de la Cie R.A 1741) .

ذلك الوقت أصبحت الشركة تستخدم في معاملاتها هذا الأخير[1].

بالرغم من ذلك فإن الجزائريين ظلوا متمسكين بعادتهم القديمة، ولم يقبلوا هذه البياسترات الجديدة إلا بالوزن الذي يخص كل منطقة[2]. وقد أشارت الرسالة رقم 72 إلى أن الشركة كانت تستخدم في الفترة التي أعقبت القرار هذا البياستر على أنه ريال قسنطيني أو بياستر قسنطيني في عنابة والقل والقالة. ولكن ذلك لم يدم طويلا فقد أمر الباي في هذه الرسالة بالتوقف عن ذلك والعودة إلى استخدام هذه العملة حسب الوزن الجاري في كل منطقة؛ وهو ما توضحه هذه الرسالة التي جاء فيها:"... وأما دراهم قسنطينة ما بقاو يجوزون لا في عنابة ولا في القل ولا عندكم (يقصد القالة) ولو بزيادة الثمن الذي تزيدونه عليهم ... بحيث كل بلاد على عادته ... والريال القسنطيني الذي صرتم تدفعونه كلهم تحرامت[3] منكم..."[4].

ولم يلغ هذا التقليد إلا في أواخر عهد الشركة وبالضبط في سنة 1792 عندما اتفقت الشركة مع الباي في قسنطينة والداي في الجزائر على "أنه لن يقبل بعد اليوم سوى البياستر الجديد الكامل الغير مقرض الذي يدعى البياستر القوي الكامل إلى جانب النصف بياستر، والربع بياستر، والقطع النقدية التي تساوي أربعة ريالات"[5].

كما تشير الرسالة السابقة الذكر إلى استعمال بياستر يدعى الريال العنابي، وهو ريال كامل، ولكنه خاص بعنابة، حيث جاء في الرسالة:"... حاصله عنابة ما يجوز فيها سوى الريال العنابي والريال المدور إذا كان عنابيا..."[6].

لقد شاع عن البياسترات باعتبارها عملة أجنبية؛ أنها كانت تدخل إلى الجزائر وتستعمل بأوزان مختلفة[7]. فكان من الطبيعي أن تختلف أوزانها باختلاف مناطق الامتيازات، وهو أمر كان يعتبر عاديا في ذلك الوقت.

لقد ظل البياستر هو العملة الأساسية في مناطق الامتيازات؛ وقد ارتبط تاريخ ذلك بتاريخ الامتيازات نفسها في الجزائر. حيث تعود سكان تلك المناطق على البياستر الذي كانت تحضره لهم الشركات التي سبقت الشركة

---

(1) Paul Masson ,Histoire des établissements ... Op.Cit., p.535.
(2) Ibid., p.536

(3) تعني بالفصحى لم تعد تقبل منكم.
(4) الرسالة رقم 72، مصدر سابق.
(5) Paul Masson ,Histoire des établissements ... Op.Cit., p.535. (d'après délibération des 1 septembre 1779 ,28 avril 1780, de la Cie R. A).

(6) الرسالة رقم 72، مصدر سابق.
(7) Plantet Eugene, Correspondances des Deys..., T 1, Op.Cit., note p.210.

الملكية[1]؛ حيث كان هذا الأخير مثله مثل العملات الأجنبية الأخرى يدخل بسهولة إلى الجزائر، وبذلك كان يتيسر التعامل به إلى جانب العملة الجزائرية في كامل القطر الجزائري[2].

وتعود أسباب انتشار العملة الإسبانية في الجزائر إلى العلاقات القديمة التي كانت تربط الجزائر بإسبانيا منذ مطلع العصر الحديث، وقد تأكدت هذه العلاقة منذ استيلاء الإسبان على أغلب المراسي الجزائرية ومكوثهم الطويل في وهران (1509-1792م). كما أن مكانة إسبانيا في ذلك العصر وتوسعاتها في العالم الجديد ما بين سنتي 1493 و 1660م ساهمت في تهاطل المعادن الثمينة على شبه جزيرة إيبيريا، وانتعاش أسواقها مما أبرز العملة الإسبانية في شكل ظاهرة عالمية لم يقتصر انتشارها على المغرب العربي فحسب بل امتد مجال تداولها إلى بحر البلطيق ومنه إلى الصين لا سيما ما بين 1570 و1630م، إضافة إلى الغنائم وأكياس النقود التي كان يحضرها رياس البحر إلى الجزائر[3].

وبالرغم من الصعوبة التي واجهتها الشركة في الحصول على هذه البياسترات القديمة التي عفا عنها الزمن لم تتصرف الجزائر حيال ذلك بأن فرضت على الشركة و سكان مناطق الامتيازات استعمال عملة محلية بل تركت الحال على ما هو عليه، حتى اندثرت هذه العملة؛ وأصبحت الشركة مجبرة ــ حيال ذلك ــ على إحضار البياستر الجديد، فقبلت الجزائر الوضع. بالرغم من أن العملة تعد ركيزة من ركائز الدولة وشخصيتها، إلا أن الجزائر لم تفعل ما بوسعه تحقيق ذلك، وهذا يؤدي إلى الاستخلاص بأن العثمانيين في الجزائر لم يأبهوا بتطوير حضارة هذه الأخيرة خاصة في المناطق البعيدة عن مقر السلطة في مدينة الجزائر خارج دائرة دار السلطان[4]، ولا سيما العملة التي تعتبر من أهم الأسس الحضارية للدول. وهو ما يقودنا إلى الاستنتاج بأن العملة الجزائرية في ذلك الوقت لم تجد مكانها ــ على الأقل ــ في حوض المتوسط؛ في ظل التطورات المتسارعة التي عرفتها القوى الدولية التي كانت تسكن المنطقة والتي كانت من

(1) Paul Masson ,Histoire des établissements ... ,Op.Cit., p.532
(2) Ernest Picard, La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Jules Carbonel, Alger, Librairie Plon, Paris, 1930, p 45.

(3) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 195.
(4) كانت العملات المحلية أكثر استعمالا في دار السلطان أين كان مقر السلطة الجزائرية، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها "الصايم" الذي كان يعتمد لدفع رواتب الأوجاق، وهو ما سيأتي التفصيل فيه خلال المبحث الثاني من هذا الفصل، أنظر عنصر إلتزامات الشركة المالية، ص 133.

أهمها إسبانيا.

3.1.1.2/ أهم السلع التي تشتريها الشركة في مناطق الامتيازات:

لقد كانت الشركة تعتمد في تجارتها على سلع مختلفة مما كان يتوفر في مناطق الامتيازات، والتي كانت في معظمها سلعا أولية. وقد كانت تجني من خلالها أرباحا كبيرة، بفضل أثمانها الزهيدة.

أ) الحبوب:

يعتبر القمح من أهم الحبوب التي ارتكزت عليها تجارة الشركة، وقد كانت هذه المادة تأتي أساسا من القالة وعنابة. وقد أشارت عدة رسائل إلى القمح باعتباره مادة للتعامل التجاري بين سكان تلك المناطق والشركة، يذكر منها على سبيل المثال الرسالة رقم 69: التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... احتياجكم لمائة وخمسين قفيزا... من القمح ..."[1]. وتختلف طريقة شراء هذه المادة في كلا المنطقتين؛ ففي القالة كانت تتم مباشرة مع القبائل التي تجلب إليها السلع المختلفة بما فيها القمح. وقد كانت تجارة هذه المادة في القالة تمتاز بحرية مطلقة لا تتقيد باتفاقيات خاصة مع الباي في قسنطينة أو مع الداي في الجزائر. وحريتها هذه تعود لزمن قديم وهو ما أكد عليه مدير البستيون بيرون Peiron في رسالة وجهها إلى القنصل فالبير Vallière، جاء فيها:" ... إن الاتفاقيات التي أبرمت مع الجزائر بشأن الامتيازات لا تقيد التجارة بأي نوع من القيود ... وهذه الحرية الواسعة تجعل السلع تأتي إلينا حتى من ضواحي قسنطينة"[2]. وقد فسر بيرون Peiron هذه الحرية بأنها تعتمد أساسا على "العادة" القديمة، كما تعتمد أيضا على الأموال التي تدفعها الشركة للقبائل المجاورة للبستيون مقابل حرية التجارة و أمن الطرق[3].

كان البستيون يستقبل القمح الذي تحضره القبائل إليه طوال السنة، وقد أشارت إلى ذلك الرسالة رقم 36 ، حيث جاء فيها:"... من شأن الناس بدأت تتسوق إليكم ..."[4]؛

---

(1) الرسالة رقم 69 من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أوائل ذي الحجة 1192هـ، الموافق لـ أواسط نوفمبر 1778.

(2) Lettre de Peiron a Vallière, 13/10/1795, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.522.

(3) تتمثل هذه الأموال في الضرائب المدفوعة للقبائل المجاورة، والتي سنتطرق إليها خلال هذا الفصل، في عنصر الضرائب المدفوعة للأعيان وكبار الموظفين الجزائريين، ص ص139-141.

(4) الرسالة رقم 36 ، من أحمد باي إلى قبطان القالة، بدون تاريخ.

وقد تفاوتت كميات هذه المادة حسب الظروف والمواسم؛ حيث كانت تزداد في أثناء موسم الحصاد، وهذا ما يشير إليه الدفتر اليومي للقالة لشهر أوت من سنة 1759 والذي ورد فيه أنه خلال شهر أوت فقط تم شراء 3369 مزورة[1] من القمح[2]. كما كان يستمر وصول القمح إلى البستيون في باقي أيام السنة بشكل متواصل، ويلعب شيخ المعزولة في ذلك دورا هاما؛ بحيث يعمل على استقدامه من القبائل سواء كانت بعيدة أو قريبة. وقد أشارت إلى ذلك رسالة بعث بها أحد مدراء الشركة في مرسيليا إلى شيخ المعزولة؛ جاء فيها:"... لولا الأمطار التي أفسدت الطرقات ومنعتك من فتح المطمورات كنت ستحضر

---

(1) المزورة: هي وحدة لوزن الحبوب، وتستعمل بصفة أساسية في القالة أما عنابة فيستعمل فيها القفيز. و إذا ترجمنا كلمة مزورة اللاتينيه إلى اللغة العربية نجدها تعني القيسة أو الكيلة. وقد قرن ناصر الدين سعيدوني كلمة "قيسة" بالقفيز على أنهما شيء واحد، ولكن القفيز أكبر من الكيلة بل هو مجموعة من الكيلات التي تقاس بواسطة القلبة وهي الأداة التي تستعمل لذلك. وهو ما أشارت إليه رسالة بعث بها وكيل الشركة في عنابة إلى القنصل الفرنسي في الجزائر فيري جاء فيها:"...إن المركانتي يستلف منا القلبات ولا يرجعها لنا كلها، ثم إنه لا يملؤها جيدا فتأتي كمية القمح ناقصة".

وتختلف الكيلة أو القيسة المستعملة في التجارة الخارجية والشحن، عن الكيلة المستعملة في كيل الحبوب محليا، حيث ذكر سعيدوني أن الكيلة (التي يقصد بها القلبة مع أنه لم ينكر هذا المصطلح واكتفى بكلمة كيلة)، والتي كان البايلك يستعملها لكيل القمح الخاص بضريبة العشور المأخوذة على الأراضي المزروعة؛ تساوي 18.17 لتر. وقد ذكر العربي بأن قيمة القلبة تساوي 12.25 كلغ . لا شك أن هذا الاختلاف راجع إلى تباين قيمة القلبة باختلاف المناطق على امتداد بايلك قسنطينة وهو أمر كان شائعا في ذلك الوقت.

ولذلك سنحاول فيما يلي معرفة قيمة المزورة المستعملة في التجارة الخارجية في مناطق الامتيازات والفرق بينها وبين القلبة والقفيز، وذلك استنادا إلى بعض المعطيات:

*سعر المزورة في القالة مقارنة بسعر القفيز في عنابة: حيث جاء في رسالة من أملريك Amalric مدير البستيون إلى مدراء الشركة الملكية بتاريخ 1785/10/28 بأن القمح قد ارتفع سعره في عنابة وأن القبائل لا تحضره إلى القالة، حيث وصل سعره إلى 16 بياستر لذلك سأرفع سعره إلى 3 بياستر، ورغم ذلك سيظل هذا السعر أقل من عنابة ".

*تحاول معرفة قيمة القفيز: والذي ورد حول قيمته تضارب لدى عدد من المراجع ، حيث ذكر ميترو Maitrot بأنه يساوي 620 لتر، وذكر حسن دردور بأنه يساوي 87.58 كلغ وذكر ناصر الدين سعيدوني بأنه يساوي.300 كلغ، أما نحن فنرجح ما ذكره بول ماصون من أن 500 قفيز تساوي حوالي 2000 شحنة (وتساوي الشحنة 120 كلغ) فنستنتج من ذلك أن القفيز يساوي 480 كلغ وهو الأصح في نظرنا لأن بول ماسون قد بحث كثيرا في أرشيف الشركة وكميات السلع التي كانت تشحنها الشركة من الشرق الجزائري بدون شك أنه يكون قد اهتدى إلى قيمة القفيز من خلال ذلك.

* ما ورد في الدفتر اليومي للقالة من أن القمح في القالة كان ثمنه 2 بياستر للمزورة الواحدة، وكان ثمنه في نفس الوقت يساوي 7 بياستر في عنابة .

* ذكر فنتور دي بارادي بأن القفيز في عنابة يساوي 14 كيلة بالنسبة للتجارة العامة غير البيع للبايلك الذي يأخذ كيلة واحدة زيادة عن الـ 14(وقد قصد بالكيلة الأداة المستعملة في قياس القفيز في عنابة أي القلبة).

نستنتج من خلال المعطيات السابقة بأن القفيز = 480 كلغ . وإذا كان القفيز يساوي 14 قلبة. فإن القلبة تساوي حوالي 34 كلغ. وإذا كان سعر القفيز الواحد في عنابة يساوي 7 بياستر ، وسعر المزورة في القالة يساوي 2 بياستر فإن القفيز يساوي 3.5 مزورة، وبذلك تكون المزورة تساوي حوالي 137 كلغ. وبالتالي كان على أملريك مدير البستيون أن يشتري القمح في القالة بسعر 4.5 بياستر للمزورة الواحدة بدلا عن 3 بياستر؛ حتى يتناسب السعر مع سعر القفيز الواحد في عنابة الذي كان يساوي 16 بياستر. نستخلص في النهاية أن القفيز = 14 قلبة = 3.5 مزورة. و1 مزورة = 4 قلبات.

ناصر الدين سعيدوني النظام المالي ...، مرجع سابق، ص256، العربي الزبيري، ص72. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 176. Lettre de Bourguignon a Ferrier , 12/01/1785, Op.Cit., p.407, Journal de la Calle 31/08/1759, Op.Cit., pp.94,104, Lettre de Amalric a Mrs les directeurs de la Cie R. A, 28/10/1785, Op.Cit., p.428, Maitrot, Bone militaire, (44 siècle de luttes du 24 avant au 20ème siècles après notre ère, Bone, 1934, p 138, H'sen Derdour, Annaba, T2, Op.Cit., p.136, Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.526, Venture de Paradis, Op.Cit., p. 21.

(2) Journal de la Calle 31/ 08/1759, Op.Cit., p.104.

لنا القمح..."[1]. وقد أشارت بعض الرسائل إلى دور شيخ المعزولة في جلب السلع المختلفة، ومن أهمها القمح بعبارة "ملأ السوق"، يذكر منها الرسالة رقم 59 التي بعث بها صالح باي إلى قبطان البستيون:"... أنتم معشر النصارى في محلكم على وجه الأمان سوقكم عامر وأموركم مقضية كانت مع عبد الله أو مع علي باي..."[2]، مثال آخر يوجد في الرسالة رقم 73 التي بعث بها صالح باي إلى قبطان القالة:"... وكذا ما ذكرتم لنا من أمر السوق وأن الزرع[3] قل منكم... فترانا كتبنا للشيخ عبد الله لأجل يعمر لكم السوق ..."[4].

وتجدر الإشارة إلى أنه زيادة على القمح الخاص بالتجارة؛ كان شيخ المعزولة يوفر القمح الخاص بالمؤونة، والذي يوجه لتموين البستيون وعماله بالغذاء. وتقدر كميته بألف مزورة، وهو ما أشارت إليه رسالة وجهها شيخ المعزولة علي باي إلى برطران Bertrand مدير الشركة بمرسيليا؛ جاء فيها:"... ونحن أصل العادة نعطو ألف مزورة عولة[5]..."[6].

كانت الشركة تنظر إلى شيخ المعزولة محورا أساسيا لتجارتها، وتشجيعا له على حسن تعاونه مع الشركة قامت بمنحه مكافأة عن كل مزورة من القمح والشعير تصل إلى البستيون. وقد شرعت بتطبيق هذا الإجراء على عهد إدارة دون Don للبستيون وقد ورد ذلك في رسالة بعث بها أحد مدراء الشركة في مرسيليا إلى الشيخ عبد الله ، جاء فيها:"... فنعطي لك مكافأة ½ بياستر عن كل مزورة من القمح و ¼ بياستر عن كل مزورة من الشعير... إذا قبلت هذا الإجراء سأعمل كل ما في وسعي لتعتمده الشركة..."[7]. أما فيما يخص السعر الذي كانت الشركة تشتري به هذه المادة فهو غير ثابت ويتوقف على التفاهم الذي يحصل بين شيخ المعزولة ومدير البستيون كل سنة[8].

أما في عنابة فقد كان الوضع مختلفا؛ إذ كان شراء الحبوب "يتم بعد الاتفاق المسبق مع الباي في قسنطينة؛ حيث كان وكيل الشركة في عنابة كل سنة يقوم برحلة إلى

---

(1) Lettre de Bense Auré a Sidi Abdallah, N° 1, Op.Cit.

(2) الرسالة رقم 59 من صالح باي إلى قبطان البستيون، وصلت خلال سنة 1776.

(3) المقصود من كلمة الزرع هنا القمح.

(4) الرسالة رقم 73 من صالح باي على قبطان القالة، وصلت بتاريخ 1781/02/17.

(5) تعني بالفصحى مؤونة.

(6) رسالة من الشيخ علي باي بن الحاج عبد الله بن أبي العباس إلى برطران وكافة الكبانية في فرنسا . Lettres écrites en arabe, Op.Cit.

(7) Lettre du Capitaine Bense Auré a Sidi Abdallah, N° 1, Op.Cit.

(8) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.474.

قسنطينة ويتفق مع الباي على جميع العمليات التي تتم طوال السنة وعلى أسعارها. وقد كلف هذا الوكيل حسب القانون الداخلي للشركة والمؤرخ في سنة 1779 أن يبذل كـل ما في وسعه خلال هذه المفاوضات حتى يتحصل على أحسن سعر و أجود سلعة"[1].

لقد كان يسمح للشركة أن ترفع 500 قفيز من القمح سنويا وهو ما يعرف بقمح "العادة"[2]؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 121 التي بعث بها مصطفى باي إلى غيبرت Guibert وكيل الشركة في عنابة، جاء فيها:"... وأنتم لم تكتالو من قمح العادة شيئا..."[3]. أما ما زاد على الخمسمائة قفيز فيؤخذ بعد الاتفاق مع الداي ــ إذا كانت الكمية كبيرة ــ الذي يكلف الباي في قسنطينة بتحدد السعر، ووكيل عنابة يتعاطى مع الباي بخصوص الصفقة باسم الشركة[4].

لقد كانت دار الشركة في عنابة تحصل على القمح بطريقتين إما بشرائه من سوق الرحبة، وإما من مخازن الباي في عنابة، وكانت تحضره إليه القبائل ويتولى وكيل الباي هناك بتلقيه ووضعه في المخازن[5]. وقد نص البند 6 و7 من معاهدة 1714 بخصوص قمح الرحبة :" بأن تشتري الشركة منه بالسعر نفسه الجاري هناك، ولا يسمح للبائعين أن يزيدوا عليه، وأن لا تفرض على هـذه الأخيرة أية رسوم مـقابل القمح الذي تكيله هناك"[6].

أما قمح "العادة"[7] فقد كان يؤخذ من مخازن الباي؛ وهو ما يوضحه الدفتر اليومي لدار الشركة في عنابة بتاريخ 9 جانفي من سنة 1783؛ حيث كتب وكيل الشركة هناك ما يلي:"... أخبرني الباي بأنه كتب إلى وكيله في عنابة أن يمنحنا قمح العادة الذي نأخذه من مخازنه..."[8].

وفيما يلي بعض الإحصائيات حول كميات القمح التي كانت تشحنها الشركة بالسنوات منذ 1741 إلى 1789؛ وهو ما يبينه الجدول التالي:

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.431.

(2) Journal de Bone 9/01/1783, Op.Cit., p.2.

(3) الرسالة رقم 121 من مصطفى باي إلى غيبرت قنصل عنابة، وصلت بتاريخ 1797/10/20.

(4) هذا ما ورد في نص التعليمات التي أعطيت لوكيل الشركة في عنابة لسنة 1779 . Paul Masson, Histoire des établissements... Op.Cit., p.526

(5) Journal de Bone 26/01/1783.Op.Cit., p.10.

(6) Traité de 1714, Art 6, 7, Op.Cit .

(7) كانت كمية قمح العادة حسب ما نص عليه البند الإضافي لمعاهدة سنة 1714 تقدر بـ 200 قفيز من القمح ترفع من مخازن الباي كل سنة وبسعر 10 بياستر للقفيز. ولكن هذه الكمية زادت مع مرور الزمن لتصبح 500 قفيز على عهد الشركة الملكية, Article écrit en arabe traduit par Jean Fenix Directeur de la Calle, In Traité 1741, Op.Cit

(8) Journal de Bone 09/01/1783, Op.Cit., p.2.

جدول رقم(1)

بعض كميات القمح المشحونة ما بين سنتي(1741-1789)[1]

السنوات	الكميات بالشحنة[2]
1745-1741	174227
1750-1746	95986
1755-1751	119564
1760-1756	51762
1765-1761	42794
1775-1771	348850
1789-1785	262722

يلاحظ من خلال هذا الجدول تذبذبا في كميات القمح المشحونة ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل منها:

1- كان تصدير القمح يتأثر بالجفاف والمجاعات والغلاء، وكان الداي في ظل هذه الظروف يصدر الأوامر بمنع تصدير القمح نحو الخارج؛ وهو ما حدث في السنوات الممتدة بين 1760 و1764؛ حيث أن باي قسنطينة منع نهائيا الشركة من شحن القمح خلال هذه المدة[3]. بالرغم من ذلك فقد استطاعت أن تشحن الكمية المسجلة على الجدول والمقدرة بـ 51762 شحنة وهي أدنى كمية وصلت إليها خلال عمرها كما يظهره الجدول.

سرعان ما حدث انتعاش في الكميات المصدرة ما بين سنتي 1771و 1775م ويعود ذلك إلى المعاهدة الموقعة مع باي تونس في 13 سبتمبر 1770م، والتي منحت للشركة الملكية الإفريقية امتياز تصدير القمح من الموانئ التونسية ولمدة أربع سنوات؛ استطاعت خلالها أن تشحن 2000 قفيز من

(1) Paul Masson, Histoire des établissements…, Op.Cit., Note p.527. (d'après traite des blés d'après l'état des traites , dépouillements des bilans de la Cie R.A).

(2)الشحنة la charge هي الوحدة التي كانت تكيل بها الحبوب في مرسيليا؛ وهو ما توضحه عدة وثائق أرشيفية خاصة بكميات القمح التي كانت تصل إلى ميناء مرسيليا. وتساوي الشحنة ما يقارب 120 كلغ. أنظر:

Etat de Blé entré pour le Port de Marseille, Octobre/1756 - Direction de Marseille, par mer et par terre, entrée,1740. Romano R. « Commerce et prix du blé a Marseille au 18ème siècle », Librairie Armand –Colin –Paris 1956, planche 3, 5 ; Paul Masson, Histoire des établissement…Op.Cit., note p.527.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements…, Op.Cit., p.490.

القمح[1].

ثم عاد الداي بإصدار قرارات بمنع خروج القمح، وهو ما حدث سنة 1779[2] بسبب المجاعة التي اشتدت وطأتها على الناس ما بين سنتي 1778 و1779[3]. وقد اضطر البستيون خلال هذه الفترة إلى طلب الحبوب الخاصة بمؤونته من الباي في قسنطينة، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 69 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... من احتياجاتكم لمائة وخمسين قفيزا من القمح لعولتكم، ومائة قفيز من الشعير لعلف دوابكم... تعلم وأن القمح... هذه السنة غالي عندنا، وسوم قفيز القمح وحمله من قسنطينة انقام[4] بنحو 42 ريال عنابي..."[5].

3- كما أن الكميات المشحونة من القمح كانت تتأثر بمدى حاجة أسواق فرنسا إلى هذه المادة؛ حيث عطلت الحرب الروسية العثمانية (1770-1773) تجارة الحبوب المستقدمة إلى مرسيليا من المشرق، وفتحت المجال أمام الحبوب المستوردة من الجزائر في فترة كانت حاجة فرنسا من هذه المادة كبيرة. كما تصادف ذلك مع قرار أصدره الملك يمنع تموين ميناء مرسيليا واعتباره مـــيناء أجنبيا عن فرنسا مع نهاية 1770 واستمر ذلك إلى سنة 1775؛ مما أزاح عن الشـــركة الملكية المنافسين، فأصبحت المزود الوحيد لمرسيليا بالحبوب[6].

لقد كان ثمن القمح في الجزائر بصفة عامة زهيدا، وذلك راجـــع إلى كونه مادة أساسية وضرورية للغذاء اليومي للجزائريين[7]. ولكن ثمنه كان يرتفع في حالة قلته، بسبب الظروف الطبيعية والمواسم السيئة التي قد يتعرض لها إنتاج هذه المادة الحيوية. مثال على ذلك وصول ثمنه في سنة 1782 إلى 32 بياستر للقفيز الواحد[8]. وبلوغه 16 بياستر في سنة 1785[9]، و22 بياستر في سنة 1786[10].

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., pp. 405-406.
(2) Ibid., p. 478.
(3) بليل رحمونة، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط (مرسيليا وليفورن، من 1700-1827)، بإشراف: د. فغرور دحو، السنة الجامعية 2001- 2000، ص 32.
(4) يعني بالفصحى بلغت كلفته.
(5) الرسالة رقم 69 من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أوائل ذي الحجة سنة 1192هـ الموافق لـ نوفمبر 1778.
(6) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., pp.498, 500.
(7) G.T. Reynal, Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l' Afrique septentrionale,T 1, Librairie Amble Costes, Paris, 1826, p 185.
(8) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.502
(9) Lettre de Amalric a Mrs les directeurs de la Cie R. A, 28/10/1785, Op.Cit., p.428.
(10) Venture De Paradis, Op.Cit., p.21.

وبصفة عامة وفي الأحوال العادية لم تكن الشحنة الواحدة من القمح تكلف الشركة سوى 12 جنيها حسب مذكرة كتبها أحد مدراء الشركة[1]. ويعتبر هذا السعر معدلا للأسعار التي كانت تتحملها الشركة طيلة عمرها؛ بما في ذلك الرسوم التي تدفعها في فرنسا وفي الجزائر. أما السعر الذي كانت تبيع به هذه المادة في فرنسا فكان يتراوح ما بين حوالي 19 و35 جنيه للشحنة الواحدة [2]. أما إذا قارنا بين سعر الشراء وسعر البيع بغض النظر عن الرسوم، فإننا نلاحظ فرقا شاسعا بينهما، ولنأخذ مثالا على ذلك: في سنة 1759 وصل سعر القفيز الواحد في عنابة والقالة إلى 7 بياستر[3]، وهو ما يعادل 28 جنيها وإذا كانت قيمة الشحنة الواحدة بالكيلوغرام تساوي 120 كلغ؛ فإن القفيز يساوي أربع شحنات[4]، وبالتالي فإن ثمن شراء الشحنة الواحدة يكلف الشركة 7 جنيه (بدون حساب الرسوم)، وكان أدنى سعر تبيع به القمح في فرنسا هو 19 جنيها كما ذكرنا سابقا. ومن هنا يتجلى لنا السعر الزهيد الذي كانت الشركة تشتري به الحبوب وقيمة الأرباح التي قد تجنيها من خلال تجارتها في هذه المادة.

نستنتج مما سبق أن أقل الأطراف حظا في تجارة القمح هم المنتجون وخاصة القبائل التي تتوجه لبيع قمحها في عنابة وذلك بسبب وقوعها تحت رحمة الباي الذي كان يتحكم في أسعار هذه المادة عن طريق تحديدها دون أن يترك للبائع الحرية في البيع بالسعر الذي يريد ولمن يريد. وكان المنتجون في أغلب الأحيان يتخلصون من محاصيلهم ربحا للوقت عن طريق بيعها مباشرة لوكيل الباي في عنابة. وقد أشار مدير البستيون إلى تذمر المنتجين من القيود التي كانت تفرضها الإدارة التركية على تجارة هذه المادة، حيث يقول:"... في سنة 1753 أحضر لنا بعض التجار من ضواحي قسنطينة القمح، ولقد كان هؤلاء يأنفون من الأتراك الذين كانوا يضطرون للتعامل معهم عندما يتوجهون إلى بونة، وهم يفضلون البيع للتجار المسيحيين الذين هم هناك..."[5]. والشيء نفسه يقال على تجارة القمح في القالة التي كانت تتأثر مباشرة وبصفة تلقائية بالأسعار التي كان يحددها الباي في عنابة.

نستنتج مما سبق أن نظام الاحتكار الذي كانت تخضع له السلع الأولية – ومن

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.502.
(2) Ibid., Note p.527.
(3) Journal de La Calle, 29/08/1759, Op.Cit., p.94.
(4) تم التوصل إلى حساب قيمة القفيز بالشحنات انطلاقا من وزن القفيز الذي ذكرنا سابقا بأنه يساوي حوالي 480 كلغ، أنظر هامش رقم 1، من هذا الفصل، ص 102 .
(5) Journal de la Calle, 31/08/1759, Op.Cit., p.103.

أهمها القمح ــ والذي كان يتحكم في التبادل التجاري في الجزائر عموما وفي مناطق الامتيازات بصفة خاصة؛ قد أضر بالتجارة وكدس الثروة في يد المسؤولين الواقفين على هذه التجارة، على حساب الفلاحين المنتجين الذين كانوا مجبرين على بيع سلعهم بالسعر المفروض عليهم. وكان من مظاهر هذا التفاوت في الأرباح على سبيل المثال لا الحصر، ما قام به المركانتي في شهر أوت من سنة 1759 عندما قام بشراء القمح من المـــنتجين بـــ 7 بياستر ــ وهـــو السعر المحدد للقفيز الواحد منه ــ وقام ببيعه للأجانب الذين جاءوا إلى ميناء عنابة طلبا له بـــ 14 بياستر إلا ¼[1].

إضافة إلى القمح كانت الشركة تشتري الشعير، وقد أشارت إلى ذلك بعض الرسائل منها الرسالة رقم 69[2]. وقد كان الجزائريون عموما يزرعون الشعير مع القمح. وكان غالبا ما يظهر في الوثائق الخاصة بالشحنات التي كانت تصدرها الشركة من مناطق الامتيازات؛ ولكن كمياته كانت قليلة، وكان يشحن خاصة من القالة وعنابة. وقد بلغت كميات شحنه ما بين سنتي 1742 و1786م إلى ما معدله 14313,75 شحنة[3]. كان الشعير يستعمل لعلف الدواب التي كانت تتواجد في البستيون من أبقار وخيول وغيرها، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 69 المذكورة آنفا، والتي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:" ... من احتياجكم ... مائة قفيز من الشعير لعلف دوابكم وثيرانكم..."[4].

من بين الحبوب التي تشتريها الشركة. نذكر الفول والحمص الذين كانا يأتيان بصفة خاصة من القالة كل سنة[5]. هذه بعض الإحصائيات عن هتين المادتين:

جدول رقم (2)

بعض كميات الفول والحمص المشحونة ما بين سنتي (1743و1786)[6]:

(1) Journal de la Calle, 29 /08/1759, Op.Cit., p.94.

(2) الرسالة رقم 69 من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أوائل ذي الحجة 1192هـ الموافق لـ منتصف نوفمبر 1778.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.350.

(4) الرسالة رقم 69، مصدر سابق.

(5) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.530.

(6) Ibid., note p.530.

المادة	السنوات	الكميات بالشحنة
الفول	1743	5211
	1786	78000
الحمص	1750	1654
	1786	25000

ب) الجلود:

أشارت عدة رسائل إلى الجلود باعتبارها مادة لتجارة الشركة في مناطق الامتيازات[1]. وتعتبر من أهم عناصر التجارة التي كانت تمارسها الشركة الملكية في الشرق الجزائري؛ حيث وصلت مشترياتها من هذه المادة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت تشتريه من القمح[2]. يرجع ذلك إلى أن الجزائر لم تكن تملك ما يكفي من المدابغ لصنع كل ما تنتجه من جلود؛ فكان سكان الشرق الجزائري يبيعونها إلى الأجانب[3]. وقد كانت هذه المادة تأتي إلى المؤسسات الثلاثة للشركة؛ إلا أن القل كان أهمها، بحيث كان يدفع لوحده أكثر مما تدفعه جميع الأسواق مجتمعة[4].

لم تكن تجارة الجلود في القل حرة بحيث تتم مباشرة مع المنتجين لهذه المادة من القبائل المجاورين للمدينة. بل لم يكن لوكلاء الشركة الحق في شرائها إلا بوساطة سكان مدينة القل؛ بحيث كان هؤلاء ــ إلى حد ما ــ يلعبون دور السماسرة في ذلك[5]؛ فقد كانوا يشترون جلود الأبقار من المنتجين[6]، ويحفظونها في بيوتهم إلى أن يحين موعد وصول المراكب التي تبعثها الشركة مرسيليا لشحنها[7]. وبذلك تصبح هذه الجلود ساعة شحنها جلودا يابسة.

وقد علق القسيس بواري L'Abbé Poiret على هذه "العادة" قائلا:" أهل مدينة القل لا يستطيعون ممارسة الفلاحة ولا توفير الكلإ للمواشي؛ بسبب عدم خصوبة تربتهم وضيق مساحة أراضيهم. لذلك فهم يمارسون تجارة الجلود التي يشترونها من سكان الجبال (القبائل) المجاورين لهم بأسعار زهيدة ثم يبيعونها للشركة بسعر أعلى"[8]. أما

(1) من بين الرسائل التي أشارت إلى الجلود، نذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 17، 24، 26، 28، 41.
(2) Paul Masson, Histoire des établissements ...Op.Cit., p.528.
(3) العربي الزبيري، مرجع سابق ص98.
(4) المرجع نفسه، ص98.
(5) Abel Boutin, Op.Cit., p.393.
(6) L'Abbé Poiret , Lettres de Barbarie...,Op.Cit., p.138.
(7) Peyssonnel ,Op.Cit., p.263.
(8) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie... ,Op.Cit., p.138.

بالنسبة للأسعار التي تدفع في هذا النوع من الجلود فقد وردت تفاصيل عنها في رسالة بعث بها أعيان القل إلى مقر الشركة في مرسيليا؛ حيث جاء فيها:"... سوينا مجلس التجار وكبار القليين والديوان متاع الترك واقرينا الفاتحة مع موسى فليسي[1] كيف[2] العادة القديمة: الجلد بنصف ريال، وقيل منو[3] بربع، وقيل منو بثمن. هذا ما عندنا في بلادنا العادة القديمة. وأما متاع[4] 5 أثمان فهو بالراص[5] الرجلين..."[6]. وهذه الأسعار كما هو واضح تدفع حسب نوعية وحجم الجلد من حيث الصغر أو الكبر. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 26 من حسن باي إلى برون Peron إلى مدير البستيون:"... صار يأتيه بالجلد الصغير الرايح ويحمله عنه بسوم الجلد الكبير..."[7].

وقد شرح بيسونال Peyssonnel طريقة شراء الجلود اليابسة كالتالي:" عند قدوم السفينة، يؤتى إلى دار من يريد أن يبيع أولا ويشترى منه جميع الجلود التي لديه سواء كانت كبيرة أم صغيرة بأسعار مختلفة، عن طريق البيع بالمزايدة بشرط أن يكون كل سعر يتوصل إليه أعلى من سابقه بقدر الثلث"[8].

أما بالنسبة للجلود الطازجة فإنها كانت تباع مباشرة لوكيل الشركة في القل بإحضارها إليه إلى الدار ليقوم بشرائها من أصحابها أيا كانوا سواء من خارج المدينة أم من داخلها. وكانت غالبا ما تتوفر في "الأعياد والمواسم والمناسبات الخاصة كحفلات الزواج وغيرها"[9]. وقد ورد في الدفتر اليومي للقل إشارة عن بعض المواسم التي كان يحتفل بها في القل آنذاك؛ وهي تصادف كلا من منتصف شهر شعبان، وبداية رمضان ؛ حيث ذكر وكيل الشركة في القل في الدفتر اليومي للدار بتاريخ 15 أوت 1780:"... لقد حصلت على بعض الجلود الطازجة بمناسبة موسم شعبان والذي بدأ الاحتفال به اليوم"[10]. كما جاء في خلال أحداث 29 أوت من السنة نفسها :"... مع قرب موعد

(1) قد يكون المقصود هنا هو موسى فيليت وقد أشارت الرسالة رقم 35 إلى أنه كان مديرا للقالة في سنة 1761 وكان يدعى أندري زيادة على إسم موسى الذي ورد في مخاطبات أحمد باي له في الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 32،34، هو ما ذكر في المدخل، ص23

(2) تعني بالفصحى مثل

(3) تعني بالفصحى منه.

(4) تعني بالفصحى التابع لـ...

(5) تعني بالفصحى الرأس.

(6) رسالة من جماعة القليين إلى الكبانية في فرنسا، حررت بتاريخ محرم 1155هـ ، مصدر سابق.

(7) الرسالة رقم 26 من حسن باي إلى قبطان البستيون بيرو، حررت بتاريخ أوائل جمادى الثانية 1166هـ، وصلت بتاريخ 20 أفريل 1753.

(8) Peyssonnel ,Op.Cit., p.263.

(9) Obligations du Gouverneur... 1767, Op.Cit., p.362.

(10) Journal de Collo 15/08/1780, Archive de CCI Marseille, L III/1292, p 10.

"موسم رمضان" أتأمل الحصول على بعض الجلود الطازجة..."[1]. لا يعد هذان الموسمان المذكوران سوى إثنين من ست مواسم جرت عادة الاحتفال بها خلال السنة. وقد أشار إلى ذلك نص التعليمات الخاصة بدار القل في القانون الداخلي لسنة 1767 حيث جاء فيه:"... نحن مجبرون بحكم العادة أن نشتري في القل جلود "الموسم"؛ (والتي تعني الاحتفال). على وكيل الشركة هناك أن يكون حذرا وأن يستعلم عن موعدها بحيث أن عددها لا يتجاوز الستة خلال السنة الواحدة"[2].

أما بالنسبة للأسعار التي تدفع في الجلود الطازجة فقد اختلفت حسب أنواعها التي تنقسم إلى ثلاثة: أولا جلود "الكرالي" kralei وهي جلود الأبقار التي تذبح في عيد الأضحى[3]. ونظرا لجودة نوعيتها وكبر حجمها تدفع فيها الشركة ستة ريالات. أما النوع الثاني فهي جلود الأبقار التي يذبحها السكان بصفة جماعية، وتدعى جلود "البازار" bazar، ويدفع فيها ثلاثة ريالات، ويختلف السعر إذا كانت هذه الجلود قد ذبحت من طرف القبائل التي تسكن الجبال خارج المدينة؛ بحيث يحرص وكيل الشركة على عدم دفع السعر نفسه فيها (كالذي يدفعه لسكان المدينة بل يكون أخفض منه). أما جلود "الموسم" فيدفع فيها خمسة ريالات[4].

وقد أشارت ــ إلى العادة المتبعة في شراء الجلود اليابسة والطازجة ــ الرسالة رقم 41 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون؛ حيث جاء فيها :"... أما الجلد الأخضر[5] يأتونه به إلى داره وهو يشتريه منهم (أي وكيل الشركة في القل) كعادة من قبله، وأما الجلد اليابس... كاتبه (أي كاتب هذا الأخير) وكاتب الديوان (النوبة) يزممون الجلد الذي في الديار ويقبلونه حين الوسق بالزمام..."[6]

إلى جانب القل كانت الشركة تحصل على الجلود من الموانئ المجاورة للقل مثل مينائي جيجل وسطورة؛ والتي كان يحملها إليها من حين لآخر تجار هذه المناطق على متن صنادل[7]. وهو ما أشار إليه الدفتر اليومي للقل لسنة 1780، حيث جاء فيه:"... لا

---

(1) Journal de Collo 25/08/1780, Op.Cit., p.17.

(2) Obligations du Gouverneur... 1767, Op.Cit., p.362.

(3) أشارت التعليمات الخاصة بدار القل الصادرة ضمن القانون الداخلي للشركة المؤرخ في سنة 1767 أن جلود الكرالي هي التي يوفرها كل رب أسرة مرة واحدة في السنة، وهي كبيرة وذات نوعية جيدة وفي هذا الوصف دليل واضح على أن المقصود به هو عيد الأضحى الذي يحدث مرة واحدة في السنة ولا يختار المضحي المسلم إلا الأضحية اللائقة تعظيما لشعائر الله .

(4) Obligations du Gouverneur... 1767, Op.Cit., p.362.

(5) تعني بالفصحى الطازج.

(6) الرسالة رقم 41 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت في خلال سنة 1770.

(7) الصندل يعني القارب أو المركب. Kokovtsov, Op.Cit., Note p.136

أزال في انتظار قدوم الصندل القادم من سطورة والمحمل بالجلود، والصندل الجيجلي أيضا..."[1]. كما جاء في أحداث 30 أوت من السنة نفسها:" لقد جاءني تاجر من جيجل ووعدني بصندل مملوء بالجلود والشموع"[2].

أما في عنابة والقالة فقد كانت تجارة هذه المادة أقل أهمية من القل؛ حيث ذكر بول ماصون Paul Masson أنه ومنذ سنة 1741 إلى سنة 1765 لم يأت من بونة والقالة سوى ما يتراوح بين 130000 إلى 135000 قطعة جلد؛ بينما كان إنتاج القل لوحده خلال هذه الفترة 663000 قطعة جلد[3].

أما بالنسبة لطريقة البيع والشراء في عنابة فقد أشارت معاهدة سنة 1694م إلى أن بيعها للفرنسيين مرتبط بما يفيض عن حاجة مدينة عنابة[4]. وبذلك يكون مقدار ما تشتريه الشركة من الجلود متوقفا على القدر الذي يشتريه الدباغون منها .

وبصفة عامة هذه كميات ما حصلت عليه الشركة من الجلود من مؤسساتها الثلاثة ما بين سنتي 1741 و1789:

جدول رقم(3)

بعض كميات الجلود المشحونة ما بين سنتي (1741-1789)[5]:

السنوات	عدد القطع
1750-1741	434177
1760-1751	355044
1765-1761	202994
1789-1785	102062

1- يلاحظ من خلال هذا الجدول تقارب في كميات الجلود المشحونة، إلا أن تجارتها كانت تتأثر بالعوامل الطبيعية المتمثلة في الأمراض والوفيات التي كانت تطال صفوف الأبقار. وهو ما أشار إليه الدفتر اليومي للقل بتاريخ 25 أوت 1780 حيث ذكر فيه وكيل الشركة هناك:"... لقد جاءني تاجر للجلود البارحة وأخبرني بأنه لاحظ ندرة

(1) Journal de Collo, 21/08/1780, Op.Cit., p.14.
(2) Ibid., p.21.
(3) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.529.
(4) Traité de 1694 (et ratification...),Op.Cit., Art 6.
(5) Paul Masson, Histoire des établissements...Op.Cit., Note p.528.

للجلود في الجبل (يقصد لدى القبائل المجاورة لمدينة القل وهي تسكن الجبال) وبأنه يشك في وجود مرض قد اعترى الأبقار وسيؤثر على مردودية تجارة الجلود هذه السنة"[1]. وقد يكون ذلك المرض قد أثر على مردود الجلود لسنوات بعد ذلك؛ مما حرم دار القل من الحصول على الجلود في سنة 1784، وهو ما يشر إليه الدفتر اليومي لعنابة بتاريخ 2 أوت 1784[2].

2- كما كانت الكميات التي تشتريها الشركة تتوقف على مدى حاجة الحرفيين في مناطق الامتيازات إليها، مثل ما حدث في سنة في سنة 1785 عندما ضاعف الحرفيون في عنابة مدابغهم وأصبحوا يأخذون معظم الجلود التي تصل إلى عنابة[3]. ولعل هذان السببان هما ما يفسران هبوط كميات الجلود التي حصلت عليها الشركة ما بين سنتي 1785 و1789 إلى أدنى مستوياتها، مقارنة بالسنوات السابقة لها حسب ما يوضحه الجدول.

تعتبر تجارة الجلود أهم نشاط تمارسه الشركة في مناطق الامتيازات بالنظر إلى أرباحها منه، والذي يفوق أرباحها في تجارة القمح؛ مثال على ذلك أن الشركة حصلت خلال شهر أوت من سنة 1759 على 86 قطعة من الجلود في القالة دفعت فيها أثمان مختلفة بلغ معدل ثمن القطعة الواحدة منها 0.36 بياستر أي ما يفوق بقليل ثلث بياستر[4]. وهو ما يعادل 1,33 جنيها، دون احتساب الرسوم التي كانت تدفعها الشركة سواء في الجزائر أو فرنسا، بينما كان ثمن بيع الشركة للقطعة الواحدة في مرسيليا ما بين سنوات 1741 و1789 يتراوح من 23 جنيه إلى 40 جنيه[5]؛ وكما نلاحظ فإن الفرق بين المبلغين واضح.

نستنتج مما سبق أن الأسعار الزهيدة لهذه المادة ــ في تلك المناطق، لا سيما في القل ــ إنما هو راجع لوفرتها؛ ويتضح ذلك من خلال القانون المحلي الذي كان يخضع له "القبايل" في حياتهم اليومية، وينص في كثير من مواده على أن الذي يتعدى على جيرانه أو يتشاجر مع غيره، أو يتعصب لجماعة ظالمة حتى ولو كانت من أقاربه أو يتعدى على امرأة آمنة تعاقبه القبيلة بذبح عدد من أبقاره يتناسب مع الجريمة المرتكبة. ومن الواضح

(1) Journal de Collo, 25/08/1780, Op.Cit., p.16.
(2) Journal de Bone, 02/08/1784, In Ch. Feraud, la Calle...,Op.Cit., p.389.
(3) Lettre de Bourguignon a Mr Ferrier, 12/01/1785, Op.Cit., pp.411, 412.
(4) هذا الثمن يقارب ما كانت تدفعه الشركة في الجلود الطازجة في القل والذي لم يكن يتجاوز ½ بياستر.
(5) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., note p.528.

أن شعبا يختار البقر كمادة للعقاب، هو شعب تكثر لديه هذه الحيوانات[1].

إلا أن عامل الوفرة لوحده لا يمكن أن يفسر النزر اليسير الذي كان المنتجون في مناطق الامتيازات يجنونه من جراء هذه التجارة؛ ففي القل مثلا كانت طريقة البيع هناك تثير الانتباه، وتوضح بأن المستفيدين من هذه التجارة هم تجار مدينة القل وليسوا القبايل المنتجون الذين لم تكونوا يحصلون على أسعار جيدة سواء في الجلد اليابس أو الطازج الذي لم يكن يدفع لهم فيه مثلما يدفع لأهل المدينة .

وقد حاول أحد وكلاء الشركة في القل أن يتعاطى مباشرة مع أصحاب السلعة من القبائل؛ فاشترى منهم بأسعار وضعها بنفسه أعلى مما كان يعطى لهم من طرف التجار القليين. فأدى ذلك إلى ارتياح لدى القبائل واعتراض لدى أعيان القل الذين بعثوا إلى مقر الشركة في مرسيليا برسالة شكوى من تصرف هذا الوكيل وطالبوا بعزله حيث جاء فيها:"... الذي نعلمكم به ... على شأن موسى ديان الفاسد وعلى أعماله. تقدم عندنا قبطانا في بلادنا واشترى مع القبايل ... واشترى جلدا بريال ونصف ، وكذا بنصف ريال. ولكن اليوم سمع هؤلاء الفساد وكتبوا إلى الكبانية باش[2] يخدم في بلادنا ...ولكن فلا يصلح علينا وعلى الكبانية..."[3].

أما في عنابة فإن الحرفيين ومدى إقبالهم على شراء هذه المادة هو ما كان يتحكم في ارتفاع أو هبوط الأسعار، وبذلك يصبح إقبالهم على شرائها عاملا هاما في مقدار أرباح الشركة. وقد أشارت إلى ذلك رسالة بعث بها برقينيون Bourguignon وكيل الشركة في عنابة إلى القنصل الفرنسي في الجزائر فيريي Ferrie ، جاء فيها :"لا نستطيع أن نتكلم كثيرا على الجلود بما أن الخرازين (الإسكافيين) في المدينة يأخذونها كلها ويدفعون فيها سعرا باهضا لا نستطيع أن نشتريها به وخاصة الجلود الكبيرة. كما ضاعفوا مدابغهم[4] وصاروا يبيعون الجلود المدبوغة للتونسيين..."[5]. كما جاء في الدفتر اليومي لعنابة شكوى من الموضوع نفسه جاء فيها:" لقد ارتفع سعر الجلد بعض الشيء، ولكن الدباغين في هذه المدينة يشترونها بسعر أعلى مما ندفعه

(1) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص97.
(2) تعني بالفصحى لكي.
(3) رسالة من القايد محمد البوني ومصطفى خوجة و الآغة و شيوخ أهل البلاد إلى الكبانية، حررت في محرم 1155هـ.
Lettre écrites en arabe, Op.Cit.
(4) تضاعفت المدابغ على عهد صالح باي؛ الذي عُرف بإصلاحاته الواسعة في جميع الميادين الزراعية والصناعية والإدارية وغيرها. وقد قام بتشجيع الصناعات المحلية ومنها الدباغة وصناعة النسيج وغيرها. Mercier, Histoire de Constantine .Op.Cit., p.297.
(5) Lettre de Bourguignon au consul Ferrier, 12 /01/1785, Op.Cit., pp. 411,412.

نحن[1]، ويأخذونها كلها منا..."[2].

ج) الشـــمـــع :

أشارت بعض الرسائل إلى الشمع باعتباره مادة لتجارة الشركة في مناطق الامتيازات[3]. لقد كانت الشموع تأتي بصفة منتظمة إلى المؤسسات الثلاثة: القالة وعنابة والقل[4]؛ غير أن القل كان أكثر هذه المناطق إنتاجا لهذه المادة، حيث كان لوحده يبيع للشركة حوالي 400 قنطارا في السنة[5]. وهو ما يعززه المثال التالي: حيث أنه في شهر أوت فقط من سنة 1783 وصل إلى القالة 1670 رطلا من الشمع بينما وصل إلى القل خلال الشهر نفسه 5227 رطلا أي ما يفوق ثلاثة أضعاف ما وصل إلى القالة[6].

تعود وفرة الشموع في القل، وتصديرها نحو الخارج إلى زمن بعيد؛ حيث يذكر الجغرافي ليون الإفريقي الذي زار المنطقة في القرن 15 الميلادي، عندما يتطرق لوصف القل:"... أهلها ظرفاء كرماء تجارتهم رابحة، لأنهم يجنون من جبالهم الكثير من الشمع ... ويبادلونها بالبضائع التي يحملها أهل جنوة إلى مينائهم..."[7]. وكانت الشموع بصفة عامة تجنى مرتين في السنة، في بداية ماي وبداية أكتوبر[8].

وعلى عكس الجلود كانت تجارة الشموع في القل تتم مباشرة مع القبائل التي تحضره إلى دار الشركة في القل[9]. كما كانت الشموع تأتي أيضا من المناطق المجاورة للقل مثل جيجل؛ حيث جاء في الدفتر اليومي للقل لشهر أوت من سنة 1783 أن وكيل الشركة هناك كان يريد أن يحصل على جميع الشمع المتوفر في جيجل وضواحي القل فاقترح أن يضع ما قيمته 23 بياستر للقنطار الواحد منه حتى يشجع البائعين على جلب هذه السلعة إليه"[10]. وبمناسبة الحديث عن السعر يذكر بيسونال أن الشموع كانت تشترى من القبائل

---

(1) أشارت معاهدة سنة 1694 بأن الأسعار التي تدفع في الجلود هي نفسها التي وضعها سنسون نابلون. وقد جاء في النص الملحق بمعاهدة سنة 1628 التي جددت في سنة 1630، أن يدفع لأمين الدباغين في الجلد الكبير ما يعادل 25 صول للقطعة الواحدة. ...Traité de 1694 (et ratifications...), Art 6, Op.Cit. , Etat de ce qui est nécessaire annexé au traité de 1630, Op.Cit., p.129.

(2) Journal de Bone 13/01/1783, Op.Cit., p.3.

(3) الرسائل التي أشارت إلى الشمع، هي: 17، 48، 120.

(4) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.530

(5) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 100.

(6) Journal de La Calle 29, 30/08/1759. Op.Cit., pp. 92,104.

(7) ليون الإفريقي، مصدر سابق. ص 54.

(8) De Verrayon, Op.Cit., p.343.

(9) Abel Boutin ,Op.Cit., p.394.

(10) Journal de Collo 29/08/1780, Op.Cit., p.20.

بسعر 19 بياستر للقنطار الواحد[1]، وهو سعر زهيد لذلك كان التجار يحملون هذه السلعة إلى تونس[2]. أو يهربونها عن طريق ميناء سطورة ليبيعوها للأجانب بسعر أعلى بكثير مما يمنحه لهم الفرنسيون[3].

لقد كان أهل القل رغم وفرة هذه المادة في الغابات والجبال الموجودة بجوارهم إلا أنهم كانوا يقومون بتربية النحل، حيث وصف ذلك فندلين شلوصر قائلا:" ويشتغل القبائلي كثيرا بتربية النحل، ويستعمل لذلك سلالا طويلة من الخيزران أو بيوتا من الطين، ويضع السلال خلف بيته فيدخلها النحل، ويبلغ ارتفاع البيوت الطينية ثلاثة أقدام وعرضها قدمين. وهي مزودة بجدران في داخلها، ومقسمة إلى غرف. ويبنيها خارج القرية حيث تكثر الزهور. وإذا شاهد القبائلي تجمع قدر كاف من النحل فإنه يكسر البيت، ويأخذ العسل والشمع ويبيعهما في المدينة"[4].

أما في القالة فقد ذكر القسيس بواري L'Abbé Poiret الطريقة التي كان يتبعها سكان المنطقة في الحصول على العسل والشمع حيث يقول:"... يقوم العرب بتجميع النحل داخل قطعة من لحاء الفلين على شكل أنبوب ثم يصبون بداخله قليلا من العسل، ثم يسدون طرفي الأنبوب ولا يتركون إلا فتحة صغيرة ليسمحوا لأسراب النحل بالدخول والخروج بسهولة. وتوضع هذه الأنابيب على الأرض وتحاط بكمية من الأشواك البرية، وبذلك لا نستطيع تخيل مقدار ما يتجمع لديهم من العسل والشموع. فيستعملون العسل لغذائهم وأما الشموع فيبيعونها للشركة[5].

كانت الشموع تأتي إلى القالة أيضا من مناطق أخرى مثل مدينة باجة التونسية وهو ما أشار إليه الدفتر اليومي للقالة لسنة 1759، بأن مجموعة من التجار أتوا من هذه هناك وأحضروا كمية من الشمع لم يذكر قدرها[6]. وبصفة عامة كانت الشركة تحصل سنويا على كميات من الشمع تتراوح من 400 إلى 1000 قنطار سنويا[7].

د) الصوف:

(1) Peyssonnel, Op.Cit., p.263.
(2) Journal de Collo 29/08/1780, Op.Cit., p.20.
(3) Obligations du Gouverneur... 1767, Op.Cit., p.363.
(4) فندلين شلوصر، مصدر سابق، ص 96.
(5) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.91.
(6) Journal de la Calle 29/08/1759, Op.Cit., p.95.
(7) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., Note p.350.

أما بالنسبة لتجارة الصوف فإنها لم تكن منتظمة فهي في بعض الأحيان كبيرة، وفي أحيان أخرى تتوقف كليا. فعلى سبيل المثال نجد الشركة قد حصلت ما بين سنتي 1754 و1759 على 78286 قنطارا؛ بينما حصلت على 4584 قنطارا خلال السنوات الستة التي أعقبتها. وقد كانت الصوف تأتي بصفة حصرية تقريبا من عنابة فقط. وكانت تجارة هذه المادة تتم بعد التفاوض مع الباي من حيث الأسعار مثل ما كان يحدث بالنسبة للقمح[1]، وقد أشارت إلى ذلك الرسالة رقم 73 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... وما عرفتمونا من أمر الصوف، وأن مرادكم ننقصوا لكم ريالا كما قلتم لنا سابقا... ولكن إن كنتم ... تأتوننا يعمل الله تعالى طريقا..."[2].

وقد كانت الكميات التي تشتريها دار الشركة في عنابة مرتبطة بالكميات التي يشتريها حرفيو وحاكة هذه المدينة؛ حيث كان هؤلاء يشترون الصوف ــ من القبائل التي تحضرها إليهم، وما تبقى تأخذه الشركة. وما يوضح ذلك أن الشركة حصلت سنة 1787 على ما قدره 25000 قنطار من الصوف؛ وهي كمية غير عادية كما يقول فنتور دي بارادي Venture De Paradis، والسبب في ذلك هو الطاعون الذي انتشر في المنطقة وأودى بحياة معظم الحرفيين من صناع البرنوس وغيره[3]. كما وردت إشارة إلى الموضوع نفسه في رسالة بعث بها برقينيون Bourguignon وكيل الشركة في عنابة إلى القنصل الفرنسي فيريي Ferrier بتاريخ 12 جانفي 1785 يخبره فيها بوعد الباي له بأن الصوف ستأتي كلها إلى الشركة هذه السنة[4].

كانت تجارة الصوف في عنابة تتم مباشرة مع البائعين الذين يتوجهون إلى دار الشركة هناك، ويبيعون سلعتهم إلى وكيل الشركة شخصيا. وقد أشار إلى ذلك قانون 1767 الذي ألزم هذا الأخير بما يلي:" توزن الصوف بكل نزاهة حتى يُشجع التجار على العودة"[5].

كما كانت الصوف أيضا تخضع لتحكم الباي ووكيله في عنابة، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 17 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون لابلاش Lablache، حيث وعده فيها ببيعه الصوف المتوفرة لديه (أي في مخازنه) وعدم بيعها لغيره[6]. وقد

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.529.

(2) الرسالة رقم 73 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت بتاريخ: 1781/02/17.

(3) Venture de Paradis ,Op.Cit., p.18.

(4) Lettre de Bourguignon a Mr Ferrier ,12/01/1785, Op.Cit., p.408.

(5) Obligations du gouverneur... 1767...,Op.Cit., p.360.

(6) الرسالة رقم 17، من حسن باي إلى القبطان بلاش، وصلت بتاريخ فبراير 1750.

كان الباي يتاجر في الصوف عن طريق شرائها من المنتجين وتخزينها ثم بيعها فيما بعد، حيث أشار إلى ذلك فنتور دي بارادي Venture de Paradis بأن الباي كان يشتري الصوف من المنتجين بـــ 8 بياستر ثم يبيعها بـــ 10 بياستر للقنطار الواحد [1].

وقد كانت هذه السلعة أيضا تتعرض للتهريب؛ وهو ما أثر على الكميات التي تتحصل عليها الشركة سنويا. يذكر على سبيل المثال تهريب هذه المادة نحو تونس، وهو ما أشار إليه الدفتر اليومي لعنابة بتاريخ 13 جانفي 1783، حيث كتب وكيل الشركة فيه :"... لم نعد اليوم نحصل على الصوف، إلا إذا قام الباي بإرسال فرسانه إلى الحدود التونسية وانتزاع السلع من التجار العرب المتوجهين لبيعها في تونس..."[2]. كما أكدت على نفس الموضوع رسالة برقينيون Bourguignon إلى رؤساء ومدراء الشركة الملكية في مرسيليا، بتاريخ 7 ماي 1784؛ والتي ذكر هذا الأخير فيها أن الباي قد وعده بجميع الصوف التي هي الآن في الحدود وأنها ستأتي كلها إلى عنابة، ولن يؤخذ منها شيء إلى تونس[3].

كانت تجارة الصوف تتأثر أيضا بالأمراض و الوفيات التي كانت تحـــدث في أوساط الأغنام بسبب نقص الكلأ جراء الجفاف[4].

وبصفة عامة هذه بعض كميات الصوف المصدرة من عنابة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4)

بعض كميات الصوف المشحونة ما بين سنتي(1741-1787)[5]

السنوات	الكمية بالقنطار
1764-1741	174896
1787	25000

(1) Venture de Paradis ,Op.Cit., p.18.
(2) Journal de Bone 13/01/1783,Op.Cit., p.3 .
(3) Lettre de Bourguignon a Mrs les directeurs de la Cie R. A ,07/05/1784. In Ch. Feraud , La Calle, Op.Cit., p.412.
(4) جاء في رسالة بعث بها برقينيون .إلى فيريي في الجزائر مايلي:" ...أما بالنسبة للصوف هذه السنة كما يبدو فهي أقل قيمة بكثير بسبب الأمراض والوفيات في صفوف الأغنام بسبب نقص الكلإ..." Lettre de Bourguignon a Ferrier, 12/01/1785, Op.Cit., p.412.
(5) Paul Masson Histoire des établissements ... Op.Cit., p.529.

2.1.2/ صيد المرجان:

لقد كان صيد المرجان ثاني نشاط للشركة في مناطق الامتيازات، بالرغم من كونه الأساس الذي بنيت عليه الامتيازات في الجزائر منذ بدايتها؛ إلا أن أرباح الشركة الملكية فيه لم تكن تضاهي أرباحها في التجارة التي كانت تمارسها في السلع المختلفة. ورغم ذلك ظل صيد المرجان الأساس و المبرر الذي ارتكز عليه استقرار الشركة الملكية في الجزائر.

1.2.1.2/ أهمية مرجان القالة:

يعيش المرجان في الدكات الصخرية المتواجدة على عمق يتراوح من 25 إلى 200 متر، وهو ينمو بسرعة كبيرة، قد يصل في بعض الأحيان إلى علو قدره 5 سنتمتر. ومن بين أهم المناطق التي يتواجد فيها المرجان؛ القالة، خليج عنابة، جيجل، بجاية، وتنس[1].

تعتبر القالة أو مرسى الخرز ــ كما كانت تسمى قديما ــ أول منطقة في الشرق الجزائري استغل فيها المرجان؛ وهو ما نقله لنا رحالة العصر الوسيط. فقد لاحظ البكري الذي زار المنطقة خلال القرن الخامس الهجري وجوده هناك، وقد عبر عن ذلك قائلا:"... وشرقي مدينة بونة مدينة مرسى الخرز فيها المرجان..."[2]. وقد كان مرجان القالة منذ العصر الوسيط مطلوبا جدا بفضل جودته التي تميزه عن مرجان المناطق الأخرى من الساحل الشمال إفريقي وهو ما ذكره ابن حوقل قائلا:"... ولا أعرف في شيء من البحار له نظيرا في الجودة، ولا يوجد المرجان في مكان غير هذه القرية المدعوة بمرسى الخرز ومدينة تنس وسبتة، والذي بها من المرجان قليل الجوهر حقير المقدار في جنب ما يخرج من مرسى الخرز..."[3].

وقد ظلت القالة تمثل المركز الأساسي لصيد المرجان لقرون من الزمن، إلى عهد الشركة الملكية الإفريقية التي اتخذت منها مركزا أساسيا لقيامها بهذا النشاط[4]؛ وهو ما أشار إليه نص الأمر رقم 25 الذي ورد فيه ذكر للمراكب التي كانت ترسو في ميناء

---

(1) A. Ch Fillias, Le Corail, in L'Algerie, Documents divers, Imprimerie Curash, 1878, Alger, p19.

(2) أبو عبيد الله البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، نشر Le Baron de Slane, Imprimerie de gouvernement, Alger, 1857، ص55.

(3) ابن حوقل، مصدر سابق، ص 76.

(4) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.506.

البستيون، والتي يقصد بها المراكب المعدة لصيد المرجان، وقد صدر الأمر عن حسين باي، حيث جاء فيه:"... والصنادل الذين يقربوا للقالة ... ولا يقربون الناحية التي بها مراكب النصارى..."[1]. وقد تمسكت الشركة الملكية بصيد المرجان في القالة بالرغم من أن الامتياز الممنوح لها يعطيها الحق في صيده على طول السواحل الجزائرية الممتدة من القالة إلى بجاية. وقد حاولت الشركة توسيع نشاطها في صيد المرجان إلى مناطق أخرى غير القالة، فبعثت بقاربين إلى خليج سطورة[2] للقيام بتجربة الصيد هناك، كان ذلك في سنة 1751م، ولكنها تراجعت عن ذلك[3].

ونستطيع أن نفهم أهمية مرجان القالة، وتمسك الشركة بالصيد هناك ــ دونا عن المناطق الأخرى التي يتواجد بها المرجان ــ عندما نقرأ شهادة ديفونتين Desfontaines الذي زار المنطقة في منتصف الثمانينات من القرن الثامن عشر؛ حيث يقول:" يوجد المرجان بكثرة في خليج عنابة، ولكنه أقل قيمة مقارنة مع مرجان القالة؛ وذلك راجع إلى وجوده في قاع مرتفع (أي قريب من سطح الماء)، فيتعرض بذلك إلى تعرية جذوره، ونظرا لــكونه لا يقتلع مبــاشرة بعــد ذلك؛ فإنه يفقد من قيمته عندما يعود الصيادون مرة أخرى لاقتلاعه"[4].

يذكر ديفونتين Desfontaines أن أجود أنواع المرجان هو الأحمر الفاقع الموحد اللون، وغير المسوس، ثم يأتي بعده الأبيض والأحمر الفاتح الذي يقل أهمية عنه[5]. وهي الأنواع نفسها التي ذكرها القسيس بواري L'Abbé Poiret حيث يقول:" المرجان الأحمر هو أكثر شيوعا واستعمالا، وهو الوحيد الذي يتم صيده في المياه الجزائرية، حيث يتدرج هذا اللون ليمنحنا درجات متنوعة منه، فيوجد وبصفة نادرة في اللون الوردي الفاتح القريب من لون البشرة، ويوجد بشكل أكثر ندرة في لون أبيض جميل قريب من لون الحليب"[6]. لذلك ظل مرجان القالة يملك شهرة مستحقة نظرا لألوانه وجودته، مما جعله مطلوبا طيلة القرن الثامن عشر[7].

---

(1) نص أمر رقم 25 صدر من حسن باي يتمسك به قبطان البستيون بيرو، حرر بتاريخ أوائل جمادى الثانية 1165هـ الموافق لأواسط أفريل 1752م.

(2) تقع سطورة في خليج يبلغ طوله 34 ميلا وعرضه 13 ميلا، وتبعد عن سكيكدة بـ 3 كلم برا وميلين بحرا. F.Du Bouchage, Op.Cit., p.71.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.506.

(4) L. R. Desfontaines, Op.Cit., p.231.

(5) Ibid., pp.231, 232.

(6) L'Abbé Poiret, Voyage en Barbarie ou Lettres écrite de L'ancienne Numidie, 1785 et 1786, T 2, Librairie J.B.F De La Rochelle, Paris, 1789, p 52.

(7) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.518.

2.2.1.2/ نشاط الشركة في صيد المرجان:

لم تحدد الحكومة الجزائرية كمية للمرجان الواجب اصطياده، ولا المدة الزمنية المحددة لذلك. حيث أن التقليد الذي كان معمولا به آنذاك في صيد المرجان هو أن يبدأ من شهر أفريل إلى نهاية جويلية؛ ولكن ولأنه كان من الصعب أن يترك الصيادون في القالة دون عمل لعدة شهور، أقرت الشركة لهم ممارسة هذا النشاط طوال السنة[1]. وقد أدى عدم احترام المدة المتعارف عليها للصيد ــ وعدم اتخاذ الحكومة الجزائرية أي إجراء لتنظيم هذا الأخير ــ إلى تناقص كميات المرجان، حيث لاحظ ديفونتين Desfontaines إبان زيارته للمنطقة أن البحار قد استهلكت وأنهكت بسبب كثرة الصيد؛ لذلك أصبح المرجان لا يتكاثر إلا ببطء[2]. وقد كان ذلك يتسبب في مشاكل للشركة تتمثل في تفاوت كميات المرجان المصطاد؛ مما كان يؤدي إلى التأخر في دفع الضريبة الخاصة بهذا النشاط والمتمثلة في الصناديق الثلاثة من أجود أنواع المرجان، والتي كانت تلتزم بدفعها في شهر محرم من كل سنة (كما سيأتي التفصيل فيه لاحقا)[3].

كانت الشركة تعتمد أساسا على الصيادين البروفانس والكرسيكيين[4]. كان قارب الصيد البروفانسي يركبه سبعة أشخاص مقسمين إلى: رئيس، وربان، و5 بحارة، أما القوارب الكرسيكية فكان يركبها ثمانية أشخاص[5]. وقد كانت الشركة تتعاقد مع الصيادين لمدة ثلاث سنوات[6]. كما كان مدير البستيون ينصب رئيسين على هؤلاء الصيادين ليقوما بوظيفة المفتش عليهم[7]. ويدعى هؤلاء بـــ رؤساء الشاطئ (patrons de plage)[8].

كان مجموع القوارب الموجهة للصيد يرتفع تدريجيا خلال عمر الشركة؛ حيث لم يكن "عددها يمثل في سنة 1753 سوى أربعة عشر قاربا، ثم ارتفع سنة 1759 إلى ثلاثة وعشرين، وأصبح سنة 1777 اثنين وثلاثين، ليصل فـــي سنة 1780 إلى ثـــمانية

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.513.
(2) L. R. Desfontaines, Op.Cit., p.231.
(3) من بين الرسائل التي أشارت إلى التأخر في دفع الضريبة على صيد المرجان المتمثلة في ثلاث صناديق، ينكر الرسالة رقم 6 من حسن باي إلى قيطان البستيون، حررت أواخر رمضان عام 1159هـ.
(4) أدمج الكرسيكيون في العمل لدى الشركة الملكية عقب التحاق بلادهم بفرنسا في 15 أوت 1768. H.Garrot, Op.Cit., p.576.
(5) L. R. Desfontaines ,Op.Cit., p.230.
(6) Prix, Conditions ,Règlements nouveaux, arétés par la Cie. R. A pour la pêche de corail, Marseille 3 Mars 1785, In Ch.Féraud, La Calle, Op.Cit., p.629.
(7) Règlement pour le Comptoir... 1745, Art 23, Op.Cit., p.324.
(8) Paul Masson ,Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.515.

وثلاثين"[1]. ويقسم كل قارب غلة الصيد إلى 12 قسما ونصف بحيث يأخذ الرئيس أربعة أقسام، والربان قسمين، ويأخذ كل بحار قسما واحدا، ويُوَجه قسم ونصف كمصاريف للقارب. ويكلف كل رئيس قارب patron corailleur بتسليم غلة الصيد كل ثلاثة أشهر أي أربع مرات في السنة[2].

وقد نص القانون الداخلي للشركة لسنة 1745 على أن كل رئيس قارب يضع المرجان الذي يتم صيده في صندوق مقفل يبقى محتفظا بمفتاحه؛ بعد أن يكون قد قام بتجفيف المرجان وتنقيته من الشوائب. ثم يضع الصندوق في المخزن، ولا يتركه عنده طيلة الأشهر الثلاثة التي تسبق تسليم الغلة[3].

ينقسم المرجان المصطاد إلى خمسة أنواع حسب الأهمية وهي كالتالي: مرجان النخب الأول، مرجان النخب الثاني، مرجان الغصينات (branchette)، المرجان الرقيق (Menu)، مرجان الفوندات(fondette)[4] ويدعى أيضا المرجان المنسق Assortie[5]. وقد كانت هذه الأنواع تقيم حسب درجة خشونة القطع وغلظتها؛ بحيث كانت القطعة الأغلظ هي الأحسن، وهو ما توضحه الرسالة رقم 31، التي بعث بها أحمد باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... والعادة أنكم ترسلون لنا صندوق... معمر بالمرجان الصافي الخشين المليح غاية[6]، فصرتم ترسلون... شيء رقيق لا يصلح..."[7].

وقد كانت الشركة في البداية تدفع في هذه الأنواع أسعارا زهيدة للصيادين مقابل كونها تبيع الأكل والتجهيزات لهم بسعر منخفض. وهذا الوضع كان مكلفا بالنسبة للشركة وغير مشجع للصيادين، وكان يحرض على تهريب المرجان من طرف هؤلاء وبيعه للأجانب في عرض البحر. وفي سنة 1751 قررت الشركة رفع الأسعار فبدأت بدفع 14 فرنكا للغصينات، و16 فرنك للنخب الأول والثاني[8]. إلى أن أصبحت في سنة 1785 تدفع ما يلي من الأسعار: 30 فرنكا على النخب الأول للرطل الواحد منه، وعن النخب الثاني 25 فرنكا، وعن الغصينات 15 فرنكا، وعن الرقيق 5 فرنكات، وعن المنسق فرنك

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.507.
(2) Desfontaines, Op.Cit., p.231.
(3) Règlement pour le Comptoir... 1745, Art 23, Op.Cit., p.324.
(4) لم نعثر على ترجمة لهذه الكلمة أغلب الظن أن تكون مصطلحا خاصا أطلق على هذا النوع من المرجان.
(5) Paul Masson, Histoire des établissements,... Op.Cit., p.520
(6) تعني بالفصحى الجيد جدا .
(7) الرسالة رقم 31 من أحمد باي إلى قبطان البستيون، وصلت خلال شهر فبراير 1763.
(8) Paul Masson, Histoire des établissements, Op.Cit., pp. 515-516.

واحد[1].

وقد كان كل قارب ملزما بأن يسلم الشركة كل سنة 20 رطلا على الأقل من مرجان النخب الأول والثاني (أي 10 رطلات عن كل نوع)؛ بحيث تمنح لرؤساء الصيادين 30 فرنكا مكافأة عن كل 5 رطلات من المرجان الزائد عن الحد الأدنى المطلوب. بينما يؤخذ من الصيادين 40 فرنكا عن كل 5 رطلات ناقصة إذا حدث العكس وسلمت الشركة كمية أقل من الحد الأدنى المطلوب. أما إذا سلم رئيس الصيادين 15 رطلا أي 7.5 عن كل من النخبين الأول والثاني لا يدفع له فيها إلا الأسعار القديمة (أي التي كانت تدفع قبل سنة 1785) أي 14 فرنكا بالنسبة للنخبين الأول والثاني، و4 فرنكات بالنسبة للمرجان الرقيق، و10 صول بالنسبة للمنسق[2]. أما بالنسبة للرؤساء الذين لا يسلمون 12 رطلا من مرجان النخب الأول، والثاني خلال مواعيد التسليم الأربعة طوال السنة؛ فإنهم سيحرمون من عملهم ويوظف بدلا عنهم أفضل البحارة[3].

وقد كان مدير البستيون والمفتش يقفان على جميع عمليات شراء المرجان من الصيادين، ولا يقبلان سوى المرجان الجاف والنقي؛ ويقفان على عملية تنسيق الصناديق التي يقوم بها الصيادون حتى تكون كل الصناديق متساوية الوزن[4].

كان صيد المرجان يتم بواسطة آلة يدوية، وهي عبارة عن حبل طويل مفتول بمتانة حتى لا ينقطع إذا صادفته أحجار البحر. ويتصل بهذا الحبل صليب خشبي غليظ يبلغ طول ذراعيه حوالي 3 أقدام، يشد إلى وسطه حجر يتراوح وزنه ما بين 50 و60 رطلا ليساعد على إنزال الآلة إلى أعماق البحر. وعلى كل طرف من الأطراف الأربعة للصليب تُثبّت شبكة متينة لحمل المرجان"[5].

3.2.1.2/ مكانة صيد المرجان في أعمال الشركة الملكية:

يحتل صيد المرجان مكانة هامة في أعمال الشركة؛ تتبين هذه الأهمية من خلال شهادات لبعض المسؤولين في الشركة، يذكر منها: شهادة كرفاك Caravaque مدير البستيون في مذكرة كتبها في 16 سبتمبر 1778 جاء فيها: "ظلت الشركة تعتبر صيد

(1) Prix ,Conditions ,Règlements..., Op.Cit., p.628.
(2) Ibid., p. 629 .
(3) Prix, Conditions... ,Op.Cit., p.628.
(4) Obligations du Gouverneur...,1767 ,Art 5, Op.Cit., p.349.
(5) Desfontaines, Op.Cit., p.229.

المرجان أساسا لوجودها وفرعا صلبا لمداخيلها"، ومنها أيضا رسالة من برطران Bertrand المدير العام للشركة إلى العمدة دولاتور De Latour ، جاء فيها: "إذا توقفت الشركة عن الصيد ستفقد أساس وجودها"[1]. توضح هذه الشهادات أن أهمية المرجان بالنسبة للشركة تكمن في اعتباره الأساس الأول الذي نشأت بفضله الامتيازات في الجزائر، هو المبرر الأساسي الذي سمح للشركات الفرنسية ــ المتعاقبة على استغلال هذه الامتيازات ــ بالاستقرار بالجزائر وإنشاء مؤسسات على أرضها؛ والتي من أهمها على الإطلاق البستيون الفرنسي في القالة، الذي كان الهدف الأول من بنائه (كما ذكرنا سابقا) إنما هو من أجل إيواء العمال وموظفي الشركة، الذين كان من أهمهم صيادو المرجان وأعدادهم الكبيرة[2]. وإذا فقدت الشركة نشاط صيد المرجان في الجزائر فإنه لا يصبح هناك أي مبرر لاستقرارها في مؤسسة ضخمة كالبستيون، وإنما يصبح عليها أن تقلص منه وتعوضه بدار تشبه دارها في عنابة والقل. وهو ما سوف يجعلها تفقد مكانتها في الجزائر فتصبح مثلها مثل أية مجموعة من التجار الأجانب الذين كانت الجزائر تسمح لهم بامتلاك الديار التجارية على أراضيها[3].

أما من جانب آخر فإن المرجان كان يـــمثل للشركة دخـــلا قارا لا تتدخل فيـــه العوامل الطبيعية والإنسانية بالقدر الذي تتدخل به هذه العوامل في المواد الأولية الزراعية والحيوانية الأخرى التي تتاجر فيها هذه الأخيرة. مما جعلها تعتمد عليه في سد جميع مصاريفها القارة بما في ذلك مصاريف الصيانة والأجور والضرائب والهدايا وأرباح المساهمين، والتي كانت تقدر سنويا بـــ 180000 فرنك في السنة[4]. وذكر دي لا بريمودي De La Primaudaie أن:" صيد المرجان لوحده كان كافيا لسد جميع مصاريف الشركة"[5]. وفي هذا المجال يقول القسيس بواري L'Abbé Poiret بأن: "صيد المرجان

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., Note pp.504, 505.

(2) تم التطرق لصيادي المرجان وأعدادهم ، في الفصل الأول، عنصر أهم موظفي البستيون، ص 60.

(3) من الأمثلة على الديار التجارية التي كانت الجزائر تسمح بإقامتها على أراضيها، دار لويس ميشال جيمون Louis-Michel Gimon التي تأسست سنة 1757، واستمرت إلى غاية الثورة الفرنسية 1789، كان مقرها في مدينة الجزائر، و كان صاحبها يقوم بتصدير أهم المواد الأولية مثل الصوف، والشمع والجلود، وغيرها، من بين هذه الديار أيضا دار دونغالييرDengallière، دار بافوBafau، وقد استمر وجود هذه الديار التجارية حتى الاحتلال ومن بين الديار التي اشتهرت خلال الفترة التي سبقت الاحتلال دار اليهوديين بكري وبوشناق اللذين استقرت عائلتيهما في مدينة الجزائر قادمتين إليها من مدينة ليفورن الإيطالية وذلك منذ العقدين الأولين من القرن 18. وقد تأسست دارهما التجارية منذ سنة 1797، إلى غاية الاحتلال..A. Devoulx, Relevé des principaux..., Op.Cit.,pp 379, 381, 384، وداد بيلامي، النفوذ الاقتصادي ــ السياسي ليهود الجزائر(1516- 1830)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، تحت إشراف: د.حميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص ص 102، 108، 112.

(4) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص88 ، أخذا عن « mémoire sur les concessions »

(5) De La Primaudie, Op.Cit., p.57.

كان يعتبر الركيزة الأساسية لنشاط الشركة بفضل... أنه ظل يوفر لها دخلا دائما استطاعت من خلاله سد جميع مصاريفها خاصة في الفترات التي تكون فيها الغلة وفيرة؛ والتي بفضلها حافظت الشركة على توازنها واستمرار أعمالها"[1].

إضافة إلى ما سبق فإن أهمية صيد المرجان بالنسبة للشركة تكمن في عدم خضوعه لرقابة السلطة الجزائرية من حيث فرض رسوم على صيده أو تحديد كمياته كما كان الحال بالنسبة للتجارة؛ ولم يكن يفرض على الشركة سوى الصناديق الثلاثة الواجبة الدفع لكل من الباي والداي في مطلع كل سنة هجرية[2]. وكان ممثلو السلطة العليا في البلاد ــ إذا ما احتاجوا إلى مزيد من المرجان ــ يطلبونه من الشركة ويدفعون لـــها ثمنه، وهو ما أشارت إليه عدة رسائل من بينها الرسالة رقم 5 التي بعث بها حسن باي إلى شيخ المعزولة عبد الله، جاء فيها:"... وإننا قد احتجنا صندوق مرجان نعطو حقه للقبطان، فها نحن كتبنا له عليه يبعث لنا صندوق ويعرفنا بحقه، نبعثو له قيمته..."[3]

لكن وبالرغم من هذه المكانة التي اكتساها صيد المرجان في أعمال الشركة؛ إلا أن كمياته لم تبلغ أبدا كميات السلع الأخرى التي كانت تتاجر فيها الشركة مثل الحبوب والجلود وغيرها...[4]. بينما أرباح الشركة فيه كانت تكمن في السعر الذي تبيع به المرجان الخام في مرسيليا[5]؛ حيث كانت عملية البيع تتم مرتين في السنة عن طريق مزاد علني؛ وتشمل الأنواع الثلاثة للمرجان وهي: مرجان الغصينات، والمنسق والـــرقيق[6]. وقد كان وزن صندوق الغصينات يبلغ 100 رطل ، وكانت قيمته تساوي 2200 جنيه. أما الرقيق فكان وزن الصندوق الواحد منه يبلغ 150 رطلا وقيمته 950 جنيه، أما المرجان المنسق فكان الصندوق الواحد منه يزن 150 رطلا وكانت قيمته 1800 جنيه . وتعتبر هذه الأسعار حدا أدنى لا تقبل الشركة عروضا أقل منها؛ فكان ربح

---

(1) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie, Op.Cit., p.64.

(2) سيأتي التفصيل في الضريبة المفروضة على صيد المرجان في المبحث اللاحق: عنصر الرسوم على المرجان ، ص ص 135-136.

(3) الرسالة رقم 5، من حسن باي إلى الشيخ عبد الله بن أبي العباس، وصلت بتاريخ 1746.

(4) Paul Masson ,Histoire des établissements ... Op.Cit., p.505.

(5) كانت الشركة تبيع مرجانها الخام لحرفيي مرسيليا الذين كانوا يصنعونه ثم يعيدون بيعه للدول المختلفة منها دول شمال إفريقيا، مصر، روسيا، إيران، عدة مناطق من الهند الشرقية. وكان المرجان الخام يمر في مراحل صقله وتصنيعه على 14 يد عاملة حتى يصل إلى شكله النهائي الجاهز للتسويق. Ch. Feraud , La Calle..., Op.Cit., p. 484

(6) كان المرجان الذي يتوصل إلى وضعه في الصناديق، وبالتالي عرضه للبيع يشمل ثلاث أنواع؛ وهي الغصينات والرقيق والمنسق، أما مرجان النخب الأول والثاني فهما يعتبران من أجود أنواع المرجان المصطاد، ويتم استعمالهما في عملية "التنسيق"؛ وهي تعني عملية توزيع وترتيب القطع المختلفة في الصناديق المخصصة لها، فكانت تلك القطع تستعمل في جبر النقص، أو الرداءة التي قد تتسم بها الأنواع الثلاثة؛ وهو ما توضحه تفاصيل عملية التنسيق التي أشار إليها الدفتر اليومي للقالة. Journal de La Calle, 06/08/1759, Op.Cit., p.13

الشركة يتوقف على إقبال المشتري على السلع المعروضة، وعلى وجهة نظره ومدى قيمة الأسعار التي يدفعها في المزاد العلني ، حيث كانت أرباح الشركة في بعض الأحيان تصل إلى40%[1].

إذا ألقينا نظرة على كميات المرجان الذي كانت تحصل عليها الشركة سنويا نجدها مرت بعدة مراحل: "امتازت المرحلة الأولى ــ والتي دامت عشر سنوات ــ بركود حيث لم تحقق مبيعاته الأرباح المطلوبة؛ وبذلك كان صيده يعد مكلفا مقارنة مع الأسعار التي كانت تبيعه بها؛ حيث نجده في سنة 1745 لم يحقق سوى كمية تقدر بحوالي 7200 رطل بيعت بـــ 72000 جنيه فقط. وهذا ما يفسر ما كتبه دي فيرايون De Verrayon في مذكرته التفتيشية سنـــة 1750:" يعتبر صيد المرجان اليوم النشاط الأكثر كلفة بالنسبة للشركة"[2].

ثـــم لم يلبث ناتج الصيد أن ارتفع ما بين سنتي 1752 و1760 ليحقق 11000 رطل، ثم ارتفع في الخمس سنوات التي تلته إلى 20000 رطل، ثم وصل إلى 25000 رطل أي ما يعادل 180 صندوقا قبل حلول سنة 1780 ولكن هذا الازدهار لم يدم طويلا حيث تناقص بشكل مذهل خلال السنوات التي سبقت الثورة"[3]؛ حيث نستشف ذلك من خلال رسالة لأحد مدراء الشركة بتاريخ 16 جويلية 1786 جاء فيها :"تراجعت غلة الصيد إلى 60 أو 50 صندوقا من المرجان كما أن جودته ليست عالية. والشركة اليوم تمر بحرج كبير تجاه التزامها بدفع الصندوقين من المرجان الجيد الذي تدين بدفعه للجزائر"[4].

وقد أورد بول ماصون إحصائيات عن غلة الصيد لأكبر عدد من السنوات التي استغرقها عمر الشركة أخذا عن الوثائق التي وجدها في الأرشيف الخاص بهذه الأخيرة. وقد كانت خلال السنوات الأولى من عمرها حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5)

كميات المرجان المصطاد بين سنتي(1741-1766)[5]

(1) Paul Masson , Histoire des établissements... Op.Cit., p.519. (d'après un mémoire d'un des directeur de la Cie R. A, 1767).
(2) De Verrayon, Op.Cit., pp. 327-328.
(3) Paul Masson, Histoire des établissements... Op.Cit., p.507.
(4) Ibid., p.508.
(5) Ibid., Note pp.506,507. (d'après les dépouillements des bilans de la Cie R. A).

السنوات	الكمية بالرطل المرسيلي
1741	5369
1742	5416
1743	14776
1744	8870
1745	7253
1746	10600
1747	9579
1748	7126
1749	7340
1750	8943
1751	2033
1760 -1752	11000
1766-1761	20000

أما ما بين سنتي 1770و1781 فإننا نجد غلة الصيد كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

كميات المرجان المصطاد ما بين سنتي 1770 و1781[1]

السنوات	عدد الصناديق[2]
1770	69
1771	154
1772	186
1779	185
1781	146

وقد كانت ما بين سنتي 1783و1789 كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (7)

كميات المرجان المصطاد ما بين سنتي 1783 و1789[3]

(1) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., Note p.507, (d'après une lettre du 16 juillet 1786).

(2) كانت الصناديق تزن ما بين 100 و150 رطلا. Ibid., Note p.507

(3) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., Note p.508 , (d'après dépouillement des bilans de la Cie R.A) .

السنوات	عدد الصناديق
1783	72
1785	69
1786	69
1787	53
1788	64
1789	63

وقد أثر هذا التذبذب ــ في كميات المرجان المحصل عليه ــ على البطء في دفع ضريبة الصناديق الثلاثة التي كانت الشركة تلتزم بدفعهم للباي أو الداي؛ وهو ما توضحه الرسائل التي كانت تشير إلى ذلك التأخير خاصة إذا تمت مطابقتها بالسنوات التي كانت الشركة تحصل فيها على مردود ضعيف في الصيد. يذكر على سبيل المثال أنه في سنة 1746 لم تحصل الشركة سوى على 10600 رطل من المرجان وهو يقارب ما معدله 84 صندوقا ونصف؛ مما أدى بحسن باي إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى قبطان البستيون يلومه فيها على تأخر دفع ضريبة المرجان لمدة تقارب الثمانية أشهر؛ إلى درجة أنه اتهم الشركة بأنها تريد أن تمتنع عن دفع هذه الضريبة، حيث جاء في الرسالة:"... وأردتم تبطلون الصندوقين الذي عليكم..."[1]. وفي أحيان أخرى كانت الشركة لا تحصل سوى على مرجان سيء النوعية، وبكميات قليلة وهو ما حدث في سنة 1748؛ حيث لم تتحصل هذه الأخيرة فيها سوى على 7126 رطلا أي ما يقارب ما معدله 57 صندوقا؛ مما أدى بها إلى دفع المستحقات التي عليها بكمية أقل من العادة، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 11؛ التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون دي سالف De Salve، جاء فيها:"... وأنه لم يكن عندكم المليح[2] سوى ما اخترته ووجهتموه لنا في الصندوق الصغير..."[3].

وإذا حاولنا تفسير التذبذب في كميات المرجان التي حصلت عليها الشركة خلال سنوات عمرها؛ فيمكن إجمال أسباب ذلك فيما يلي:

-كفاءة ونزاهة الصيادين من عدمه: تعتبر كفاءة الصيادين وأمانتهم عاملا مهما في

(1) الرسالة رقم 6 من حسن باي إلى قبطان البستيون، حررت بأواخر رمضان عام 1159هـ الموافق لـ نهاية سبتمبر 1746.

(2) تعني بالفصحى الجيد.

(3) الرسالة رقم 11 من حسن باي إلى القبطان صالوة، وصلت بتاريخ 1748/06/12.

وفرة أو قلة غلة الصيد؛ حيث ظلت الشركة منذ بداية نشاطها في الجزائر تستخدم الصيادين البروفانس "الذين كانت تجلبهم من المناطق الداخلية لفرنسا، فكانوا أناسا ريفيين لم تكن لهم خبرة بالصيد والبحر؛ مما جعل الشركة تستعين من حين لآخر بالبحارة الجنويين والقطلونيين. إلى أن تم إلحاق جزيرة كرسيكا بفرنسا وإدماج الكرسيكيين رسميا في العمل لدى الشركة ابتداء من سنة 1771. ويعتبر الكرسيكيون من أكفأ صيادي المرجان في أوروبا"[1].

كان بعض الصيادين يهربون جزءا مما يصطادونه ويبيعونه للأجانب في عرض البحر مما أدى إلى خسائر بالنسبة للشركة[2]. والسبب في ذلك يرجع إلى طريقة هذه الأخيرة في التعامل مع الصيادين. حيث نجد ــ في مذكرة دي فيرايون De Verrayon التفتيشية لسنة 1750ــ ما يشير إلى ذلك من خلال ما اقترحه هذا الأخير من تدابير من أجل رفع الإنتاج ومنع التهريب، مركزا على الصيادين؛ حيث جاء في مجمل اقتراحاته ما يلي:" لتشجيع الصيادين حتى يخلصوا في عملهم أكثر ويتركون التهريب؛ أقترح أن تتحمل الشركة 50% أو 60% من الخسائر التي قد يتعرض لها الصيادون في أثناء قيامهم بعملهم، بدلا من جعلهم يتحملونها لوحدهم. وبدلا من أن ندفع لهم مبالغ محددة على المرجان الذي يصطادونه نتفق معهم على أن يباع المرجان لصالحهم في مرسيليا، ثم تُحصّل الشركة على 20% أو 30% من ثمن البيع وهذا سيمنع التهريب[3].

2- الأخطار التي قد يتعرض لها الصيادون في عرض البحر: والتي من بينها خطر القراصنة السلاويين الذين يجوبون البحر[4]. ولعل ما يفسر أن هؤلاء الصيادين لا يذهبون إلى مناطق بعيدة عن القالة؛ ولا يسعون في البحث عن مناطق جديدة للصيد غير التي تعودوا عليها؛ مما يجعلنا نستنتج أن ذلك هو السبب الرئيسي في عامل آخر وهو:

3- فراغ قاع البحر من المرجان: أو إنهاك المناطق التي يتكاثر فيها هذه الأخير بسبب كثرة صيده فيها؛ حيث لم يكن هناك ما ينظم طريقة صيده التي كانت تتم بشكل عشوائي. كما أنه لم تكن في ذلك العصر طرق عقلانية يستعملها الصيادون في صيد

(1) Paul Masson, Histoire des établissements....,Op.Cit., pp.508 ,510.
(2) Baron Baude, Op.Cit., p.205.
(3) De Verrayon, Op.Cit., p.328.
(4) Paul Masson ,Histoire des établissements...,Op.Cit p.509.

المرجان[1]. وهو ما أشار إليه ديفونتين Desfontaines قائلا:"... كان يستعمل في السابق أربعون قاربا للصيد واليوم لا يوجد سوى ثلاثين. وثمانية قوارب اليوم تصطاد في عام كامل ما كان يصطاده قارب واحد في الماضي. هذه المياه اليوم قد أنهكت، والمرجان لا يتجدد إلا ببطء"[2].

لـــذلك نجد بأن الشركة بدأت تبحث عن مياه جديدة للصيد تمثلت في مياه تونس؛ حيث نجدها قد وقعت مع باي تونس في سنة 1771 معاهدة لصيد المرجان[3]، مما أدى بكميات المرجان إلى القفز إلى ما معدله 167 صندوقا ما بين سنتي 1771 و1781؛ كما يوضحه الجدول السابق.

وإذا أردنا تكوين فكرة تقريبية حول مردود نشاط الشركة في صيد المرجان؛ ينبغي القيام بمقارنة بسيطة بمردود نشاطها في التجارة، للوصول في الأخير إلى الاستنتاج أن صيد المرجان كان نشاطا ثانويا بالنسبة لها، والأرباح التي كانت تجنيها الشركة منه تعتبر زهيدة إذا ما قورنت بأرباحها في التجارة.

ولنضرب لـــذلك مثالا؛ وهـــو محاولة مقارنة أرباح الشركة في صيد المرجان بأرباحها في تجارة الحبوب في سنة 1771، التي بلغت فيها أرباح تجارة هذه الأخيرة لوحدها 1.938.000 جنيه[4]. أما إذا حاولنا معرفة أرباح الشركة من صيد المرجان في السنة نفسها؛ فَسَيُعتمد على المعطيات التالية:

- حصلت الشركة في سنة 1771 على 150 صندوقا من المرجان[5].
- يتراوح وزن الصندوق حسب نوعية المرجان من 150 إلى 100 رطل، وهي كالتالي : -صندوق الغصينات يزن 100 رطل.

-صندوق المرجان الرقيق يزن 150 رطلا.

-المرجان المنسق أو الفوندات يزن 150 رطلا[6]

فيكون معدل وزن الصناديق الثلاثة حوالي 133 رطلا.

- كانت الأسعار الأولية لهذه الأنواع قبل الشروع في المزاد كالتالي:

---

(1) Paul Masson ,Histoire des établissements...,Op.Cit., p.509.
(2) Desfontaines, Op.Cit., p.231.
(3) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.511.
(4) Ibid., p.493.
(5) أنظر الجدول السابق، رقم 6، ص 127.
(6) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.519, (d'après un mémoire des directeurs de la Cie R. A, Année 1767).

-صندوق الغصينات يساوي 2200 جنيه.

-صندوق المرجان الرقيق يساوي 950 جنيه.

-صندوق المرجان المنسق يساوي 1800 جنيه[1].

أي ما معدله 1650 جنيه للصندوق الواحد.

وبذلك تكون قيمة المائة وخمسين صندوقا من المرجان الذي حصلت عليه الشركة في 1771 يساوي 247500 جنيها كسعر ابتدائي. وإذا أنقصنا من هذا المبلغ التكاليف التي تتحملها الشركة والمتمثلة في المبالغ التي تدفعها للصيادين على الأنواع الثلاثة من المرجان نصل إلى المبلغ الصافي الذي تربحه الشركة. ونستطيع حساب التكاليف المذكورة تجاه الصيادين انطلاقا من المعطيات التالية:

- إذا كان معدل الرطل الواحد في جميع أنواع المرجان يكلفها 6 جنيهات (اعتمادا على الأسعار التي كانت تدفعها الشركة في 1785 والتي كانت أعلى من الأسعار التي كانت تدفعها في وقت سابق كما رأينا سابقا).
- وإذا كان الصندوق يحتوي 133 رطلا فتكون تكلفة الصندوق 798 جنيه، وبذلك فهي تدفع للصيادين عن المائة وخمسين صندوقا 119700 جنيه.
- وإذا حسبنا الفرق بين هذا المبلغ الإجمالي المدفوع للصيادين وبين السعر الذي باعت به المائة وخمسين صندوقا في مرسيليا والمقدر بـ 247500 جنيها دون حساب المصاريف الأخرى التي قد تتحملها الشركة من تموين وصيانة لمراكب الصيد، و مصاريف شحن و تخليصات قد تضطر الشركة لدفعها في مرسيليا أو تجاه الصيادين في الجزائر؛ فيكون بالتالي المبلغ الباقي الخام حوالي 127800 جنيه[2].

وبمقارنة هذا المبلغ بربحها في تجارة الحبوب المذكور آنفا والذي وصل في السنة نفسها (1771) إلى حوالي 1.938.000 جنيه[3]، فإن الفرق يتجلى بوضوح بين المبلغين ؛ مما يجعلنا نتأكد من أن صيد المرجان كان بالنسبة للشركة نشاطا ثانويا لا يدر عليها ما

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.519.

(2) هو مبلغ تقريبي واستنتاجي لا يمكن الجزم بدقته.

(3) يجب الأخذ بعين الاعتبار في هذا الرقم القمح الذي استطاعت الشركة الملكية شحنه من تونس بفضل معاهدة 1770 والذي بلغ 2000 قفيز ما بين سنتي 1770 و1774 (أي حوالي 8000 شحنة مرسيلية). أنظر عنصر الحبوب من هذا الفصل، ص 105.

كانت تدره التجارة، بل كان يعتبر رمزا ومبررا لوجودها في الشرق الجزائري سواء بالنسبة لها أو للشركات التي سبقتها باعتباره الأساس الأول الذي نشأت بفضله الامتيازات.

2.2/ المبحث الثاني: التزامات الشركة تجاه الجزائر وخدماتها:

كانت الشركة تلتزم بدفع مقابلٍ عن الحقوق التي منحت لها في استغلال الامتيازات؛ فكان هذا المقابل عبارة عن أموال تارة، وأشياء عينية تارة أخرى متمثلة في الهدايا التي كانت تدفعها للسلطات المحلية في قسنطينة ومناطق الامتيازات. وللداي وكبار موظفيه في الجزائر.

كما كانت الجزائر تستفيد من الخدمات التي تقدمها لها هذه الشركة متمثلة في السلع التي كانت تبيعها في مناطق الامتيازات، وأطبائها الذين كانت تضعهم تحت تصرف كل من يطلب الانتفاع بهم سواء سكان مناطق الامتيازات، أو كبار رجال الدولة في بايلك قسنطينة ومدينة الجزائر. كما كانت الشركة الملكية ــ بحكم العلاقات الودية التي تجمعها بالجزائر ــ تخدم هذه الأخيرة أيضا عن طريق التوسط في افتداء أسراها المحتجزين في الدول الأوربية.

1.2.2/ إلتزامات الشركة المالية :

لقد كانت الشركة الملكية تلتزم بعدة أنواع من الالتزامات المالية مقابل الامتيازات الممنوحة لها، وقد تنوعت هذه الالتزامات بين ضرائب فرضت عليها مقابل حقها في احتكار الامتياز، وبين رسوم على السلع المختلفة التي تشحنها من موانئ الامتيازات، وبين ضرائب تدفعها للسلطات المحلية، وبعض الأعيان في تلك المناطق.

1.1.2.2/ الضرائب المفروضة على حق الامتياز:

نصت معاهدة 1694 على مقدار الضريبة التي تدفع مقابل الحق الحصري في التمتع بالامتيازات. وتقدر قيمتها بـــ 34000 دبلون ذهبي؛ حيث ينص البند 11 من المعاهدة على ما يلي :"... بموجب هذه الامتيازات والأذونات التي منحناها للسيد هيلي Hely نمنع على أي كان بأن يذهب إلى الأماكن المذكورة للشحن... وذلك مقابل المبلغ الذي يدفعه هذا الأخير للديوان والمقدر بـــ 34000 دبلون ذهبي كل سنة مقسط على ست

مرات؛ بحيث يدفع القسط الواحد منها كل شهرين. وهو ما يجعلنا نسمح له بالاحتفاظ والتمتع بالإقامة في البستيون والمناطق التابعة له"[1]. وقد كان من يتولى دفع هذه الضريبة وكيل الشركة في الجزائر[2].

وقد كانت هذه الضريبة توجه لدفع رواتب الأوجاق[3] في الجزائر، بعدما تحول إلى عملة جزائرية تسمى "الصايم"[4]، وهي العملة التي كانت رواتب الأوجاق تدفع بواسطتها[5]. وبما أن قيمة العملات كانت تتغير بتغير الزمن؛ تغيرت العملة التي حددتها المعاهدة وهي الدبلون الذهبي، وأصبحت هذه الضريبة تدفع بواسطة البياستر، حيث أشارت إلى ذلك رسالة بعث بها عبدي باشا إلى الكونت دي موربا De Maurepas بتاريخ 26 ذي الحجة 1140هـ الموافق لـ 1 أوت 1728م، جاء فيها:" عندما أتى قبطان البستيون لدفع اللزمة[6] أحضر لنا عملة مقرضة (يقصد البياستر المقرض الخاضع للوزن) فلم نقبلها، وطلبنا أن يدفعها لنا بعملة الصايم التي تسير في بلادنا (يقصد دار السلطان) إذا استطاع ذلك أما إذا لم يستطع وأحضر لنا بياسترات كاملة غير مقرضة فسنقبلهم حسب قيمتهم الأساسية"[7]. وقد حدث هذا التغيير نظرا لتغير العملة حيث أن الدبلون الذهبي الإسباني الذي حددته معاهدة سنة 1694 بطل استعماله وانقرض، واستبدل بدبلون فضي تساوي قيمته 24 أسبر أو 9 صايم[8].

والجدير بالذكر بأن العملات التي كانت تستعمل في الجزائر على اختلاف أنواعها

---

(1) Traité de 1694, (et ratifications…) Op.Cit., Art 11.

(2)Abel Boutin, Op.Cit., p.360.

(3) الوجاق : هو الجيش النظامي للدولة.Venture de Paradis., Op.Cit., p.75

(4) الصايم: هو عملة جزائرية فضية تستعمل في إجراء المعاملات الحسابية، وتسديد أجور الموظفين في الدولة. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 209.

(5) Lettre de Abdi Dey d'Alger au Comte De Maurepas secrétaire d'état de la marine, 26 Doul Hidja, 1140 - 01/08/1728, In Plantet Eugene, Correspondances des Deys d'Alger… , T2, Op.Cit., p.134.

(6) يفهم من خلال المصادر والوثائق التي تعرضت لضريبة اللزمة والتي من بينها رسالة عبدي باشا المذكورة ، أو نصوص المعاهدات مثل معاهدة سنة 1694، بأن اللزمة تعني الضريبة الرسمية التي تدفع لخزينة الدولة أو كبار مسؤوليها مثل آغا عنابة مثلا أو قايد القل، أوغيرهم. وأما الضرائب الغير رسمية والتي جرت العادة على دفعها والتي تدفع لشيوخ القبائل فتدعى العوايد . وهو ما توضحه عدة رسائل منها الرسالة رقم 27 التي جاء فيها :"...عوايد خديمنا خالد بن الميهوب (شيخ مرداس)...".

ولكن هذا الفرق بين المصطلحين لم يكن مأخوذا به في الرسائل فكثيرا ما كان يخلط بينهما فتطلق اللزمة على العوايد ، والعوايد للتعبير على اللزمة. لذلك فإننا لم نضع قيمة لهذين المصطلحين وقسمنا الضرائب حسب الغرض الذي تدفع من أجله؛ سواء كانت ضرائب على حق الامتياز، أو رسوما على السلع، أو ضرائب تدفع للأعيان في مناطق الامتيازات. أنظر: نص معاهدة سنة 1694 بند رقم 12، 13 ملحق رقم: 21، أنظر الخلط بين المصطلحين " اللزمة" و" العوايد" في الرسائل: رقم 12، 27، 45، 59، 68.

(7) Lettre de Abdi Dey d'Alger au Comte De Maurepas secrétaire d'état de la marine, 26 Doul Hidja, 1140 - 01/08/1728, Op.Cit., p.134.

(8) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص201.

لم تكن ثابتة في قيمتها وفي وزنها ما عدا عملتين جزائريتين وهما الباطاك شيك الذي كانت قيمته تساوي 232 أسبر، والقرش المحلي أو الريال بوجو[1] الذي كانت قيمته تساوي 3 باطاك شيك أو 696 أسبر. وتعتبر هاتان العملتان وحدتين أساسيتين للنظام المالي الجزائري[2]. وقد كانت الضريبة المدفوعة تعادل 1221 قرش محلي (أي ريال بوجو) تدفع كل شهرين، وقد استمرت قيمتها كذلك إلى سنة 1790 عندما تقرر رفعها إلى 4500 قرش محلي (ريال بوجو) بقيمة 3 باطاك شيك لكل ريال وهو قسط يدفع كل شهرين للداي في الجزائر؛ وهو ما نصت عليه معاهـــدة 1790[3].

أما في قسنطينة فقد أقرت المعاهدات للباي ضريبة تدفع له في عنابة ويكلف آغا النوبة هناك بقبضها ورفعها إلى الباي كل شهرين مقسطة على ست مرات والمقدرة إجمالا بـــ3000 بطاك في السنة . حيث أقرت معاهدة 1694 هذه الضريبة، جاء في البند الخامس منها ما يلي: "يدفع لآغا النوبة ثلاث آلاف بطاك سنويا موزعة على ستة أقساط يحين دفع القسط الأول منها في نفس الوقت الذي تدفع فيه الضريبة الموجهة نحو الجزائر..."[4].

وقد أبقت معاهدة 1790 على هذه الضريبة وعلى قيمتها حيث جاء في نصها:"... استمرار دفع العوايد المقدرة بـــ 500 قرش محلي (أي ما مجموعه 3000 قرش محلي) والتي كانت تدفع لباي قسنطينة في عنابة كل شهرين.."[5].

2.1.2.2/ الضرائب والرسوم المدفوعة على المرجان والسلع:

كانت الشركة الملكية تدفع رسما ثابتا على المرجان الذي تصطاده؛ كما تدفع رسوما على السلع التي تشحنها من مناطق الامتيازات، وقد تنوعت واختلفت هذه الرسوم باختلاف السلع و المناطق.

أ)الضريبة على المرجان:

(1) يدعى الريال بوجو أيضا القرش المحلي، أو البطاك قوردة، والتسميات الثلاثة هي لنفس العملة. أنظر: بليل رحمونة، مرجع سابق، ص 74.

(2) Nacerddine Saidouni, l'Algérois Rural a la fin de l'Epoque Ottomane (1791-1830), Dar Al Gharb Al Islami, Beyrout, 2001, p 243.

(3) Traité 1790 signé par Mohammed Pacha et De Kercy et Paret Agent de la Cie R. A , 23 juin 1790. in Ch.Feraud ,la Calle..., Op.Cit., pp.438- 439.

(4) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art 5 .

(5) Traité de 1790, Op.Cit., p. 439.

أشارت عدة رسائل إلى أن الشركة الملكية كانت ملزمة بدفع صندوقين من أجود نواع المرجان الذي تصطاده للداي في الجزائر، وذلك كل سنة [1]. وقد أشارت الرسالتان قم 6 ورقم 9 إلى أن مدير البستيون هو من يتولى إرسالهما إلى الباي، الذي يقوم بدوره رسالهما إلى الباشا في الجزائر[2]. وقد كان موعد إرسال الصندوقين يصادف مطلع كل ة هجرية. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 11 المؤرخة في أوائل ذي الحجة من سنة 116هـ، التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون لابلاش Lablache ، حيث جاء ها :"... وتبقى ترسل مرجان عوايد الدار الكريمة حسب العادة ... لأن وقت مرجان ار الكريمة قريب..."[3]. وفي قوله وقت المرجان قريب دليل واضح على أن الوقت ي يقصده هو شهر محرم.

كانت الشركة إلى جانب ذلك أيضا تلتزم بدفع صندوق واحد لباي قسنطينة. وهو ما رت إليه الرسالة رقم 31؛ والتي جاء في معرضها لوم من جانب أحمد باي الذي سب من مدير البستيون؛ لأنه أرسل له صندوقا صغيرا، يحتوي على مرجان رديء عية؛ حيث جاء في الرسالة:"... لا يخفاك أن المرجان... متاع عادتنا الذي عليكم ي توجهوه لنا كل سنة ... لما أتانا هذه السنة ... فتحنا الصندوق وجدنا داخله شيئا مقدار ثلاثة أطراف أو أربعة فقط وهو مليء بالنخالة[4]... والعادة أنكم ترسلون لنا دوقا أكبر من هذا ... معمر بالمرجان الصافي الخشين المليح غاية[5]..."[6].

ما يستنتج مما سبق أن قيمة هذه الضريبة هي رمزية، أو هو رسم شرفي يؤخذ ن نشاط صيد المرجان، وبمقارنة قيمة هذا الرسم بالكميات التي كانت الشركة خرجها من البحر، فإننا نجده زهيدا جدا. ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى قيمة رجان ــ الممنوح من طرف الشركة ــ في الجزائر ومجالات استعماله التي كانت را على كبار المسؤولين في الدولة ممثلين في الباي والداي، حيث كان الباي يستعمل المرجان في تزيين البندقيات؛ وهو ما ذكره هذا الأخير في نفس الرسالة السابقة كر(رقم 30)؛ حيث يقول:"... فصرتم ترسلون لنا صندوقا صغيرا ملآن بالنخالة

(1) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.508.
) الرسالة رقم 6 من حسن باي إلى قبطان البستيون، حررت بتاريخ أواخر رمضان عام 1159، وصلت بتاريخ 25 في 1747، الرسالة رقم 9 من حسن باي إلى القبطان صالوة بالقالة ، وصلت في خلال سنة 1747.
) الرسالة رقم 11 من حسن باي إلى قبطان البستيون، حررت بتاريخ أوائل ذي الحجة 1162 وصلت بتاريخ 1748.
) قد يكون المقصود هنا من كلمة (نخالة) نشارة الخشب، أو نوع من التبن أو النباتات المجففة التي تستعمل لحفظ ما وبه الصناديق من مرجان.
) تعني بالفصحى الجيد جدا.
) الرسالة رقم 31 من أحمد باي إلى قبطان البستيون، وصلت في شهر فبراير سنة 1763.

وداخله شيء رقيق لا يصلح ولا نقضي به حتى حاجة بل لا يعمر حتى مكحلة[1] واحدة..."[2].

لقد كان من عادة كبار المسؤولين في الدولة الجزائرية إرسال هذه البندقيات المرصعة بالمرجان هدايا للسلاطين العثمانيين. ويذكر فنتور دي بارادي De Venture Paradis أن صندوقي المرجان اللذين كانت تدفعهما الشركات الفرنسية منذ سنة 1685 كانا يوضعان في الخزينة المالية في الجزائر، وكان المرجان الذي تحتويه تلك الصناديق يستعمل في تزيين البندقيات التي ترسل هدايا إلى السلطان وكبار المسؤولين العثمانيين في إسطمبول"[3].

وقد ورد في دفتر التشريفات قائمة بالهدايا التي كان يبعث بها الدايات في الجزائر إلى إسطمبول لسنوات مختلفة. نذكر منها على سبيل المثال قائمة أرسلت على عهد حسن باشا[4] بتاريخ 1206 هـ والتي ورد ضمنها "...11 بندقية، و11 مسدسا مرصعا بالمرجان..."[5].

لم تكن البندقيات والمسدسات فقط ما يقوم الجزائريون بترصيعه بالمرجان؛ بل كانوا يصنعون المسبحات بالمرجان أيضا. وقد وردت الإشارة على ذلك في قائمة بالهدايا التي أرسلها علي باشا إلى السلطان التركي آنذاك في 1758 حيث ورد ضمنها ذكر 71 سبحة من المرجان[6]. كما أرسل علي باشا أيضا في سنة 1761؛ 58 سبحة من المرجان[7].

ما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق هو أن الجزائر لم تكن تستفيد من المرجان في تنمية اقتصادها باستعماله موردا أساسيا لخزينتها، حيث أنها فضلت مقابل منحها امتياز صيده للشركات المتعاقبة؛ أن تقبض عنه أموالا تستخدمها في دفع رواتب أوجاقها.

ب) الرسوم على السلع المشحونة من طرف الشركة:

لقد أشارت بعض الرسائل إلى عمليات الشحن وما يختص بها، والتي كانت تحدث

---

(1) تعني بالفصحى بندقية.
(2) المصدر نفسه.
(3) Venture De Paradis ,Op.Cit., p.108.
(4) حسن باشا (1766م-1719م) Ch Feraud ,la Calle..., Op.Cit., p.79.
(5) A. Devoulx, Tachrifat, Op.Cit., p.41.
(6) Paul Masson ,Histoire des établissements...,Op.Cit., p.40.
(7) Ibid., p.40.

في موانئ مناطق الامتيازات؛ ولكن دون تفصيل في مقدار الرسوم المفروضة على كل سلعة أو الجهات المختصة بقبضها. من بين تلك الرسائل، الرسالة رقم 17 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون لابلاش Lablache، والتي جاء فيها الحديث عن أمر الباي لأهل القل بتحضير سلعهم في انتظار وصول سفن الشركة الملكية ــ القادمة من مرسيليا ــ إلى ميناء القل[1]. وقد كانت عمليات الشحن تلك تعرف بـــ "الوسق" وهو ما تشير إليه بعض الرسائل[2].

لقد وردت في معاهدة سنة 1714 تفاصيل عن الرسوم التي تؤخذ على السلع المشحونة في موانئ الامتيازات، والتي من بينها ميناء عنابة؛ حيث نص البند الثاني من المعاهدة بأن يدفع للباي 1 بياستر عن كل قفيز من القمح يشحن من هذا الميناء، و ½ بياستر عن كل قفيز من الشعير أوالفول[3]. كما يدفع لنوبة المدينة 25 بياستر عن كل سفينة مشحونة بالسلع، و12,5 عن كل قارب[4].

لم تكن الضرائب المأخوذة على السلع ثابتة بل كانت تستحدث ضرائب جديدة لم تنص عليها المعاهدات. ففي سنة 1753 استحدث التزام جديد فرضه الباي قدره 2 بياستر عن كل قفيز من القمح. وفي سنة 1767 أصبح الباي يتلقى عن تجارة الجلود في القل لزمة سنوية تقدر بـــ 1000 بياستر وهو التزام لم تنص عليه أية وثيقة[5]. وفي سنة 1785 كان يُدفع له في عنابة 4 جنيهات و10 صول عن كل قنطار من الصوف التي تشتريها الشركة في عنابة[6].

ج) الرسوم الجمركية:

يفترض بالامتيازات الممنوحة للشركة وما تدفعه من ضرائب مقابلها أن تضمن لها حرية التجارة وشحن السلع وإرساء سفنها في الموانئ التابعة للامتيازات دون أن يطلب منها دفع رسوم على ذلك؛ وهو ما صرح به البند السادس من معاهدة سنة 1694؛ حيث جاء فيه بأن الشركة معفية من دفع الرسوم الجمركية عن خروج السلع من ميناء عنابة[7].

(1) الرسالة رقم 17 من حسن باي إلى القبطان بلاش، بدون تاريخ.
(2) انظر الرسائل رقم: 24، 41.
(3) Traité de 1714 , Art 2, Op.Cit.
(4) Ibid., Art 4.
(5) Traité de 1714, Op.Cit., Art 4.
(6) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie... ,Op.Cit., p.66.
(7) Traité de 1694, (et ratifications...), Op.Cit., Art 6.

والشيء نفسه بالنسبة لميناء القالة حيث أنه لم تشر أية وثيقة أو مصدر على دفع رسوم جمركية فيه. بينما أشارت مجموعة من الرسائل التي بين يدينا إلى دفع رسوم عن خروج السلع في القل[1]؛ وهو أمر يتطلب الوقوف عنده للتساؤل عن سبب إعفاء ميناءي القالة وعنابة وإلزام ميناء القل بذلك.

يمكن تفسير ذلك بالنظر إلى العادة المتبعة في شحن السلع؛ حيث أن الرحلات التي كانت تقوم بها سفن الشركة لوسق السلع من مينائي عنابة والقالة كانت متكررة خلال السنة[2]، أما بالنسبة لميناء القل فإنها كانت تحدث مرة واحدة في السنة[3].

ويتضح من ذلك أن نسبة ما تُحصّله السلطات الجزائرية من رسوم على السلع يكون ضئيلا بما أن السفن لا تشحن إلا مرة واحدة؛ وبالتالي تصبح المداخيل منها ضئيلة .ولذلك يكون فرض الرسوم الجمركية على السلع المشحونة هناك زيادة في مداخيل البايلك وتعويضا عن قلة المداخيل ــ إن صح التعبير ــ التي كان يتعرض لها هذا الأخير من جراء غياب السفن طيلة سنة كاملة. وهو النظام نفسه الذي كان يتبع في ميناء سطورة الذي ذكرنا سابقا في الفصل الأول أنه لم يكن يشهد سوى زيارات من حين لآخر لسفن الشركة[4]؛ "وقد كانت الشركة تشحن منه القمح بالدرجة الأولى، حيث كانت تدفع 2 بياستر كرسوم جمركية عن كل قفيز من القمح، كما كانت تدفع 1 بياستر عن كل مزورة من القمح تقوم بشحنها"[5] وتدفع 50 بياستر كحق لإرساء سفنها فيه . أما بالنسبة للقل فإننا لم نعثر على وثيقة توضح لنا تفاصيل الرسوم الجمركية التي تؤخذ في هذا الميناء. وبصفة عامة فإن الرسوم الجمركية التي تدفع في جميع الموانئ الجزائرية كانت تقدر بـ12% من القيمة الإجمالية للسلع عند دخولها أو خروجها. كما كان يدفع رسم للإرساء مقدر بـ 50 بياستر على جميع أنواع السفن[6]. أما في القل فإن الباي كان له الحق في 10 % على جميع السلع التي كانت تشحن من ميناء القل[7]. وهو ما ضمنته له معاهدة 1694[8].

---

(1) من بين الرسائل التي تشير إلى دفع الرسوم الجمركية في ميناء القل يذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 16، 24، 59.

(2) Paul Masson, Histoire des établissements…,Op.Cit., p.544.

(3) De Verrayon, Op.Cit., p.341.

(4) أنظر الفصل الأول، عنصر مضمون معاهدة 1694، ص 50.

(5) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., Note p.459.

(6) وثيقة حول الرسوم التي تدفع في الموانئ الجزائرية عند أواخر القرن 17 مأخوذة من الأرشيف الوطني بباريس .جمال قنان نصوص ووثائق.مرجع سابق، ص ص 148-149.

(7) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.454.

(8) Traité de 1694 (et ratifications…), Op.Cit., Art 8.

3.1.2.2/ الضرائب المدفوعة للأعيان وكبار الموظفين الجزائريين:

لقد كانت الشركة الملكية الإفريقية تدفع ضرائبا للأعيان وكبار الموظفين في مناطق الامتيازات، وفي الجزائر. وقد اختلفت الضرائب المدفوعة باختلاف هذه المناطق، والنظام الإداري الذي تسير عليه كل منطقة. وقد ارتبط تاريخ بعضها بتاريخ الامتيازات، بينما استحدث البعض الآخر بمرور الزمن.

أ) في القالة:

ما يميز القالة عن غيرها من مناطق الامتيازات الأخرى؛ أن الشركة الملكية كانت تدفع فيها الضرائب لشيوخ أهم القبائل المجاورة لها مقابل أن تحضر سلعها إلى البستيون؛ وأن تلتزم الهدوء وعدم إثارة الفتن والفوضى مع جيرانها من القبائل الأخرى إضافة إلى تأمين الطرق لمرور قوافل القبائل البعيدة التي تحمل السلع للبستيون؛ والتي تضطر للمرور عبر أراضيها.

وقد أشارت إلى ذلك الرسالة رقم 45 التي بعث بها صالح باي إلى برقينيون Bourguignon مدير البستيون؛ حيث جاء فيها:"... قد ورد علينا كتابك وماعرفتنا من أمر نهد ... على أجل عرش عندهم يقول (يقال) لـــهم الهواوش أخذوا قافلة من بني مازن[1] جاية إليكم للبرج. فبعثت إلى نهد وقلت لهم تردون القافلة وإلا ما نعطيشي اللزمة[2]..."[3].

ويعود تاريخ دفع الضرائب للقبائل المجاورة للبستيون إلى عهد سنسون نابلون Sanson Napollon؛ حيث ورد في نص للإصلاحات التي قام بها هذا الأخير في سنة 1630 ما يلي: "... إن الضرائب التي تدفع لشيوخ القبائل المجاورة للبستيون والتي قدرها 500 جنيه كل سنة، تضمن أمن الطرق وتحفظ السلم و الهدوء في المنطقة. كما تضمن مساعدة هؤلاء للبستيون إذا تطلب الأمر"[4]؛ وقد أكد على ذلك البند الخامس من معاهدة سنة 1694 حيث نص على استمرار دفع الالتزامات لشيوخ القبائل كما كانت العادة أيام سنسون نابلون[5].

---

(1) قبيلة بني مازن تقع بجوار جبل دير بالقرب من تبسة على الحدود التونسية الجزائرية. Baruch ,Op.Cit., p.73.
(2) وضحنا في هامش سابق أن استعمال كلمة لزمة اختلطت مع كلمة عوايد، فالمفروض هنا أن تذكر كلمة "عوايد" بما أنها ضريبة غير رسمية كونها تدفع لشيوخ قبيلة نهد. أنظر هامش رقم 6 ، ص 133.
(3) الرسالة رقم 45، من صالح باي إلى برقينيون قبطان القالة، وصلت بتاريخ 30 أكتوبر 1773.
(4) De ce qui est nécessaire ...annexé au traité 1630. Op.Cit., p.123.
(5) Traité de 1694 (et ratifications...), Op.Cit., Art 5.

وقد ذكر بول ماسون Paul Masson استنادا إلى وثيقة من أرشيف الشركة الملكية الإفريقية تفاصيل عن مبالغ هذه الضرائب ومستحقيها جاء فيها: "يدفع لنهد 2167 بياستر[1]، ولشيخ مرداس 1000 بياستر، وشيخ قبيلة سبعة 10 بياستر"[2].

ومما يلفت الانتباه في هذه القبائل هي مرداس التي كان يدفع لها 1000 بياستر في السنة على دفعتين صيفية وشتوية قيمة كل منهما 500 بياستر. وقد تعرضت مجموعة من الرسائل لهذه القبيلة وضريبتها[3]؛ مما يجعلنا مجبرين على التوقف عندها. أورد بول ماسون نصا لمذكرة عثر عليها في أرشيف الشركة الملكية الإفريقية والمؤرخة في 1750 ، تحتوي معلومات عن قبيلة مرداس جاء فيها:"... كانت قبيلة مرداس سابقا كثيرة العدد، ومجاورة للبستيون الذي كان مقرا للشركات السابقة؛ كان هؤلاء يتحملون دفع 1000 بياستر لزمة لها بسبب التجارة الهامة التي كانت تقوم بها هذه القبيلة مع البستيون. ولكن هذه القبيلة اليوم صارت صغيرة وبعيدة. وإننا لم نعد نراها تحضر قمحها إلى البستيون بالقدر الذي كان منها سابقا؛ فباي قسنطينة استولى على اللزمة..."[4].

وقد أشارت عدة رسائل إلى موضوع قبض الباي لـ "لزمة" مرداس نذكر منها الرسالة رقم 55 من صالح باي إلى برقيون Bourguignon مدير البستيون، والتي يقول فيها :"... إن صيفية مرداس وشتويتهم التي من عادتكم ترسلوها إلينا أنتم باقية عندكم إلى الآن. الذي آمركم به ويكون عملكم عليه ساعة وصول أمرنا هذا إليكم ترسلوا صيفية المذكورين وشتويتهم..."[5]. وفي الرسالة رقم 57 جاء ما يلي:"... سبق لنا شتوية مرداس وادفعها إلى ابننا الشيخ عبد الله يرسلها إلينا..."[6].

وقد أثار موضوع قبض الباي للضريبة التي تمنحها الشركة لمرداس وغيرها من القبائل استياءً لدى موظفي الشركة الذين اشتكوا من تصرف الباي. حيث بعث رامال Ramel وكيل الشركة في عنابة برسالة إلى الباي صالح في 28 مارس سنة 1785 جاء فيها :"... لم يكن للزمات التي تدفع للقبائل إلا هدف واحد؛ وهو أن تحضر لنا تلك القبائل القمح مثل مرداس، وغيرها..."[7]. كما جاء في رسالة أخرى بعث بها برقينيون

---

(1) من بين عروش قبيلة نهد نذكر نهد التي تسكن البحيرة (وهي منطقة أخرى تسمى بنفس اسم البحيرة موطن مرداس) على الحدود التونسية الجزائرية وهي تابعة لباي تونس. وتدفع لها الشركة ضريبة قدرها 815 بياستر .

(2) Paul Masson , Histoire des établissements..., Op.Cit., p.454.

(3) أنظر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 27، 29، 56، 58، 59، 68، 84، 128، 131.

(4) Paul Masson , Histoire des établissements..., Op.Cit., Note p.454.

(5) الرسالة رقم 56 من صالح باي إلى برقينيون قبطان القالة، وصلت في 7 نوفمبر 1775

(6) الرسالة رقم 58 من أحمد باي إلى قبطان القالة، وصلت خلال سنة 1776.

(7) Lettre de Ramel a Salah Bey, 28 /03/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.418.

Bourguignon إلـــى فيري Ferrier القنصل الفرنسي في الجزائر ما يلي:"... بينما نحن ندفع اللزمات... يقوم شيخ المعزولة بناء على أوامر الباي بإجبار القبائل على دفعها له. وبهذه الطريقة نكون قد دفعنا هذه اللزمات للباي وليس القبائل"[1].

وإذا أردنا أن نفسر سبب قبض الباي للزمة مرداس أو غيرها من القبائل وجب علينا أن نرجع إلى وضعية هذه القبائل تجاه سلطة البايلك في قسنطينة. لم تكن قبيلة مرداس وغيرها من القبائل المجاورة لها مثل سبعة خاضعة للباي في قسنطينة؛ و قد استمر ذلك منذ عهد سانسون نابلون Sanson Napollon إلى غاية بداية النصف الثاني من القرن 18، بدليل أن سانسون دفع لها ولقبيلة سبعة ضريبة، مقابل أن تسهل مرور القبائل الأخرى ــ المتوجهة نحو البستيون ــ على أراضيها؛ وهذا دليل واضح على شبه استقلاليتها كونها تتحكم فيمن يمر على أراضيها. وقد كانت هذه القبيلة ترفض دفع ما عليها من ضرائب للباي في قسنطينة؛ وهو ما أشار إليه الدفتر اليومي للقالة لشهر أوت من سنة 1759؛ حيث أن الخليفة أثناء عملية جمع الضرائب على القبائل[2]، استولى بالقوة على قمح قبيلتي سبعة ومرداس بأكمله، بعدما وجد منها رفضا لدفع ما عليها من ضرائب على محاصيلها الزراعية المتمثلة أساسا في الحبوب[3]. ثم إننا نجد أن باي قسنطينة استطاع أن يخضع قبيلة مرداس وهو الوضع الذي وجدها عليه القسيس بواري L'Abbé Poiret في سنة 1786[4]؛ مما جعل الباي يأخذ لزمتها في مقابل الدين الذي كان عليها دفعه طوال السنوات التي كانت ترفض فيها الخضوع لسلطة الباي. وهو ما توضحه الرسالة رقم 27 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستون لابلاش Lablache، جاء فيها:"... الذي آمركم به ... الخمسمائة ريال عوايد خديمنا خالد بن ميهوب[5]. تبقا تعطيها للقايد سليمان قايد عنابة وهو يدفعها لنا من الدين الذي لنا عند المذكور..."[6].

إلى جانب ذلك كانت الشركة تدفع لشيخ المعزولة 1891 بياستر و7 ريالات ضريبة

---

(1) Lettre de Bourguignon a Mr Ferrier Chancelier a Alger, 20/05/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.422.

(2) كان من عادة الخليفة أن يأتي كل صيف إلى المعزولة ويبقى ثلاثة أشهر هناك ويقوم بجمع الضرائب على قبائل المناطق المجاورة . وهو ما سبق ذكره في الفصل الأول عندما تطرقنا لشيخ المعزولة. أنظر: عنصر شيخ المعزولة في القالة، ص 73.

(3) Journal de la Calle ,12/08/1759, Op.Cit., p.26

(4) L' Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.184.

(5) أشار الناسخ في تعليقه على الرسالة رقم 29 بأن خالد بن الميهوب هو شيخ مرداس.

(6) الرسالة رقم 27 من حسن باي إلى القبطان بلاش، بدون تاريخ. ورد في ترجمة الرسالة رقم 28 أن خالد بن الميهوب هو شيخ مرداس.

سنوية[1]. كما كانت تدفع للقبائل المجاورة للبستيون "عوايد" بمناسبة الأعياد والمواسم مثل عيدي الفطر والأضحى حيث كان يدفع لشيخ المعزولة بهاتين المناسبتين" 50 بياستر، ولباقي شيوخ المعزولة 9 بياستر و4 ريالات"[2].

ب) في عنابة والقل:

ذكر بول ماسون Paul Masson بناء على وثيقة من أرشيف الشركة أن هذه الأخيرة كانت تدفع لديوان عنابة (النوبة) ضريبة سنوية قدرها 322 بياستر[3]. كما ورد في مذكرة للشركة مؤرخة في 1750 أن قايد عنابة ومنذ سنة 1744 صار يزور القالة سنويا رفقة جيش مكون من 150 إلى 200 فارس[4]، ويبقى ثلاثة أيام بضيافة البستيون[5]. وقد كانت تقدم له بهذه المناسبة عوايد قدرها 50 بياستر، يتولى تقديمها له شيخ المعزولة[6]، وقد أشارت الرسالة رقم 37 التي بعث بها أحمد باي إلى برون Peron مدير البستيون إلى هذه الزيارة؛ حيث جاء فيها:"... وأما ما ذكرت من أمر القايد فترانا كتبنا له لا يأتي إليكم في هذه الساعة..."[7].

كما كانت الشركة تدفع أيضا في عنابة ضريبة جديدة استحدثها الباي بسبب مرور واد السبعة العنابي والمقدرة بـ 500 ريال؛ وهو ما أشارت إليه الرسائل رقم 90 و92 الأولى من حسين بن عبد الله خوجة خليفة الباي إلى مدير البستيون، والثانية من صالح باي إلى هذا الأخير. وقد طلب الخليفة في الرسالة الأولى من مدير البستيون دفع "الخمسمائة ريال امتاع واد السمو العنابي[8] كما هي

(1) Sidi Abdallah son compte courant avec la Cie R. A, In Affaires avec Sheikh Abdallah (1761-1782). Archive de CCI Marseille, L III /1048.

(2) Journal de la Calle, 1/08/1759, Op.Cit., p.2.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.466.

(4) يزور القايد القالة وهو في طريقه للالتحاق بالمحلة التي يقودها الباي؛ حيث أن الحملة التي توجه لجمع الضرائب في كامل بايلك الشرق تنقسم إلى فيلقين أحدهما يكون بقيادة الباي ، ويجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي، والفيلق الآخر ينتقل من مناطق التل الشمالية والساحلية ويقوده الخليفة، ثم تلتقي المحلتان في قسنطينة بعد انتهاء العملية. وقد يرسل الباي - في كثير الأحيان - في طلب القايد للحاق به رفقة جيش عندما يحتاج إلى المدد. ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 37، Payssonnel, Op.Cit., p. 17

(5) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.467.

(6) Sidi Abdallah ,Son compte courant avec la Cie. R. A, Op.Cit.

(7) الرسالة رقم 37 من أحمد باي إلى بيرو قبطان البستيون، بدون تاريخ.

(8) علق الناسخ على كلمة السمو بـ بولياك Bouliac. والكلمتين معا هما تحريف لواد السبعة ؛ الذي ورد ذكره بتسميات كثيرة ومختلفة لدى عدد من الكتاب الذين استندنا إلى مصادرهم ومراجعهم في خلال إعدادنا لهذا البحث .والذين من بينهم ماسون الذي ذكره باسم "بوبياس"Boubias وورد عند بواري وبود باسم "سيباس"Ceibas. وقد ذكر باروش Baruch بأن واد السبعة هو الاسم القديم لواد المفرق؛ ويسمى واد السبعة نسبة إلى قبيلة سبعة التي كانت تسكن بجواره. وبذلك تكون الأسماء التي ورد ذكرها ليست سوى تحريفات نظرا لقلة معرفة هؤلاء باللغة العربية .=

العادة..."[1]. والثانية يقول فيها الباي ما يلي:"... فإن دراهم الوادي الذي أعطيتموهم للقايد خمسمائة ريال ... وصلت إلينا..."[2].

وقد كان السبب في استحداث هذه الضريبة حسب ما جاء في مذكرة من أرشيف الشركة والمؤرخة في 1750 أنه: "عندما عين شيخ للمعزولة[3]، أرسل الباي جيشا مكونا من 500 رجل من أجل حفظ الهدوء والأمن. وقام بفرض 1 بياستر عن كل جندي بحجة أنهم اضطروا لعبور واد السبعة؛ وفي السنة التالية طلب الباي الخمسمائة بياستر كـ"عادة". ومنذ ذلك الحين أصبحت الشركة تدفع 500 بياستر على مرور واد السبعة دون أن يكون لهذا الالتزام المالي أي معنى"[4]. وحسب ما توضحه الرسالة رقم 92 السابقة الذكر فإن هذا الالتزام المالي يدفع لقايد عنابة الذي يرفعه إلى الباي.

أما في القل فقد كانت الشركة تدفع للنوبة ضريبة سنوية قدرها 320 بياستر. وكلما يحين موعد وسق السلع في ميناء القل تدفع الشركة 11 بياستر، وهي قيمة للخل الذي توزعه على أعضاء النوبة[5]. وقد أشار الدفتر اليومي للقل إلى بعض الالتزامات التي تتحملها الشركة هناك؛ وهي كالتالي:" 150 رطلا من الشمع تدفع للقايد الجديد، و150 رطلا من الشمع لكاتب الباي، و150 رطلا "لزمة" عن دار الشركة في القل تدفع في الجزائر[6].

د) في الجزائر:

زيادة على الضريبة المتعلقة بحق الامتياز، والتي كانت الشركة تدفعها للداي في الجزائر؛ أوردت وثيقة ملحقة بمعاهدة سنة 1714 قائمة بعادات على الشركة الالتزام بها عند دفع "اللزمة" في الجزائر من أهمها:" أن يدفع لكتاب الداي الأربع 10 بطاك، ويدفع لترجمان الداي 5 بطاك، أما عندما يأتي شخص ما بطرد من عنابة أو من القالة أو من القل فيدفع له 3 بطاك، أما إذا جاء برسالة عادية فيدفع له 1,4 بطاك" [7].

=Baron Baude, Op.Cit., p.195, Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.467, L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie...,Op.Cit., p.68, Baruch, Op.Cit., p.75.

(1) الرسالة رقم 90 من حسن بن عبد الله خوجة الخليفة إلى قونصلو البستيون، وصلت بتاريخ 5 أوت 1788.

(2) الرسالة رقم 92 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت بتاريخ 25 سبتمبر 1791.

(3) أغلب الظن أنه يقصد بتعيين شيخ المعزولة في سنة 1750 وهي السنة التي أصبح للشركة الحق في تأييد هذا التعيين كما ذكرنا سابقا. ولأن المذكرة نفسها التي شرحت تفاصيل الموضوع مؤرخة في 1750.

(4) Paul Masson , Histoire des établissements...,Op.Cit., p.467.

(5) Ibid., p.454.

(6) Journal de Collo 7, 27 /08/1780, Op.Cit., p.3, 18.

(7) Mémoire des usages regardant la Cie d'Afrique a Alger, (annexé au traité de 1714), In=

كما كانت الشركة تدفع مبلغا قيمته 2000 بياستر للداي الجديد، و1000 بياستر توزع على كبار موظفيه؛ وقد كان تاريخ بداية دفعها في سنة 1756. ويذكر القنصل جان أنطوان فاليير Jean-Antoine Vallière تفاصيل عن هذه الضريبة؛ حيث يقول:" في 11 أكتوبر 1756 جاء أحد كبار كتاب الداي وأعطى للسيد لومير Lemaire القنصل الفرنسي آنذاك وثيقة مكتوبة بالتركية تعود إلى عهد بيار هيلي؛ توضح بأنه التزم بدفع رسم عند تنصيب الداي الجديد تبلغ قيمته 2000 بياستر، و1000 بياستر لموظفي الداي. وقال له الكاتب: "إننا تغاضينا عن طلب هذه اللزمة، ولكن هذا لا يعني أننا نسيناها وعليكم بدفعها"[1]. وقد تولى دفعها آرميني بينيزيت Armeny Benezet وكيل الشركة الملكية عندما قدم للجزائر في 1756[2]. وتسمى هذه الضريبة دي سكاربا(أي بشماق)[3]. وأصبحت منذ ذلك الحين تـــدفع عند تغيير وكيل الشركة في الجزائر، أو تنصيب داي جديد[4].

ثم جاءت معاهدة سنة 1767 التي تضمنت بندا جديدا بناء على اقتراح القنصل فاليير Vallière بأن لا تدفع هذه العوايد السابقة الذكر إلا كل 10 سنوات سواء غُيّر الوكلاء أو الدايات أم لا، أم غيّروا أكثر من مرة[5]، إضافة إلى 6000 صايم تدفع للكتاب الأربع للداي؛ فقبل الداي هذا الاقتراح، وجاء ذلك في نص المعاهدة كالتالي:"... هذه العوايد لا تدفع إلا كل عشر سنوات ابتداء من اليوم..."[6].

4.1.2.2/ الهدايا:

كانت الشركة الملكية إلى جانب دفعها للّزمات والعوايد؛ تدفع الهدايا لكبار موظفي الدولة وأعيانها في كل مناسبة من المناسبات التي يحتفل بها في الجزائر مثل الأعياد أو بمناسبة ازدياد مولود، أو زواج وغيرها. ومن الأمثلة على ذلك ما ورد ذكره في الوثيقة الملحقة بمـــعاهدة 1714، الـــتي جاء فـــيها: بأنه كـــان يـــمنح للباي ــ عـــند قـــدوم وكـــيـــل جديد للشـــركة ــ قفطانـــا مـــذهـــبا، أو شـــيـــئـــا ذا قـــيـــمـــة. ويـــدفـــع

=recueil des édits...,Op.Cit.
(1) Jean Antoine Vallière , Op.Cit., p.139.
(2) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.471.
(3) البشماق يعني حذاء من نوع البابوج ، ولا تزال هذه الكلمة متداولة لكن بصفة نادرة في اللغة الدارجة الجزائرية.
(4) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.471.
(5) Abel Boutin , Op.Cit., pp.443-444.
(6) Traité de 1767, Signé vers la fin Dilkida 1180 – 28/05/1767, In Ch. Feraud, la Calle..., Op.Cit., p.437.

للخزندار[1] مسدسا مزينا بالفضة، وقفطانا وشرشفا لكل من الكتاب الأربع للداي، وكاتب الخيل، والطباخين، إضافة إلى هدايا تتمثل في بعض المواد الغذائية وهي: المربى، والبرقوق، والشراب (الخمر)، والعصير المحلى[2].

وقد أشارت بعض الرسائل إلى إحضار الباي للدنوش وحفاوة الاستقبال الذي كان الداي يخصه به في الجزائر[3]. ولكن تلك الرسائل لم تتعرض للهدايا التي كان وكيل الشركة في الجزائر يمنحها له، وقد تطرقت الوثيقة السابقة الذكر إلى أنه كان يدفع للباي عند إحضاره للدنوش[4] إلى الجزائر، قفطانا مذهبا وبعض الهدايا[5].

وقد دفع جرمان Germain وكيل الشركة في 8 ماي 1754 إضافة إلى القفطان بعض الشراشف والمشروبات قيمتها 50 سوكان[6]. وعندما يأتي الخليفة[7] للمرة الأولى يمنحه وكيل الشركة في الجزائر قفطانا له وآخر لكاتبه[8].

كما كانت الشركة إضافة إلى ذلك تدفع هدايا بمناسبة تعيين البايات في قسنطينة، وهو ما يوضحه التعليق المستند إلى أرشيف الشركة المرافق للرسالة رقم 41 والذي جاء فيه:" إنه بتاريخ 27 أكتوبر 1771 أهدت الشركة الملكية بعض الهدايا إلى صالح باي بمناسبة تعيينه في المنصب[9].

وقد ذكر فيرو Feraud أخذا عن وثيقة من الأرشيف قائمة بالهدايا التي دفعتها الشركة في سنة 1783 للباي في قسنطينة؛ وقد جاء فيها ما يلي:"... لآلئ، قطع من الماس، مشروبات، قرفة، جوزة الطيب، فلفل أسود، قارورات من الخمور، ساعات، شراشف ملونة، خواتم من الماس، مسدسات، قهوة، قماش هولندي، تبغ، سكر ملكي sucre royale ، مربى، سلسلة ساعة، علبة خاصة بالتبغ، بارود"[10].

ولتقييم كل ما سبق نقوم بمقارنة بسيطة بين الأرباح التي كانت تجنيها الشركة من

---

(1) الخزندار أو الخزناجي: هو الوزير الأول والمكلف بالخزينة المالية للدولة، كما يهتم بجميع القضايا المالية للدولة . أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص181.

(2) Mémoire des usages regardant la Cie d'Afrique a Alger, Op.Cit.

(3) أنظر الرسائل رقم 35، 122.

(4) الدنوش: هي الضرائب التي يكلف البايات الثلاث بدفعها إلى الداي في الجزائر؛ مرتين في السنة. يذهب باي قسنطينة بنفسه لدفعها كل ثلاث سنوات وتسمى في هذه الحالة الدنوش الكبرى .أما في السنوات الأخرى فيكلف الباي خليفته برفعها للداي وتسمى في هذه الحالة الدنوش الصغرى. Venture de Paradis, Op.Cit.pp 145-146.

(5) Mémoire des usages regardant la Cie d'Afrique a Alger, Op.Cit.

(6)السوكان: هو عملة فينيسية يساوي 2 بياستر و6 ريال Laugier de Tassy, Op.Cit., p.150.

(7) أشارت الرسالة رقم 64 إلى زيارة الخليفة إلى الجزائر التي كان يحضر فيها الدنوش. أنظر الرسالة رقم 64 من مصطفى الخليفة إلى قبطان البستيون، وصلت بتاريخ 1778/11/05.

(8) Mémoire des usages regardant la Cie d'Afrique a Alger, Op.Cit.

(9) أنظر التعليق المرافق للرسالة رقم 41.

(10) Ch Feraud, La Calle...,Op.Cit., p.488.

الامتيازات، والقيمة الإجمالية لالتزاماتها المالية من الضرائب والهدايا. فنجد أنه من سنة 1741 إلى 1794 قد بلغت قيمتها 188137 جنيه، بينما كان رأسمال الشركة في السنوات الأخيرة ما بين 1790 و1794 يتراوح من 4.885.801 إلى 2.084.248[1]. بهذه المقارنة البسيطة تتجلى لنا تفاهة المبالغ التي كانت تدفعها الشركة. وقد ذكر دي لا بريمودي De La Primaudaie:" لقد كانت النفقات الجارية للشركة متقاربة مع النفقات التي كان يدفعها سانسون نابلون Sanson Napollon ؛ حيث أن صيد المرجان لوحده يكفي لتغطية كل النفقات"[2].

2.2.2/ خدمات الشركة الملكية:

لقد كانت الشركة بفضل استقرارها على أرض الجزائر تربط بينها وبين الجزائريين علاقة وطيدة جعلتها تساهم في تزويد سكان مناطق الامتيازات والأعيان الجزائريين ــ وحتى كبار موظفي الدولة في كل من بايلك قسنطينة والجزائر ــ بخدماتها المختلفة فكانت تضع تحت تصرفهم أطباءها، والسلع المصنعة التي كانت تجلبها من أوربا، إضافة إلى توسطها في افتداء الأسرى الجزائريين المحتجزين في أوربا.

1.2.2.2/ الانتفاع بأطباء البستيون:

لم يهتم العثمانيون في الجزائر بتدريس الطب في المدارس ولم ينشئوا مدارس طبية للبحث. وقد كان وضع الطب في الجزائر عموما على درجة كبيرة من التخلف والبدائية؛ حيث كان في معظم الأحيان مختلطا بالخرافة كزيارة الأولياء وتعليق التمائم وغيرها. وقد كانت الأدوية الشائعة آنذاك تتناول الجانب الخارجي من الجسم، أما الجراحة فكانت شبه معدومة. وقد اشتهر من الجزائرين بعض الأطباء الذين مارسوا وألفوا في الطب من أمثال بن حمادوش الجزائري وكتابه كشف الرموز، ومؤلفات أحمد البوني؛ اللذين تطرقا فيها لبعض الوصفات المركبة من النباتات والأعشاب المتوفرة في البلاد، والمعاجين والأشربة لمعالجة بعض الأمراض الشائعة كوجع الرأس والحروق والإصابات الجلدية ووجع المفاصل وغيرها[3].

وقــد أجمع بعض الرحالة الأوربيين الذين زاروا الجزائر على أن الوضع الذي كان

(1) Ch Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.483.
(2) De La Primaudaie, Op.Cit., p.57.
(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ج8 ، ص417.

عليه الطب متخلف وبدائي. ونستطيع أن نستند في معرفة ذلك إلى نموذجين من هؤلاء الرحالة؛ أحدهما زار مدينة الجزائر والآخر زار الريف الجزائري وبالضبط مناطق الامتيازات؛ وعلى رأسها القالة. وكلا الرجلين أطلعنا على تفاصيل ملاحظاته في كلا المنطقتين؛ وبذلك تسنى لنا أن نُكوّن فكرة متكاملة عن وضع الطب في المدينة والريف معا.

ذكر الدكتور شو Shaw الذي زار مدينة الجزائر في القرن 18 م أن الأطباء هناك كانوا يهتمون بالعلاج الخارجي؛ حيث يتغلبون على الحمى بنبات الشندقورة ونحوه ،والرضوض بالكي، والجروح الناتجة عن الحروب والنزاعات بصب الزبدة الساخنة مباشرة عليها؛ كما يعالجون التورم والالتهاب بأوراق بعض النباتات. كما كانوا يشربون بعض العقاقير العشبية للوقاية من مرض الطاعون؛ وهو عبارة عن خليط من الزعفران والمر المكاوي، ونبتة الألوة وشراب حبوب الآس[1].

إضافة إلى استعمال الحمامات في علاج كل الأمراض بغض النظر عن السن أو قوة المريض الجسمانية. وكان يعالج الروماتيزم ببعض الوخزات بواسطة حديدة ساخنة على المنطقة المريضة؛ إلى جانب شرب بعض الأعشاب الطبية المغلية[2].

أما في الريف الجزائري فقد كان الوضع مختلفا بحيث ذكر القسيس بواري L'Abbé Poiret "أن سكان القالة كانوا يقدرون الأطباء الأوروبيين الذين يتواجدون بالصدفة عندهم ويستقبلونهم بحفاوة؛ وأنهم بمجرد رؤيتهم لطبيب أوربي يتهافتون عليه لطلب الكشف عليهم حتى ولو كانوا أصحاء؛ رغبة منهم في عدم تفويت الفرصة"[3]. وهو ما صادفه بنفسه عندما قام بزيارة شيخ المعزولة علي باي برفقة جراح البستيون؛ حيث يقول في ذلك:"... بمجرد أن علم الأهالي بذلك أحاطت بنا مجموعة كبيرة منهم وطلبوا منا أن نكشف عليهم، فذهبنا إلى خيمهم واحدا واحدا ولكنهم كانوا كثيرين فوجدت نفسي مجبرا أنا أيضا أن أشارك الطبيب في عمليات الفحص بعدما أفهمهم الطبيب أنني على نفس درجة كفاءته"[4].

أما طريقة العلاج لدى سكان الريف حسب شهادة بواري Poiret فهي تقليدية جدا وبعيدة عن كونها صحيحة، والتي من بينها الحجامة حيث ذكر بأن الأهالي في القالة

---

(1) Dr Shaw, Op.Cit., pp.46-51.
(2) Ibid., pp.48-49.
(3) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.133.
(4) Ibid., pp.94-95.

يؤمنون بها كثيرا؛ ووصف لنا الطريقة التي تتم بها قائلا :" تبدأ العملية بالضغط على رقبة المريض بواسطة حزام حتى يشرف على الاختناق؛ وعندما تنتفخ عروق الجبهة يتم إحداث جرح فيها بواسطة شفرة للحلاقة، فيسيل الدم ليملأ وجه المريض. في بعض الأحيان يقوم الأهالي هنا بأنفسهم بالحجامة، فبعضهم يفعلها في رجله. بعد نهاية العملية يوضع بعض الطين المبلل بالماء على الجرح ثُم يضمد بواسطة منديل"[1]. كما يؤمن سكان المنطقة أيضا بالخرافات والتمائم التي يعطيها لهم المرابطون لعلاج أمراضهم[2].

كما ذكر بواري الأمراض التي تنتشر في المنطقة وأرجعها إلى نقص النظافة لديهم، والحيز الجغرافي المنقعي الذي يعيشون فيه، وأكلهم غير النظيف؛ ومن أهم تلك الأمراض: الأمراض الجلدية، والحمى، وداء المفاصل، وفقر الدم. أما سكان السواحل فهم عرضة لداء الزهري الذي يسمونه "الداء المسيحي"، وهم لا يكافحونه بأية وسيلة علاج حتى يودي بحياتهم[3].

هذا على مستوى العامة من الناس أما فيما يخص كبار المسؤولين في الدولة فقد كانوا يهتمون بشؤون صحتهم الخاصة؛ ويصطنعون لهم الأطباء كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا. ومعظم هؤلاء الأطباء كانوا يأتون أسرى عند النزاع البحري، أو يقيمون بالجزائر لأغراض تجارية[4]. من الأمثلة على ذلك نذكر أن الباشا بابا علي كان له طبيب جراح فرنسي وقع أسيرا[5]. كما اشترى صالح باي طبيبا إيطاليا يدعى باسكال قاميزو بألف محبوب[6] عندما وقع في الأسر كان ذلك سنة 1777 م[7].

لقد كان أطباء البستيون بما فيهم الجراحون يقدمون خدماتهم الطبية لجميع المرضى في مناطق الامتيازات. حيث كان يسمح لهم ــ إلى جانب تطبيبهم للمرضى من موظفي الشركة في مؤسساتها الثلاث ــ بأن يكون لهم زبائن من سكان مناطق الامتيازات. فقد كان طبيب البستيون غالبا ما يُرسَلُ في طلبه من طرف رؤساء القبائل المجاورة؛ بل وحتى من طرف باي قسنطينة شخصيا أو كبار موظفيه. وهو ما أشارت إليه عدة

---

(1) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.133.
(2) Ibid., p.134.
(3) Ibid., pp.134-135.
(4) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 418.
(5) Laugier De Tassy , Op.Cit., p.82
(6) المحبوب، وأصل الكلمة الزرمحبوب، عملة جزائرية ذهبية، قيمتها 10 بطاك شيك. Dépôt Général de la guerre, Aperçu Historique et topographique, sur l'Etat d'Alger, Chez Piquet, Géographie Ordinaire du Roi, Paris, 2ème édition, 1830, p 165.
(7) A .De Voulx, Tachrifat, Op.Cit., p.90.

رسائل[1].

وقد كان هؤلاء الأطباء يستعملون في علاجهم الأدوية والعقاقير التي كانت تخصصها الشركة للمرضى في مستشفى البستيون، وهو ما تشير إليه بعض الرسائل من بينها الرسالة رقم 43 التي بعث بها أحمد باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... ابعث لنا الطبيب الذي هو عندكم للحاجة به، ويأتي معه بجميع الأدوية الصالحة لجميع الأمراض..."[2]. لذلك وضعت الشركة تعليمات خاصة في قانون 1745؛ الذي جاء فيه :" الجراحون الذين يقومون بمعالجة الأهالي، ويستعملون في ذلك أدوية الشركة يجب عليهم أن يدفعوا ثمنها من المبالغ المالية التي يتلقونها من الأهالي. أما إذا كانت الظروف لا تسمح بطلب ثمنها منهم ففي هذه الحالة يدفع الجراحون للشركة ثلث ما يقبضونه من هؤلاء المرضى سواء كان الثمن عبارة عن مال أو أشياء عينية"[3]. كما صدر قانون 1777 مؤكدا على الموضوع نفسه :" ... ستعمال الأدوية لا يكون خاصا إلا بمرضى مستشفى البستيون. وعندما يستدعى الجراحون من طرف الأهالي، ويحتاجون إلى هذه الأدوية فإنه يجب عليهم دفع ثمنها للمستشفى"[4]. وقد كان أطباء البستيون يحصلون جراء ذلك على دخل مالي هام؛ حيث ورد في إحدى الوُصُلاَت التخليصية الخاصة بعبد الله شيخ المعزولـــة أنه كان يدفع ما قيمته 250 جنيه كل ثلاثة أشهر مقابل استفادته من خدمات أطباء البستيون له ولعائلته[5].

لقد كان كبار المسؤولين في الدولة حريصين على الأطباء الأكفاء، حيث نجد صالح باي يرسل في طلب طبيب كان يعمل في البستيون، ثم انتقل إلى فرنسا، فبعث برسالة إلى مقر الشركة في مرسيليا يطلب فيها هذا الطبيب؛ حيث جاء في رسالته :"... وميلان المذكور هو الذي كان طبيبا في القالة سابقا لأننا نعرفوه طبيب جيد، وإلا غيره من الأطباء الملاح غاية،..."[6].

---

(1) الرسالة رقم 43، من أحمد باي يطلب فيها طبيبا لنفسه، الرسالتان تحت رقمي: 85 و54، من صالح باي يطلب فيهما طبيبا لنفسه، الرسالة رقم 76، يطلب فيها صالح باي طبيبا لأحد موظفيه يدعى الحاج مسعود بن زكري، الرسالة رقم 91 الخليفة حسن بن عبد الله خوجة يطلب فيها طبيبا لنفسه، الرسالتان رقم 112 و116، علي باي شيخ المعزولة يطلب طبيبا له ولولده.

(2) الرسالة رقم 43 من أحمد باي إلى قبطان القالة، حررت في أوائل رجب 1185هـ.

(3) Règlement pour le Comptoir de la Calle, 1745, Op.Cit., Art 28, p.326.

(4) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.431.

(5) جاء في صيغة الوصل:" السيد دوسوفا Deseva يعطي السيد سيفول Sivoul ما قيمته 250 جنيه؛ وهو المبلغ الخاص بالثلاثي الأخير من الأموال التي يدفعها الشيخ عبد الله سنويا لجراحي البستيون نظير استفادته من خدماتهم هو وعائلته. حرر في القالة في 31 ديسمبر 1780. Affaires avec Cheikh Abdallah, Op.Cit.

(6) رسالة من صالح باي إلى جملة الكبانية في فرنسا في أوائل رمضان 1201 هـ. Lettres écrites en arabe, Op.Cit.

كان أطباء البستيون ينتقلون إلى مناطق الامتيازات الأخرى لعلاج المرضى هناك .وقد جاء في الرسالة رقم 67 انتقال طبيب البستيون لعلاج امرأة؛ في عنابة، وتسبب ذلك في حصول مشكلة مع قايد عنابة الذي قتل المرأة لأنه شك في حصول شيء بينها وبين الطبيب، طلب صالح باي إثر ذلك أن "يعود النصارى لعادتهم ولا يدخلون بيوت المسلمين حتى لا ينسبون إليهم مثل هذه الأمور"[1]. وقد كان الوضع حسب قانون خاص بدار الشركة الملكية في عنابة لسنة 1767م؛"أن الطبيب لا يسمح له بالذهاب لفحص أي مريض في المدينة، ولا استقبال المرضى في الدار سواء كان المريض تركيا أو عربيا أو يهوديا، ولا حتى مسيحيا أجنبيا تحت أي ظرف كان؛ إلا بإذن صريح من وكيل الشركة في عنابة"[2].

2.2.2.2/ مبيعات الشركة في مناطق الامتيازات:

كانت الشركة الملكية الإفريقية تصدر لمناطق الامتيازات بعض المواد الاستهلاكية والكمالية، كان السكان هناك يشترونها مباشرة من مؤسساتها الثلاثة. وقد كانت هذه السلع التي تجلب من فرنسا متنوعة، ولكنها لم تكن ذات أهمية كبيرة في المبادلات التجارية للشركة مع أهالي هذه المناطق؛ حيث أن هؤلاء كانوا يفضلون أموالا في مقابل السلع التي كانوا يبيعونها للشركة أكثر من رغبتهم في الحصول على هذه السلع[3].

من أجل تكوين فكرة واضحة عن الموضوع ينبغي إلقاء نظرة على طبيعة هذه السلع؛ والتي تظهر من خلال دفتر خاص بحساب جاري لشيخ المعزولة عبد الله لدى الشركة لسنة 1776؛ حيث جاء في الصفحة الأولى من الدفتر قائمة بها وبأسعارها، وهي تتنوع ما بين مواد غذائية ومشروبات و مواد مصنعة مثل الأقمشة وغيرها. ونقرأ فيها:" فلفل أسود، سكر، قهوة، مربى، سكر أسمر، شاي، زيت، ماء الحياة، أرز، قماش، خيط، قطن، صابون، تبغ، ورق، ملح، سكاكين، بارود..."[4]. وهـــي مواد أشارت إليها عدة رسائل[5]، أما الخمر أو ماء الحياة الذي كان يدعى عند الجزائريين "العرق"، فقد كان

(1) الرسالة رقم 67، من صالح باي إلى قبطان القالة، بدون تاريخ، وصلت خلال سنة 1779.

(2) Paul Masson, Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.443, (d'après Règlement à proposer à la Cie pour le comptoir de Bone 1767).

(3) Ibid., p.532.

(4) Compte Courant du Chef Abdallah de l'année 1776 ,Archive de CCI ,Marseille L III/1048.

(5) من بين هذه الرسائل، يذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 83، 99، 101، 102، 117.

يستعمل في بعض الأحيان لأغراض طبية، وهو ما توضحه الرسالة رقم 117 التي بعث بها علي باي إلى بيرون Peiron مدير البستيون؛ جاء فيها:"... تبق ترسل لنا فاشك[1] مربع مليان عراق باش نداوي مرض[2] عندي..."[3].

كما كانت الشركة تبيع للسكان سلعا تتماشى مع عاداتهم وتقاليدهم رغبة في التقرب منهم أكثر، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح في تجارتها معهم. حيث نجدها تبيع لهم ألبسة جزائرية مثل: العمامة، القلنسوة ،القندورة، البرنوس، قمصان جزائرية، مناديل نسوية تستعمل كغطاء للرأس، أحذية، بابوج[4]، كما كانت الشركة تبيع لهم حتى الكسكس[5]. وقد بلغت مداخيل المبيعات في القالة لسنة 1756م 5358 جنيه[6].

إلى جانب مبيعات الشركة في القالة تنبغي الإشارة إلى جانب آخر من الخدمات كان يقدمها البستيون لأهالي المنطقة؛ وتتمثل في توزيع البذور عليهم رغبة منه في تشجيع الفلاحة وتوسيع نطاق الأراضي المزروعة. وقد كانت تتمثل هذه البذور في القمح والشعير والحنطة[7]. وقد أشارت بعض الرسائل إلى ذلك؛ حيث كان شيخ المعزولة بنفسه يطلب فيها البذور من أجل زراعتها[8]. كما كانت تبيعهم أدوات فلاحية مثل سكك الحراثة؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 115، التي بعث بها محمد بن مطين ابن أحد شيوخ القبائل المجاورة إلى بيرون Peiron مدير البستيون، جاء فيها: "تبعث لنا خمس سكك باش[9] نحرث إن شاء الله..."[10].

أما في عنابة فقد كان السكان أقل فقرا وأكثر تحضرا من سكان القالة فيفترض بالمبيعات أن تكون أكثر أهمية من القالة؛ ولكن الوضع لم يكن كذلك ؛وقبل التفصيل في ذلك نذكر الوضع الذي كانت عليه مبيعات هذه المواد في سنة 1750 كما أورده دي فيرايون De Verrayon في مذكرته: "... تقوم مؤسسة الشركة في عنابة بالتجارة في القهوة، أحجار الشب، والخمر. وأظن أنه وبعد أن تكلمت مع وكيل الشركة هنا ــ والذي

---

(1) تعني بالفصحى قنينة أو إناء.
(2) وردت في الأصل "فرص".
(3) الرسالة رقم 117، من علي باي إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ 1792/12/27.
(4) البابوج: هو حذاء بلا كعب والكلمة عربية من أصل فارسي. المنهل، قاموس سابق، ص 121.
(5) Paul Masson , Histoire des établissements ... ,Op.Cit., p.538.
(6) Ibid., pp.537-538. (d'après ,Inventaire des marchandises de la boutique à La Calle 31/12/1756).
(7) Ibid., Note pp.527-528.
(8) هذه الرسائل تحمل الأرقام التسلسلية التالية : 94، 101 ، 104 ، 112.
(9) تعني بالفصحى: من أجل.
(10) الرسالة رقم 115 من محمد بن مطين إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ 3 أكتوبر 1792.

تعرّف جيدا على تقاليد هذه المنطقة ــ بأننا نستطيع توسيع هذه التجارة إلى سلع أخرى مثل السكاكين، خردوات حديدية، قلنسوة الأتراك والعديد من الأقمشة المتنوعة والشراشف؛ وإنني أرى حاجة الناس هنا إليها"[1].

ولكن يبدو أن مشاريع دي فيرايون De Verrayon لم تحقق أهدافها؛ بدليل الأرقام التي كانت تصل إليها المبيعات في هذه المنطقة التي لم تكن تبلغ إلا الشيء القليل؛ حيث لم تكن تتجاوز 1600 جنيه سنويا[2]. وإن أردنا تفسير ذلك فيمكن إجماله في سببين؛ وهما توفر مدينة عنابة كغيرها من المدن الكبرى في الجزائر على معامل للصناعات التقليدية الخاصة بصناعة الشواشي[3] الصوفية، والمصنوعات الجلدية مثل الأحذية، والنسيج، وغيرها[4]. أما السبب الثاني فيعود لنشاط حركة التصدير والاستيراد التي يشهدها ميناء عنابة وانفتاحه على التجارة الخارجية مع الدول الأوربية المختلفة بفضل تجار هذه البلدان الذين كانوا يأتون إليه للتجارة ومبادلة السلع الأوربية[5]. وبذلك فإن الشركة الملكية في عنابة كان لها منافسون، على العكس من القالة التي كانت تمارس عليها نوعا من الاحتكار باعتبارها المستفيد الأكبر والوحيد من استغلال التجارة فيها، وهذا ما يفسر التفاوت الكبير في أرباح الشركة بين المنطقتين.

أما في القل فقد كان الملح يشكل أهم مادة تبيعها الشركة لأهالي المنطقة؛ حيث وردت إشارة إليه باعتباره ركنا أساسيا لتجارة المؤسسة؛ جاء ذلك في الدفتر اليومي للقل لسنة 1780، وقد ذكر فيه وكيل الشركة آنذاك ما يلي:" نحن بحاجة ماسة للملح الذي يعتبر ضروريا لتجارة الدار،... وهاهي كمياته قد نفذت كلها. وقد كتبت إلى مدير البستيون ليرسل في طلب كميات منه من مرسيليا ..."[6]. وتتجلى أهمية الملح في مبيعات الشركة في القل بالنظر إلى المجال الذي يستعمل فيه ؛وهو معالجة الجلود الطازجة من أجل حفظها و تخزينها إلى أن يحين موعد بيعها للشركة [7].

هــذا عن مبيعات الشركة بصفة عامة في مناطق الامتيازات. أما ما يجدر التوقف

---

(1) De Verrayon, Op.Cit., p.339.

(2) قمنا بحساب هذا المبلغ استنتاجا من وثيقة أوردها ماصون جاء فيها: أن الشركة كانت تمنح لوكيلها في عنابة 10% من الأرباح المحققة على مبيعاتها هناك؛ و0.5% من السلع التي تشتريها الدار. وقد كان المجموع لا يتجاوز 2400 جنيه سنويا . Paul Masson , Histoire des établissements ...,Op.Cit., p.538. (D'après, délibération de 15/03/1768 de la Cie R.A).

(3) الشواشي: جمع شاشية يضعها الرجال كغطاء للرأس.

(4) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص61.

(5) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص504.

(6) Journal de Collo 01/08/1780, Op.Cit., p.01.

(7) Mémoire de Hugue, Op.Cit., p.139.

عنده فهو أنواع السلع التي كانت تبيعها الشركة لأعيان ووجهاء تلك المناطق؛ والذي كان يحقق للشركة أرباحا معتبرة بالنظر إلى طبيعة تلك السلع وكمياتها. ففي القالة كان شيخ المعزولة زبونا دائما ومهما بالنسبة للشركة، وهو ما توضحه عدة رسائل[1] بعث بها شيخ المعزولة إلى مدير البستيون، يطلب فيها هذه المواد التي جاءت في مجملها، إما موادا غذائية مثل الجبن، الخبز، التفاح، القسطل... وإما مواد مصنعة مثل المسامير، البارود ،الرصاص والورق ... أو مواد خاصة بالبناء أو الأثاث المنزلي مثل الزلايج[2] والسرير.

وإذا تم التمعن في تلك المواد التي كان يطلبها شيخ المعزولة؛ فإنه يمكن استنتاج المستوى المعيشي الأرستقراطي الذي كان يعيش فيه مقارنة مع مستوى معيشة رعاياه الذي كان أدنى منه بكثير. حيث نقل لنا القسيس بواري l'Abbé Poiret الظروف التي كان يعيش فيها سكان القالة حيث يقول:" سكان القالة لا يسكنون الخيام بل يعيشون في أكواخ مصنوعة من أغصان الشجر، أعتقد أنهم استعاضوا بها عن السكن في الخيام؛ لأنهم مستقرون بصفة دائمة في المواطن التي يعيشون فيها؛ وبذلك فهم لا يحتاجون لمنازل متحركة مثل غيرهم من العرب"[3]. في ظل هذه الظروف التي كان يعيش فيها سكان القالة كان عبد الله شيخ المعزولة يطلب من البستيون أن يجلب له "الزلايج" من مرسيليا[4]، ومربعات الزجاج لصنع النوافذ في بيته؛ كما كان يشتري الأقمشة الغالية، والمناديل الحريرية[5]؛ مثال على ذلك ما جاء في قائمة لمشتريات الشيخ عبد الله لسنة 1776: قطع من قماش إسفاكس esfax بـ 12 بياستر للقطعة الواحدة، قماش مدينة غرونوبل grenoble بـ 12 بياستر ،مسدس مصنوع من الفضة بـ 285 بياستر، بندقية مصنوعة من الفضة ، مناديل من الحرير، 6 قطع من المشط[6].

والشيء نفسه ينطبق على وجهاء وأعيان مدينة عنابة، بل وحتى في قسنطينة؛ حيث كان هؤلاء يطلبون من الشركة أن تحضر لهم سلعا معينة يوصون بجلبها لهم من مرسيليا

(1) الرسائل التي وردت فيها طلبات شيخ المعزولة، تحمل الأرقام التسلسلية التالية:83، 95، 99، 101، 102، 103، 106، 109، 110، 111، 117، 118.

(2) الزلايج: يعني مربعات الخزف التي تبلط بها الأرضيات.

(3) L'Abbé Poiret , Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.91.

(4) الرسالة رقم 51 من صالح باي إلى برقيون قنصل القالة، وصلت بتاريخ 16 أوت 1774.

(5) بينما كان عبد الله يميل إلى حياة الترف والرخاء كان ابنه علي باي على العكس منه يميل إلى التواضع بعض الشيء حيث لم يكن يملك منزلا مثل أبيه بل كان يعيش مثل شعبه في كوخ؛ وكان يتميز عن باقي الأكواخ بكونه يحتوي كرسيا مزينا بالقش يستخدمه كعرش. كما كان يتميز عن غيره في طريقة لبسه الذي يمتاز بالأناقة وحذائه أيضا. L'Abbé Poiret Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.93.

(6) Compte courant du Chef Abdallah, de l'année 1776 , Op.Cit., p.2.

مثال ذلك ما ذكره بول ماسون Paul Masson استنادا إلى قائمة طلبات قدمت لوكيل الشركة في عنابة من طرف بعض الوجهاء والأعيان في قسنطينة وعنابة بتاريخ 10 ديسمبر 1780 :" حيث طلب الباي مسدسا مصنوعا من الذهب، وآخر من الفضة،400 أستون (أنبوب) بندقية، 800 رطل من الفلفل الأسود، 25 رطل من القرفة ،54 رزمة من الورق...

*الآغا إبراهيم باشا ابن الباي : 2000 قطعة من القرميد اللماع ، 2000 قطعة من الرخام .

*سيدي حشمت باراديا مفتي عنابة: دزينتان من المناديل الحريرية، 100 قطعة من الخشب، 1 مرآة، 12 قنطار من الحديد المسطح، شراشف حمراء.

*سيدي آغا مسعود مركانتي الباي: دزينتان من المناديل الحريرية، 4 صناديق شربات ، فراش خاص بالسرير، 4 علب من الشاي الأخضر،200 قطعة من القرميد اللماع .

* سيدي عمر قايد عنابة : أريكتان من المخمل، 6 كراسي من الليف، وسرير مزدوج مصبوغ ومذهب حسب الموضة الجنوية ولكن بدون رسومات، فراش للسرير، ساعة منبهة من الفضة، 3 مرايا ذات إطار مذهب، 4 صناديق من العصير المحلى، دزينتان من المناديل الحريرية، قطعتي قماش هولندي رفيع...."[1].

يستنتج مما سبق الحد الذي وصلت إليه أذواق الطبقة الأرستقراطية العليا في البلاد والمتمثلة في كبار موظفي بايلك قسنطينة، وتأثرهم بالموضة الأوربية في تأثيث بيوتهم؛ كما نستنتج في مقابل ذلك أيضا التدهور الحضاري الذي كانت عليه الجزائر، والذي جعلهم يستوردون كل شيء تقريبا حتى أبسط الأشياء كالخشب والتفاح والزبيب و الملح.. وهو ما يؤكد لنا الوضع المزري الذي كانت تعيش فيه الجزائر من التـــخلف الحضاري والذي وصل إلى درجة أن يطلب "علي باي من مدير البستيون أن يبعث له من يقلم شجرة العنب"[2].

3.2.2.2/ التوسط في افتداء الأسرى:

كـــان للشركة الملكية دور فـــي افتداء الأســـرى الجزائريين المحتجزين لدى الدول الأوربية المعادية للجزائر؛ كـــما كان لـــها دور في ترحيل العبيد الأوربيين المفتدين إلى

(1) Paul Masson, Histoire des établissements ..., Op.Cit., p.539.

(2) الرسالة رقم 97 من علي باي إلى الترجمان توني، حررت بتاريخ 8 فبراير 1792.

أوربا.

وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن مدى دخل مؤسسة تجارية واقتصادية في قضايا افتداء الأسرى التي تعتبر قضايا دبلوماسية محضة تدخل في صميم العلاقات بين الدول؟.

يمكن تفسير ذلك بالرجوع لعلاقة الشركة بتلك الدول، حيث نجد الشركة الملكية الإفريقية تملك زبائنا من عدة دول أوربية على امتداد حوض المتوسط وعلى رأسهم إسبانيا و الممالك الإيطالية قبل وبعد دخولها تحت راية إيطاليا الموحدة سنة 1756. ومن أهمها جنوة، ومملكة نابولي، وصقلية، وبييمون[1].

وقد كان من أهم هذه الممالك المستقلة نظام جزيرة مالطة[2]؛ التي كان يضم فرسان القديس يوحنا[3] الذي ظل يحمل لواء الحرب ضد المسلمين، وكان فرسانه يجسدون الرعب والهلع في حوض المتوسط[4]. لقد ظلت مالطة حتى سقوطها[5] أكبر مركز للحملات القرصنية ذات الطابع الصليبي، وأهم سوق للعبيد في حوض المتوسط[6]؛ حيث كانت مالطة تشن حربا لا هوادة فيها ضد المسلمين على امتداد سواحل شمال إفريقيا وتحديدا من طرابلس إلى غاية الشرق الجزائري، مثال على ذلك أنه كان عدد الأسرى المسلمين المنتمين لهذه المنطقة والذين سقطوا في أيدي فرسان مالطة ما بين سنتي 1764 و1788 ما معدله 147 أسيرا[7].

لقد كانت مالطة جزيرة جرداء لا تنتج ما يكفي سكانها الذين أخذت أعدادهم تتضاعف بشكل متسارع منذ أن بدأ فرسان القديس يوحنا بالتوافد عليها في القرن 16م؛ حيث كان عدد سكانها لا يتجاوز بضعة آلاف حوالي سنة 1614، ثم تجاوز سنة 1730 41000 نسمة، إلى أن أصبح عددهم في منتصف القرن 18 يساوي 65000 نسمة. وبطبيعة الحال كان يتوجب على الجزيرة حتى يتسنى لها إطعام هذا الكم الهائل من السكان اللجوء للاستيراد. وقد لعبت صقلية في البداية دور الممون لها في سنوات

---

(1) R. Romano, Op.Cit., p.72.

(2) تقع جزيرة مالطة على بعد 90 كلم جنوب صقلية، العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 133.

(3) كان هؤلاء الفرسان الحواريون يتوافدون على الجزيرة متطوعين من مختلف البلدان الأوربية والمسيحية، المرجع نفسه، هامش ص134.

(4) جمال قنان معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، ص184.

(5) سقطت مالطة سنة 1798 على يد نابليون نوناپارت عندما غزاها ثم ترك فيها حامية قبل أن يتوجه لمصر، وفي نفس السنة هاجمها الإنكليز يريدون افتكاكها من الفرنسيين . ودام الحصار عامين انتهت بسقوط الجزيرة في يد بريطانيا سنة 1800 . العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 135

(6) Maitrix ,Le ravitaillement Magrebin de Malte au 18ème siècle. In Les Cahiers de Tunisie n° 6, 2ème tr , Année 1954, p 191.

(7) Lucette Valensi , Le Maghrebe avant la prise d'Alger (1790-1830), Imprimerie Madame France, Paris, 1969, p 62.

الخصب، أما في سنوات الجفاف فكانت مجبرة على البحث عن أسواق أخرى مضمونة أكثر؛ فلجأت للتفاوض مع الشركة الملكية الإفريقية من أجل تموينها من حين لآخر بما تحتاجه من القمح[1].

ومن هنا تظهر علاقة الشركة بمالطة والمفارقة العجيبة التي تجعل قمح الجزائر يذهب لألد أعدائها؛ ثم نجد الجزائريين يطلبون من الشركة أداء دور الوسيط في افتداء أسراهم في هذا البلد. ومما يلفت الانتباه أنه إضافة إلى كون الشركة على علاقة بالجزيرة ؛كانت مرسيليا وتجارتها ككل تتحالف مع نظام مالطة ضد المسلمين؛ حيث نجد المكلف بأعمال فرنسا في مالطة يؤكد ذلك في سنة 1790 قائلا:" إن تجارة مرسيليا التي تمنح لنظام مالطة المصلحة الكبرى؛ تجعلنا نعمل معا على تحقيق هدف واحد وهو منع الأتراك من تسويق سلعهم على متن بواخرهم، وجعلهم دائما في تبعيتنا"[2]. وفي هذا الكلام دليل واضح على تواطؤ مرسيليا وتجنيدها لجميع إمكانياتها من شركات وغيرها في سبيل منع قيام أسطول تجاري للمسلمين وجعلهم اقتصاديا تحت رحمتها.

لقد جرت العادة بسبب العداء الذي كان قائما بين الجزائر ومالطة وإسبانيا وغيرها من الدول الأوربية أن يسافر الجزائريون الذاهبون إلى المشرق غالبا على متن سفن فرنسية؛ حيث كانوا يكترونها لهذا الغرض كونها تشكل راية محايدة، وفي بعض الأحيان صديقة لهؤلاء. وبالرغم من ذلك كان يحدث وأن تهاجم هذه السفن من طرف قراصنة مالطيين أو إسبان، فيحمل هؤلاء المسافرون وأمتعتهم إلى موانئ أوربية ويباعون هناك في سوق الرقيق[3]. وهذا ما دلت عليه الرسالة رقم 50 الي بعث بها صالح باي إلى برقينيون Bourguignon مدير البستيون؛ جاء فيها :"... كنا كتبناك بشأن العنابيين الذين انأسروا في الصنادل من القالة تحت سنجقكم[4] وطلبناك بأن تأتي بهم من بر النصارى..."[5].

وقد كان هؤلاء العنابيون كما توضحه الرسالة، قد أسروا في القوارب، وهم يستعدون للسفر، ولم يكونوا قد ابتعدوا كثيرا عن القالة. وقد كان يحدث أن يقوم القراصنة

---

(1) Maitrix ,Op.Cit., pp.191,193.

(2) Lucette Valensi, Op.Cit., p.63.

(3) جون وولف، الجزائر وأوربا(1500-1830)، ترجمة: أبو القاسم سعد الله ، المؤسسة الوطنية للكتاب، سنة 1986، ص 224.

(4) ذكرنا سابقا بأن السنجق هو الراية وقد يعني الإقليم أو المنطقة، وهو هنا يعني الراية التي كان يحمله الصندل، والتي هي فرنسية.

(5) الرسالة رقم 50، من صالح باي إلى برقيون قنصل القالة، وصلت بتاريخ 13 ماي 1774.

المالطيون ــ غير مكتفين بمقاطعة المسافرين في البحر ــ باختطاف الجزائريين المتواجدين بالقرب من الشواطئ الجزائرية؛ حيث كان هؤلاء الفرسان المسلحون يتجولون في عرض البحر تحمل سفنهم رايات بيضاء؛ وبذلك تسهل عليهم ممارسة القرصنة من حين لآخر على شواطئ عنابة والقالة[1]. حيث نجد في مذكرات جان أنطوان فالييز Jean- Antoine Vallière ضمن حوادث 20 أكتوبر 1744؛ أن الداي يتهم مدير البستيون أملريك Amalric بأنه يشجع القرصنة المالطية في القالة؛ حيث استطاعوا أن يختطفوا ومنذ وقت قصير 130 شخصا من سكان المنطقة[2].

من بين الممالك الإيطالية التي كانت تجمعها بالشركة علاقات تجارية نذكر مملكة جنوة؛ التي ورد ذكرها في الرسالة رقم 49 التي بعث بها صالح باي إلى برقينيون Bourguignon مدير البستيون؛ جاء فيها:"... وإننا قد كتبنا إسم أسير في جنوة ودفعناه بيد الترجمان لأجل أن تفدوه لنا... وتأتونا به... ومكنا بيد الترجمان المذكور قياس جعاب مكاحل نحو ميتين جعبة، فلا بد تبعث إليهم ليأتوننا عن عجل..."[3]. وقد ربط شاعو كمال في مذكرته هذه الرسالة بوثيقة[4] أوردها مولاي بلحميسي تحمل السنة نفسها التي تحملها هذه الرسالة وهي سنة 1774؛ والتي جاء فيها طلب باي قسنطينة تحرير جزائري كان يعمل جذافا في سفينة جنوية؛ فقام القنصل الفرنسي بجنوة بإجراءات بشأن الافتداء باسم ملك فرنسا. فكانت الاستجابة فورية وتم تحرير الأسير من دون فدية[5]؛ أي من دون أن تقبل فيه المائتي جعبة من البنادق التي أرسلها الباي لذلك. وإذا صح هذا الربط بين الوثيقتين فنستنتج بأن الشركة قد تلعب دور الوساطة لدى الوسيط الذي هو القنصل الفرنسي بجنوة الذي يتوسط بدوره لدى الحكومة الجنوية بشأن طلب الباي .

كما كان يحدث أن يرسل الجزائريون أسرى فرنسيين إلى بلادهم على متن سفن الشركة الملكية، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 42 التي بعث بها صالح باي إلى دون

---

(1) Lettre de De Jonville au échevins et députés du commerce à Marseille, 03/09/1741, In De Grammont , Correspondances des consuls d'Alger (1690-1742), Adolphe Jourdan .Libraire- éditeur, Alger 1890, p 271.

(2) طلب الداي من القنصل توماس أن يعزل هذا المدير؛ ولكنه أجابه بأن لا مجال لاتهام موظفي الشركة الملكية في القالة بذلك بما أن القراصنة المالطيين كانوا ينزلون خفية وعلى طول سواحل الإيالة وبأن هؤلاء الموظفين لم يستقبلوهم قط في البستيون في القالة Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.57.

(3) الرسالة رقم 49 من صالح باي إلى برقيون قبطان القالة، وصلت بتاريخ 13 ماي 1774.

(4) Moulay Belhamissi, Les captifs Algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830), E. N. L, 1988, p 102.

(5) شاعو كمال، بايلك قسنطينة من خلال بعض وثائق المجموعة رقم 1641 المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية(1171 /1207هـ-1757/1792م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر قسم التاريخ، 2005/2004، ص8

Don مدير البستيون، والتي جاء فيها :"... وإن حمالها إليك خدامنا زرزاب و بروج فقد سرحناهم وإنهم مروحين[1] إلى بلادهم. والذي آمرك به ساعة ورودهم إليك ترسلوهم إلى بلادهم مع المراكب التي تسافر[2] من عندكم..."[3].

وقد كان يحدث أن يتواجد أسرى جزائريون في فرنسا[4]؛ فتتوسط الشركة في تحريرهم من باب الخدمة التي تقدمها للجزائر بحكم المصالح المتبادلة بين الطرفين والصداقة التي تجمعهما. وقد كان يطالب بعض الأعيان الجزائريين من الشركة البحث عن هؤلاء والتفاوض مع مالكيهم والوصول معهم لأقل سعر ممكن. وهو ما ورد ذكره في رسالة مطولة بعث بها أعيان القل إلى مقر الشركة في مرسيليا هذه بعض المقاطع منها:"... إن لنا عندكم أسارى هنالك... قاسم بن عبد الله بو رابح ،بن بركات، ومحمد وسعيد الجملة ثلاثة أسرى تبقوا تعملوا علينا مزية[5] تبحثوا عليهم حتى تظهروهم ،وتقاطعوا[6] عليهم بالفدوة القليلة لأنهم ناس فقراء لا يكسبون شيئا من المال إلا الذي يتصدقون عليهم به المسلمين في سبيل الله. أَمَا تَعلمون لو كان هذا الأسرى في بلاد غير بلادكم لوكان ما حشمناكمش[7] فيهم لكن هاذ الناس في بلادكم ولابد تتعذبوا عليهم لأجل خاطرنا، كيف ما نوقفوا نحن في حوايجكم ... باش نرسلو لكم الفدوة على يد القونصل الذي هنا... هاذ الأسرى المذكورين في مرسيلية واحد في الغرب واثنين في المدينة". ثم ختموا رسالتهم قائلين :"... كيف يتصور هذا أولادنا يبقاو أسرى في بلادكم ونحن متخلطون[8] معكم إنه لا يليق..."[9].

لقد كانت التجارة التي تمارسها الشركة الملكية في مناطق الامتيازات تعد فرعا صلبا لأرباحها؛ بالنظر إلى النطاق الواسع الذي كانت تشغله القبائل التي كانت تتعامل معها خاصة في القالة، وغياب القيود التي كانت تفرضها إدارة البايلك على السلع المتاجر فيها على اختلاف أنواعها. على عكس عنابة التي كانت تخضع لرقابة الباي المباشرة؛

---

(1) تعني بالفصحى ذاهبين.
(2) وردت في الرسالة المخطوطة "تسفر"
(3) الرسالة رقم 42، من صالح باي إلى دون قبطان القالة، بدون تاريخ.
(4) ذكرنا فيما سبق في أثناء دراستنا لهذا العنصر أن فرسان مالطة كانوا يبيعون الأسرى الجزائريين في أسواق الرقيق الأوربية، وبهذه الطريقة قد يصل جزائريون إلى فرنسا كعبيد .
(5) تعني بالفصحى أن تسدوا لنا معروفا.
(6) تعني بالفصحى تفاصلون في سعر افتداءهم.
(7) تعني بالفصحى لم نحرجكم.
(8) يعني بأن مصالحنا مشتركة معكم.
(9) رسالة من القايد محمد البوني وكافة الجماعة بمدينة القل إلى كافة الكبانية في فرنسا، حررت عام 1158هـ Lettres écrites en arabe, Op.Cit.

المتمثلة في وكيله هناك. ولكن ذلك لم يمنع من تأثر التجارة في القالة بتلك القيود المفروضة على التجارة في عنابة خاصة في الحبوب، حيث كان السعر المحدد لها عنابة ينعكس على السعر الذي كانت تشتري به الشركة هذه المادة الحيوية في القالة. وقد كانت هذه القيود المفروضة كلها تأتي في غير صالح المنتجين الذين لم يكونوا يجنون مقابل سلعهم إلا النزر اليسير. بحيث تمكن ــ مقابل ذلك ــ ممثلو سلطة الباي، والباي نفسه بأن يستأثروا بالأرباح التي كانوا يجنونها من وراء التحكم في الأسعار.

بالرغم من كون المرجان الأساس الذي نشأت بفضله الامتيازات في الجزائر؛ إلا أنه لم يعد يضاهي في أرباحه ما كانت الشركة تُحَصّله من جراء تجارتها في مناطق الامتيازات. لكن وبالرغم من قلة مداخيل المرجان مقارنة بمداخيل التجارة إلا أنها ظلت تعتمد عليه كأساس ومبرر لوجودها واستقرارها بالجزائر وتَمَيُّزِهَا عن باقي الأجانب الذين كانت الجزائر تسمح لهم بالإقامة على أراضيها بغرض التجارة، واكتسابها الحريات الواسعة التي كانت تمتاز بها عنهم.

لم تكن الالتزامات المالية التي تدفعها الشركة بالقدر الذي يتناسب مع الأرباح التي كانت تجنيها من وراء استغلالها للامتيازات الممنوحة لها؛ حيث أنها لم تكن تمثل سوى نزرا يسيرا استمرت الجزائر في تحصيله ما يقارب القرن من الزمن أي منذ سنة 1694. حيث لم تقرر الجزائر رفع قيمة الضريبة على حق الامتياز إلا سنة 1790م ؛وهو ما يعكس المستوى الحضاري المتدهور الذي كانت تعيش فيه الجزائر بحيث لم تكن رواتب الأوجاق التي كانت تصرف فيها هذه الضريبة قد زادت أو رفعت طوال قرن من الزمن.

لقد أدت الخدمات التي تقدمها الشركة في مناطق الامتيازات للأهالي والأعيان هناك إلى تشكيل نوع من التأثير الحضاري والانفتاح نحو النهضة الأوربية الحديثة بسبب تواجد عناصر تلك النهضة في تلك المناطق؛ من أحدث ما توصل إليه الطب، إلى استهلاك أحدث المواد الغذائية والمواد المصنعة من طرف أهالي تلك المناطق على اختلاف مستوياتهم المعيشية.

كما وجدت الجزائر في الشركة وسيطا مناسبا من أجل افتداء أسراها في دول أوربا بفضل حيادها، وفي بعض الأحيان كونها على علاقة جيدة بتلك الدول.

3/ الفصل الثالث: التجاوزات والمشاكل المؤثرة في استغلال الامتيازات.

1.3/ المبحث الأول: تجاوزات الشركة الملكية في مناطق الامتيازات:

1.1.3/ الزيادة في تحصين وتسليح البستيون.

2.1.3/ محاولة التخلص من عبد الله شيخ المعزولة.

3.1.3/ أساليب الشركة في احتكار التجارة في موانئ الشرق الجزائري.

2.3/ المبحث الثاني: المشاكل المؤثرة في استغلال الامتيازات.

1.2.3/ نقص الأمن والاضطرابات في مناطق الامتيازات والجزائر.

2.2.3/ الطاعون وأثره.

3.2.3/صيد الأجانب للمرجان وتهريبه.

4.2.3/ المشاكل الداخلية للشركة الملكية.

قامت الشركة الملكية أثناء استغلالها للامتيازات بعدة تجاوزات؛ حاولت هذه الأخيرة من خلالها تحقيق أهداف وأطماع مختلفة. وقد تعددت هذه الأهداف بين ما هو استراتيجي، أرادت من خلاله المساهمة في خدمة مصالح بلدها فرنسا، وبين ما هو تجاوز للحقوق التي منحتها لها الجزائر بموجب المعاهدات، وبين ما هو موجه لخدمة مصالحها. كما تعرضت الشركة في مقابل ذلك إلى عدة مشاكل أثرت على حسن سير نشاطاتها، تعلق بعضها بفتن واضطرابات داخلية سواء كان ذلك في الجزائر ومناطق الامتيازات، أو مشاكل إدارية خاصة بها، إضافة إلى المشاكل السياسية التي مرت بها فرنسا فانعكست عليها مباشرة.

1.3/ المبحث الأول: تجاوزات الشركة الملكية في مناطق الامتيازات:

لقد حاولت الشركة الملكية مستغلة وجودها في الشرق الجزائري ــ بصفتها صاحبة امتيازات ــ لتقوم بعدة تجاوزات؛ تتمثل في مخالفة القدر المسموح به في البناء، والتسليح. إضافة إلى أساليب هذه الأخيرة في حبك المؤامرات والدسائس في كل مرة كانت تحس أو تصادف ما يعرقل مصالحها.

1.1.3/ الزيادة في تحصين وتسليح البستيون :

نظرا للظروف التي حدثت ما بين سنتي 1741 و1742 والفوضى التي انجرت عن التداخل والتشابك في الأحداث الذي ميز تلك الفترة سواء على صعيد العلاقات التونسية الجزائرية، أو على صعيد المشكل المشترك بين تونس والجزائر تجاه قضية طبرقة[1]؛ شرعت الشركة الملكية الإفريقية ــ مستغلة تلك الظروف ــ في تحصين

(1) تقع جزيرة طبرقة على الساحل الغربي لتونس، وذكر ديفونتين Desfontaines بأنها تبعد عن القالة بستة فراسخ شرقا. وكانت ملكا لعائلة لوميليني Lomellini الجنوية النبيلة، وتدفع مقابل استقلاليتها قدرا معينا من الضرائب لكل من الباي في تونس والداي في الجزائر. حاولت الشركة الملكية شراء الجزيرة من هذه العائلة، ولكن باي تونس استولى عليها في 18 جوان 1741 بسبب القطيعة التي كانت تمر بها العلاقات التونسية الفرنسية فساءه أن يحصل أعداؤه عليها.

بدأت فرنسا مستغلة ظروف القطيعة والحصار الذي كانت تمارسه على موانئ تونس للاستعداد لغزو طبرقة، ولكن باي تونس تفطن لمشروعها وعاقبها بالاستحواذ على مؤسسة الشركة الملكية الإفريقية في راس العبد وحرمانها من استغلال الامتيازات هناك. ولكن الشركة الملكية ومن ورائها فرنسا لم تعدل عن قرارها في غزو الجزيرة وقامت باستغلال الظروف المعقدة التي كانت تسود الأجواء في ذلك الحين؛ المتمثلة في توتر العلاقات التونسية الفرنسية من جهة، والعلاقات التونسية الجزائرية من جهة أخرى، إضافة إلى القطيعة التي كانت على وشك الحدوث بين الجزائر وفرنسا بسبب الاعتداء على سفينة جزائرية في ميناء طولون الفرنسي، والذي انجر عنه احتجاز الداي لجميع الفرنسيين المتواجدين في الجزائر بما فيهم موظفي الشركة الملكية في 17 ديسمبر 1741، لتهديد فرنسا وإرغامها على إصلاح الموقف.

في خضم هذه الأحداث بدأت الاستعدادات لغزو طبرقة واتخاذ البستيون قاعدة لذلك؛ حيث أقفلت أبوابه لعدة أيام حتى لا يتفطن أحد لما يجري بداخله؛ وذلك بحجة الطاعون. إلا أن التونسيين تفطنوا لذلك مسبقا وأفشلوا محاولة الاحتلال=

البستيون وتسليحه بطريقة مخالفة لما تقره الاتفاقيات؛ حجتها في ذلك الاحتماء من "اعتداءات" القبائل المتواجدة على الحدود بين تونس والجزائر، والتي ازداد خطرها ــ على حد تعبيرها ــ منذ الأحداث الأخيرة والقطيعة التي حدثت بين فرنسا وتونس[1].

بعث باي قسنطينة رسالة إلى مدير البستيون في 5 أوت 1744، جاء فيها: " إننا نأمركم بمجرد وصول هذه الرسالة إليكم؛ أن تهدموا ما أقمتموه من البناءات الجديدة، حيث أننا لا نريد منكم إضافة ولو حجرة واحدة، زائدة على ما تقره المعاهدات"[2]. وقد تمثلت البناءات الجديدة المقصودة هنا في تحصين السور المحيط بالطاحونة فوق القدر المسموح به. مما لا يدعو مجالا للشك بأن موظفي البستيون كانوا يهدفون ــ من وراء هذا التصرف ــ إلى إخفاء السلاح الزائد عن القدر المسموح به. وهو ما اتهمهم به الداي الذي أعلم القنصل الفرنسي توماس Thomas ووكيل الشركة الملكية في الجزائر ديتوي Dutheuil "عن وصول أخبار إليه مفادها أن الشركة دعمت تحصيناتها بقطع إضافية من الأسلحة خلافا للمعاهدات"[3].

عندها بعث الباي والداي ممثلين عنهما إلى البستيون للوقوف على تنفيذ أوامرهما في تحطيم السور[4]؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 4 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون، والتي وردت فيها الإشارة إلى حادثة هدم سور الطاحونة [5]، وقد ظل السور مهدما مدة من الزمن دون أن يسمح الباي بإعادة بناءه؛ وهو ما توضحه هذه الرسالة بحيث لم يسمح فيها هذا الأخير سوى برفع أطلال الهدم دون أن يوافق على طلب

=كان ذلك في 3 جويلية 1742. عندها حاولت فرنسا استرضاء باي تونس والداي في الجزائر حتى لا يتحدا لمعاقبة الشركة على فعلتها، فتظاهرت هذه الأخيرة بمعاقبة فوقاس Fouguasse مدير البستيون عن طريق تحميله المسؤولية الكاملة عن الحملة، وتنحيته من منصبه.

Desfontaine, Op.Cit., p.234, De La Primaudaie, Op.Cit., p.7, Lettres de Crozet au Cte De Maurepas, 02/05/1741,17/05/1741, Mémoire sur la prise de l'ile de Tabarque par le Bey de Tunis, 22/06/1741, Lettre de Fougasse au Cte De Maurepas, 30/08/1741, Lettre de De Villiers Deschamps au Cte De Maurepas, juillet, 1742, Lettre de Cte De Maurepas a De Massiac, 01/08/1742, In Plantet Eugene, Correspondances des Beys de Tunis..., ,T2, Op.Cit., pp 321,322, ,328 , 330-331, 341, 351, Abel Boutin, Op.Cit., p.363, Lettres de Jonville a MM les échevins et députés du commerce de Marseille, 30/01,31/01,05/02,14/05/1742, 22/12/1741, In De Grammont, Correspondances..., Op.Cit., pp. 282,283 ,286,291,292, 276-277, Lettre du Comte De Maurepas secrétaire d'état de la marine a Ibrahim dey d'Alger, 16/01/1742 , In Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger avec la Cour de France ... T2, Op.Cit., p.190.

(1) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.57.

(2) Paul Masson, Histoire des établissements.... , Op.Cit., p.471.

(3) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.56

(4) Paul Masson, Histoire des établissements.... , Op.Cit., p .471

(5) الرسالة رقم 4 من حسن باي إلى القبطان بالقالة، وصلت خلال سنة 1745.

المدير القاضي بإعادة بناءه[1]. مما جعل هذا الأخير يرسل إلى الباي بشكوى مفادها أن هدم السور جعل الطاحونة والعاملين بها عرضة للسرقة وإمكانية الهجوم عليها؛ وطلب من الباي السماح له بإعادة بناءه كما كان في السابق، وعلى الوجه الذي أقرته المعاهدات[2].

يقودنا ما سبق إلى طرح الإشكال التالي: إذا كانت الشركة تعلم جيدا أن ما أقدمت عليه مخالف للاتفاقيات، فما هي دوافعها وأهدافها في ذلك ؟. يمكن استنتاج ذلك من خلال النظر إلى ما وقع بعد حادثة هدم السور، حيث وصل بعدها بقليل ــ وفي شهر سبتمبر من سنة 1744 ــ إلى البستيون خمسة سفن يقودها رياس بحر من الجزائر لتفتيش البستيون بأمر من الداي؛ للبحث عن قرصان مالطي وصلت إلى هذا الأخير أخبار عن وجوده هناك[3]. وكان الداي قبل ذلك قد اتهم الشركة بالتواطؤ مع القراصنة المالطيين وتقديمها تسهيلات ومساعدات لهم، بحيث استطاعوا ــ منذ زمن ليس ببعيد ــ أن يختطفوا وخلال فترة وجيزة 130 شخصا من سكان المنطقة[4]. ولكن رياس البحر الجزائريين اكتشفوا أثناء عملية التفتيش وجود أعداء آخرين للجزائر في البستيون، وهم الطبرقيون الذين استطاعوا النجاة أثناء استيلاء تونس على طبرقة في سنة 1741، ولجئوا إلى البستيون الذي آواهم واستخدمهم في العمل لديه في صيد المرجان؛ وكان عددهم 128 شخصا[5].

عند ذلك طلب رياس البحر من إمريك Emric مدير البستيون تسليمهم جميع الطبرقيين الموجودين في البستيون، ولكنه رفض بحجة أنهم عمال لدى الشركة مثلهم مثل الفرنسيين. ثم إنه عندما رأى إصرارهم أبدى لهم استعداده لتسليمهم وطلب مهلة يوم[6]. وفي تلك الأثناء دبر إمريك خطة لتهريبهم إلى تونس عبر طبرقة[7]؛ وهرب هو معهم وترك وراءه في البستيون ترجمانه مونيي Maunier. ودخل رياس البحر إلى البستيون

(1) الرسالة رقم 4 ، مصدر سابق.

(2) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.471

(3) Lettre de Fort au Cte De Maurepas, 30/09/1744, In Plantet Eugène, Correspondances des Beys de Tunis..., T2, Op.Cit., p. 398.

(4) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.56

(5) Mémoire sur la prise de l'ile de Tabarque par le Bey de Tunis , 22/07/1741, In Plantet Eugène, Correspondances des Beys de Tunis... ,T2, Op.Cit., p328.

(6) Jean Antoine Vallière, Op.Cit, p.57.

(7) Lettre de Emric a Ali Bey de Tunis, 15/10/1744, In Plantet Eugène, Correspondances des Beys de Tunis..., T2, Op.Cit., p. 399.

حسب الموعد فلم يجدوا سوى خمسين شخصا من الطبرقيين تأخروا في الهرب فاقتادوهم أسرى إلى الجزائر[1].

وكانت نتائج هروب سكان البستيون أن وقع معظمهم بين أيدي قبائل نهد التونسية. ولم يصل منهم إلى طبرقة سوى 13 شخصا[2]. أما مدير البستيون إمريك Emric فاختبأ في مكان آمن بدليل أنه استطاع أن يرسل إلى مونيي Maunier ليقول له بأنه لن يعود إلى القالة إلا عندما تغادر القوات الجزائرية[3]. فقام بعد عودته إلى البستيون بالكتابة إلى علي باي تونس في 15 أكتوبر 1744 مطالبا إياه بتعويضه عن "الخسائر" ــ حسب زعمه ــ التي لحقت به جراء هجوم قبائل نهد التونسية على الهاربين[4]؛ حيث جاء في رسالته ما يلي:"... لقد كان التصرف الذي قام به رياس البحر الذين قدموا من الجزائر إلى هنا على ظهر خمسة شباك، جعل نزلاء البستيون يعتقدون أن الحرب قد قامت بين فرنسا والجزائر. وأخذ هؤلاء بالفرار هروبا وخوفا من وقوعهم في الأسر واتجهوا إلى طبرقة لينتقلوا من هناك إلى تونس. ولكنهم عندما وصلوا إلى أراضي نهد قوبلوا بطلقات من النار وقتل معظمهم[5]، وأسر كثير منهم لذلك أطلب من سيادتكم المساعدة وتعويض الشركة عن الخسائر التي لحقت بها"[6].

وعاد الهدوء إلى البستيون عندما أطلقت قبائل نهد سراح الأسرى[7] بعد حصولها على فدية[8]. ولكن القنصل توماس Thomas ووكيل الشركة الملكية في الجزائر ديتوي Dutheuil احتجا على أسر الطبرقيين باعتبارهم عمالا لدى الشركة وعلى الجزائر أن تعاملهم مثل الفرنسيين. ولكن الداي أجابهم بأنهم أعداؤه وأن الشركة باستخدامها لهم

---

(1) Charles Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.318.

(2) Lettre de Fort au Cte De Maurepas, 30/09/1744, Op.Cit., p.398.

(3) Ibid., p.398.

(4) ذكر بول ماسون بناء على مجموعة من الوثائق الخاصة بالقضية أن قبائل نهد استطاعت أن تقتل 70 شخصا وتأسر الباقي الذين لم تطلق سراحهم إلا بفدية كبيرة. Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.472.

(5) في هذا الكلام مبالغة من إمريك حاول من خلالها استدرار العطف والتغطية على أن الهروب كان من تدبيره، وليس كما حاول أن يوهم باي تونس بأنه كان تصرفا تلقائيا نتيجة اعتقاد سكان البستيون بحدوث القطيعة مع فرنسا.

(6) Emric a Ali Bey de Tunis, 15/10/1744, In Plantet Eugene, Correspondances des Beys de Tunis... ,T2, Op.Cit., p.399.

(7) قد يكون أسر، وربما أيضا إشاعة قتل نهد للطبرقيين؛ من تدبير إمريك الذي اتفق مع هذه القبائل على التظاهر بذلك مقابل أموال الفدية التي سيحصلون عليها، والتي سيتولى باي تونس دفعها لهم. لأن تصرف قبائل نهد على هذا النحو ليس هناك ما يبرره، بحكم أنه ليست لنهد مصلحة في أسر وقتل الطبرقيين الهاربين دون سبب كما زعم إمريك. وإنما هي خطة حاول هذا الأخير من خلالها استدرار العطف، وإيهام السلطات الجزائرية والتونسية بأن الفرنسيين هم مستضعفون ومغلوبون على أمرهم، وأن الأخطار تحيط بهم، من موقعهم في البستيون. ونستنتج من ذلك أن قبائل نهد أصبحت شماعة مناسبة ــ بحكم طبيعة علاقتها بالسلطة المركزية للبايلك ـ يعلق عليها الفرنسيون جميع خططهم ودسائسهم بغية الحصول على مزيد من المكاسب، كأن يحصل البستيون على إذن بمزيد من التحصين والتسليح.

(8) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.472 .

للعمل لديها كانت تعرض القالة لخطر احتلالها بالتعاون معهم ويصبح وضعها مثل الوضع الذي عليه وهران التي احتلها الإسبان. وأضاف الداي أن ما فعله بالطبرقيين قصد من وراءه أن يفرض على الشركة ألا تستخدم مرة أخرى أي أجنبي للعمل في مناطق الامتيازات[1].

لقد استند الداي في هذا الاتهام إلى تخوفه من إمكانية لجوء الطبرقيين بعد فقدانهم جزيرة طبرقة إلى التحالف مع الشركة الملكية التي أضاعت حلمها في الحصول على الجزيرة بسبب ما حدث سنة 1741، ومن ثم يعمل الاثنين إما على التخطيط لاسترجاع الجزيرة انطلاقا من القالة، وإما بتعويض خسارتهما للجزيرة باحتلال القالة، وانتزاعها من السيطرة الجزائرية عليها. ومما لا شك فيه أن ما زاد من مخاوف الداي هو التحصينات التي شرعت الشركة في إضافتها إلى البستيون واتصالها بفرسان مالطة. وتجاه كل هذه الاتهامات الخطيرة استطاعت فرنسا الإفلات من العقاب بفضل تقديمها للتفسيرات المقنعة؛ حيث أجاب القنصل بأن "فرنسا لم تكن لها نية في احتلال القالة؛ ولو أنها كانت تعلم أن استخدامها للطبرقيين في صيد المرجان سيسبب لها مشكلة مع الجزائر؛ لكانت استغنت عنهم قبل أن يحدث لعمالها ما حدث على يد قبائل نهد وتتجنب الخسائر التي حدثت لها بفعل ذلك"[2]، ورد القنصل الفرنسي على اتهام الشركة بالتواطؤ مع فرسان مالطة، بأن "المالطيين كانوا ينزلون بسرية على كامل السواحل الجزائرية، ويختطفون من يجدونه هناك، وليس فقط في القالة"؛ ورد على التحصينات المضافة بأن "الهدف منها كان الاحتماء من اعتداءات القبائل الحدودية فقط؛ على حد تعبيره"[3].

اغتنم الفرنسيون فرصة الهدوء الذي عادت إليه الأوضاع في البستيون، ليعيدوا بناء سور الطاحونة الذي هدم سابقا. إلا أنهم لم يقفوا عند ذلك بل أضافوا بناءات جديدة؛ مما أثار غضب الباي الذي انتقل إلى البستيون بنفسه رفقة 200 فارس في 12 نوفمبر 1744، وأحضر معه نص المعاهدة التي كانت محفوظة في الجزائر. وطلب من عمال الشركة أن يفسروا له وجود البناءات الزائدة والتي لم تنص عليها المعاهدة. فأجابه الموظفون بأن هذه البناءات كانت موجودة قبل استلام الشركة للبستيون، وهي بغرض الحماية فأجابهم قائلا:" إذا كنتم تجدون أنفسكم في غير مأمن هنا ليس أمامكم إلا الرحيل".

---

(1) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.58.
(2) Ibid., pp.57-58.
(3) Ibid., p.57.

أمر بتهديم كل البناءات الجديدة والإضافية. وفي الغد قام الباي بزيارة البستيون وكلف نائبه بجرد جميع الغرف والبناءات الموجودة في البستيون والأغراض المستعملة في كل واحدة منها؛ وفرض على الشركة احترام ذلك حرفيا. ثم غادر البستيون بعد أن بقي هناك لمدة ثلاثة أيام[1]. وقد أشارت الرسالة رقم 11 إلى موضوع الهدم بحيث جاء فيها:"... الذي ابغيناه[2] لكم لما قدمنا إليكم وهدمنا ما استوجب الهدم ومن غيره....[3].

ثم لم يلبث أن عاد الهدوء إلى البستيون بعد أن امتثل الفرنسيون لأوامر الباي والداي. وعلاوة على ذلك فإنهم عزلوا إمريك Emric عن إدارة البستيون[4] ــ امتثالا لأوامر الداي وإرضاء له ــ باعتبار منصبه الذي يجعله المسؤول الأول عن هذه التجاوزات[5].

لم تستسلم الشركة الملكية للأمر الواقع بعد تهديم الباي جميع البناءات المضافة بل أعادت المحاولة بعد هدوء الأوضاع ولكن هذه المرة بالطرق الدبلوماسية، حيث لجأت في 3 فبراير 1745 إلى الداي بشكوى مفادها أن البستيون لم يعد في مأمن بعد تحطيم كل تلك البناءات التي كانت تحميه من إمكانية تعرضه لمضايقات القبائل المجاورة؛ على حد تعبيرها. فاستجاب الداي لطلب الشركة، وأمر باي قسنطينة السماح لها بإعادة بناء ما يكفي حاجتها فقط لدرء الأخطار عنها[6]. وهو ما تشير إليه الرسالة رقم 4 التي بعث بها حسن باي إلى القبطان بالقالة:"... لقد بلغ إلينا كتابكم وفهمنا ما ألقيتموه إلينا من أخباركم وما عرفتمونا... تبني معسة البير[7] قد علمنا ذلك، ... معسة الماء إبنيها فقط من غير زيادة ولا نقصان، بحيث أنك إذا تزيد على معسة البير حتى حجرة واحدة فلا تلوم إلا نفسك، وأما بيت الغسال[8] نحن أبقيناها لكم... تبقى لا تبني إلا معسة البير فقط..."[9].

في هذه الرسالة دليل على أن الشركة قد طلبت السماح لها ببعض البناءات التي من بينها مقر لحراسة البئر. كما أرادت أن تبني مقرا للحراسة أيضا في البيت المخصص للغسيل. وهو كما تظهره الرسالة بناء مستحدث؛ ورغم ذلك فإن الباي لم يهدمه نظرا لأنه

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.471.

(2) تعني بالفصحى أردناه.
(3) الرسالة رقم 11 من حسن باي إلى القبطان صالوة، وصلت بتاريخ 1748.
(4) عزل إمريك خلال سنة 1744. Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.426
(5) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.57.
(6) Ibid., p.58.

(7) تعني مقر لحراسة البئر.
(8) المقصود بيت للغسيل.
(9) الرسالة رقم 4، مصدر سابق.

رأى حاجة عمال الشركة إلى وجوده؛ ولكنه رفض إضافة مقر للحراسة فيه. وهكذا فشلت محاولات الشركة في التحصن، بفضل يقظة السلطات الجزائرية.

يبدو أن الشركة لم تستسلم وواصلت إلحاحاتها في طلب إضافة بناءات جديدة دون أن تلقى أي جدوى من حسين باي الذي رد على رسالة مدير البستيون؛ برفضه زيادة أي بناء ولو حجرة واحدة وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 11 السابقة الذكر؛ والتي جاء فيها بالحرف الواحد :"...وأما من أمر البنيان ... [لا] تزيدون حتى حجرة واحدة..."[1]

وأما الأسرى الطبرقيين فإنهم استمروا في الأسر، ولم يقبل الداي إطلاق سراحهم بالرغم من محاولات الشركة العديدة للتوسط في ذلك[2]. فاغتنمت الشركة وفاة الداي إبراهيم وتولي الداي محمد المنصب في 3 فبراير1748[3]؛ لتعيد التماسها في افتداء الأسرى الطبرقيين؛ إلا أن الداي محمد أجابها بأن حادثة أسرهم لم تحصل على عهده، وهو غير ملزم بافتدائهم لأنها قضية سابقة[4].

2.1.3/ محاولة التخلص من عبد الله شيخ المعزولة:

يعتبر شيخ المعزولة المحور الأساسي لنجاح أو فشل أعمال الشركة في القالة. فإليه كان يرجع هدوء أو اضطراب المنطقة؛ الذي ينعكس مباشرة على تجارة البستيون مع القبائل التي تتعامل معها. ولهذا كان مدراء الشركة يحرصون على البقاء في علاقة جيدة معه لأن ذلك يخدم مصالحهم.

كانت الشركة في بعض الأحيان تجد في شيخ المعزولة عبئا عليها؛ بحيث تضطر لتقديم دفعات مقدمة على حسابه معها[5] بناء على طلباته بذلك؛ بغية تسديد التزاماته تجاه الباي أو الخليفة[6]. ففي سنة 1744 ــ على سبيل المثال ــ قبض الباي على عبد الله

(1) الرسالة رقم 11، من حسن باي إلى القبطان صالوة، وصلت بتاريخ 1748.

(2) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., pp.57 , 58

(3) Plantet Eugène, Correspondances des deys d'Alger…, T2, Op.Cit., Note p.202.

(4) Ibid., Note p.206

(5) لقد كان شيوخ المعزولة يتعاملون مع الشركة في معظم الأحيان بالتسليفات أو الدفعات المقدمة، ونجد أمثلة كثيرة على ذلك؛ فبالنسبة للحساب الجاري لعبد الله وأبناءه مع الشركة لاحظنا إيصالات تحمل مبالغ هذه التسليفات نذكر منها: وصل بتاريخ 23/ كذا/ 1781، جاء فيه:" السيد دوسوفا Deseva يحسب لعبد الله على سبيل السلف على حساب لزمته الجارية مبلغا مجموعه 1235 بياستر و7 ريالات أي: 635 بياستر و7 ريلات مبلغ مسبق على حساب لزمته الجارية، و600 بياستر مبلغ دين عليه"، وصل آخر بتاريخ 1782/04/23 جاء فيه:" السيد دوسوفا يحسب لعبد الله مبلغ 150 بياستر على شكل دين مستحق عليه وذلك بغرض سد حاجات زوجاته"، وصل آخر بتاريخ 1782/12/13: " السيد دوسوفا يدفع للباهي مبلغا قدره 150 بياستر دين من حسابه الجاري مع خزينة البستيون. Des Bons, (Duplicata pour la Cie), 23/../1781, 23/03/1782, 13/12/1782, Affaires avec Cheikh Abdallah, Op.Cit.

(6) كان شيخ المعزولة مطالبا بدفع حق الضيفة في كل مرة كان يزور فيها الخليفة المنطقة في فصل الصيف كما رأينا =

واقتاده إلى قسنطينة وطلب منه دفع ما عليه من متأخرات تجاهه المقدرة بحوالي 10000 بياستر، ولكن عبد الله وضع ابنه رهينة عند الباي ووعده بتأمين المبلغ. وقد ساعدته الشركة في دفع القدر الأكبر من المبلغ على شكل دفعة مسبقة على حسابها معه. وفي سنة 1748 تكرر ذلك، وكان عليه دفع 15000 بياستر فسبقت له الشركة مبلغا قدره 10000 بياستر على شكل دفعة على حسابها معه[1].

أشارت بعض الرسائل إلى الأموال التي كانت الشركة تضمن بها شيخ المعزولة لدى الباي؛ من بينها الرسالة رقم 14 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون لابلاش Lablache، جاء فيها:"... ترسل لنا... باقي ضمانك في الشيخ عبد الله بن أبي العباس خمسة آلاف ريال..."[2]. ومن بين هذه الرسائل أيضا الرسالة رقم 29 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... تبقا تدفع ألفين ريالا الذي تكلمنا معك فيها من ضمانة الشيخ عبد الله بن أبي العباس..."[3]. ولكن ديون هذا الأخير لم تتوقف عن الارتفاع؛ حيث جاء في رسالة كتبها أحد مدراء الشركة للشيخ عبد الله:" إن الشركة تتذمر من رؤية المبلغ الهام الذي أنت مدين لها به يرتفع، ويبتعد عن أن ينقص. وإنك دائما تطلب من السيد دون Don (مدير البستيون) دفعات مقدمة على حسابه معك؛ في مقابل ذلك فإن القمح لا يأتي بكميات كافية لتغطية المبالغ التي طلبتها..."[4].

رأت الشركة الملكية حتى تتخلص من ديون عبد الله أن تمنحه ½ بياستر عن كل مزورة قمح، و ¼ بياستر عن كل مزورة من الشعير تشحنها الشركة بمساعدته[5]. وذلك في سبيل تشجيعه على إحضار الحبوب لها من جهة، ومساعدته على دفع ديونه لها من جهة أخرى. إلا أن ذلك لم يجدي نفعا؛ حيث تواصلت الديون في الارتفاع حتى وفاة الشيخ عبد الله.

بدأت ديون عبد الله تثير تذمر الشركة؛ مما جعل دون Don مدير البستيون

= سابقا . فكان هذا الشيخ في بعض الأحيان يطلب المبلغ الخاص بهذه الضريبة من الشركة، وهو ما حدث على سبيل المثال في 8 جويلية 1772. أنظر الفصل الأول، عنصر شيخ المعزولة، ص 73، أنظر أيضا: Journal de La Calle, 08/07/1772, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.368.

(1) Paul Masson, Histoire des établissements.... , Op.Cit., pp. 462-463.

(2) الرسالة رقم 14 من حسن باي إلى قبطان البستيون لابلاش، حررت بتاريخ أوائل شوال 1162هـ الموافق لـ أواسط سبتمبر 1749.

(3) الرسالة رقم 29 من حسن باي إلى قبطان البستيون، حررت بتاريخ أواخر ربيع الأول 1163هـ الموافق لـ مارس 1750.

(4) Lettre de Capitaine Benz Auré a Sidi Abdallah, N° 1, Sans date, Op.Cit.

(5) ذكرنا الرسوم التي تمنحها الشركة لشيخ المعزولة بخصوص شحن الحبوب، أنظر الفصل الثاني، عنصر الحبوب ، ص 103.

بمساعدة ترجمان البستيون هيقون Huguon يدبران مؤامرة للتخلص منه بدآ ينسجان خيوطها في ربيع سنة 1761؛ حيث بدآ يجمعان الاتهامات لإقناع الشركة بضرورة التخلص منه. كان أول تلك الاتهامات ــ حسب زعمهما ــ مساهمة عبد الله في اضطراب المعزولة؛ مستغلين في ذلك حادثة قيام شخصين من إحدى القبائل المجاورة بإطلاق النار على الطاحونة. عندها بدأ شيخ المعزولة بإجراءات لاكتشاف الفاعلين ومعاقبتهم، ووقع شكه في ذلك على قبيلة سليم. لكن الشركة استبعدت ذلك وشكت في أن يكونا من الهواوشة الذي هو أحد فروع قبيلة نهد؛ حيث كتب مدير البستيون في الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 23 أفريل 1761:"... أنا أعلم جيدا مما لا يدعو مجالا للشك أن الشخصان اللذان أتيا وأطلقا النار على الطاحونة لم يكونا من سليم، وإنما هما من الهواوشة الذي هو عرش من نهد . وقد قاما بذلك بطلب من عبد الله ، حيث كان هدفه من وراء ذلك أن ينجح حراس الطاحونة في قتل أحدهما دفاعا عن النفس؛ وبذلك تندلع الحرب بين البستيون ونهد. وهذا ما يحاول تحقيقه منذ زمن؛ هدفه في ذلك الحصول على الأموال عندما يتدخل ليلعب دور الحكم في فض النزاع وإخماد الحرب ؛ وبذلك يتسنى له ابتزاز الأموال من الجانبين كيفما يشاء وهذا ليس جديدا عليه بما أنه سبق وأن فعل مثله..."[1].

ومما دعم هذه التهمة شكوك الشركة بأن عبد الله بدأ في التماطل في معاقبة سليم ، وقال لــ دون Don أن هناك أسبابا كثيرة تمنعه من معاقبة سليم في ذلك الظرف بالذات، وبدا بطيئا في قيامه بالإجراءات لذلك؛ حيث طلب تقديم ستة من أفراد القبيلة رهائنا عنده حتى يجبر الفاعلين على الاعتراف[2].

كما اتهم دون Don أيضا الشيخ عبد الله بإقدامه على قتل شخص من قبيلة سليم، وأحضر جثته ووضعها بجانب الطاحونة حتى يظهر وكأن موظفي الشركة هم من قتلوه، حتى يصبح من حقه مطالبة الشركة بدفع ديته[3] المقدرة بــ 500 بياستر[4].

ومن بين المآخذ التي كانت الشركة تستغلها ضد عبد الله؛ تقصيره في أداء مهامه

---

(1) Journal de la Calle, 23/04/1761, In Extraits de differents Journaux de la Calle relatifs au Cheik Abdallah., Archive de CCI, Marseille, L3/1048, p.1.

(2) Journal de la Calle, 24/04/1761, In extraits.....,Op.Cit., p.3

(3) كان نظام الدية الذي يطبق في المعزولة كالتالي: إذا قتل عربي أحد الفرنسيين فإنه يدفع للبستيون 300 بياستر، وإذا حدث العكس فإن الفرنسي كان يدفع 500 بياستر لشيخ المعزولة باعتباره المسؤول الأول في المنطقة. L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.65.

(4) Journal de la Calle, 24/04/1761, In extraits.....,Op.Cit., p.6

في إحضار القمح إلى البستيون؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 73 التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... وأما في شأن السوق فترانا كتبنا للشيخ عبد الله لأجل أن يعمر لكم السوق وهو... العيب كله في وجهه..."[1].

استمر دون Don في معاملة عبد الله بصفة عادية دون أن يشعره بما يجول في خاطره من تذمر تجاه تصرفاته[2]. ثم بدأ في إجراء اتصالاته كانت أولاها بأن كتب رسالة إلى وكيل الشركة في الجزائر آرميني بينيزيت Armeny Benezet، ذكر له فيها كل المآخذ التي رآها من عبد الله، واقترح عليه إبلاغ الداي بها إذا ارتأى في ذلك مصلحة الشركة، كما لفت انتباهه إلى أنه إذا ارتأى إبلاغ الباي؛ يجب عليه أن يفعل ذلك بطريقة لا تثير عبد الله وتؤلبه على الشركة[3].

وقد تصادف ذلك مع وجود خلاف بين الباي وعبد الله[4] مما جعل دون Don يتحمس أكثر للمشروع، وكتب رسالة بنفس الخصوص إلى رامال Ramel وكيل الشركة في عنابة. فكان رده عليها كالتالي:"... لقد تمعنا جيدا رسالتك، ورأينا أن ترسل هيقون Huguon (ترجمان البستيون) إلى الباي فنستغل بذلك الخلافات التي توجد بين الطرفين، حتى يحمل ذلك الباي على معاقبته..."[5]. كما استعان رامال Ramel وموظفو الشركة هناك برأي قايد عنابة في نوع التوتر الذي كانت تشهده العلاقة بين عبد الله والباي حتى يستغلونها في إنجاح مشروعهم. وقد أكـد لهم القايد أن الخلافات لا تزال قائمة بينهما وأن الباي لا ينتظر سوى فرصة للقبض على عبد الله[6].

وفي انتظار ذلك كلف هؤلاء الموظفون قايد عنابة بترقب نوايا الباي تجاه عبد الله ، حتى يتسنى لهم في الوقت المناسب عرض خدماتهم على الباي ومساعدته في القبض على عبد الله، وبذلك يتسنى لهم أن يؤثروا على الباي في اختيار الشيخ الجديد[7]. أما آرميني بينيزيت Armeny Benezet فكان رده على رسالة دون Don كالتالي:"... لقد

---

(1) الرسالة رقم 73 من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت بتاريخ 17 فبراير 1781.
(2) Journal de la Calle, 24/04/1761, In extraits...,Op.Cit., p.5.
(3) Ibid., p.5.
(4) أشارت بعض الرسائل إلى سوء الفهم الذي كان يحدث من حين لآخر بين شيوخ المعزولة وبايات قسنطينة، ينكر على سبيل المثال الخلاف الذي حدث بين عبد الله وصالح باي، والذي أشارت إليه الرسالة رقم 49 التي بعث بها صالح باي إلى برقينيون مدير البستيون، جاء فيها :"... إن الشيخ عبد الله أتانا وقبلناه... وجاوزنا معه فيما صدر منه ورددناه لما كان عليه أولا من التقرب والنصح لخدمتنا...". الرسالة رقم 49 من صالح باي إلى موسى برقيون، وصلت بتاريخ: 1774/05/13.
(5) Journal de la Calle 29/04/1761, In extraits.....,Op.Cit., p.8.
(6) Ibid., p.8
(7) Ibid., p.9.

تناقشت بجدية مع عمر صهر باي قسنطينة، وقد أكد لي أن هذا الأخير لا يريد شيئا أكثر من القبض على هذا الشيخ، ولكن مساعدة الشركة له في كل مرة كان يطلب منه فيها دفع التزاماته تجاهه حالت دون ذلك. ولكن المشكلة الأساسية التي بقيت هي ديونه لدى الشركة وطريقة الحصول عليها إذا ما نفذ المشروع. لأن ديونه كثيرة من جهتنا ومن جهة الباي أيضا. ولا أظن أنه من السهل على خليفته دفعها... بقي أخيرا أن أقول لكم عليكم تحمل مسؤولية قراركم وأن تستشيروا في ذلك الشركة، أما أنا فليس لي أن أقرر أو أتدخل في هذا الشأن"[1].

في هذا الكلام دليل على أن وكيل الشركة لم يرد أن يشارك في المؤامرة؛ حتى إذا ما فشل المشروع فإن اللوم لن يقع عليه باعتباره ممثلا للشركة في الجزائر، كما خشي في ذلك رد فعل الداي إذا انكشف الأمر، وهو أمر حاول دون Don أن يتلافاه أثناء حبكه للمؤامرة؛ حيث أصر المتآمرون على أن يشركوا أحد كبار المسؤولين في البايلك وهما إما الباي أو قايد عنابة. وذلك حتى يتفادوا انتقام الداي إذا ما اكتشف بأنهم المسؤولون الوحيدون عن تدبير المؤامرة[2].

أما فيما يخص رد فعل مدراء الشركة في مرسيليا فإن موقفهم كان إيجابيا في البداية حيث وافقوا دون Don على مخططاته؛ وهو ما كتبه أحدهم في رسالة وجهها إلى هذا الأخير بتاريخ 15 جوان 1761:"... إن الشركة موافقة على أن لا يكون لمدير القالة صلة مباشرة أو غير مباشرة بعزل عبد الله ولكن هذا لا يعني أن لا يفعل شيئا في سبيل تحقيق ذلك..."[3]. و جاء في رسالة أخرى بعث بها دون إلى القبطان ميري Mery في 15 ماي 1761 "شكر فيها الشركة عن إقرارها له بالتصرف مع عبد الله كما يراه مناسبا، وأن يساهم في القبض على عبد الله إذا وصله طلب مكتوب من الباي بذلك كما وعده القايد"[4].

ولكن المشروع بدا وكأنه لم ينجح، أو أن الشركة لم تستطع الحصول على تأييد من الباي الذي حاولت أن ترشيه ليقدم على قتل عبد الله، مما جعل الشركة تسارع في إرسال رسالة إلى آرميني بينيزيت Armeny Benezet في 30 سبتمبر 1761، جاءت

(1) Lettre de Armeny Benezet a Mr Don, 03/07/1761, In extraits...,Op.Cit., p.15.
(2) Ibid., p.16.
(3) Lettre du Capitaine Bonifay a Mr Don, 15/06/1761, In extraits...,Op.Cit., p.17.
(4) Lettre de Don a Mery, 15/05/1761, In extraits...,Op.Cit., p.19.

شديدة اللهجة ومخالفة تماما لما أبدته من موافقة وتأييد في بادئ الأمر. مما يجعلنا نعتقد أن السبب في ذلك راجع إلى إحساس الشركة بخطر انتقام من الداي؛ أو الباي اللذين قد يكونان أحسا بما تدبره فارتأت أن ترسل هذه الرسالة إلى ممثلها في الجزائر حتى يتضح للداي بأنها ليست موافقة على ما يدبره موظفوها، وبأنها ليست مسؤولة عن تصرفاتهم الفردية التي لا دخل لها فيها، فجاء في هذه الرسالة:" لقد أشار ترجمان البستيون هيقون Huguon على مدير البستيون دون Don أن يسلك طريقا خطيرا على مصالح الشركة؛ من حسن الحظ أن هذه الأخيرة تدخلت في الوقت المناسب حتى تمنع تنفيذ مشروع كهذا، كان سيجعلها قاب قوسين أو أدنى من الخسارة... أن تقوم الشركة باستدعاء عبد الله في البستيون دون أن يشعر بشيء ثم تقوم بحبسه لديها ثم تدفع 4000 بياستر لباي قسنطينة حتى يقتله. هل هذه تصرفات شركة فرنسية ومسيحية، ثم ننتظر من ابن عبد الله الذي سيأخذ مكان أبيه أن يدفع ديونه المقدرة بـــ 44000 بياستر أليس هذا وهما كبيرا؟... يجب أن نعيش مع عبد الله طالما أراد العيش معنا وإذا حصل منه أي تصرف غير لائق يجب الشكوى منه إلى الباي وإن لم يسوي المشكلة نرفع الشكوى للداي ضد الباي، وضد عبد الله، وضد كل من يساهم في اضطراب تجارة الشركة..." [1].

ومما يعزز الافتراض المذكور هو أن الرسالة حاولت تحميل المسؤولية الكاملة لهيقون Huguon ترجمان البستيون ولم تفعل ذلك مع دون Don ورامال Ramel وموظفي دار الشركة في عنابة الذين اشتركوا في المؤامرة، حتى إذا طلب منها الداي ــ إصلاحا للموقف ــ بأن تعزل المسؤولين عن المشكلة؛ فإنها لا تضطر إلا للتضحية بواحد من موظفيها بدلا عنهم جميعا، وهو ما تشير إليه الرسالة التي جاء في آخرها:" إذا لم يشر هيقون Huguon على دون Don بهذا الرأي المتهور كان سيتصرف كما يليق وأن يسلك طريق الـــشكوى للداي وللباي (وليس التآمر)"[2].

3.1.3/أساليب الشركة الملكية في احتكار التجارة في موانئ الشرق الجزائري:

لم تكتف الشركة الملكية بالحقوق التي أقرتها لها المعاهدات بل ذهبت إلى تطبيق

(1) Lettre des Directeurs de la Cie R. A, Beaussier, Armeny Benezet, Chaudière a Armeny Agent de Cie R. A a Alger, 30/09/1761, In Charles Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.346.
(2) Ibid., p.347.

خطة لاحتكار التجارة في مناطق الامتيازات، محاولة في ذلك تطبيق ما يشبه الحصار التجاري على تلك المناطق، حتى تجبر السلطات الجزائرية ممثلة في الداي والباي بالبيع لها و بالأسعار التي تناسبها، وذلك عن طريق إبعادها لأي منافس لها.

لقد نصت معاهدة سنة 1694 وما جاء بعدها على حق الشركة في التجارة في عدد من الموانئ المتواجدة على طول الساحل الشرقي للجزائر والممتدة من القالة إلى بجاية[1]. ولكن الشركة لم تستغل بصفة دائمة وجدية إلا ثلاثة موانئ؛ وهي القالة، عنابة والقل كما سبقت الإشارة إليه. وذلك يعني أن الشركة لم تقم باستغلال الامتيازات الممنوحة لها إلا بصفة جزئية؛ فكان من حق الجزائر في هذه الحالة أن تسمح بخروج السلع من الموانئ التي لم تستغلها الشركة. وهو ما حدث فعلا؛ فقد كانت السفن الأوربية تأتي من حين لآخر لشحن السلع من بعض الموانئ التي لم تكن للشركة فيها مؤسسات؛ ويذكر على سبيل المثال جيجل وسطورة وتكوش؛ حيث قام الباي حسن سنة 1754 بالسماح للأجانب بشحن القمح من ميناء جيجل؛ مما أثار تذمر الشركة التي تقدمت إلى هذا الأخير بشكوى على لسان وكيلها في عنابة مفادها أنه ميناء تابع للامتيازات. فكان رد الباي على ذلك بأن قال لهذا الوكيل بالحرف الواحد:" إعلموا أنه ليس من حقكم الشكوى، لديكم مؤسسات في القل وعنابة والقالة فقط، وليس جيجل"[2]. ومن بين هذه الموانئ أيضا نذكر سطورة وتكوش اللذين كانت السفن الإنجليزية تزورهما باستمرار، حيث قامت هذه الأخيرة ــ وفي ميناء سطورة فقط ــ بشحن ما يفوق الأربعين شحنة[3] من القمح سنة 1750[4].

أما بالنسبة للموانئ التي كانت الشركة تملك فيها مؤسسات وعلى وجه الخصوص ميناء عنابة؛ فإنه ظل يمثل بالنسبة إليها مصدر قلق دائم، خاصة فيما يتعلق بالحبوب. حيث أن الشركة كان لها الحق في شحن 500 قفيز فقط من القمح، وهو ما يطلق عليه قمح العادة (كما ذكرنا سابقا)، أما ما عدا ذلك فإنه لم يكن يسمح للشركة الحصول عليه إلا بإذن خاص من الداي[5]. إلا أن الشركة لم يكن يروق لها أن ترى السفن الأجنبية تأتي

---

(1) تمت الإشارة إلى الموانئ التابعة للامتيازات، في الفصل الأول، أنظر: عنصر مضمون معاهدة 1694، ص 50.

(2) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.476.

(3) ينبغي التفريق بين الشحنة التي تطلق على حمولة السفينة، والشحنة التي يقصد بها وحدة الوزن المستعملة في فرنسا. فالأولى تكتب Chargement ، والثانية تكتب Charge. أما قيمة الشحنة المقصود بها حمولة السفينة فهي تساوي 250 قفيزا، وقد تم استنتاج ذلك من أن قمح العادة الذي تشحنه الشركة من عنابة هو 500 قفيز؛ وهذه الكمية تعادل حمولتين. أما الشحنة المقصود بها وحدة الوزن فتبلغ قيمتها في مرسيليا 120 كلغ وهو ما سبق ذكره. أنظر الفصل الثاني، هامش رقم 2، ص 105. أنظر أيضا: J. A. Vallière, Op.Cit., p.94.

(4) De Verrayon, Op.Cit., p.344.

(5) تم التطرق إلى كميات القمح التي حددتها الجزائر للشركة، والتي سمحت لها بشحنها من ميناء عنابة، أنظر الفصل =

لشحن القمح من ميناء عنابة، وكانت ترى في ذلك خسائرا كان بإمكانها تجنبها لو استطاعت أن تشتري جميع القمح الذي يتواجد في عنابة سواء في سوق الرحبة أو في مخازن الباي، حتى وإن لم تستطع ذلك فإنها كانت تود لو أن القمح لا يباع لغيرها، ويبقى مكدسا في المخازن حتى تشتريه هي. وهو ما كانت تحرص عليه دائما من خلال الزيارات السنوية التي كان يقوم بها وكلاؤها إلى الباي للاتفاق على العمليات التي كانت تتم طوال السنة (كما سبقت الإشارة إليه)، وقد أشارت إلى هذه الاتفاقيات بعض الرسائل، نذكر منها: الرسالة رقم 12 التي بعث بها حسن باي إلى لابلاش Lablache مدير البستيون، جاء فيها:"... لقد بلغ إلينا مونييه (Maunier) قبطان بلد العناب والترجمان[1]، وجلسوا في حضرتنا وجميع ما أوصيتموهم به ألقوه على مسامعنا. فترانا قضينا جميع أشغالهم على حسن المراد..."[2]

وفي سبيل تحقيق أهدافها كانت الشركة تتقدم بالشكوى للداي بخصوص ذلك؛ مثل الشكوى التي تقدم بها القنصل لومير Lemaire في 17 أوت 1751 حول البيع للأجانب وتفضيلهم على الشركة، فأجابه الداي أنه ليس للشركة الحق إلا في حمولتين (أي 500 قفيز) من عنابة وإنه مستعد لرفع ذلك إلى ثمانية حمولات في سنوات المحصول الجيد؛ ولكن بشرط أن لا يعودوا للشكوى وإلا سيسحب منهم الامتيازات. أما إذا لم يعجب الشركة ذلك فما عليها سوى التخلي عن الامتيازات[4].

وقد كان يحدث وأن تحرم الشركة من شحن القمح الزائد عن قمح العادة لسنوات متتالية؛ وهو ما كان يؤدي إلى تذمرها واعتبارها ذلك حرمانا من الأرباح. وهو ما صرح به دي فيرايون De Verrayon سنة 1750: "إن الباي يعترض تجارتنا في عنابة حيث يسمح بالشحن لجميع الدول ما عدا نحن أصحاب الامتياز، حيث منعنا من شحن القمح منذ ثلاث سنوات. مما حرمنا من أرباح[5] تفوق قيمتها 200000 جنيه"[6].

أما خلال السنـــوات التي كانت تمتاز بفائض في الإنتاج فإن الجزائر كانت تسمح

= الثاني، عنصر الحبوب، ص 104.

(1) وردت في الأصل الشكربان.

(2) الرسالة رقم 12، من حسن باي إلى بلاش قبطان البستيون، حررت بتاريخ أوائل ذي الحجة 1162هـ ، وصلت أثناء سنة 1748.

(4) Jean Antoine Vallière, Op.Cit.,p.94

(5) يقصد بالأرباح هنا أن التجارة في عنابة تسفر عن أرباح أكثر من غيرها من مناطق الامتياز؛ بفضل التسهيلات التي توفرها الحكومة الجزائرية للشركة والتي من أهمها الإعفاء الجمركي، و قلة الرسوم التي تدفعها هناك. أنظر تفاصيل الرسوم المدفوعة في عنابة الفصل الثاني، عنصر الالتزامات المالية للشركة، ص ص 137، 142- 143.

(6) De Verrayon, Op.Cit, p.338.

بخروج القمح من كافة الموانئ سواء كانت الشركة تملك فيها مؤسسات أم لا؛ وكان ذلك يثير استياء الشركة؛ التي كانت تلجأ للشكوى بالرغم من أنها لا تستطيع شراء جميع الكميات المعدة للتصدير. وهو ما حدث في شهر سبتمبر من سنة 1746 عندما تقدم ديتوي Dutheuil وكيل الشركة الملكية في الجزائر بشكوى بهذا الخصوص إلى الداي؛ الذي رد عليه بأن الباي قد استصلح الكثير من الأراضي البور مما نتج عنه فائض في الإنتاج، وأن الشركة لوحدها لا تستطيع شراء جميع الكميات الفائضة من الحبوب[1]. ولكن وكيل الشركة كرر شكواه في شهر مارس من سنة 1747 وتزامن ذلك مع حضور باي قسنطينة في قصر الداي؛ فأجابه بأنه "مخطئ في شكواه وأن بيعه للأجانب لم يؤدي به إلى التقصير في حصول الشركة على الكميات التي تريدها، وأنه لا يستطيع منع المنتجين الذين استصلحوا الكثير من الأراضي من أن يبيعوا سلعهم لمن يطلبها، وإلا فليس من حقنا مطالبتهم بدفع الضرائب إذا لم يتمكنوا من بيع محاصيلهم"[2].

لم تستسلم الشركة لهذا الوضع، ولم تكتفي بالشكاوى التي لم يكن منها جدوى بل كانت تستعمل جميع الطرق والأساليب في سبيل احتكار التجارة في مناطق الامتيازات وإبعاد المنافسين. من بين هذه الأساليب التظاهر باستغلال الامتيازات في الموانئ التي لم تكن لها فيها مؤسسات، حيث نجد مدراء الشركة في مرسيليا في اجتماع لهم في 30 مارس 1751 حاولوا إيجاد حل يمنع تجارة الأجانب في تلك المناطق. فجاء في نص إحدى المداولات الخاصة بهذا الاجتماع:"... لقد كان الأجانب يشحنون الشمع والصوف والجلود دون أن نستطيع منعهم لأنه ليست لدينا في هذه المناطق مؤسسات. فاقترح أحد المدراء أن تقوم الشركة بإرسال سفن لتقوم بالتجارة في كل من سطورة وتكوش... ولكن بحذر حتى لا يقوم الباي بتحويل السلع إلى المناطق المذكورة. كما سنرسل سفينة تحمل قاربي صيد حتى نوهمه بأننا نريد القيام بالصيد هناك "[3]. وكان قد سبقهم في هذا الاقتراح دي فيرايون De Verrayon الذي ذكر في مذكرته التفتيشية سنة 1750 ما يلي:"... أقترح أن تدرس الشركة إمكانية شحن القمح من سطورة وتكوش التي تنتج كثيرا من القمح، فإذا وجدت الشركة في ذلك ما يناسب إمكانياتها، سنرفع شكوانا إلى

(1) J. A. Vallière, Op.Cit., p.65.
(2) Ibid., p.67.
(3) Paul Masson, Histoire des établissements.... , Op.Cit., p.475, (D'après Délibération de la Cie R. A, 30/03/1751) .

الداي ونذكره بحقنا في التجارة هناك، وبذلك نبعد الإنجليز عن هاتين المنطقتين"[1].

يتضح من خلال هذين الاقتراحين أن الشركة لم تكن جادة في محاولاتها لاستغلال مينائي سطورة وتكوش، وإنما كان هدفها التظاهر فقط بذلك حتى تقنع الداي بأنها تستغلهما، فيصدر أمره بمنع السفن الأجنبية الشحن من هذين الأخيرين، وبذلك تحقق هدفها في إبعاد المنافسين لها. وقد كانت الشركة تنجح في ذلك في كثير من الأحيان؛ وكان الداي والباي يصدران الأوامر القاضية بمنع التجارة في الموانئ التي لم تكن الشركة تملك فيها مؤسسات، ونجد على سبيل المثال لا الحصر إشارة على ذلك في الرسالة رقم 23 والتي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... وأننا سرحنا كيل القمح من السكيكدة، ... حاش أن يصدر منا كلام عن بيع القمح، والذي يـبيعه هناك في سكيكدة فلا يلوم إلا نفسه..."[2]. كما نجد السيد ديتوي Dutheuil وكيل الشركة فـي في الجزائر اغتنم فرصة تجديده للاتفاقيات مع الداي في 13 أكتوبر 1743 وطلب منه أن يبعد الأجانب عن الموانئ التابعة للامتيازات طبقا لما تقره المعاهدات. فاستجاب له الداي، وأرسل شبك جزائري إلى سطورة أين وجد سفينة فرنسية، وسفينتين إنجليزيتين، وواحدة هولندية فقبض عليهم واقتادهم إلى الجزائر أين احتجزت حمولتهم التي قدرت بثلاثة آلاف مزورة من القمح[3]. وهكذا ظلت الشركة الملكية تمارس هذا النوع من المراوغة في جميع الموانئ التي لم تكن للشركة فيها مؤسسات، وظلت تبعث بسفنها من حين لآخر لزيارة تلك الموانئ مثل سطورة ، تكوش، جيجل ، بجاية[4].

أما بالنسبة لميناء عنابة فإن الشركة كانت تعتمد أسلوب المؤامرات والتأثير على الداي حتى يصدر أوامره بإعطاء الأولوية للشركة عن باقي الأمم الأوربية؛ وفي بعض الأحيان الامتناع عن البيع لها ومنح كل السلع للشركة. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 48 التي بعث بها صالح باي إلى موسى برقينيون Bourguignon، جاء فيها:"...وأما قول قبطان عنابة لنا في شأن الجلد والشمع فلتعلم وأن الشمع ما يتسبب[5] أحد فيه أصلا ولا لنا غفلة على ذلك...وكذلك الصوف نبهنا على الناس..."[6]. يذكر على سبيل المثال أنه

---

(1) De Verrayon, Op.Cit., p.338.

(2) الرسالة رقم 23 ، من حسن باي إلى قبطان البستيون حررت في سنة 1165 هـ الموافق لـ 1751.

(3) J. A.Vallière, Op.Cit, p.55.

(4) Paul Masson, Histoire des établissements….,Op.Cit., p.418.

(5) تعني بالفصحى يتاجر.

(6) الرسالة رقم 48 من صالح باي إلى موسى برقيون ، وصلت بتاريخ 11 ماي 1777.

في 1748 قدمت الشركة للداي خدمة استطاعت أن تحصل مقابلها على قرار بطرد تاجر يوناني من عنابة بعد سنتين من استقراره بها. وحملت الداي على إصدار أمر بمنعه هو وغيره من الاستقرار في عنابة بغرض التجارة[1]. وحدث في 15 سبتمبر 1749 إثر وصول مندوب من مدينة همبورغ إلى الجزائر لعقد اتفاقيات سلام وصداقة وتجارة مع الجزائر،أن قام القنصل الفرنسي ــ بناء على تعليمات سرية وصلته من بلاده ــ بإفشال هذا الاتفاق؛ فأهدى الدايَ باسم الشركة هدية، وطلب منه أن يبعد الأجانب الذين يشحنون القمح والسلع ويأخذونه إلى دول أجنبية معادية للجزائر؛ وعلى رأسها إسبانيا وهو أمر لا تجرؤ الشركة على القيام به لأنها تأخذ كل سلعها إلى مرسيليا[2] فتأثر الداي بكلامه ووعده بأنه سيأمر بمنع خروج القمح، وأن لا يعطي الحق في ذلك إلا لسفن الشركة.

واستمرت الشركة حتى أواخر عهدها في تلك الأساليب الرامية إلى إحباط مساعي الدول الأوربية في التقرب من الجزائر. ففي سنة 1791 كتب كاثكارت ــ من خلال ما لمسه بنفسه[3] ــ ما يلي:"... لقد كانت فرنسا منذ مدة طويلة تحتكر التجارة مع الجزائر، وتمكنت الشركة الإفريقية والغرفة التجارية ووكلاء الحكومة الفرنسية بواسطة المناورات والمؤامرات من إحباط مساعي عدد من السفراء ... للتفاوض مع الجزائر، فقد كانت غيرتها شديدة ورغبتها قوية في المحافظة على الامتيازات التي تتمتع بها، وعلى الاحتكار الذي تراه غير قابل للتجزئة"[4].

ولكن الشركة لم تكتفي بمحاولة احتكار السلع بل والتحكم في أسعارها أيضا وعدم دفعها إلا للسعر المنخفض الذي يناسبها، وهو ما تشير إليه الرسالة رقم 75، حيث استعملت حيلة بعد أن طلبت من الباي شراء كميات القمح التي يحتكم عليها برغم جميع التكاليف الباهظة التي تكبدها الباي جراء حمل القمح من قسنطينة إلى عنابة، ثم فرضت

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements….,Op.Cit., p.476.

(2) يقصد من هذا الكلام أن قمح الجزائر كانت الشركة تأخذه إلى مرسيليا لتمون به الأقاليم المحتاجة، وهو الهدف الذي تأسست من أجله الشركة. ولكن هذا لم يمنعها من أن تصدر الفائض منه من حين لآخر لإسبانيا وبعض الممالك الإيطالية المعادية للجزائر. كما سبق وأن ذكرنا سابقا في عنصر التوسط في افتداء الأسرى. أنظر: العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 198، أنظر: أيضا الفصل الثاني، عنصر افتداء الأسرى، ص 156.

(3) وصل كاثكارت إلى الجزائر أسيرا سنة 1785، ثم عين للعمل في قصر الداي، لعب دورا هاما في التوسط بين الداي والسفير الأمريكي دونالدسون للوصول إلى صيغة نهائية لتوقيع معاهدة بين الطرفين كان ذلك في سنة 1795. في شهر ماي من سنة 1796 حرره الداي من الأسر، وعاد إلى وطنه أمريكا، قضى فيها سنتين، بعدها عين قنصلا عاما لأمريكا في كل من الجزائر وتونس و ليبيا؛ وذلك سنة 1798 وقد استمر في المنصب إلى غاية سنة 1801. مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية،1982، ص ص 194، 213، 258، 279.

(4) المصدر نفسه، ص40.

عليه في الأخير الأمر الواقع بأن اقترحت عليه أخذه منه بنصف ثمنه؛ وهو ما توضحه هذه الرسالة التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون، جاء فيها:"... فقد وصل إلينا كتابكم وما عرفتمونا فيه من أنه لما أتاكم قبطان عنابة واشتورتم معه في سوم قمحنا، ظهر لكم وأنكم لا تأخذوه من عندنا إلا بسوم إثنين وعشرين ريالا... تعلم وأن ظني أن البيع لكم أحسن من الغير، وأنتم الذي تزيدونه في السوم[1] لأجلنا لا يضركم، ولوما كان وكيلكم في الجزائر في البيع حشمني[2]، وقال لي جميع القمح الذي عندكم نشروه. وسيدنا الباشا كلمني ما كنت نتعب في القمح، ولا نرفعه من قسنطينة لكن القمح ينباع والعيب يبقى في وجوهكم ..."[3]

لكن الجزائر قررت عدم الاستسلام لهذا الحصار وحاولت تكسيره على عهد صالح باي الذي قرر خلال العشرية الأخيرة من عهده الحد من احتكار الشركة لشحن السلع المختلفة؛ حيث تفطن إلى الفرق الكبير في الأرباح بين التجارة مع الشركة والتجارة مع الأجانب؛ فأصبح يسمح للمنتجين بحمل سلعهم وبيعها لمن يدفع لهم السعر الذي يريدونه. وهـو ما كتبه وكيـل الشركة في عنابة في الدفتر اليومي للشركة في 13 جانفي 1783: " دار الشركة في عنابة لم تعد تشتري الشمع والجلد، بسبب أن جميعه يُحمل من طرف تجار المدينة الذين يأخذونه إلى تونس وغيرها. لقد تفطن الأتراك اليوم وأصبحوا يعرفون جيدا قيمة التجارة والأرباح التي يمكن لهم جنيها من وراءها؛ حيث قال لنا الباي لماذا نمنع الأهالي الذين نأخذ منهم الضرائب من أن يبيعوا سلعهم في المكان الذي يجدون فيه ربحا أكبر؛ ونجبرهم على بيعها لكم وبأسعار منخفضة جدا،... كما أن هذا الباي سيكون سعيدا لو رحلنا من هنا حتى يخلو له الجو مع الأجانب الذين يأتون إلى هنا بأعداد كبيرة ، ويمنحون أسعارا عالية..."[4].

كما قام صالح باي بمنع القبائل التي كان من عادتها التسوق للبستيون في القالة وأصبح يجبرها على حمل سلعها إلى عنابة، وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 87 :"... علمت أنكم بقيتم بالشر(يقصد نفاذ المؤونة البستيون) وتعطل عليكم البيع والشراء، وطلبتم أن تكتالو من نهد وأولاد ذياب وغيرهم من الناس الشراقة، لقد سرحناك لذلك. أما من

---

(1) تعني بالفصحى بسعر.
(2) تعني بالفصحى أحرجني.
(3) الرسالة رقم 75 من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أوائل محرم عام 1196 هـ الموافق لـ أواسط ديسمبر 1781.
(4) Journal de Bone, 13/01/1783, Op.Cit.

ناحية بلادنا بني صالح وبلاد الحنانشة والبحيرة وغيرهم فلا يأتونكم ولا تشترون منهم شيئا..."[1].

وفي هذه الرسالة دليل واضح على تضييق وحصر لحرية الشركة في التجارة مع جميع القبائل التي تعودت على التجارة معها في القالة. وكل ذلك بسبب أن الباي كان يريد جلب هذه القبائل لتبيع سلعها في عنابة ليعيد بيعها هو للأجانب الذين كانوا يقصدون ميناء عنابة. وهو ما أدى إلى شكوى وتذمر من طرف مدير البستيون رامال Ramel الذي أرسل بهذا الخصوص إلى صالح باي رسالة مطولة بتاريخ 28 مارس 1785 جاء فيها:"... لقد منع موظفوك في العام الماضي (يقصد 1784) القبائل من توجيه سلعها إلى القالة وأجبروها على التوجه لعنابة؛ وهذا الحدث لم نعهده في السابق ونتيجة لذلك فإننا لم نتمكن إلا بصعوبة من جمع التموين للبستيون؛ ما بالك بالسلع الموجهة للوسق. كيف تستطيع الشركة أن توفي بالتزاماتها المالية تجاه الجزائر وقسنطينة إذا استمريتَ كل سنة في منع السلع من القدوم إلينا، وتغيير وجهتها نحو عنابة..."[2].

لقد قصد صالح باي من وراء هذا التضييق أن لا تحصل الشركة في القالة إلا على القدر الذي يكفيها، وهو ما صرح به لموظفي الشركة عندما لجئوا للشكوى إليه؛ حيث أجابهم بأنهم حصلوا على ما يكفيهم من الحبوب في القالة، وليس هنـــاك داعٍ للزيادة[3]. ولكن الشركة لم تسكت على هذا الوضع بل اتصلت بالداي في الجزائر حتى يتدخل في كبح تصرفات الباي صالح، ولكن دون جدوى؛ حيث كتب برقيينيون Bourguignon إلى مدراء الشركة في مرسيليا في 7 ماي 1784 ما يلي:"... لم يأبه الباي بأوامر الداي التي أصدرها بعد تدخلات دي كارسي De Kercy وفيريي Ferrier التي لم تسفر سوى على وعود فقط. لقد أخبرني فيريي أن الباشا قد كتب إلى الباي بأن يمنح الشركة القمح الذي يوجد لديه اعتبارا لصداقة الفرنسيين له[4]. أما الباي فهو لا

---

(1) الرسالة رقم 87 من صالح باي إلى قبطان البستيون بارة ، وصلت بتاريخ 1787. قد يكون تاريخ وصول هذه الرسالة (1787) غير دقيق إذا ربطنا هذه الرسالة برسالة رامال Ramel التي أشارت إلى نفس موضوع الرسالة. حيث أنه إذا كان الباي قد رد على رسالة رامال بالرسالة التي بين يدينا فيحتمل بذلك أن يكون التاريخ الذي كتبت ووصلت فيه الرسالة هو 1785 وليس 1787 . وإن لم يكن كذلك فربما تكون هذه الرسالة ردا على شكوى أخرى من نفس النوع، وكان ذلك في سنة 1787. أنظر: Lettre de Ramel au Bey de Constantine (Salah Bey), 28/03/1785, Op.Cit., p.418.

(2) Lettre de Ramel au Bey de Constantine (Salah Bey), 28/03/1785, Op.Cit.,p.418.

(3) Lettre de Amalric au Directeurs de la Cie R. A, 28/10/1785, Op.Cit., p.429

(4) في هذه العبارة دليل على نجاح مساعي دي كارسي وفيريي في التأثير على الداي ، وإبعاد المنافسين من الأمم الأخرى مما جعل الداي يعطي الأولوية للفرنسيين ويعتبرهم أصدقاءه.

يكترث بكل ذلك ، ولا يعامل الشركة إلا بقسوة ... وهو يحاول بهذه التصرفات أن يطبق حكما مستقلا[1] في إقليمه ..."[2]

واستمر الوضع كذلك حتى بعد عزل صالح باي سنة 1791 ومما ساعد على ذلك اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789 والتي انتهت بإعلان الجمهورية الفرنسية وإلغاء النظام الملكي في سنة 1791. والتي كان من أهم قراراتها إلغاء صفة الاحتكار على الشركة الملكية مما انعكس سلبا على أعمالها وأصبح من حق الأجانب رسميا منافستها[3].

2.3/ المبحث الثاني: المشاكل المؤثرة في استغلال الامتيازات:

لقد واجهت الشركة أثناء ممارستها لنشاطاتها مشاكل تعلق بعضها بالاضطرابات والفتن الداخلية التي كانت تحدث من حين لآخر في مناطق الامتيازات بصفة خاصة وفي الجزائر بصفة عامة، إضافة إلى تأثرها بالأوضاع الصحية التي كانت تسود مناطق الامتيازات. كما تأثرت الشركة بمشاكلها الداخلية المتمثلة في الجانب الإداري، إلى جانب الأحداث السياسية التي كانت تطرأ في فرنسا والتي كانت تنعكس عليها مباشرة وعلى أعمالها. كما واجهت الشركة أيضا اعتداءات على امتيازاتها من طرف الأجانب وخاصة في صيد المرجان.

1.2.3/ نقص الأمن والاضطرابات في مناطق الامتيازات والجزائر:

لقد كانت الاضطرابات في مناطق الامتيازات تنعكس بصفة مباشرة على الشركة إما من جانب أمنها أو من جانب سير نشاطاتها وأعمالها. كما أن نقص الأمن الذي كانت الشركة تواجهه بصفة أساسية في مؤسستيها في القالة والقل كان أحد أهم المشاكل التى واجهتها الشركة.

1.1.2.3/ نقص الأمن في مناطق الامتيازات (القالة والقل):

لم تكن مؤسسات الشركة الملكية وموظفوها يواجهون المشاكل الأمنية إلا في القالة

---

(1) تعتبر هذه التهمة من أهم التهم التي وجهت لصالح باي عندما قرر الداي عزله سنة 1791، يبدو واضحا من خلال هذه الرسالة أن الفرنسيين كان لهم تأثير في إبراز هذه التهمة ، وإقناع الداي بها. أنظر: Ch Feraud, La Calle, Op.Cit., p.455.

(2) Bourguignon a Mrs les Présidents et Directeurs de la Cie R. A , 07/05/1784, Op.Cit., pp.385-386.

(3) أنظر عنصر المشاكل الداخلية للشركة، في هذا الفصل، ص ص 203- 204.

والقل وذلك بسبب طبيعة قبائل المنطقتين. أما في عنابة " فقد كان شعبها طيبا ومسالما تجاه كل من يعيش بينه"[1]، كما أن النوبة التركية هناك كانت مهابة الجانب تحكم سيطرتها على المدينة وكذلك قايد المدينة[2]. أما في القالة والقل فإن الوضع كان مختلفا وقد سبق لنا وأن قدمنا عرضا على القبائل الساكنة في تلك المناطق وعن وضعها تجاه السلطة العثمانية[3].

كانت قبائل نهد تعيش على الحدود بين تونس والجزائر؛ في المنطقة الممتدة ما بين واد العرق الذي يبعد عن القالة بخمسة فراسخ؛ وجبال طبرقة، التي تبعد عن القالة بتسعة فراسخ[4]. وقد كانت بعض أعراش هذه القبيلة تخضع لشيخ المعزولة كما ذكرنا سابقا[5]، وبعضها الآخـــر يخضع لباي تونس، مثال على ذلك الأعراش التي تسكن بحيرة نهد[6]، والتي نصب لها باي تونس قائدا يدعى "قايد البحيرة". وقد أشارت إلى ذلك عدة رسائل من بينها تعليق الناسخ الذي رافق الرسالة رقم 111؛ حيث جاء فيه ذكر لقايد البحيرة[7]. كما أن هناك رسالة كتبت من طرف هذا القايد ــ والذي كان يدعى عثمان بن طراد[8]ــ ألا وهي الرسالة رقم 119[9]. كما أن قبائل البحيرة كانت تتاجر مع الشركة، وتقبض منها ضريبة على غرار قبائل نهد الأخرى؛ وهو ما أشار إليه الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 17 أوت 1759 الذي ورد فيه الحديث عن زيارة قايد البحيرة بصحبة شيوخ عروش قبيلة نهد الساكنة هناك من أجل قبض اللزمة التي من عادتهم دفعها لباي تونس[10]. كما أشار الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 6 أوت 1772 إلى طلب مدير البستيون من هذا القايد أن

---

(1) Desfontaines, Op.Cit., p.221.

(2) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie...,Op.Cit., p.145.

(3) تم التطرق لقبائل القالة والقل في الفصل الثاني، عنصر القبائل المتعاملة مع الشركة، ص ص 89-92، 94-95.

(4) Dr Shaw, Op.Cit., p.195.

(5) تحدثنا عن الأعراش المنبثقة من قبيلة نهد والتي كانت تخضع لشيخ المعزولة وذكرنا كمثال على ذلك أولاد منصور، أنظر الفصل الثاني، عنصر القبائل المتعاملة مع الشركة، ص ص 90-91

(6) تسمى بحيرة نهد نسبة لقبائل نهد التي تسكن بجوارها وهي البحيرة التي يخرج منها واد العرق.
Dr Shaw, Op.Cit., p194 .

(7) الرسالة رقم 111 من علي باي إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ 18 أوت 1792.

(8) استطعنا استنتاج اسم هذا القايد من الرسالة رقم 111 التي ورد فيها اسمه الأول سي عثمان، وجاء في التعليق المرافق لها بأن الشخص المقصود هو قايد البحيرة، ثم جاءت الرسالة رقم 116 التي كتبها بنفسه وأمضاها باسمه الكامل سي عثمان بن طراد؛ مع العلم بأن الرسالتين تتحدثان على نفس الموضوع؛ وهو التنسيق بين مدير البستيون وشيخ المعزولة وقايد البحيرة على تنصيب شيخ لنهد.

(9) الرسالة رقم 119 من عثمان بن طراد إلى قبطان القالة، كتبت بتاريخ أوائل ذي الحجة 1208هـ الموافق لـ أوائل جويلية 1794م.

(10) كانت هذه اللزمة التي تدفعها قبيلة نهد لباي تونس مقابلا للتجارة التي كان الباي يسمح لهم بممارستها مع الشركة وكانت قيمتها 815 بياستر تدفع لهم من طرف مدير البستيون على غرار لزمة مرداس. Journal de la Calle, 10/08/1759, Op.Cit., p.24

يحضر له السلع التي من عادة هذه القبائل إحضارها إليه[1].

أما النوع الثاني من أعراش نهد فهي الأعراش التي كانت ترفض الخضوع لسلطتي كل من باي قسنطية وباي تونس، والتي من بينها الهواوشة[2] التي سبق التطرق لها في الفصل السابق. وقد اشتهرت هذه القبائل الشبه المستقلة بالمشاكل التي كانت تحدث بينها وبين جيرانها القبائل أو مع البستيون؛ وهو ما أشارت إليه عدة رسائل، من بينها الرسالة رقم 45 التي بعث بها صالح باي إلى برقينيون Bourguignon مدير البستيون جاء فيها:"... وما عرفتنا من أمر نهد ... وجعلوا معكم فتنة ... وسبب الفتنة التي صارت بينكم وبينهم من أجل عرش عندهم يقول لهم الهواوش أخذوا قافلة من بني مازن جاية[3] إليكم للبرج..."[4]. ويعود السبب في تصرف نهد على هذا النحو هو حصول خلاف بينها وبين بني مازن[5]؛ حيث أشار الدفتر اليومي للقالة بتاريخ 4 جويلية 1772 بأن نهد اتحدت مع قبيلة أولاد عريد[6]، ودخلا في حرب مع بني مازن؛ مما أدى إلى قطع الطرق المؤدية إلى البستيون وعدم تمكنها من إحضار سلعها إليه[7]. وقد استمر الحال على ذلك، خاصة وأن شيخ المعزولة كان غائبا، فلم يتسنى له حل المشكلة والإصلاح بينهما[8].

أشارت الرسائل إلى ما وصفته بـ "اعتداءات" كانت تقوم بها قبائل نهد على البستيون؛ وهو ما توضحه الرسالة رقم 5 التي بعث بها حسن باي إلى عبد الله شيخ المعزولة، والتي طلب فيها من هذا الأخير أن يكف عنه اعتداءات نهد، ويوصيه بأن لا يترك من يتعدى على البستيون؛ على حد تعبير الرسالة[9]. كما أشارت الرسالة رقم 33 إلى إذن الباي للبستيون بوضع مدفعين صغيرين في الطاحونة لحمايتها؛ بناء على شكوى مدير البستيون بأن العمال الذين يبيتون في الطاحونة يتعرضون

(1) Journal de la Calle, 18/08/1759, Op.Cit., p.49 ; Journal de la Calle, 04/07/1772, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p. 366.
(2) Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.63 .
(3) تعني بالفصحى آتية.
(4) الرسالة رقم 45 من صالح باي إلى برقينيون، وصلت في 30 أكتوبر 1773.
(5) بني مازن: تعيش على الحدود التونسية الجزائرية بجوار جبل دير الذي يقع بالقرب من تبسة. Baruch, Op.Cit., p73.
(6) أولاد عريد: هي قبيلة عربية تقع على بعد 6 كلم جنوب القالة. Ch Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.64
(7) Journal de la Calle, 04/07/1772, Op.Cit., p.366.
(8) Ibid., p.367.
(9) الرسالة رقم 5 من حسن باي إلى الشيخ عبد الله بلعباس، وصلت بتاريخ 1746.

للاعتداء[1].

إذا حاولنا إيجاد تفسير لهذه التصرفات التي وردت في الرسائل؛ فإنها تفهم بالنظر إلى التهميش الذي يمكن أن تشعر به قبيلة اختارت العيش في شبه استقلال ورفضت الخضوع لأية سلطة كانت، فمن غير المستبعد أن لا تتم معاملتها على النحو الذي تعامل به القبائل الأخرى الخاضعة. حيث كان من الممكن أن يلحقها بعض الإجحاف، كأن تعامل على أنها قبيلة ثانوية فلا تلحقها حقوقها بشكل منتظم؛ فيكون ردها على من يقصر في حقها على النحو الذي ورد ذكره في الرسائل. ومن الأمثلة على التقصير الذي يمكن أن يلحقها في حصولها على حقوقها؛ هو أن تتأخر الشركة في دفع الضرائب التي عليها تجاهها؛ وهو ما حصل في 14 أوت 1759، عندما حضر شيوخ قبيلة نهد لأخذ ما تبقى من مبالغ اللزمة التي لم يمنح لهم منها إلا النصف، فغضبوا لذلك ، وذكر مدير البستيون آنذاك في الدفتر اليومي للقالة بأنهم قاموا نظير ذلك بكثير من أعمال الشغب ــ على حد تعبيره ــ أمام مدخل البستيون[2].

ولكن التصرفات التي كانت تقوم بها تلك القبائل لم تصل إلى حد أن تهدد وجود الشركة هناك، حيث كانت عرضية تحصل من حين لآخر والسبب في ذلك هو ارتباطها بـالشركة التي كانت تدفع لها ضريبة (اللزمة) مقابل تأمين الطرق لمرور القوافل التجارية[3]. كما كانت هذه القبيلة مسيطرا عليها نوعا ما من طرف شيخ المعزولة الذي كان الحفاظ على الأمن و الهدوء في المنطقة من أولى وأهم مهامه. وهو ما أشارت إليه بعض الرسائل أولها الرسالة رقم 45 السابقة الذكر التي ذكر فيها صالح باي:"... فبعثت إلى نهد وقلت لهم تردون القافلة، وإلا ما نعطيشي اللزمة... وإننا كتبنا إلى إبننا الشيخ عبد الله بلعباس والشيخ علي باي على أنهم يضربوا في نهد ويزجروهم وينصروكم فيهم حيث تعدوا عنكم..."[4].

يستنتج مما سبق بأن ما ورد ذكره في الرسائل عن ما وصفته هذه الأخيرة بالاعتداءات على البستيون ما هو إلا مبالغات في ادعاء الشركة نقص الأمن في البستيون، حاولت هذه الأخيرة أن توهم بها السلطات الجزائرية حتى تحصل على مزيد

(1) الرسالة رقم 33، من أحمد باي إلى قبطان البستيون موسى فيليت، وصلت بتاريخ: 1764/07/19.
(2) Journal de la Calle, 14/08/1759, Op.Cit., p.37.
(3) أنظر موضوع الالتزامات المالية، عنصر ضرائب الأعيان وكبار الموظفين، ص ص 139- 140.
(4) الرسالة رقم 45، مصدر سابق.

من التحصين للبستيون؛ وهو ما توضحه الرسالة رقم 33 السابقة الذكر والتي جاء فيها إذن بتسليح الطاحونة، التي لم يكن بها سلاح كما يبدو لنا من خلال الرسالة.

إلا أن نمط حياة هذه الأعراش التي لم تكن تخضع للسلطة المركزية تغير في أواخر عهد الشركة الملكية؛ حيث استطاع علي باي شيخ المعزولة الذي كان ممثلا عن سلطة البايلك في المنطقة أن ينصب شيخا موحدا على قبيلة نهد حتى تنضوي تحت سلطته أعراش هذه القبيلة. وقد تم ذلك بإشراك مدير البستيون في اختيار الشخص الأكفأ لاستلام هذا المنصب، وهو ما تشير إليه الرسالتين رقم 110 و111؛ حيث جاء في الأولى حديث عن انعقاد مجلس صلح بين الشركة وقبيلة نهد تحت إشراف علي باي شيخ المعزول. وجاء في الثانية إشارة إلى حصول تشاور بين علي باي ومدير البستيون بيرون Peiron حول الشخص الأكفأ الذي يصلح لاستلام منصب الشيخ على قبيلة نهد. ويبدو أن أول من رشح له شخص يدعى إبراهيم خارجي وقد اقترح علي باي أن ينصب شخصا يدعى بودار لأن إبراهيم خارجي لم يكن كفؤا لهذا المنصب. ثم يطلب في الأخير رأي مدير البستيون ويقترح عليه أن الأفضل هو تنصيب بودار لأن في ذلك مصلحة الشركة ومصلحة الجميع، وهذا ما توضحه الرسالة:"...هذا إبراهيم خارجي لا فيه صلاح... وباقية المشورة بيدك، وهذا صالحه إليك وللجميع..."[1].

لقد كان إشراك الشركة في اختيار أو بالأحرى الموافقة على شيخ نهد نابع من المصلحة المشتركة التي تجمع الشركة بقبيلة نهد وهو لا يعدو أن يكون حقا شبيها بحقها في الموافقة على تنصيب شيخ المعزولة الذي كان يختاره الباي.

أما في القل فقد كان الوضع مختلفا عن ما كان عليه في القالة؛ والسبب في ذلك راجع كما ذكرنا إلى خروج معظم القبائل التي تسكن في ضواحي مدينة القل عن سيطرة البايلك [2].

أما النوبات التي نصبها الأتراك في هذه المناطق فهي ضعيفة وليست لها أية سيطرة عليهم[3]. بل قد تكون في بعض المرات عرضة لهجمات هؤلاء؛ وقد ذكر بيسونال Peyssonnel ــ خلال الفترة التي تواجد فيها في تلك المناطق ــ مثالا على ذلك أنه بعد أيام قليلة من وصوله إلى جيجل قتل تركيان؛ وقبل خمسة عشر يوما من وصوله

(1) الرسالة رقم 111 من علي باي بن الحاج عبد الله إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ 18 أوت 1792.
(2) أنظر الفصل الثاني، عنصر القبائل المتعاملة مع الشركة، ص 94- 95.
(3) Desfontaines, Op.Cit., p.229.

القل أطلق القبائل الرصاص على أتراك نوبة القل، والسبب في ذلك أنهم قاموا سادرة بندقيتين أراد قبائلي من جيجل بيعها في القل وانتقاما من النوبة قام هؤلاء ون بمهاجمة النوبة[1].

ومما تجدر الإشارة إليه هو ورود عدة رسائل تتحدث عن اعتداءات ــ على حد بر الرسائل ــ كان يتعرض لها موظفو الشركة في القل ؛ نذكر منها على سبيل المثال سالة رقم 30 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون؛ جاء فيها:"... لا سيما ما فتمونا بأمور أهل القل وأنهم صاروا يتعدون على دار الرومي..."[2].

وإذا حاولنا إيجاد تفسير لذلك الوضع الذي كان سائدا في القل؛ فإنه يمكن إرجاعه ى الصراع الذي كان يعيش فيه سكان مدينة القل مع سكان الجبال بالرغم من كونهم من ل واحد من" القبايل" إلا أن نمط حياة كل منهما مختلف عن الآخر، حيث كان يسمي ن المدينة أنفسهم بـــ " أهل البلد" ويطلقون على سكان الجبال إسم " القبايل"[3]. من هنا تنتج أن سكان الجبال كانوا يعانون من التهميش بنفس الطريقة التي كانت تعاني منه ئل نهد. فقد كان سكان مدينة القل أو "أهل البلد" يحصلون على الربح الأكبر في التجارة ى الشركة عن طريق لعبهم دور الوساطة ــ كما سبق التعرض إليه في الفصل السابق وقد ينتج عن هذا الوضع سوء تفاهم وصراعات بين الجانبين؛ مما يؤدي إلى اعتداءات هما وحروب. وكمثال على ذلك حوادث السرقة التي كان يتعرض لها سكان مدينة القل ن طرف سكان الجبال. وقد أشار إلى هذه الحوادث الدفتر اليومي للقل بتاريخ 23 سمبر 1753 الذي جاء فيه:"... السرقة تخيم على المكان وقد بلغت ذروتها هذا الشتاء ثر من السابق، حيث لا يتحدث الناس في هذه الأيام إلا عنها. للمرة الثالثة يقوم "القبايل" حداث ثقب في البستان حتى يتسنى لهم الدخول بسهولة إلى منازل سكان القل، ولكنهم لم تطيعوا الدخول إلى دارنا لأننا نحرسها جيدا كل ليلة..."[4]. كما أشار هوغ Hugue ى مذكرته إلى المنازعات التي كانت تحدث بين الجانبين من حين لآخر[5].

---

(1) Peyssonnel, Op.Cit., p.265.

) الرسالة رقم 30 من حسن باي إلى قبطان القالة، بدون تاريخ.

) وردت الإشارة إلى التمييز بين سكان الجبال وسكان المدينة بواسطة هذين المصطلحين في نصوص الرسائل التي ن يبعث بها أعيان القل إلى مقر الشركة الملكية في مرسيليا. أنظر رسالة الشيخ علي والقايد محمد البوني إلى الكبانية حكام ببلاد القرانصيص. بدون تاريخ، مصدر سابق، رسالة القايد محمد البوني ومصطفى خوجة، والآغا والشيوخ أهل د، حررت في محرم 1155هـ . مصدر سابق.

(4) Journal de Collo, 23/ 12/1753, Archive de CCI, Marseille, L III / 1287, p.2

(5) Mémoire de Hugue, Op.Cit., p.138.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نفسر ما ذكرته الرسائل من كون الشركة تتعرض لما وُصِف بالاعتداءات؛ حيث أن الشركة كانت تعامل بنفس الطريقة التي كان يعامل بها سكان مدينة القل، ولم تكن مقصودة بحد ذاتها في ذلك، وهو ما توضحه حادثة ذكرتها الرسالة رقم: 127 التي جاء فيها هروب لطباخ دار الشركة في القل بعدما جرح وكيل الشركة هناك، ولجأ بعدها لسكان الجبال الذين استقبلوه دون أن يؤذوه، بل وأكثر من ذلك وقفوا إلى جانبه وأصبحوا يطالبون وكيل الشركة بأشياء الطباخ الخاصة التي لم تزل في الدار[1]. ولو كان سكان الجبال يضمرون حنقا على الشركة بعينها لما تصرفوا بهذا الشكل مع الطباخ الذي هو فرنسي.

وقد كان الوضع الذي ميز القل يمثل مناخا خصبا قد مكّن سكان مدينة القل وحتى السلطة المدنية والعسكرية هناك من ممارسة نوع من الضغوطات تجاه الشركة في التجارة، أو في طلب بعض الهدايا منها مثلا المواد الاستهلاكية التي كانت تزعج الشركة كثيرا. ونذكر مثالا على ذلك ما أشارت إليه رسالة كتبها وكيل الشركة هناك في سنة 1746 يشتكي فيها من أن سكان القل كانوا يفرضون عليه أن يعطيهم القهوة والسكر وأشياء أخرى وجاء في الرسالة ما يلي:"... الحياة صعبة في القل، بسبب أن سكانها مستعدون للقيام بأي شيء إذا لم تلبي الشركة طلباتهم من السكر أو القهوة وغيرها؛ رغم الأوامر التي تلقيتها من الداي والتي تمنعهم من ذلك. ما العمل في ظل هذه الفوضى؟، وكيف نتصرف مع أناس لا يعترفون بالقانون؟"[2]. وجاء في رسالة من هوغ Hugue وكيل الشركة في القل وجهها إلى مدير البستيون في 21 ماي 1786 يطلب منه فيها أن يطلب بدوره من الباشا أمر جنود النوبة الجديدة بالالتزام بالقوانين وعدم مضايقتهم بطلباتهم ــ على حد قوله ــ مثل ما كان يفعله جنود النوبة السابقة[3].

وقد كانت الشركة في عدة مرات تشتكي من أن سكان مدينة القل كانوا يستغلون فرصة كون وكيل الشركة يقصد بيوتهم بغية شراء السلع منهم فيبيعونها له بالأثمان التي يريدونها بغض النظر عن جودتها من عدمها، ويهددونه بإساءة معاملته وسرقته ونهب ممتلكاته ــ على حد تعبيرها ــ في الدار إذا رفض[4]. وقد أشارت عدة رسائل إلى

(1) الرسالة رقم 127، من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أواسط محرم، 1198هـ.
(2) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.456.
(3) Ibid., p.432.
(4) Ibid., p.432. (D'après Délibération de 17/07/1759 , et Avril 1760).

تصرفات مشابهة لذلك؛ أولها الرسالة رقم 26 من حسن باي إلى برون Peron مدير البستيون:"... عن شأن القنصل الذي ببلد القل وأن الآغا صار يتعدى عليه التعدية الشديدة وصار يأتيه بالجلد الصغير الرايح ويحمله عنه بسوم الجلد الكبير، ولا عمل معه خيرا وصار يأخذ منه فوق عادته (يقصد الضرائب والرسوم)..."[1]. وقد أشارت الرسالة رقم 28 إلى نفس الموضوع حيث جاء فيها :"...بأن أهل القل صارو يتعدون على النصارى هناك في الجلد وفي غيره ويظلمونهم..."[2].

وقد اختلفت ردود أفعال البايات عندما كانوا يتلقون شكاوى الشركة سواء كان المشتكى عليهم من القبايل أو من أهل البلد أو ممثلي السلطة هناك ؛ حيث كان البايات تارة يرسلون تعليمات للسلطات المحلية هناك بالوقوف إلى جانب موظفي الشركة والحيلولة بينهم وبين المشتكى عليهم؛ وفي أحيان أخرى كانوا يرسلون إلى ممثلي السلطة هناك بأوامر للكف عما يفعلونه. وقد أشارت إلى ذلك بعض الرسائل التي بين يدينا، حيث جاء في رقم 26 :"... فها نحن كتبنا له (يقصد الآغا) كتابا وسددنا عنه فيه بحيث... يقهر عنه القبايل... وكذلك ها نحن أوصينا خديمنا الشيخ علي بوجمعة[3] على شأن القبايل بحيث أنهم يكفون أيديهم عنه..."[4]. وجاء في الرسالة رقم 28 من حسن باي إلى برون Peron مدير البستيون :"... ها نحن كتبنا للآغة وللقايد بالقل وقلنا لهم ينتهوا عن هذا الفعل وزجرناهم عن ذلك فتهنوا[5] من ناحيتهم ولا تخشوا من شيء... وها نحن بعثنا خديمنا علي الصغير[6] هناك..."[7].

وقد كان الباي في بعض الأحيان يقوم بمعاقبة الذين يثبت ضلوعهم في حوادث موجهة ضد موظفي الشركة مثل ما حدث في 29 أوت من سنة 1784؛ عندما خرج بعض موظفي الشركة من البستيون لصيد السمك والتسلية؛ فوصلوا إلى رأس الزهور

---

(1) الرسالة رقم 26 من حسن باي إلى بيرو، حررت بتاريخ أوائل جمادى 2 سنة 1166هـ الموافق لـ 1753م.

(2) الرسالة رقم 28 من حسن باي إلى بيرو، (بدون تاريخ).

(3) أغلب الظن أن الشيخ بوجمعة هو شيخ الجماعة في القل واسمه الكامل هو الشيخ علي بوجمعة، لأن اسمه الأول قد ذكر إلى جانب الاسم الكامل للقايد في إحدى المراسلات التي كان يبعث بها أعيان القل إلى مقر الشركة في مرسيليا، حيث جاء في مقدمة الرسالة:" الحمد لله من عبد الله سبحانه المظفر الأمجد... الشيخ علي والقايد محمد البوني..."، أنظر رسالة الشيخ علي والقايد محمد البوني إلى الكيانية ، بدون تاريخ، مصدر سابق.

(4) الرسالة رقم 26، مصدر سابق.

(5) تعني بالفصحى اطمئنوا.

(6) علي الصغير: هو قايد القل لأنه كان قد شغل منصب القايد في عنابة أيضا. ولكننا لا ندري إذا ما كان ذلك قبل أو بعد توليه منصب القايد في القل. وقد أشارت إلى ذلك رسالة بعث بها هذا الأخير إلى مقر الشركة في مرسيليا، وهي لا تحمل أي تاريخ. جاء في مقدمتها:".... من عبد الله القايد علي الصغير قايد محروسة عنابة...." أنظر الرسالة التي بعث بها هذا الأخير إلى مقر الشركة في مرسيليا في : Lettres écrites en arabe, Op.Cit.

(7) الرسالة رقم 28، مصدر سابق، أنظر أيضا الرسالة رقم 30، 87.

ر بهم صندلين أحدهما من عنابة والثاني من القل؛ فأطلق النار عليهم الصندل القلي
ي كان على متنه أربعون رجلا فأصابت تلك الطلقات أحدهم بجروح. وكانت نتيجة
ا الفعل بأن عوقب الرايس القلي بالضرب من طرف قايد عنابة بأمر من الباي، بعد
وعه إلى عنابة[1]. كما حدث أن هاجم سبعة من سكان القل سفن الشركة؛ فعوقب
عدام منهم ثلاثة والباقي لم تستطع السلطات المحلية في القل القبض عليهم بعدما
كنوا من الهرب[2].

كما كان الباي يعاقب من يمس موظفي الشركة بسوء حتى ولو كانوا من خدمها أو
مالها. والدليل على ذلك ما أشارت إليه الرسالة 127 السابقة الذكر والتي وردت فيها
إشارة إلى اعتداء الطباخ على وكيل الشركة في القل؛ حيث جاء في الرسالة ما يلي:"...
كتبنا لـقياد القـل و الآغة أن يـبعثوا لنا الرومي الطـباخ الـذي جرح القنصل وإلى
لآن ما آتانا وكيف يأتينا ننصبوا مجلس شرعي والذي يوجبه الشرع نفعلوه..."[3].

أما عندما كان الأمر يخرج عن قدرة الباي فإنه كان يكتفي بمطالبة موظفي الشركة
التحلي بضبط النفس وحسن المعاملة معهم. مثل ما تشير إليه الرسالة رقم 41 التي بعث
بها صالح باي إلى قبطان القالة :"... وحاصله توصون الرومي (يقصد وكيل الشركة في
القل) يعاشر الناس لأنه كما تعلمون البلاد بلاد قبايل فلا تنفع إلا حسن المعاشرة ..."[4].

وقد مكنت هذه الشكاوى ــ التي لم تفتأ الشركة توصلها للباي دون كلل، وكلما
سنحت لها الفرصة ــ من مطالبة الباي السماح لها ببناء سور يحيط بدارها هناك، إلا أنه
رفض ورد عليها قائلا:" إذا تضررت الشركة ما عليها سوى أن تنقل تجارتها إلـى
عنابة"[5]. وقد قامت بإغلاق دار القل عدة مرات في سنة 1745، 1748، 1767، بحجة
تعرضها للمشاكل مع أهل القل خلال ممارستها لنشاطها هناك. ولكنها لم تتركها نهائيا
لأن التجارة في القل كانت مهمة[6]. قد يكون هذا التصرف نوعا من الضغط حاولت
الشركة أن تمارسه على الباي حتى تحصل على مكاسب كانت تطمح إليها، عن طريق

(1) Journal de Bone, 29/08/1784, In Ch. Feraud, la Calle..., Op.Cit., pp.389-390.
(2) J. A. Vallière, Op.Cit., p.145.
(3) الرسالة رقم 29 من صالح باي إلى قبطان القالة، حررت بتاريخ أواسط محرم عام 1198هـ الموافق لـ 12/10/1783
(4) الرسالة رقم 41 من صالح باي إلى قبطان القالة ، وصلت بتاريخ 1770.
(5) Paul Masson , Histoire des établissements..., Op.Cit., p.458. (D'après Délibération de Cie R. A, du 25 juin 1755).
(6) Ibid., p.458.

إيهامه باستحالة مواصلتها لنشاطها في ظل تلك الظروف التي كانت تزعم بأنها صعبة، وهو أسلوب ليس بعيدا عنها بما أنها مارسته في القالة كما رأينا سابقا.

2.1.2.3/ الاضطرابات والفتن الداخلية في مناطق الامتيازات والجزائر:

لعل من أبرز المشاكل التي واجهت استغلال الامتيازات هي الاضطرابات والفتن التي حدثت في مناطق الامتيازات بصفة خاصة. وفي الجزائر بصفة عامة ــ باعتبارها دولة لها أعداء بالخارج ــ مما أثر على الأمن والاستقرار في كل منهما وبالتالي أثر في أعمال الشركة الملكية الإفريقية.

ومن أهم هذه الاضطرابات نذكر المشاكل التي مرت بها القالة بسبب الصراع على منصب شيخ المعزولة؛ الذي ظل محل نزاع لفترات مختلفة على امتداد تاريخ الشركة وعهدها باستغلال الامتيازات. لقد بدأ الصراع في أول الأمر بين الشيخ عبد الله وابنه الأكبر علي باي الذي حاول انتزاع المنصب من أبيه؛ وكانت الشركة في كل مرة تتدخل لإخماد النزاع بينهما بما أن إثارة الفوضى والمشاكل في المنطقة لم يكن في صالحها. وقد كانت بداية هذا النزاع في شهر أوت من سنة 1759؛ عندما لجأ علي باي إلى مدير البستيون دون Don برفقة عشرين فارسا. وقال له بأنه على خلاف مع أبيه، وأنه كان ينوي اللجوء إلى الباي ليطلب منه حل المشكل. ولكنه فكر وهو في طريقه إليه ورجع عن قراره ورأى أن يطلب ذلك من مدير البستيون لأن ذلك أفضل في رأيه. فقام هذا الأخير بإيوائه هو ومرافقيه، ثم كتب إلى أبيه يطلب منه أن يسامحه ويسمح له بالرجوع إلى البيت؛ فلبى الشيخ عبد الله طلب دون Don عندها صالح بينهما، ثم انصرفا[1].

ولكن الأمور شهدت تصعيدا بعد هذه الحادثة ووصلت إلى "حرب أهلية" ــ كما سماها بول ماسون Paul Masson ــ بين عبد الله وابنه علي باي كان ذلك سنة 1777م[2]. وقد بدأت تفاصيل هذه القضية في سنة 1776 وهو ما تضمنته الرسالة رقم 62 التي أشارت إلى أن عبد الله قام بسجن ابنه في البستيون لمدة تسعة أشهر[3].

وقد تأرجحت الغلبة تباعا في هذه الفتنة بين عبد الله تارة وابنه تارة أخرى، وهو ما توضحه سلسلة من الرسائل بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون جاء في الرسالة

(1) Journal de La Calle, 20-29/08/1759, Op.Cit., pp.64-89.
(2) Paul Masson, Histoire des établissements...,Op.Cit., p.463.
(3) الرسالة رقم 62 من صالح باي إلى قبطان البستيون، وصلت بتاريخ 1776.

رقم 62 السابقة الذكر طلبا وجهه صالح باي إلى مدير البستيون أن لا يتدخل في تنصيب الشيخ الذي يراه مناسبا حيث خاطبه قائلا :"... فالبلاد بلادنا نتصرف فيها بنظرنا ولا دخل لكم في ذلك وأنتم حقكم على الذي شيخ يجريكم على عوايدكم ويكون نظركم عليه ونظره عليكم، ولا لكم مع الشيخ علي باي سوى إجراءكم على العادة القديمة بيعكم وشراءكم..."[1]. في هذه الرسالة دليل على أن الباي أصبح يعين من يراه مناسبا دون أن يعطي للشركة الحق في الموافقة على الاختيار. والسبب في ذلك تدهور الوضع في المنطقة والفوضى التي وصلت إليها، وجاء في رسالة أخرى (رقم 65):"... الذي إعلامكم به أننا شيخنا إبننا علي باي وطردنا والده البخيس عدو الله ورسوله؛ وذلك لما رأينا فيه من قلة الخير والفساد. وإبننا علي باي كنا نشيخوه قبل هذه الساعة والناس مع والده والآن الناس كلهم معه..."[2].

ثم قام صالح باي مرة أخرى بطرد علي باي وتشييخ عبد الله لأجل مصلحة الشركة ويقول في الرسالة رقم 68:"... إننا شيخنا عبد الله لأجلكم و كونه يقوم بأموركم، وطردنا ولده فالمراد منكم أن تكونوا مع الشيخ عبد الله حالا واحدا... وحاصله أننا ما طردنا إبن الشيخ عبد الله إلا لأجلكم وكونه لم يقم بأموركم..."[3]. ونتيجة لذلك اندلعت حالة من الفوضى حيث انتقم علي باي لذلك وأصبح يقطع القوافل التجارية المتجهة للقالة وهو ما توضحه الرسالة رقم 66 التي بعث بها صالح باي إلى كرفاك Karavaque مدير البستيون، جاء فيها:"... علي باي صار يقاطع الناس الذين يذهبون من مرداس وغيرهم ووقع الحيار في الرعية... كتبنا إلى قايد عنابة بأن ساعة وصول أمرنا إليه يكتب إلى علي باي وينهيه عن هذا الفعل الذميم... وإلا يطرده من بلادي ويذهب أين يشاء..."[4].

ما يمكن استنتاجه من خلال الرسالتين السابقتين (65، 68)؛ أن السبب في هذا العزل والتعيين يعود لأمرين؛ الأول: هو مصلحة المنطقة لأن أنصار علي باي كانوا أكثر من أنصار عبد الله، أما في المرة الثانية كان السبب هو شؤون الشركة ومصالحها التي اقتضت تعيين عبد الله لأنه يحسن القيام بها أفضل من ابنه ــ بدون شك ــ بسبب خبرته الطويلة في ذلك. ولم تستقر الأمور إلا سنة 1785 وهي السنة التي عزل فيها الباهي ابن

(1) الرسالة رقم 62، مصدر سابق.
(2) الرسالة رقم 65 من صالح باي إلى قبطان القالة ، وصلت بتاريخ 24 جويلية 1778.
(3) الرسالة رقم 68، من صالح باي إلى قبطان القالة، وصلت بتاريخ أفريل 1779. أنظر موضوع طرد علي باي من المنطقة في الرسالة رقم 70.
(4) الرسالة رقم 66، من صالح باي إلى الرومي كرواكة قبطان القالة، وصلت في 11 نوفمبر 1779.

الشيخ عبد الله (الذي خلفه في منصبه سنة 1783)، وتولية علي باي مكانه بسبب عدم كفاءة الباهي[1].

وقد كان التغيير المستمر لشيوخ المعزولة لا يخدم مصالح الشركة كما أنه كان يساهم في اضطراب المنطقة. وهو ما كتبه مدير البستيون رامال Ramel إلى صالح باي في رسالة وجهها له في 28 مارس 1785، حيث وضح له فيها أن الشركة بعدما تكون قد ارتبطت بالشيخ الحالي في الأمور التجارية وتكون قد اتفقت معه على جميع العمليات التي ستحدث خلال السنة وتقدم له الأموال الخاصة بذلك. عندها يغير الشيخ فيبقى هذا الأخير مدينا للشركة، دون أن يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاهها. ثم يعين الشيخ الجديد وتقوم الشركة بنفس الشيء أي الاتفاق معه على العمليات التجارية وتقدم له الأموال، ثم يعزل مرة أخرى، وهكذا دواليك"[2].

كما صادفت القالة مشكلا آخر حيث أنه لم يكن الشيوخ يطلبون الأموال من الشركة فقط؛ بل كانوا يطلبونها من قبائل المنطقة مستخدمين سلطتهم عليهم حتى يوفوا بالتزاماتهم تجاه الباي، وهو ما قام به علي باي بمجرد استلامه منصب الشيخ في سنة 1785، حتى يستطيع الوفاء بالتزامه تجاه الباي، مما أدى إلى تدهور الوضع في المعزولة بعدما هجرها سكانها[3].

ثم اندلعت الاضطرابات من جديد في 1793 بعد تنحية علي باي من منصبه وتولية محمد بلعباس مما جعل علي باي يهرب ويلجأ لقبائل الخمير آخذا معه 1000 بياستر التي سبقها له بيرون Peiron بخصوص التجارة، كما أخذ معه قطعان المواشي التابعة للشركة يتبعه في ذلك ثلاثون فارسا من أتباعه. فأرسل الباي لردعه قوات بقيادة الخليفة قوامها 2.200 فارس[4]. وقد كانت نتيجة ذلك هروب سكان القالة، وإهمالهم للنشاط الفلاحي ، وتربية المواشي[5].

من بين المشاكل التي أثرت على الأمن والاستقرار في الجزائر نذكر الحملة الإسبانية على الجزائر الشهيرة بحملة أورلي O'reily سنة 1775. والتي تسببت ـــ

(1) تحدثنا سابقا عن تولية الباهي وظروف ذلك، ثم عزله وتنصيب علي باي، من خلال الرسائل التي توضح ذلك، أنظر الفصل الأول، عنصر شيخ المعزولة، ص 72 ، أنظر عن هذا الموضوع الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 77، 78، 79، 82..

(2) Lettre de Ramel a Salah Bey, Op.Cit., p.417.

(3) Journal de Bone, 21/04/1785, In Ch. Feraud, La Calle...,Op.Cit., p.421.

(4) Journal de La Calle, 08/12/1793, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.461.

(5) Ibid., p.463.

بالرغم من فشلها ــ في إثارة قلق وبلبلة في أوساط جميع الأجانب المتواجدين في الجزائر بمن فيهم موظفي الشركة الملكية. حيث ذكر برقينيون Bourguignon وكيل الشركة في عنابة آنذاك في رسالة وجهها إلى قنصل فرنسا في الجزائر:"... إن هذه الحملة ستسبب لنا المشاكل حيث أن هذا الهجوم قد يسبب فوضى عارمة في البلاد مما سيعرض مؤسساتنا إلى النهب والسلب في ظل الفوضى ... الشيء نفسه يقال بالنسبة للقالة والقل..."[1].

وهو ما جعل فرنسا تسعى للإسراع في التوسط بين البلدين فور فشل الهجوم بسبب الدفاع المستميت الذي قابله به الجزائريون[2]، حيث كتب سانت ديدي M.St.Didier الموظف الأول في مكاتب وزارة البحرية المكلف بالقنصليات الفرنسية في الشرق وشمال إفريقيا؛ في مذكرة له سلمها لوزير البحرية آنذاك أي في سنة 1775:"... وحتى نمنع وقوع المشاكل والحوادث المؤلمة، وحتى نتجنب القطيعة بين الجزائر وإسبانيا اقترحنا على الإمبراطور الفرنسي أن يتوسط بين الإسبان والجزائريين ويحملهم على توقيع معاهدة سلم، وقد قبل هذا الاقتراح وعرض وساطته على مدريد..."[3].

كما تعرضت الشركة أيضا لمشكل آخر وهو ثورة صالح باي في صيف سنة 1792 بعد قتله للباي إبراهيم خليفته؛ وهو الحدث الذي أشارت إليه الرسالة رقم 113 ، وهي رسالة أصلية في غاية الأهمية وردت فيها تفاصيل عن اقتحام صالح باي رفقة رجاله لقصر الباي إبراهيم، وقتله وأسماء الرجال الذين قتلوا في ذلك الهجوم، وثم استيلاءه على القصر واستعداده لإعلان الاستقلال بحكم البايلك مقابل مبلغ يدفعه للباشا سنويا إن هو وافق على ذلك. وهو ما توضحه هذه الرسالة التي بعث بها علي باي إلى مدير البستيون بيرون Peiron جاء فيها :"... محبنا فيما نعلمك على الباي راه[4] سار

---

(1) H'sen Derdour, Op.Cit., p.139.

(2) انطلقت حملة أورلي في 23 جوان 1775، وقد كانت الأرمادا المعدة للهجوم على مدينة الجزائر تقوم على 150 سفينة حربية و170 حاملة وحدات، وكان قائد الحملة الجنرال ألكسندر أورلي Alexandar O'reily . وقد شارك في هذه الحملة مصطفى الوزناجي باي التيطري رفقة 10 آلاف مقاتل، وصالح باي قسنطينة رفقة 15 ألفا، كما أرسل باي وهران خليفته رفقة جيش قوامه 18 ألف مقاتل ليشارك في هذه الحملة. وقد انتهت الحملة بانهزام الإسبانيين الذين فقدوا أربعة آلاف مقاتل. وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم الدكتور عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 151، Anonyme, Al- zohrat el nayerat..., Op.Cit., pp. 166, 191.

(3) Mémoire remis en 1775 a Mr De Sartine Ministre de la marine par Mr De St Didier (au moment ou l'on apprit le départ de la flotte Espagnole). In Lucien Chaillou, Textes Pour servir..., Op.Cit., pp.48-49.

(4) تعني بالفصحى إنه.

وربطوا مع العسكر وخشوا[1] على إبراهيم باي زدموا[2] عليه في الليل وكسروا البيبان، وقتلوا إبراهيم باي وقتلوا معه خمسين رقبة ... هو راه عمل على روحه[3] وركب (...) وعمل على عسكره وأعطى لكل يولظاش[4] مائة ريال وثلاثين ريال. وهو راه بعث للدولاتني وقال له كان اشتهيت يجيك خليفتي في كل عام والذي تطلب أنا نعطيه. وأما باش نسير لك أنا برقية هذا محال. والباشا راه ما وصلوش هذه الأخبار؛ وكيف يسمع شوف آش يعمل الله..."[5].

وقد أدى ذلك إلى شلل عام في بايلك قسنطينة وتوقف في نشاطات الشركة. وعمت الفوضى عدة مناطق تابعة للامتيازات؛ بسبب انقسام الناس بين مؤيد لصالح باي ومعارض له ولثورته؛ حيث توضح الرسالة المذكورة كيف بدأ صالح باي يجمع الأنصار حتى أنه طلب من علي باي شيخ المعزولة الانضمام إليه، وأن يكون من أنصاره، حيث جاء في الرسالة:"... وهو راه بعث لي خدامه وقال لي إذا كنت (...) عن جميلي عليك تكون علي جاهز باش(كذا). وراني كتبت وبعثت له سيارة اليوم، وراني نشوف خدامه قالوا لي راهم سيارة آخرين قادمين إلينا. والدنيا راه مخوضة[6]، وشوف[7] آش[8] يعمل الله تعالى وهذا ما نخبركم به وفيه كفاية..."[9]. وكان من بين المؤيدين له أهالي سطورة؛ حيث قام بعض من سكان هذه الأخيرة بالهجوم على سفينة إسبانية كانت تحمل القمح بنواحي سطورة. وهذا الحدث لا محالة كان سيؤثر على المناطق الأخرى المجاورة لها وسيحمل الشركة الخسائر في مناطق امتيازاتها مما أدى بها إلى توقيف تجارتها منذ 17 أوت في عنابة[10]. ولكن الداي تعهد بعد إلقاء القبض على صالح باي بأنه سيعوض الشركة عن خسائرها بسبب هذه القضية[11].

---

(1) تعني بالفصحى دخلوا.
(2) تعني بالفصحى اقتحموا.
(3) تعني بالفصحى استعد، أو حضر نفسه وتجهز.
(4) اليولداش: هم الجنود الذين يجلبون من تركيا .Venture de Paradis, Op.Cit., p.57
(5) الرسالة رقم 113، من علي باي إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ 23 أوت 1792.
(6) تعني بالفصحى في حالة فوضى.
(7) تعني بالفصحى أنظر.
(8) تعني بالفصحى ماذا.
(9) الرسالة رقم 113، مصدر سابق.
(10) Lettre de Estoine Sielve a Mrs les directeurs de la Cie a Marseille, 29/08/1792, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.448.
(11) Ibid., p.448.

2.2.3/ الطاعون وأثره:

لقد عرفت عدة مناطق من الجزائر العثمانية بصفة عامة وبايلك قسنطينة بصفة خاصة عددا من موجات الطاعون في فترات مختلفة. ويعود السبب في ذلك إلى صلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها على المشرق العربي وعلى البلدان الأوربية. وكانت أهم الطرق لانتقال هذا الوباء هي توافد التجار والبحارة والحجاج، وغيرهم من هذه المناطق إلى الموانئ الجزائرية[1]. وقد ينتقل المرض تدريجيا من بلدان مجاورة لها حدود مع الجزائر؛ عن طريق انتقال أشخاص مصابين إلى داخل الحدود الشرقية الجزائرية حاملين هذا المرض فتحدث العدوى بهذه الطريقة[2].

وقد ظل الطاعون يجتاح بايلك قسنطينة في فترات عديدة طيلة الفترة العثمانية[3]. نذكر منها طاعون سنة 1741 الذي ظهر في مستغانم وانتقل إلى قسنطينة في 26 مارس عن طريق اتصال أشخاص من المنطقتين؛ ثم توقف في 3 ديسمبر من نفس السنة[4]. ولكنه عاد للظهور مرة أخرى سنة 1754 في قسنطينة ثم امتد إلى القل في 1758[5]. إلا أن أهم وأخطر موجات الطاعون التي حدثت في بايلك قسنطينة على الإطلاق هي وباء سنتي 1786 و 1793.

لقد ظهر وباء سنة 1786 في بايلك قسنطينة بعدما نقله إليه صيادون للمرجان أجانب قدموا من مملكة نابولي، واستقروا خفية ولبعض الوقت في رأس كف الروس وقد قدموا على متن سفينة مـليئة بالجرذان انتشـرت فـي المنطقة ونـقلت العدوى لـسكانها[6]. وعرف هذا الوباء لدى الجزائريين بـ :" الوباء الكبير"[7]؛ وكان أول ظهور له في 1783 في القالة، وشهد على ذلك القسيس بواري L'Abbée Poiret الذي تصادف قدومه إلى المنطقة مع انتشار هذا الوباء؛ فكتب في رسالته المؤرخة في 12 ماي 1785:" الطـاعون يحصـد الأرواح منذ أكثـر مـن سنتين"[8]. ولم يتوقف هـذا الوباء إلا سنة

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص559.

(2) Lucien Raynaud, La peste en Algérie, Archives de l'institut Pasteur D'Alger,1924, p.312.

(3) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص509.

(4) Lettres de Jonville à Mrs les Echevins et Députés du commerce de Marseille, 26/03, 03/09/ 1741, In H. D. De Grammont, Correspondances des Consuls d' Alger, Op.Cit., pp.260, 269.

(5) Lucien Raynaud, Op.Cit., p.308.

(6) H'sen Derdour, Op.Cit., p.157.

(7) أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، ط2، 1980، ص51.

(8) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.51.

1788[1].

وقد انتشر الوباء حتى وصل إلى عنابة؛ حيث أصبح يقتل يوميا من خمسة إلى ستة أشخاص[2]. وارتفع عدد الضحايا تدريجيا وتزايدت خطورة الوباء عندما ارتفع عدد الإصابات القاتلة بعد أن عم الطاعون المدينة، وانتشر في كل أحيائها منذ نهاية شهر ماي من سنة 1786[3]؛ حتى أصبحت الوفيات تتراوح بين أربعين و خمسين شخصا. إلى أن وصلت آثاره في شهر جوان 1786 إلى القضاء على نصف سكان عنابة؛ حيث وصل عدد الوفيات في يوم واحد فقط من هذا الشهر إلى 103 أشخاص[4]، ثم خفت حدته مع بداية شهر أوت من سنة 1786[5]. أما في القالة فقد كان الوباء منتشرا في أوساط قبيلة نهد التي كان يتوفى منها في الأسبوع الواحد ما لا يقل عن 8000 شخص[6]. ثم نجده في 28 مارس 1785 يمتد إلى تونس وبنزرت وطبرقة أين حصد 150000 شخصا خلال شهر ونصف فقط[7].

أما بالنسبة لوباء عام 1793 فقد بدأ ظهوره في مدينة الجزائر بعدما نقله إليها بحارة قدموا من إسطمبول، وظل محصورا فيها إلى منتصف جويلية؛ ثم امتد إلى مناطق أخرى من جملتها بايلك قسنطينة[8]. وقد ورد في الدفتر اليومي لدار الشركة في عنابة بتاريخ 14 أوت 1793 ما يلي:"... لقد تفشى الطاعون في قسنطينة، وأصبح يموت فيها من ثمانين إلى مائة شخص يوميا..."[9]. وقد بدأ هذا الطاعون في سنة 1792 واستمر إلى سنة 1798، وأضر بعدة جهات من الوطن لاسيما وهران والجزائر، وقسنطينة[10]. وقد أخذ طريقه من قسنطينة نحو عنابة والقالة بمعدل خمسة إلى عشر وفيات يوميا[11].

أما الإجراءات التي كانت تتخذها الشركة الملكية للاحتماء من هذه الأوبئة كانت تتمثل أساسا في غلق مؤسساتها وإبقاء موظفيها بداخلها، منعا لانتقال العدوى إليهم إذا ما اتصلوا بأشخاص مصابين. وقد كان ذلك يتم بعد إخطار باي قسنطينة؛ وهو ما تشير إليه

---

(1) Lucien Raynaud, Op.Cit., p.308.
(2) Journal de Bone, 14/03/1785, Op.Cit, p.415.
(3) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص509.
(4) Maitrot, Journal de Bone, 16/06/1786, Op.Cit., p.141.
(5) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص509.
(6) H'sen Derdour, Op.Cit., p.158.
(7) Lettre de Ramel a Ferrier, 28/08/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.420.
(8) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 51.
(9) Journal de Bone, 14/08/1793, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.461
(10) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص562.
(11) H'sen Derdour, Op.Cit., p.159.

الرسالة رقم 133، التي بعث بها صالح باي إلى مدير البستيون؛ جاء فيها:"... فإن كتابكم ورد علينا وعلمنا ما فيه من أنكم تريدون الغلق من الوباء لكونكم سمعتم به في عنابة... وأننا نسمحو بذلك... وأنتم حيث أردتم الغلق فأغلقوا..."[1]. حيث نجد القسيس بواري L'Abbé Poiret الذي زار البستيون خلال فترة اجتياح هذا الوباء للمنطقة يقول:" إن البستيون قد أغلق أبوابه حتى يمنع أي اتصال مع الأهالي بالخارج؛ خوفا من أن يكونوا مصابين بالعدوى"[2]. وكان الوضع في عنابة مماثلا أيضا إذ قام السيد بار Barre وكيل الشركة في عنابة بوضع حاجز أمام المدخل الخارجي للدار هناك، حتى يمنع أي اتصال بينها وبين الخارج[3].

غير أن السلطات الجزائرية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا المرض بل كانت تقوم ببعض الإجراءات للوقوف في وجه انتشاره؛ حيث قام صالح باي في 26 مارس من سنة 1785 بإرسال بعض من فرسان الدايرة[4] إلى المناطق المتضررة في سبيل منعها من الاتصال بالقبائل التي لم يلحقها المرض. حيث أراد بذلك أن يحفظ باقي البايلك من انتقال العدوى إليه. لكن ذلك لم يمنع وصول العدوى إلى عنابة بما أنها كانت قد أصابت قبيلة صنهاجة التي تتواجد شرق عنابة في منتصف الطريق بينها وبين القل[5].

كما أن الباي كان يقوم بإجراء آخر وهو منع اتصال الموظفين الجزائريين بمؤسسات الشركة في أوقات انتشار الوباء؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 37 التي بعث بها أحمد باي إلى بيرو قبطان البستيون؛ جاء فيها:"... وأما ما ذكرت من أمر القايد، فترانا كتبنا له لا يأتي إليكم في هذه الساعة ولا يدخل عليكم ما دام الوباء في تلك النواحي..."[6].

أما في الموانئ الجزائرية فقد كان يطبق فيها نظام الحجز الصحي (La quarantaine)، وهو عبارة عن محجر صحي يعزل فيه كل وارد أجنبي سواء كان مريضا أو مشكوكا في إصابته لمدة أربعين يوما قبل السماح له بالدخول إلى

---

(1) الرسالة رقم 133، من صالح باي إلى قبطان القالة، بدون تاريخ.

(2) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie..., Op.Cit., p.52.

(3) Journal de Bone, 14/03/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.415.

(4) فرسان الدايرة: كانت تتكون من رجال الحرب والفرسان الذين يتم انتقاؤهم من مختلف القبائل ، ويرأسهم آغا الدايرة، ويبلغ عدد أفراد كل دايرة حوالي 1000 فارس، كانوا يعسكرون في عدة أماكن منها دايرة الوادي، يوسلا (بين خنشلة وجميلة)، دايرة آسروية جنوب ميلة، دايرة وادي زناتي في قرفة، دايرة قسنطينة. صالح بن العنتري، مصدر سابق، ص 25-26.

(5) Journal de Bone, 26/03/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.416.

(6) الرسالة رقم 37 ، من أحمد باي إلى بيرو قبطان البستيون ، بدون تاريخ.

البلاد[1]. وقد كانت مدة الحجز الصحي تختلف حسب الظروف؛ حيث ذكر لنا كوكوفتصوف Kokovtsov أنه تعرض لهذا الإجراء عندما نزل بميناء عنابة، وذكر أنه لم يبق في هذا المحجر سوى 24 ساعة[2].

أما إذا أردنا معرفة مدى التأثير الذي أحدثه هذا الوباء على أعمال الشركة الملكية بالأخص على التجارة فإننا نجد أن نشاط الشركة في هذا المجال كان يتوقف في أثناء اشتداد وطأة هذا الوباء وكثرة ضحاياه، ولم تكن الشركة تستأنف أعمالها بصفة عادية إلا في الفترات التي يخف فيها تأثيره ويتناقص ضحاياه. وقد أشارت إلى ذلك رسالة لـــ دي جونفيل De Jonville بتاريخ 3 سبتمبر 1741 جاء فيها:"... لقد توقف انتشار الطاعون وسيمكن ذلك الشركة من مواصلة تجارتها المعتادة للحـــبوب والسلع الأخرى..."[3]. وجاء في الدفتر اليومي لعنابة في 26 مارس 1785:"... لم تصل أية حبة قمح إلى سوق الرحبة"[4]، وذلك بسبب الطاعون الذي كان منتشرا في هذه السنة. والجدير بالذكر أن حركة التجارة عموما لم تكن تتوقف كليا طيلة الفترة التي كان يستغرقها انتشار وباء الطاعون؛ ومما يدل على ذلك ما جاء في رسالة بعث بها أملريك Amalric مدير البستيون إلى مدراء الشركة الملكية في مرسيليا؛ حيث ذكر بأنه قد سافر إلى عنابة وكان الطاعون قد ظهر في القالة من جديد، كما ذكر بأن هذا الأخير لم يزل موجودا في عنابة؛ وقد أودى بحياة ابن و زوجة وأخ جاب الله ترجمان الشركة في عنابة. ورغم ذلك لا يزال القمح يأتي إلى عنابة[5].

وبصفة عامة لم يكن الطاعون رغم خطورته على حياة البشر عائقا في وجه التجارة والتصدير حيث نجده في بعض الأحيان يكون سببا في ازدهار حركة التصدير وتحصيل الأرباح الوفيرة التي كانت الشركة تحققها على حساب المنتجين؛ حيث نجدها في سنة 1787 قد صدرت كمية غير عادية من الصوف بسبب الطاعون الذي أودى بحياة معظم الحرفيين من صناع البرنوس، فأدى ذلك إلى تكدس هذه السلعة في عنابة دون أن

---

(1) حمدان خوجة، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، هامش ص46.

(2) Kokovtsov, Op.Cit., p.175.

(3) Lettre de De Jonville a Mrs les Echevins et députés du Commerce, 03/09/1741, Op.Cit., p.269.

(4) Journal de Bone , 26/03/1785, Op.Cit., p.416.

(5) Journal de Bone , 28/10/1785, In Ch Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.428.

تجد من يشتريها فأخذتها الشركة كلها[1].

كما أن الطاعون لم يؤثر تأثيرا كبيرا في حياة البلاد الاقتصادية، حيث لم تنقطع موانئ الشرق الجزائري عن تصدير الحبوب بكميات وفيرة إلى فرنسا. حيث بلغت في سنة 1794 ــ وهي السنة التي بلغ الطاعون فيها أقصاه ــ ما يتراوح بين 120000 و 130000 قنطار من السلع من مؤسسات الشركة لوحدها[2].

3.2.3/ صيد الأجانب للمرجان وتهريبه:

لقد كان الأجانب يجدون في صيد المرجان في مناطق الامتيازات فرصة لممارسته دون علم من السلطات الجزائرية؛ بما أنه كان يتم في عرض البحر بعيدا عن أعين هذه الأخيرة. كما كان في بعض الأحيان يحدث خارج الحدود الشرقية للجزائر في نواحي طبرقة وراس العبد، حتى يسهل عليهم من هناك التوغل داخل مياه القالة؛ حيث أن جميع المناطق المذكورة كانت تابعة لامتيازات الشركة الملكية[3]. وقد حدث في سنة 1784 أن شوهدت 297 سفينة تصطاد في هذه المناطق وكانت تلك السفن من مملكة نابولي[4]. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 89 التي أورد الناسخ فيها تعقيبا في شكل رد على هذه الرسالة التي طلب فيها الباي صندوقي المرجان المتعلقين باللزمة السنوية، حيث جاء فيه:"... أجبناه بأنه ليس لدينا المرجان الجيد لنعطيه إياه، وأننا أعلمنا الشركة والسيد فيري Ferrier (القنصل) بأن النابوليين بعدد ثمانمائة ألف جاءوا يصطادون المرجان في المياه المخصصة لنا وأخذوه كله"[5].

وقد كانت نتيجة ذلك ــ حسب ما ذكره برقينيون Bourguignon في الدفتر اليومي لعنابة بتاريخ 2 أوت 1784 ــ بأن سئم الصيادون البقاء في البستيون وانسحبوا وغادروا إلى فرنسا، مما جعل هذا الأخير يصبح في حالة سيئة[6]. كما كان النابوليون أيضا لا يكتفون بالصيد فقط في مياه الامتيازات، بل كانوا يحاولون إبعاد الصيادين الفرنسيين في

---

(1) تم التطرق إلى الكميات الكبيرة للصوف التي شحنتها الشركة بفضل الطاعون الذي أودى بحياة الكثير من الحرفيين في عنابة، أنظر: الفصل الثاني، عنصر الصوف، ص 117.

(2) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص25.

(3) لقد حصلت الشركة على امتياز صيد المرجان في طبرقة وراس العبد التونسية وغيرهما من المناطق التابعة لتونس بعد توقيع الشركة لمعاهدة خاصة بذلك مع تونس سنة 1770، G.T. Reynal, T2, Op.Cit., p.203.

(4) Journal de Bone 02/08/1784, In Ch. Feraud, La Calle...,Op.Cit., p.388.

(5) أنظر تعليق الناسخ المرافق للرسالة رقم 89 من صالح باي إلى قنصل القالة، وصلت بتاريخ 23 جانفي 1788.

(6) Journal de Bone 02/08/1784, In Ch. Feraud, La Calle...,Op.Cit., p.388

بعض الأحيان؛ ويغرونهم في أحيان أخرى بشراء جزء من الغلة التي يكونون قد اصطادوها[1]. مما تسبب في أواخر عهد الشركة في تناقص مردود هذا النشاط حتى أصبح موظفو الشركة يجدون عناء كبيرا في تجهيز الصندوقين المستحقين عليهم من المرجان الجيد الذي يطلبه الداي كل سنة[2].

وقد تفاقمت المشكلة بالنسبة للشركة خاصة في أواخر عهدها؛ بحيث أصبحت القوارب الصقلية والنابولية تشاهد بأعداد كبيرة تتراوح ما بين خمسمائة و ستمائة قارب كانت تأتي كل صيف إلى ضواحي القالة وتأخذ كمية كبيرة من المرجان. لم تستطع السلطات الجزائرية إبعاد هؤلاء الأجانب بصفة نهائية[3]، فكانت تكتفي بمراقبة سفن الشركة من أجل حمايتها من اعتداءات هؤلاء المحتملة[4]. والسبب في ذلك يعود إلى العداء الذي كان قائما بين الجزائر وإسبانيا واحتلال هذه الأخيرة لوهران. لذلك لم يكن باستطاعة الجزائر أن تطرد أولئك المعتدين من مملكة نابولي[5]عن الامتيازات[6]؛ لأن ذلك سيسبب اصطداما مباشرا مع إسبانيا كانت الجزائر بغنى عنه.

إن ما شجع هؤلاء النابوليين وحملهم على القدوم بأعداد كبيرة لم يكن راجعا إلى طبيعة علاقتهم بالجزائر فحسب؛ بل كان راجعا إلى علاقتهم بملك فرنسا أيضا؛ حيث أن الشركة عندما لجأت إلى طلب الحماية من هذا الأخير رد عليها الوزير الفرنسي بأن الملك سيصعب عليه أن يمنعهم بالقوة بسبب الصداقة التي كانت تجمعه بهذه الدولة، إلا أنه سيحاول التدخل لدى حكومة نابولي عبر الطرق الدبلوماسية. ولكن ذلك لم يفلح في وضع حد لهم؛ فارتأى مجلس فرنسا أن يقترح تسليح سفينة للدفاع عن امتيازاتها في الصيد. إلا أن هذا الاقتراح لم يلقى صدى جيدا لدى الإيطاليين الذين هددوا باستعمال القوة والرد على القوة بالمثل[7].

أما من جهة الجزائر فإنها لم تكن تتوانى عن مساعدة الشركة كلـــما لجأت إليـــها

---

(1) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.482.
(2) Mémoire du Consul De Kercy (1790), In Recueil des documents inédits, publié par Gabriel Esquer, Librairie Ancienne Honoré -Champion, Paris, 1927, p.109.
(3) Ibid., p.109.
(4) Paul Masson, Histoire des établissements...., Op.Cit., p.483. (Délibération de Cie R. A, 24/08/1787).
(5) مملكة نابولي: تعتبر جزء من جزيرة صقلية، تعرضت لمدة قرنين من الزمن للاستعمار الإسباني ما بين 1504 و 1799. إلى أن غزاها نابليون بونابارت وافتكها من أيدي الإسبان. Petit Larousse 1990, Op.Cit., p.1459
(6) Journal de Bone, 02/08/1784, Op.Cit., p.388.
(7) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., pp.482-483.

بالشكوى؛ حيث نجدها على سبيل المثال في 7 جوان 1793 ترسل شبكين لمراقبة صيد المرجان وحماية الصيادين حتى لا يبعدهم النابوليون ويطردونهم[1].

إلى جانب ذلك كان المرجان في أحيان أخرى يتعرض للتهريب من طرف الصيادين الذين كانت الشركة تستخدمهم في صيد المرجان؛ ومن أهمهم الكرسيكيون الذين عانت الشركة من تلاعباتهم وتهريبهم للمرجان الذي كانوا يصطادونه لصالحهم. حيث لاحظت الشركة بعد توظيفها للكرسيكيين في صيد المرجان تناقصا كبيرا في الغلة التي كانوا يحضرونها للشركة حيث وبعد ما كانت الكميات التي تحصل عليها الشركة قبل 1777 تفوق 36000 كلغ تناقصت خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1777 و1780 إلى 9663 كلغ[2]. وبدأت الشركة تشتكي من هؤلاء الصيادين؛ حيث كتب مدير البستيون في رسالة وجهها إلى مقر الشركة في 2 جانفي 1778؛ جاء فيها:" إننا نحس بقلة نزاهة الكرسيكيين منذ زمن، حيث كان هؤلاء يهربون المرجان لصالحهم"[3]، كما اكتشفت الشركة في سنة 1786 باليقين القاطع تهريب أحد الكرسيكيين لثلاثة صناديق من المرجان إلى ضواحي جزيرة سردينيا"[4]. ولكن الشركة لم تتخلص من التهريب رغم العقوبات التي كانت توقعها على من ثبت تورطهم في ذلك[5].

4.2.3/ المشاكل الداخلية للشركة الملكية:

لقد تأثرت الشركة الملكية بعدة مشاكل كانت في بعض الأحيان إدارية خاصة بسياستها الإدارية والمالية. وفي أحيان أخرى كانت تتأثر بمشاكل داخلية سياسية خاصة بالدولة الفرنسية مما انعكس عليها وأثر على نشاطها بصفة سلبية.

من بين أهم المشاكل التي واجهتها الشركة هي سوء الإدارة التي تعرضت لها خلال السنوات التي استلم فيها آرميني بينيزيت Armeny Benezet منصب المدير العام للشركة في مرسيليا في سنة 1755. لم يكن هذا المدير على درجة كبيرة من الذكاء والكفاءة في الميدان التجاري. وكان أول ما قام به هذا المدير هو منح المناصب في الشركة إلى أصدقاءه ومقربيه؛ بغض النظر عن كفاءتهم وقدراتهم[6]. ومن الأمثلة على

(1) Journal de Bone, 02/08/1784, Op.Cit., p.388.
(2) G.T. Reynal, T1, Op.Cit., p.204.
(3) Paul Masson, Histoire des établissements…., Op.Cit., p.517.
(4) Ibid., p.517 .
(5) Ibid., p.517.
(6) Abel Boutin, Op.Cit., p.451.

سوء اختياره لموظفي الشركة في مناطق الامتيازات ما ورد في الرسالة رقم 32، التي بعث بها أحمد باي إلى مدير البستيون فيليت Villet، جاء فيها:"... لقد ورد إلينا كتابكم ... من أنه حين أتاكم أمرنا السعيد على شأن قبطان القل، وأنه لم يصلح وعينت قبطان آخر عاقل يليق بك ويستر وجهك..."[1]. كما كان يسيء استخدام مال الشركة ويختلس منه؛ مما أدى إلى تناقص في رأسمالها إلى حوالي النصف؛ حيث أنه وبعدما كان 1200000 جنيه سنة 1741 أصبح 570000 جنيه سنة 1766[2]. كما كان يتأخر في تقديم العروض حول الحسابات السنوية للشركة في وقتها ــ أي في آخر كل سنة ــ إلى أواخر السنة الموالية؛ مما جعله يجد سهولة في عدم إبلاغ مدراء الشركة بالوضعية الحقيقية التي كانت عليها مداخيل الشركة[3].

كما كان لأسلوب إدارته وقع سيء على القبائل المتعاملين مع الشركة في مناطق الامتيازات. من بين التصرفات التي أدت بالقبائل إلى التذمر من التعامل مع هذه الأخيرة؛ نقص الأموال الذي جعل الشركة تستخدم الصكوك في تجارتها معهم؛ حيث كتب مدير البستيون في الدفتر اليومي للقالة ــ في شهر أوت من سنة 1759 ــ متأسفا:"... لقد افتتحنا موسم تجارة القمح باستعمال الصكوك ... نقص الأموال لن يسبب لي سوى المتاعب والخسائر ... لقد اقترحت على تجار القمح أن أدفع لهم مقابل قمحهم أنصاف البياستر، ولكنهم رفضوا وفضلوا الصكوك على ذلك، وغادروا المكان وهم غير راضين... لقد وصل شخصان من أعيان قبيلة مرداس وجاءاني بكثير من الصكوك لأدفع لهما مقابلها أموالا ولكنني كنت يائسا من قدرتي على ذلك ..."[4]. وكانت نتيجة تذمر القبائل من التعامل مع الشركة جراء الوضع الذي وصلت إليه؛ إلى أن اتجه نصفهم إلى التعامل مع الأجانب في التجارة، والنصف الآخر ترك فلاحة الأرض وهجرها[5].

ولتكوين صورة دقيقة حول الوضع المالي المزري الذي كان عليه البستيون في ذلك الوقت؛ سنستعرض وضع خزينة البستيون في 18 أوت 1759:

---

(1) الرسالة رقم 32، من أحمد باي إلى قبطان البستيون فيليت، حررت بتاريخ أوائل ذي القعدة سنة 1177هـ الموافق لـ منتصف ماي 1764.

(2) Abel Boutin, Op.Cit., p.451.

(3) Paul Masson, Histoire des établissements..., Op.Cit., p.383.

(4) Journal de La Calle, 07,18/ 08/1759, Op.Cit., pp.7,51,52.

(5) Journal de La Calle, 18/18/1759, Op.Cit., p.54.

جدول رقم (8)

وضعية خزينة البستيون في 18 أوت 1759[1]:

عدد البياسترات الكاملة	عدد أنصاف البياسترات التي فضل المنتجون الصكوك عليها	قيمة ديون الشركة مقابل 527 مزورة من القمح	قيمة الديون مقابل 63 مزورة من الشعير
235 بياستر	926 بياستر	10554 بياستر	63 بياستر
		مجموع الديون: 11184 بياستر	

يتبين لنا من خلال الجدول العجز الفادح في الخزينة، بسبب الفرق الكبير بين عدد البياسترات الكاملة التي يمكن للشركة أن تدفع بواسطتها ما عليها مقابل السلع التي تحضرها القبائل؛ وبين أنصاف البياستر التي كانت أعدادها كبيرة في مقابل عدم حاجة البستيون الكبيرة بها؛ بما أن المنتجين رفضوا أن يأخذوها مقابل سلعهم، وبذلك أصبح مجموع الديون التي على الشركة تسديدها للقبائل مقابل القمح والشعير الذي اشترته مبلغا كبيرا جدا لا تملك الأموال الكافية لتغطيته.

أما في القل فقد أشارت الرسالة رقم 34 إلى العجز المالي الذي كانت تعاني منه الشركة على عهد بينيزيت Benezet لدرجة أنها لم تستطع أن تدفع ثمن جزء من السلع التي اشترتها من القليين فاضطرت لاستلاف مبلغ الضريبة الجمركية التي حصلتها السلطات الجزائرية هناك ودفعها للقليين، ريثما تصل الأموال من مرسيليا فترجع المبلغ للباي، حيث جاء في الرسالة:"... وما عرفتنا من أننا نسلفوكم دراهمنا الذين هم تحت يد ابننا آغة النوبة الذين تحصلوا لنا في الجمرك لتعطوهم لأهل بلدة القل في حق سلعتهم الباقية في ذمتكم، ونحن نصبرو عنكم حتى يأتو دراهمكم من بلد النصارى..."[2]

وعندما تفاقم الوضع أوقف بينيزيت عن العمل واستدعي ابنه الذي كان وكيلا للشركة في الجزائر. كما استدعيَ فيليت Villet الذي كان مديرا للبستيون، وأمين الخزينة في القالة Dumont، وعددا من رؤساء الصيادين الذين ثبت تورطهم في تهريب المرجان

(1) Journal de La Calle, 18/08/1759, Op.Cit., p.54.

(2) الرسالة رقم 34 من أحمد باي إلى القبطان فيليت، وصلت بتاريخ 21 ديسمبر 1761.

لصالحهم[1]؛ ووضعوا في السجن وطلب منهم رد جميع الأموال التي اختلسوها[2]. وعين مارتن Martin مديرا عاما للشركة بدلا عن بينيزيت Benezet الموقوف عن العمل في 1767؛ وقد شهدت الشركة في عهده انتعاشا ملحوظا، حيث ارتفع رأسمالها في ديسمبر 1773 إلى 4812000 جنيه[3].

من أهم التطورات السياسية التي شهدتها فرنسا والتي انعكست بصفة مباشرة على الشركة الملكية؛ هي الثورة الفرنسية التي اندلعت في 1789، والتي انتهت بإعلان الجمهورية الفرنسية وإلغاء النظام الملكي في 1791. وقد كان من أهم قراراتها إلغاء الامتيازات التجارية، وإلغاء جميع الشركات التي كانت تملك حصرية التمتع بها. مما أدى بمديرها العام برطران Bertrand إلى تقديم عرض خاص حول نشاط الشركة وأرباحها أمام لجنة التجمع العام، وكانت النتيجة منح الشركة فرصة أخرى وعدم حلها مثل مثيلاتها[4]. وبعد ذلك بقليل وفي 21 جويلية 1791 صدر قرار يمنح لجميع الفرنسيين حق استغلال الامتيازات بكل حرية[5] ــ باعتبار هذه الأخيرة حقا للأمة الفرنسية وليست حقا لأشخاص بعينهم ــ مما انعكس سلبا على أعمال الشركة الملكية.

وقد تمثل تأثر الشركة بالأحداث التي كانت تمر بها فرنسا في ذلك الوقت من جراء تغيير نظامها السياسي؛ إلى مرورها بضائقة مالية جعلتها تعجز عن توفير الأموال الضرورية للقيام بعملياتها التجارية، وهو ما توضحه الرسالة رقم 102 بحيث أصبح علي باي شيخ المعزولة يعرض إحضاره للسلع إلى مدير البستيون وهو يتمنع عنه. حيث جاء في هذه الرسالة ما يلي :"... كل مرة نبعثوا إلى الترجمان، وأنت أبيت أن تبعثه إلينا، ولا علمنا ما هذا... إذا كان حرصك في عمارة برجك وفي مصالحك، وأنت قبطان وكلفة البرج كلها متعلقة بك ... إبعث لي الترجمان إذا حبيت نجيب[6] لك حتى البقر والقمح يأتيك إن شاء الله ... كل خير راه ياسر[7]، وإذا ما غرضكش[8] في عمارة برجك أنت تعرف صلاحك ..."[9].

---

(1) Masson Paul, Histoire des établissements, Op.Cit., p.383.
(2) Abel Boutin, Op.Cit., p.452.
(3) Ibid., p.452.
(4) Baron Baude, T1, Op.Cit., p.206.
(5) Abel Boutin, Op.Cit., p.458.

(6) تعني بالفصحى نحضر لك.
(7) تعني بالفصحى كثير.
(8) تعني بالفصحى لا تريد.
(9) الرسالة رقم 102، من علي باي إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ 10 مارس 1792.

وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى دخول تجار أجانب من جنسيات مختلفة مسرح الأحداث؛ حيث وجدت الشركة نفسها في منافسة معها لتؤمن القدر القليل مما تحتاج إليه في تجارتها. حيث قامت الجزائر في سنة 1792 بالسماح للتجار الإسبان والإنجليز واليهود وغيرهم؛ بشراء القمح والشعير من ميناء عنابة، حتى وصل ذلك إلى حد عدم استطاعة الشركة الحصول على المقدار الذي اتفقت عليه مع الباي ؛ بسبب حمل جميع القمح الذي كان في مخازن الباي من طرف هؤلاء الأجانب[1]. وعندما احتجت الشركة رد عليها الباي قائلا :" إن الحبوب ملك لنا ونحن نبيعها لمن نشاء"[2]. والسبب في كل ذلك يعود لفقدان الثقة في الشركة بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها فرنسا من جراء الثورة. وهو ما توضحه الرسالة التي بعث بها غيبرت Guibert وكيل الشركة في عنابة إلى القنصل فالبير Vallière جاء فيها:"... أخبرني الباي عن طريق وكيله بأنه لا يستطيع أن يعطيني القمح إذا لم أدفع ثمنه كاملا و مقدما، والسبب في ذلك هي الحروب التي تشنها فرنسا مع الدول الأوربية (يقصد حروب نابليون)"[3].

وأصبح الباي في قسنطينة منذ ذلك الوقت يفضل البيع للأجانب على البيع للشركة. ومن أهم هؤلاء الأجانب يذكر اليهود الذين كان ظهورهم الفعلي في مسرح تجارة الحبوب يرجع إلى 1792[4]. بعدما عجزت الشركة على توفير الحبوب لتموين الأقاليم الجنوبية لفرنسا التي أصيبت بالمجاعة[5] من جراء الأحداث السياسية التي كانت تمر بها هذه الأخيرة مما أدى بهؤلاء اليهود إلى تصدير الحبوب إلى فرنسا لتموينها[6].

واستمرت أوضاع الشركة في التدهور ونقصت الأموال في مؤسساتها، حيث كتب وكيل الشركة في عنابة إلى القنصل فالبير Vallière في 30 أكتوبر 1793:"...إنني في وضع حرج لأنني لم أتلقى أية مبالغ من المال من الشركة، ولذلك أعدت بيع كمية كبيرة من القمح الذي حصلت عليه منذ شهر مارس..."[7]. أما في القالة لم يكن الأمر بأحسن حال من عنابة؛ حيث كتب بيرون Peiron إلى فالبير:"... لقد أخبرك بلا شك غيبرت

(1) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص93.
(2) المرجع نفسه، ص 93.
(3) Lettre de Guibert a Vallière, 07/03/1793, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., pp.457-458.
(4) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 94.
(5) Maitrot, Op.Cit., p.143.
(6) Ibid., p.143.
(7) Lettre de Guibert Agent de Bone a Vallière, 30/10/1793, In Ch. Féraud, La Calle..., p. 464.

Guibert (وكيل الشركة في القل) أنني في ضائقة مالية كبيرة بسبب نقص القمح في البستيون؛ حيث أنني لم أعد أملك إلا مؤونة شهر في البستيون كما أنني لا أملك مالا لشراء المزيد، وإن سكان ضواحي القالة لن يبيعوا لي بالدين. ورغم ذلك فإن الأمل قائم في الحصول على القمح خلال الأشهر القادمة بما قدره بضع آلاف من الشحنات. ولذلك يلزمني 30000 بياستر حتى أدفع ديوني، وأشتري السلع"[1]. وقد أشارت الرسالة رقم 114 ــ التي بعث بها علي باي لبيرون Peiron مدير البستيون ــ إلى الضائقة المالية التي كان يمر بها البستيون ونفاذ المؤونة منه، حيث جاء فيها:"...أرسلت لنا ... على أنه ما بقي لكم ما تعلفوا (أي الدواب)..."[2]

أما بالنسبة للمواد الأخرى التي كانت تتاجر فيها الشركة فإن وضعها لم يكن بأحسن حال من الحبوب؛ ومنها الجلود حيث نجد الباي قرر سنة 1793 بناء مدابغ جديدة في عنابة لسد جميع حاجات الأهالي، ولتزويد تونس بحوالي 12000 قطعة جلد سنويا؛ مما أثر على أعمال الشركة وأفقدها ميزة احتكار التجارة في هذه المادة[3].

أما بالنسبة لصيد المرجان، فقد تأثر بعد قرار إلغاء الامتيازات بشكل كبير؛ حيث بدأت فرنسا بمنح عقود لاستغلاله لبعض النواب الكرسيكيين لمدد محدودة لا تتجاوز 55 يوما، حضرت على إثرها أربعون سفينة لممارسة الصيد في المياه الخاصة بالامتيازات. حيث كانوا يبيعون قسما من غلالهم إلى ليفورن؛ مما أدى إلى تدهور في مصانع تصنيع المرجان في مرسيليا[4]. لم تتماسك الشركة أمام هذه المشاكل مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى حلها وتعويضها بوكالة تعمل لصالح الدولة تدعى الوكالة الإفريقية كان ذلك في 1794[5].

لقد كانت الشركة الملكية تهدف من وراء تسليح البستيون خدمة أغراض فرنسا باتخاذ هذا الأخير قاعدة فرنسية في الجزائر بهدف تنفيذ مشاريع إستراتيجية بعيدة المدى، ولكن يقظة الجزائرية حرمها من ذلك.

كما أن الشركة أيضا لم تكن صادقة النية في استغلال الامتيازات؛ بدليل أنها لم تقم بذلك إلا بصفة جزئية، حيث لم تكن لها إلا ثلاث مؤسسات في ثلاث مناطق فقط. ومع

(1) Lettre de Peiron a Vallière, 10/02/1794, In Ch. Feraud, La Calle..., Op.Cit., p.478.
(2) الرسالة رقم 114، من علي باي إلى القبطان بيرون، وصلت بتاريخ: 24 أوت 1792.
(3) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص99.
(4) Baron Baude, T1, Op.Cit., p.206.
(5) Abel Boutin, Op.Cit., p.459.

ذلك فإنها لم تتوقف عن التآمر والدس في سبيل تنفيذ شبه حصار تجاري على الجزائر وذلك تحت غطاء كونها صاحبة الامتيازات ولها كل الحق في استغلالها.

لقد كانت الشركة الملكية تستغل خروج القبائل التي كانت تجاورها عن سيطرة البايلك لمحاولة تحقيق المزيد من المكاسب عن طريق لعب دور الضحية، وأنها لا تلقى من هؤلاء سوى الاعتداءات والمضايقات. وهو ما نجحت فيه إلى حد ما، حيث انتزعت من الباي ــ بفضل إلحاحاتها المستمرة ــ السماح لها بإضافة بعض البناءات في البستيون.

كما كان للاضطرابات والفتن الداخلية في الجزائر، والكوارث الطبيعية كالطاعون تأثير على أعمال الشركة ولكن تأثيرها لم يكن قويا بما أنها كانت تجد تعويضا عن خسائرها من طرف السلطات العليا في البلاد، وفي بعض الأحيان يكون انعكاسها إيجابيا، بحيث يمكنها استغلال تلك الظروف من زيادة أرباحها.

أما امتياز صيد المرجان فإنه كان أكثر عرضة للاعتداء عليه من طرف الأجانب وصيده دون وجه حق؛ وهو أمر كانت الشركة تجد فيه الضرر الأكبر؛ وذلك راجع لضعف سيطرة الجزائر على مياهها الإقليمية ومنع التعدي عليها.

أما المشاكل الداخلية التي كانت تمر بها الشركة من حين لأخر ــ والتي كانت تنعكس في كثير من الأحيان على موقفها المالي ــ فقد كان له الوقع السيء على المتعاملين معها من الجزائريين لا سيما سكان مناطق الامتيازات الذين كان يلحقهم الضرر الأكبر من جرائها .

الخاتمة

من خلال ما ورد في الوثائق المدروسة توصلنا إلى تسليط الضوء على بعض الجزئيات والتفاصيل؛ حيث جعلتنا نطلع على سيرورة العمل الذي كانت تقوم به الشركة الملكية الإفريقية في مناطق الامتيازات، والنظام الذي كانت تسير عليه عملية استغلال هذه الأخيرة. كما اطلعنا على عملية المبادلات التجارية التي كانت تتم بين الشركة وسكان مناطق الامتيازات، والنظام الذي كان يحكم العلاقة بين الطرفين خارج إطار التجارة، مثل الخدمات التي كانت تقدمها لهم الشركة من تطبيب، وافتداء أسراهم، وبيعهم المواد الاستهلاكية. فأوصلنا ذلك إلى تكوين صورة على الفوائد التي جناها الطرفان. كما ساعدتنا الوثائق على ضبط المصطلحات المتعلقة بنواحي مختلفة من الموضوع كالألقاب المتصلة بالوظائف، أو الضرائب، وغيرها. كما تم الكشف عن علاقة الشركة بالسلطات الجزائرية وممثليها من موظفين مشرفين على مصالحها في مناطق الامتيازات، أو الباي في قسنطينة والداي بمدينة الجزائر.

وقد جرتنا كل تلك التفاصيل والجزئيات التي ذكرتها الوثائق إلى اكتشاف حقيقة المشاكل التي تأثرت بها الامتيازات، والأهداف الخفية التي كانت الشركة الملكية ترمي إليها من جراء المخالفات التي كانت تقوم بها من حين لآخر؛ من احتكار للتجارة أو تسليح مخالف للاتفاقيات، ومن شكاواها المتكررة فيما يخص المضايقات ــ على حد تعبيرها ــ التي كانت تتعرض لها. وعرفنا الدوافع الحقيقية من وراء التصرفات التي كانت تصدر عن السلطات الجزائرية، وعن بعض سكان مناطق الامتيازات، والتي كانت تبدو في ظاهرها تعدي على حقوق الشركة وهو ما أرادت المصادر والمراجع الفرنسية أن تقنعنا به.

لعل من أهم ما يستخلص من دراسة موضوع الامتيازات الفرنسية من خلال الوثائق الجزائرية هو اكتشاف المغالطات التي وردت في الكتابات الفرنسية والتي كانت في مجملها تنظر للموضوع من زاوية استعمارية. حيث سمحت لنا المواضيع والأحداث الواردة في هذه الوثائق ــ بعد مقابلتها بما كتبه الفرنسيون حولها ــ بمحاولة استقصاء حيثيات الموضوع؛ فكانت هذه الوثائق بمثابة الدليل على زيف تلك المغالطات التي كتبها الفرنسيون، والنظر إلى الموضوع من زاوية أكثر صحة.

لم تكن الشركة الملكية الإفريقية سوى حلقة من سلسلة طويلة توصلت فرنسا من

خلالها إلى بلورة الشكل النهائي للامتيازات، والوصول إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب التي تخدم مصالحها الاقتصادية من جهة، والسياسية من جهة أخرى؛ حيث استطاعت فرنسا من خلال هذه الشركة ــ التي جاءت في عهد عرف استقرارا وهدوءا ساد العلاقات بين البلدين ــ أن تلف طوقا حول عنق الجزائر لتصل من خلاله إلى تحقيق أهدافها مستغلة الأخطاء التي وقعت فيها خلال عهود الشركات السابقة؛ فوصلت إلى تنفيذ شبه حصار اقتصادي تحت غطاء الامتيازات، مستخدمة في ذلك جميع الأساليب المتمثلة في المراوغة والألاعيب الدبلوماسية التي مارستها مستغلة أي عارض كان يواجهها خلال ممارستها لعملها، حتى تشتكي للسلطات العليا في البلاد وتلعب دور الضحية في ذلك؛ فتطلب مزيدا من التحصين والتسليح لمؤسستها في البستيون، أو تطلب مزيدا من الأذونات الاستثنائية في شحن ما يفوق الحد المسوح به لها من المواد الأولية؛ لتجد في ذلك مبررا لترسيخ وجودها بالجزائر. وهذا ما أوصلنا إليه استقصاء الدوافع والأسباب التي كانت الشركة الملكية الإفريقية ترمي إليها من خلال الشكاوى التي أشارت إليها الوثائق في عدة مواضع. وكانت السلطات الجزائرية في كثير من الأحيان تقع في فخ مؤامراتها، فتوافق على طلباتها؛ كما تبين لنا من خلال الإشارات الصريحة التي وردت في الوثائق.

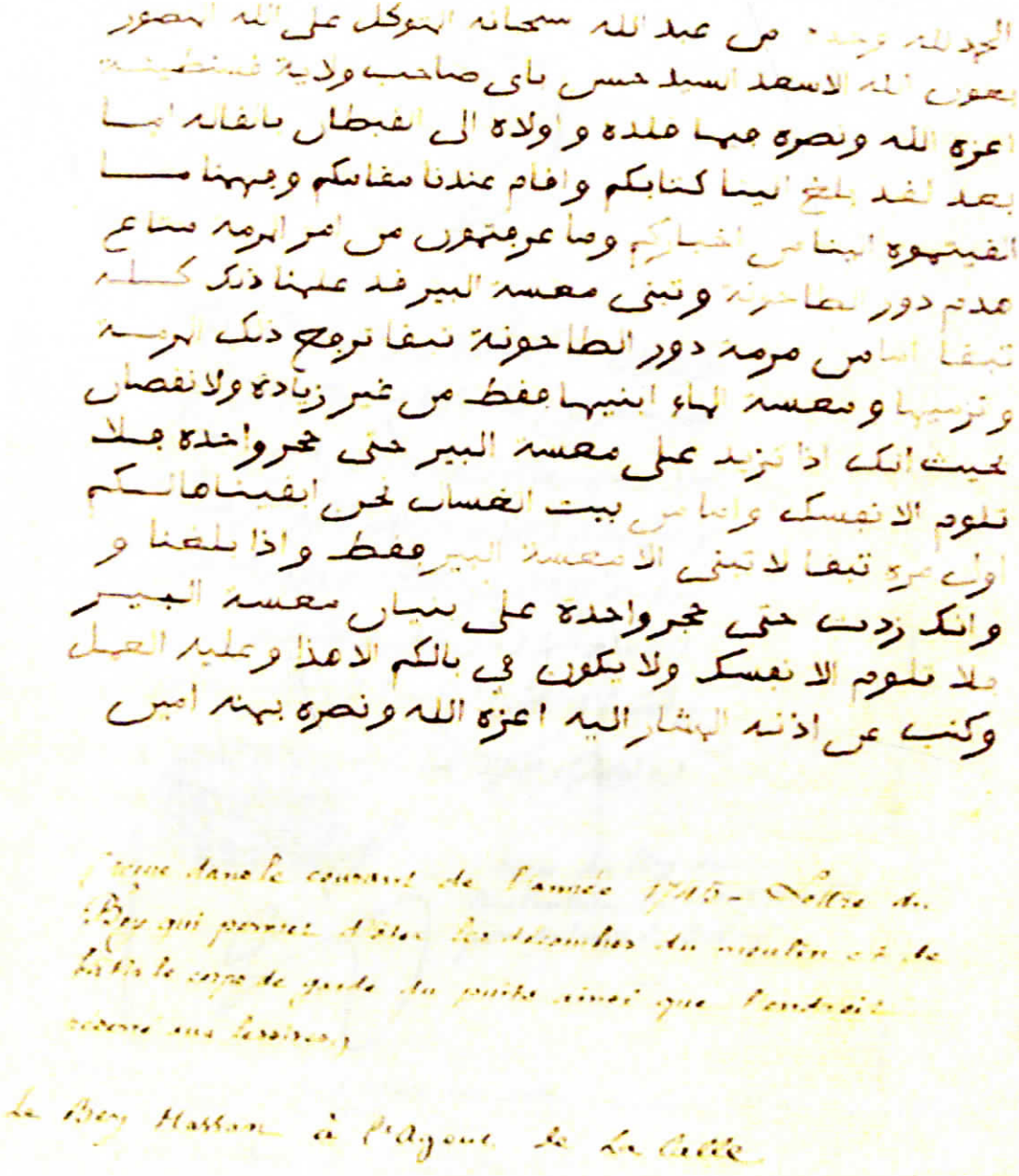
أصبحت الامتيازات عبئا ثقيلا ووبالا على الجزائر، بدلا من أن تكون مصدر ازدهار اقتصادي يعود بالفائدة عليها. وهو ما عكس لنا الوضع السياسي والاقتصادي والحضاري الذي عاشته الجزائر خلال الحقبة العثمانية؛ مما يجعلنا نحكم على السلطة العثمانية بالضعف وسوء التسيير، الذي أوصل الجزائر إلى أن تصبح لقمة سائغة في فم فرنسا التي ظلت تخطط لاحتلالها قرونا من الزمن؛ وكانت الامتيازات إحدى الوسائل التي استخدمتها لتحقيق ذلك.

ولكننا إذا حاولنا إيجاد مبرر وتفسير لما آلت إليه الجزائر من تدهور وانحطاط حضاري، فإننا نرده بالدرجة الأولى إلى وضعها الاستراتيجي الحرج الذي فرض عليها أن تكون دار جهاد، ومواجهة أطماع الدول الأجنبية المتربصة بها؛ فكان عليها أن تنشغل برد تلك الهجمات الخارجية بدلا عن الالتفات إلى إحكام وتطوير الدواليب الإدارية والاقتصادية والحضارية المتحكمة في تسيير و تحديث البلاد. إضافة إلى أن اكتسابها لمزيد من الأعداء لم يكن في صالحها خاصة مع فرنسا، فكانت تتساهل في تعاملها مع

أصحاب الامتيازات فتعفو عن زلاتهم بمجرد حصولها على الترضيات المناسبة من طرفهم، أو من طرف حكومة بلدهم.

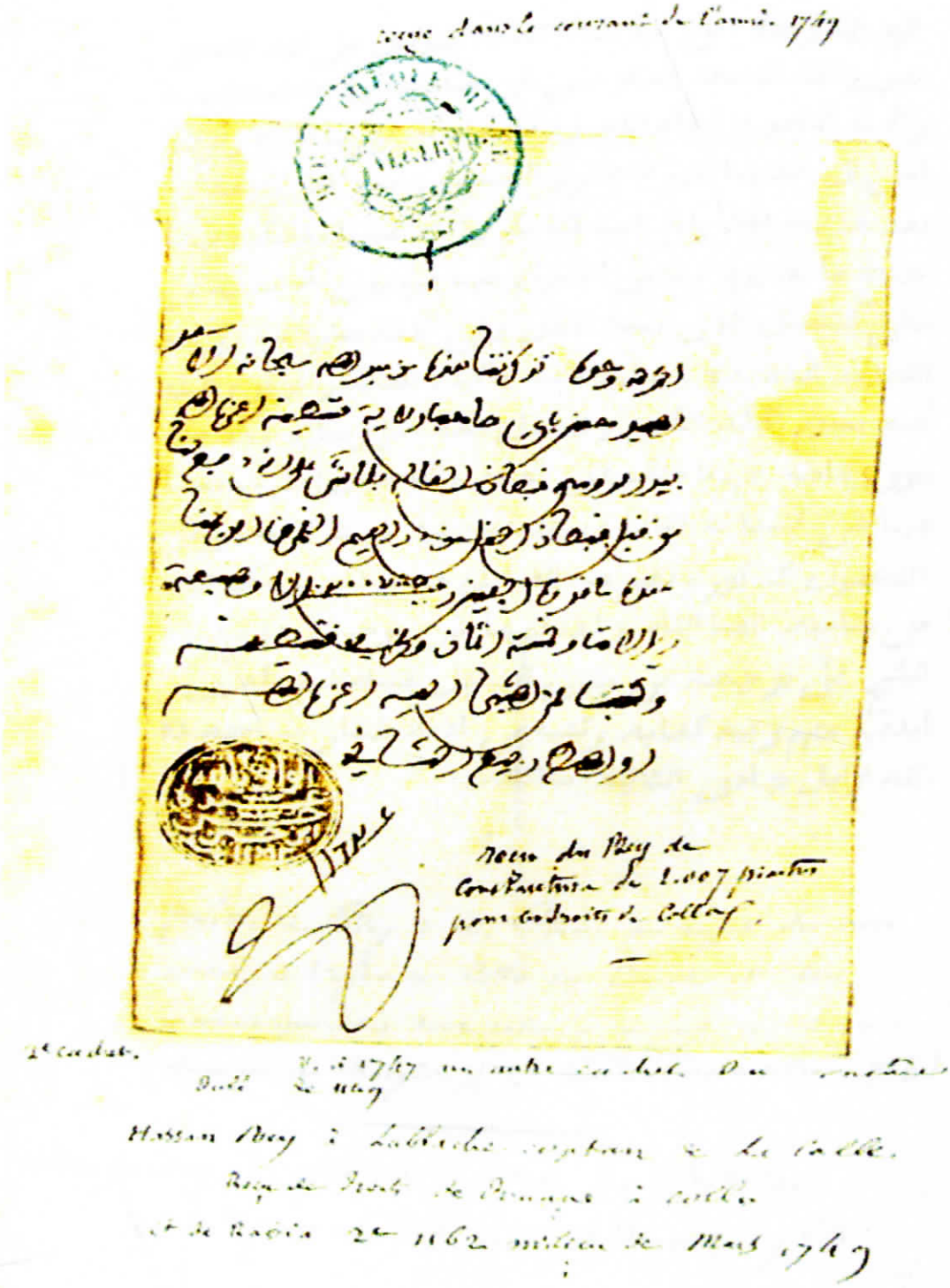
إن هذا البحث هو مساهمة في كتابة التاريخ انطلاقا من الوثائق الأولية؛ راجين في في الأخير أن تكون هذه اللبنة بمثابة حافز يُمَكِّن الدارسين في المستقبل من مواصلة المسيرة.

الملحق



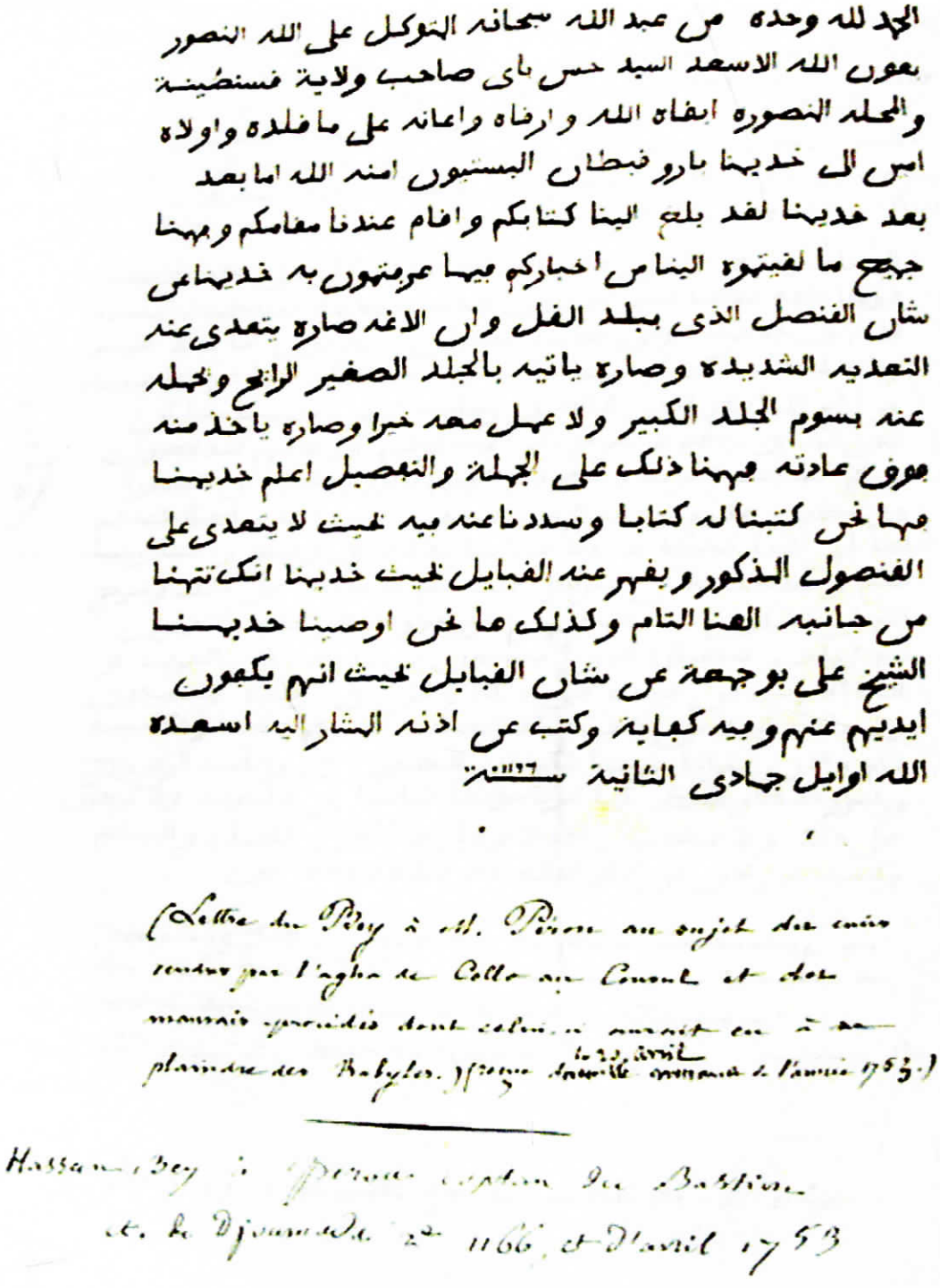
ملحق رقم (1):

الرسالة رقم 4 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



ملحق رقم (2):

التذكرة رقم 16 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



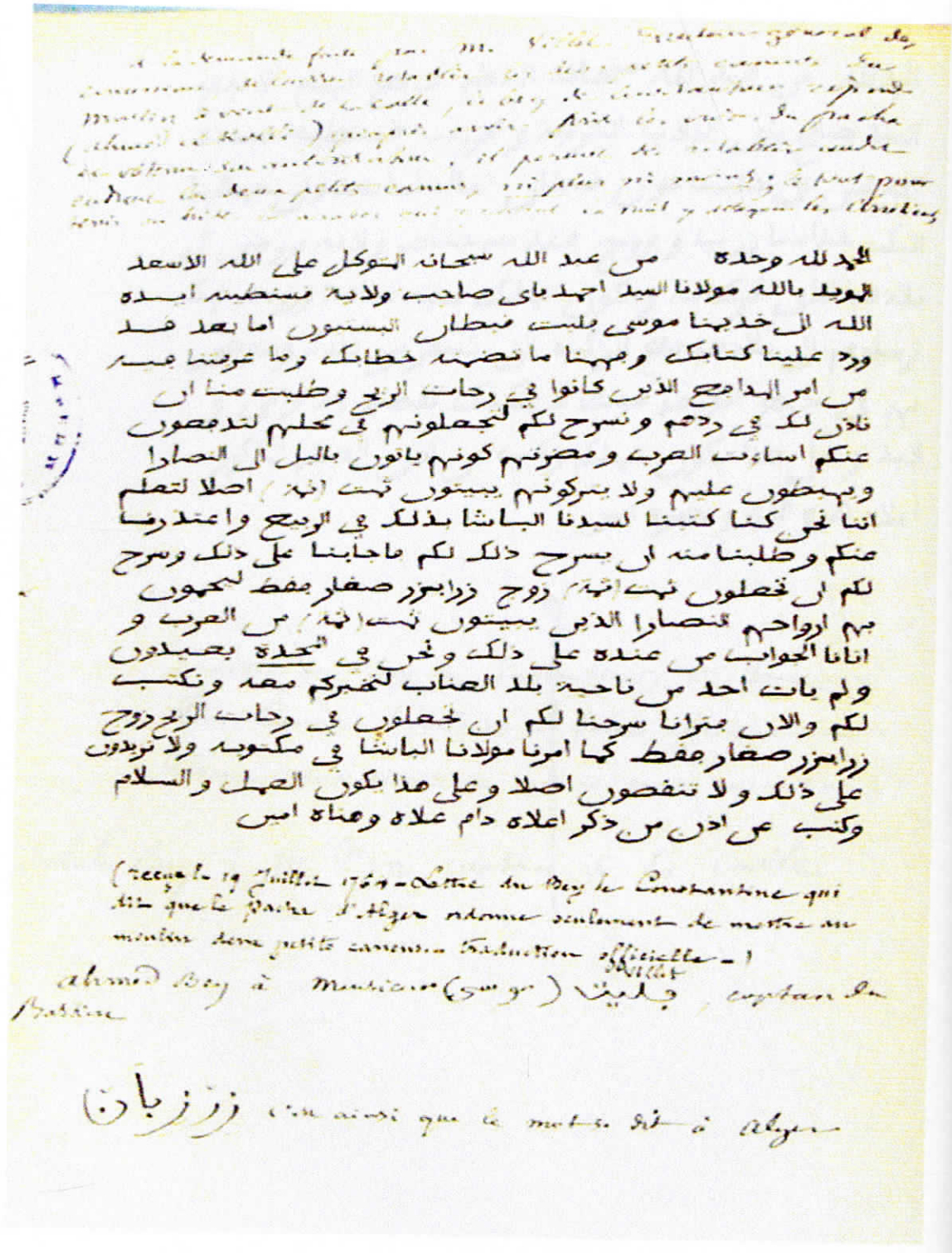
الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل على الله المنصور
بعون الله الاسعد السيد حسن باى صاحب ولاية قسنطينة
والمحله المنصوره ابقاه الله وارضاه واعانه على ما قلده واولاه
امين الى خديمنا بارو قبطان البستيون امنه الله اما بعد
بعد خديمنا لقد بلغ الينا كتابكم واقام عندنا مقامكم ومهما
جميع ما لفيتموه الينا من اخباركم فيها مرضيون به خديمنا عن
شان الفصل الذى بمبلد الفل وان الاغه صاره يتعدى عنه
التعديه الشديده وصاره ياتيه بالجلد الصغير الرابح والجمله
عنه بسوم الجلد الكبير ولا عمل معه خيرا وصاره ياخذ منه
فوق عادته فمهما ذلك على الجمله والتفصيل اعلم خديمنا
فيما نحن كتبنا له كتابا وسددنا عنه فيه نحيث لا يتعدى على
الفصول المذكور ويفهر عنه القبايل نحيث خديمنا انك تتهنا
من جانبه الهنا التام وكذلك ما نحن اوصينا خديمنا
الشيخ على بوجهة عن شان القبايل نحيث انهم يكفون
ايديهم عنهم وفيه كفاية وكتب عن اذنه المشار اليه اسعده
الله اوايل جمادى الثانية سنة ١١٦٦

(Lettre du Bey à M. Pitron au sujet des mesures prises par l'agha de Collo au Cuivre et des mauvais procédés dont celui-ci usait en ce qui concerne les Kabyles. [illegible] 1753)

Hassan Bey à Pitron capitaine du Bastion
de la Djemmada 2e 1166 et Daniel 1753

ملحق رقم (3)

الرسالة رقم 26 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل على الله الاسعد
المؤيد بالله مولانا السيد احمد باي صاحب ولاية قسنطينة ايده
الله الى خديمنا موسى بليت قبطان البستون اما بعد فقد
ورد علينا كتابك ومهمنا ما تضمنه خطابك وما عرفنا به
من امر المدامج الذين كانوا في رحات الريح وطلبت منا ان
نأذن لك في ردهم ونسرح لكم لتجعلونهم في محلهم لتدمصون
عنكم اساءت العرب ومضرتهم كونهم ياتون بالليل الى النصارا
ويهبطون عليهم ولا يتركونهم يبيتون ثمت انهم اصلا لتعلم
انا نحن كنا كتبنا لسيدنا الباشا بذلك في الريح واعتذرنا
عنكم وطلبنا منه ان يسرح ذلك لكم فاجابنا على ذلك وسرح
لكم ان تجعلون ثمت انهم روح زرابزر صفار فقط لتحمون
بهم ارواحهم النصارا الذين يبيتون ثمت انهم من العرب و
انا نا الجواب من عنده على ذلك ونحن في الوحدة بصيدون
ولم يات احد من ناحية بلد العناب لتخبركم معه ونكتب
لكم والان متوانا سرحنا لكم ان تجعلون في رحات الريح روح
زرابزر صفار فقط كما امرنا مولانا الباشا في مكتوبه ولا تزيدون
على ذلك ولا تنقصون اصلا وعلى هذا يكون العمل والسلام
وكتب عن ادن من ذكر اعلاه دام علاه وهناه امين

(reçu le 19 Juillet 1761 — lettre du Bey de Constantine qui dit que le Pacha d'Alger n'donne seulement de mettre un modèle dans petite caronade Salutation officielle —)

Ahmed Bey à Mustapha (Bey) بليت Juillet capitaine de Bastine

زززبان (ou ainsi que le mot se dit à Alger)

ملحق رقم (4)

الرسالة 33 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر

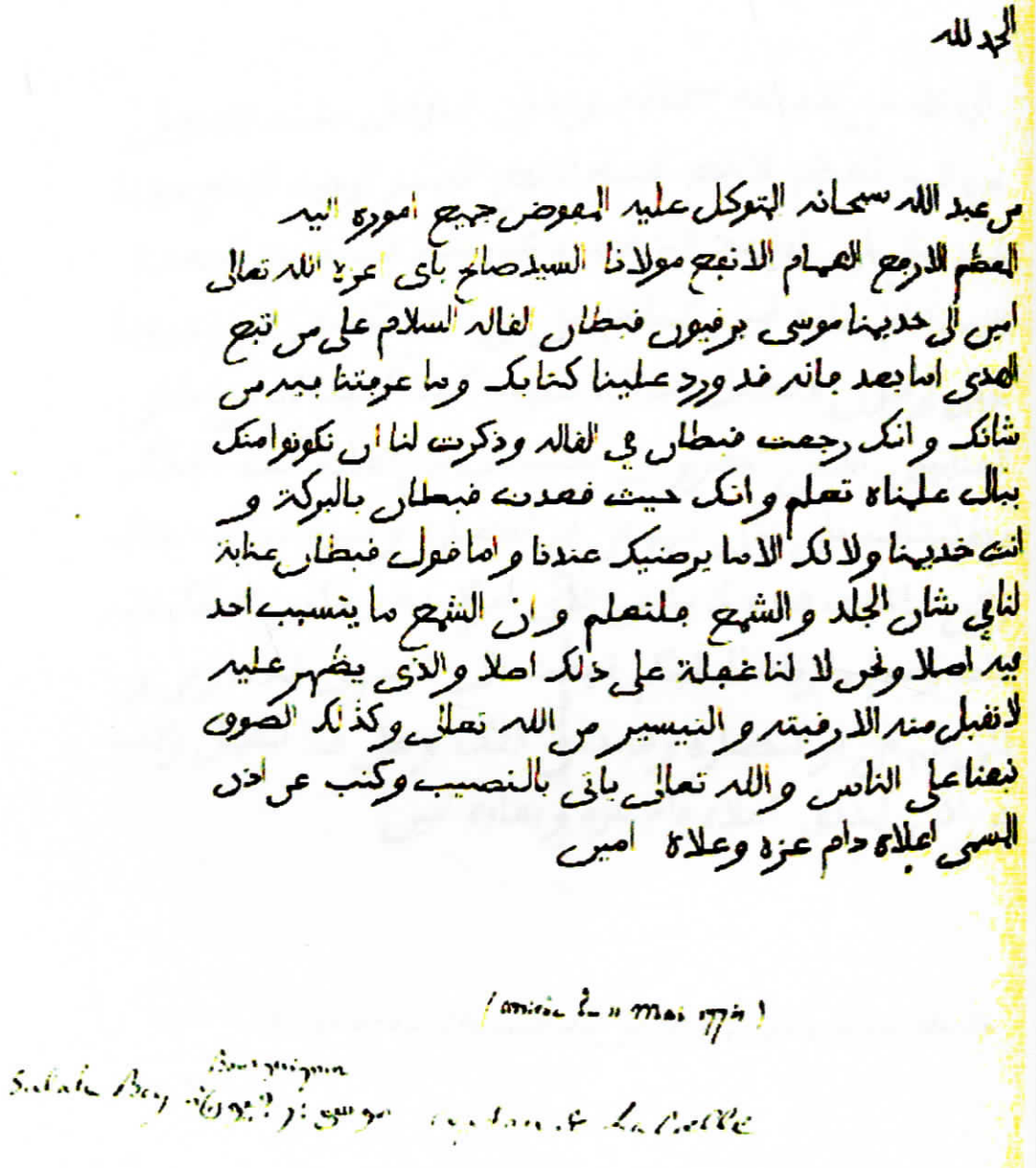
الحمدلله من عبد الله سبحانه العظم لارجع البهام الانبع
السيد صالح باى الولاية الشرفية و محروسة قسنطينة سدده
الله امين الى خديمنا دون فبطان الفاله اما بعد وان حمالها
اليك خدامنا زرب و بروج قد سرحناهم ولانه مروحين الى
بلادهم الذى امرك به ويكون عملك عليه سامة ورودهم اليك
ترسلوهم الى بلادهم مع المراكب التى تسفر من عندكم وتوصى
بهم فى جميع امورهم لحيث لا يمكنك تقصير ولا تراخى و
لابد و على هذا يكون عملكم وكتب من اذن العظم المذكور
اعلاه اعزه الله و نصره امين

(Lettre du Bey de Constantine, à Monsieur
Don, Consul, l'invitant à faire rapatrier en
France deux chrétiens qui se sont rachetés.)

Salah Bey : M. Don, capitaine de La Calle

ملحق رقم (5):

الرسالة رقم 42 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر

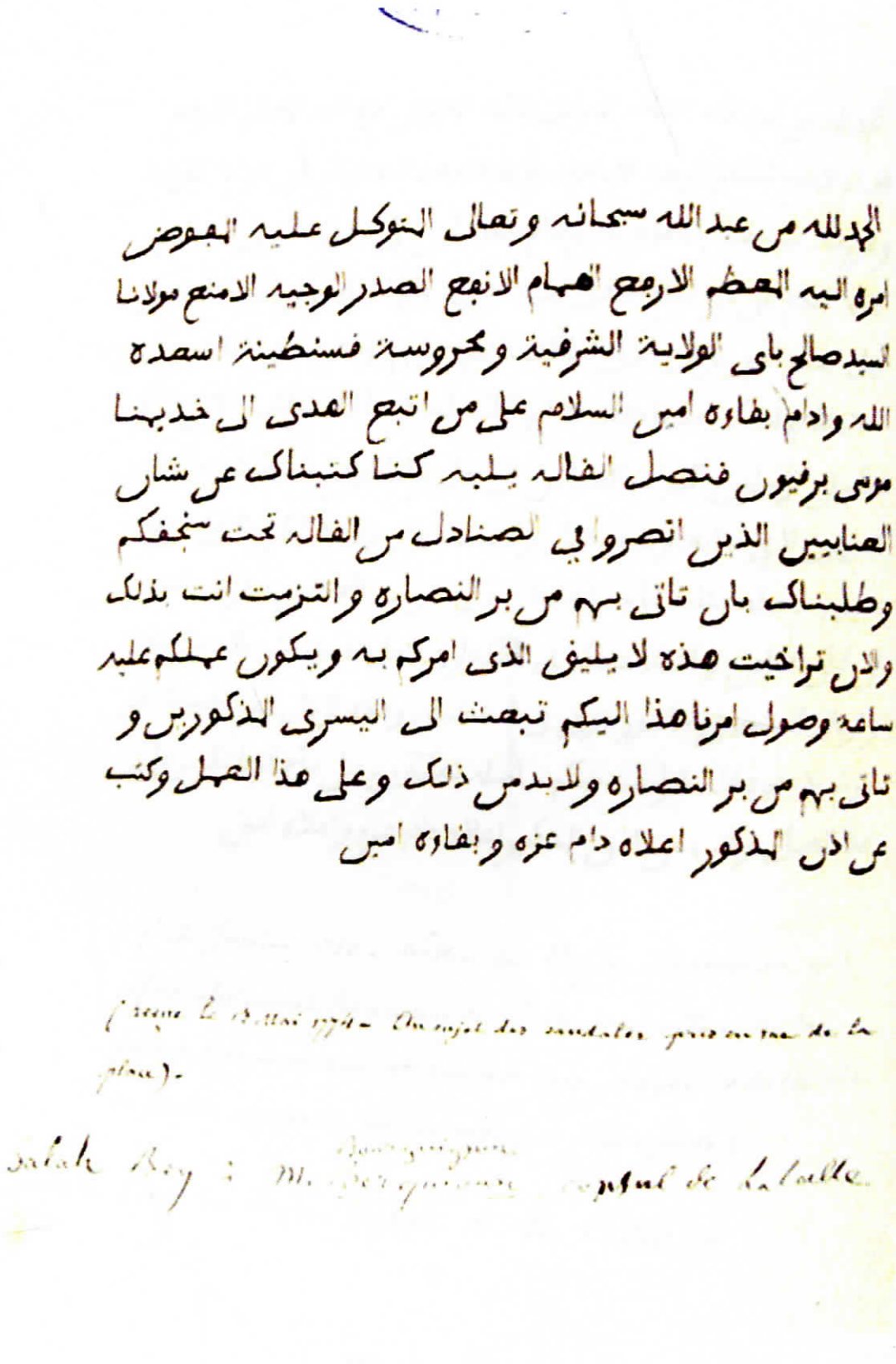


الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع اموره اليه
المعظم الارجع المهام الانجح مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى
امين الى حديثنا موسى برفيون فبطان لقاله السلام على من اتبع
الهدى اما بعد فانه قد ورد علينا كتابك وما عرفتنا بيد من
شانك وانك رجعت فبطان بي لقاله وذكرت لنا ان تكونوا صنك
ببالك علمناه تعلم وانك حيث قصدت فبطان بالبركة و
انت خديمنا ولا لك الا ما يرضيك عندنا واما قول فبطان عطية
لنا في شان الجلد والشمع فلتعلم وان الشمع ما يتسبب احد
فيه اصلا ونحن لا لنا غفلة على ذلك اصلا والذي يظهر عليه
لا نقبل منه الا رغبته والتيسير من الله تعالى وكذلك الصوف
نبعثا على الناس والله تعالى باقي بالنصيب وكتب عن اذن
المسمى اعلاه دام عزه وعلاه امين

ملحق رقم (6)

الرسالة رقم 48 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



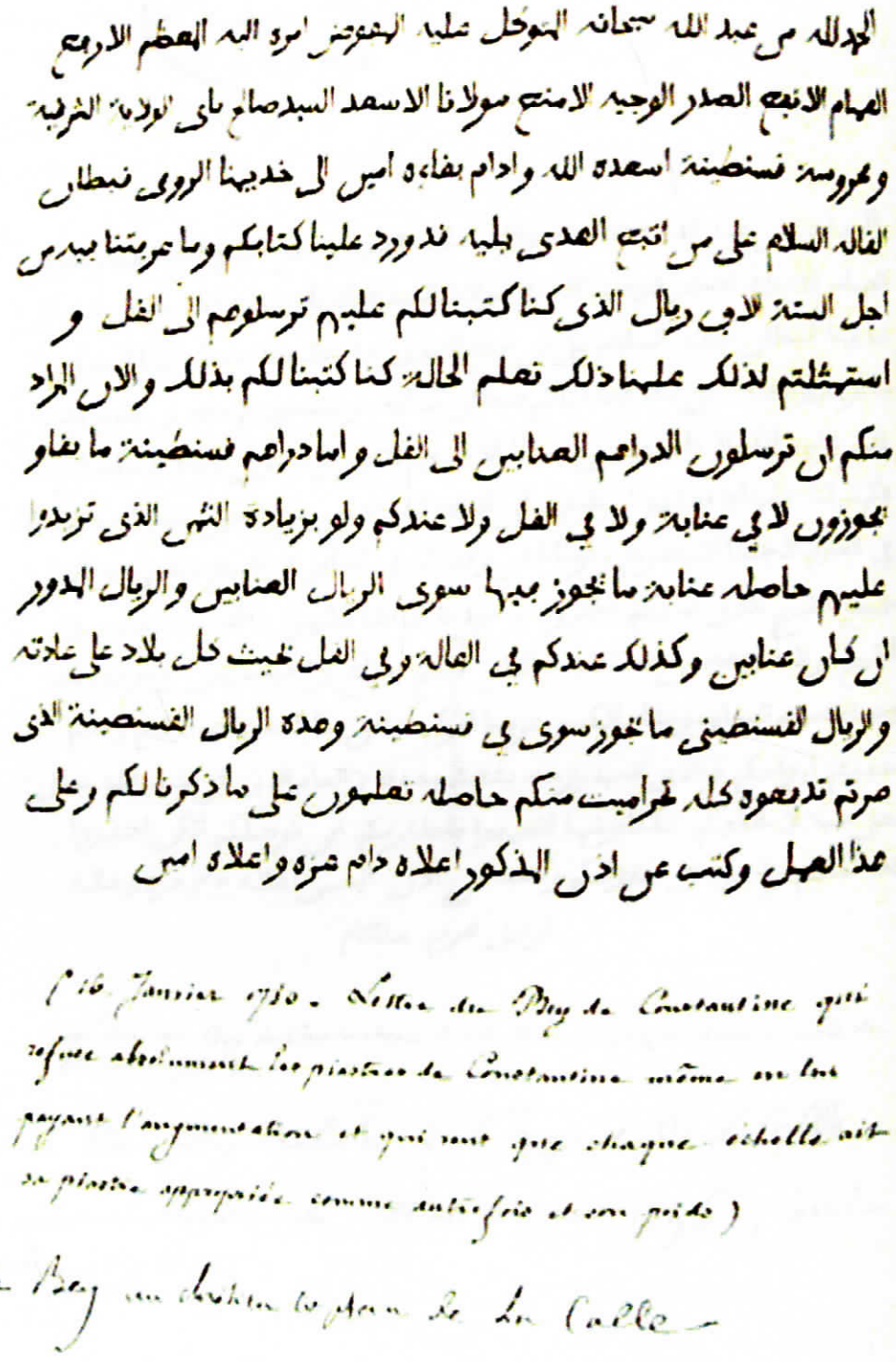
الحمد لله من عبد الله سبحانه وتعالى المتوكل عليه المفوض
امره اليه المعظم الارفع الهمام الانفع الصدر الوجيه الامنع مولانا
السيد صالح باى الولاية الشرفية والمحروسة قسنطينة اسعده
الله وادام بقاءه امين السلام على من اتبع الهدى الى خديمنا
موسى برفيون فنصل الفالة بلبه كنا كتبناك عن شان
العنابيين الذين انصرفوا بي الصنادل من الفالة تحت سنجقكم
وطلبناك باش تاتى بهم من برا النصارة والتزمت انت بذلك
والان تراخيت هذه لا يليق الذى امركم به ويكون عملكم علية
ساعة وصول امرنا هذا اليكم تبعث الى اليسرى المذكورين و
تاتى بهم من برا النصارة ولابد من ذلك وعلى هذا العمل وكتب
عن ادن المذكور اعلاه دام عزه وبقاءه امين

(Cachet de la Régence - Au sujet des matelots qui sont sur le point de la
quitter).

Salah Bey : M. [illegible] Consul de La Calle

ملحق رقم (7)

الرسالة رقم 50 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



ملحق رقم (8)

الرسالة رقم 72 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



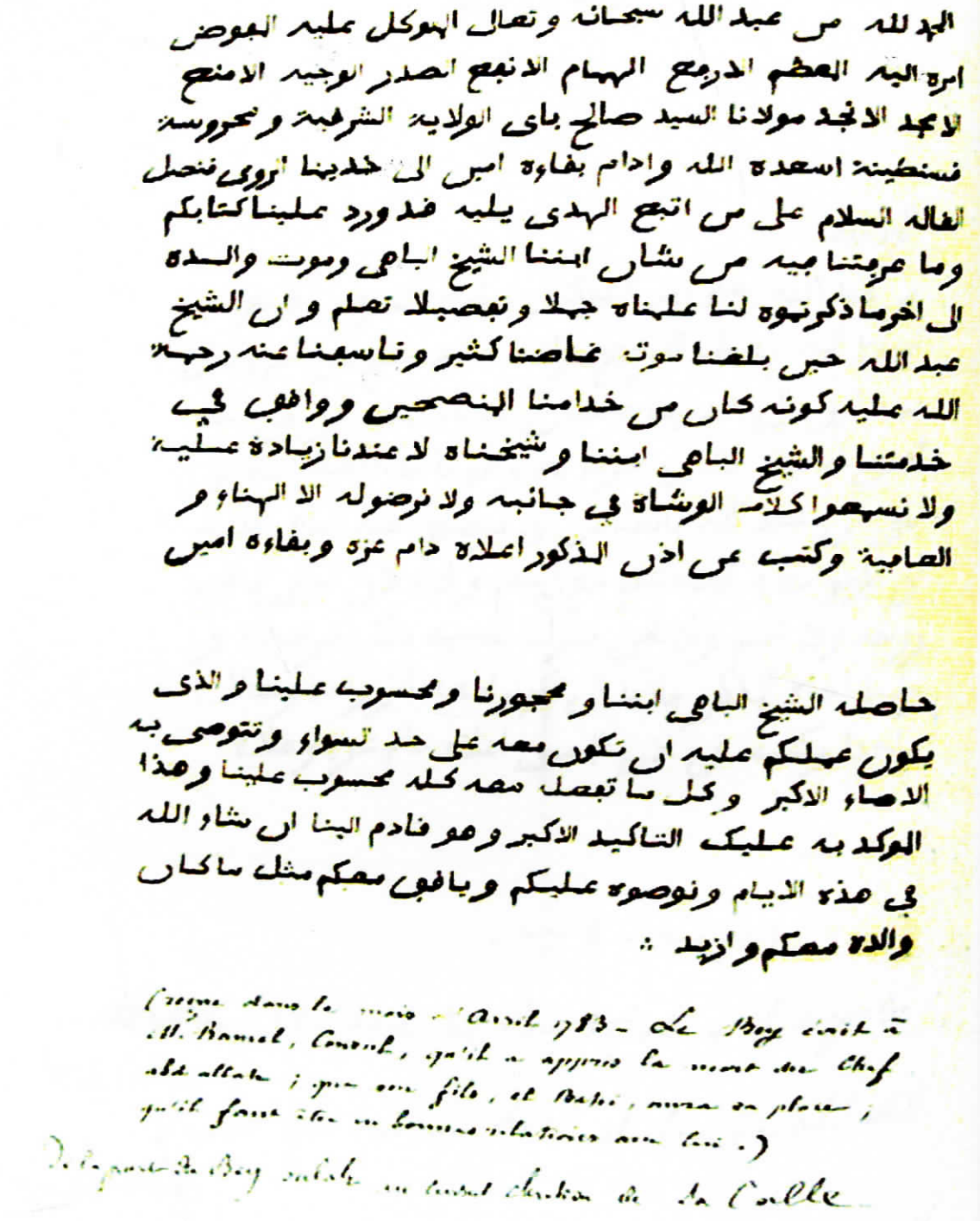
الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه العوض جميع اموره اليه المعظم لاوامر
المهام الانجح الصدر الوجيه الامنع مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى امين الى
خدمتنا قبطان الغاله السلام على من اتبع الهدى اما بعد فقد وصل الينا كتابكم و
ما عرفتونا فيه من انه لما اتاكم قبطان عنابة واشتوريتم معه في سوم رعنا
ظهر لكم وانكم لا تاخذوه من عندنا الا بسوم اثنين وعشرين ريالا لاجلنا الخ ما
ذكرتم لنا علمناه تعلم وان ظننى ان البيع لكم احسن من الغير وانتم الذى تزيدونه
في السوم لاجلنا لا يضركم ولو ما كان وكيلكم في الجزاير في البيع حشمنى ومال الى
جميع القمح الذى عندكم نشتروه وسيدنا الباشا كلمنى ماكنت نتعصب في
القمح ولا نزهده من فسنطينة لاكن القمح ينباع والعيب يبقى في وجوهكم
وحيث صرتم تساومونا بالكسر عرضنا امركم اما من هذا العام مات كيلتم وانتم
حبيتم ارواحكم والذى يحب روحه يفقد وحده والعام الاتى ان شاء الله تعالى
حتى حبة لا تخليكم تكتالونها لتصرفوا شطارتكم ابن توصلكم لاكن احذروا
هذا الكلام وابقوه في عقولكم وكتب عن اذن السيد اعلاه دام عزه وعلاه
اوايل محرم عام ١٢٥٦.

(Lettre du Bey de Constantine à M. Ramel, consul de France à Bône (1841).)

De la part du Bey Salah à l'Agent de La Calle
vers le commencement de Moharrem 1256, mi-
Décembre 1841

ملحق رقم (9)

الرسالة رقم 75 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



الحمد لله من عبد الله سبحانه وتعالى الموكل عليه الفوض
امره البه العظم المرجع المهام الانبع الصدر الوجيه الامنع
الامجد الانجد مولانا السيد صالح باي الولاية الشرقية ومحروسة
قسنطينة اسعده الله وادام بقاءه امين الى خديمنا الروى فضل
الفاله السلام على من اتبع الهدى يليه فد ورد علينا كتابكم
وما عرفتنا فيه من شان ابننا الشيخ الباهي وموت والده
الى اخر ما ذكرتموه لنا علمناه جملا وتفصيلا تعلم و ان الشيخ
عبد الله حين بلغنا موت عاصنا كثير وتاسفنا عنه رحمة
الله عليه كونه كان من خدامنا النصحين ووافق في
خدمتنا والشيخ الباهي ابننا وشيخناه لا عندنا زيادة عليه
ولا نسمعوا كلام الوشاة في جانبه ولا نرضوله الا الهناء و
الصافية وكتب من اذن المذكور اعلاه دام عزه وبقاءه امين

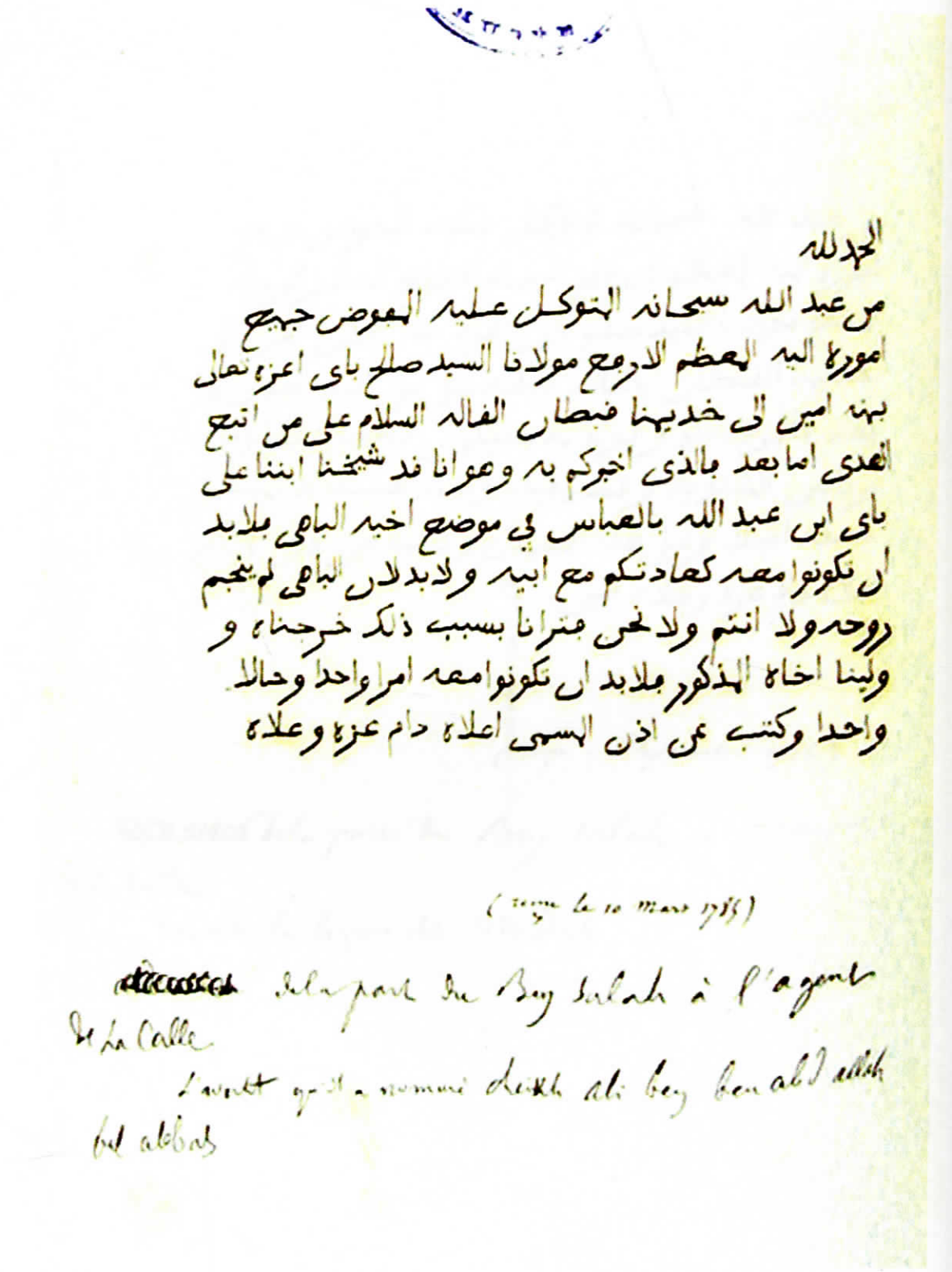
حاصله الشيخ الباهي ابننا و محبورنا ومحسوب علينا والذي
يكون معلكم عليه ان تكون معه على حد السواء وتتوصى به
الاصاء الاكبر وكل ما تفعل معه كله محسوب علينا وهذا
الوكد به عليك التاكيد الاكبر وهو قادم الينا ان شاء الله
في هذه الايام ونوصوه عليكم ويافق معكم مثل ما كان
والده معكم وازيد .

Copie dans le mois d'Avril 1783 - Le Bey écrit à
M. Bamel, Consul, qu'il a appris la mort du Chef
Abd Allah, père du fils, et Bahi, mais en place,
qu'il fera tout en bonne intelligence avec lui.)

Le Bey écrit au Consul Chabon de la Calle

ملحق رقم (10)

الرسالة رقم 78 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



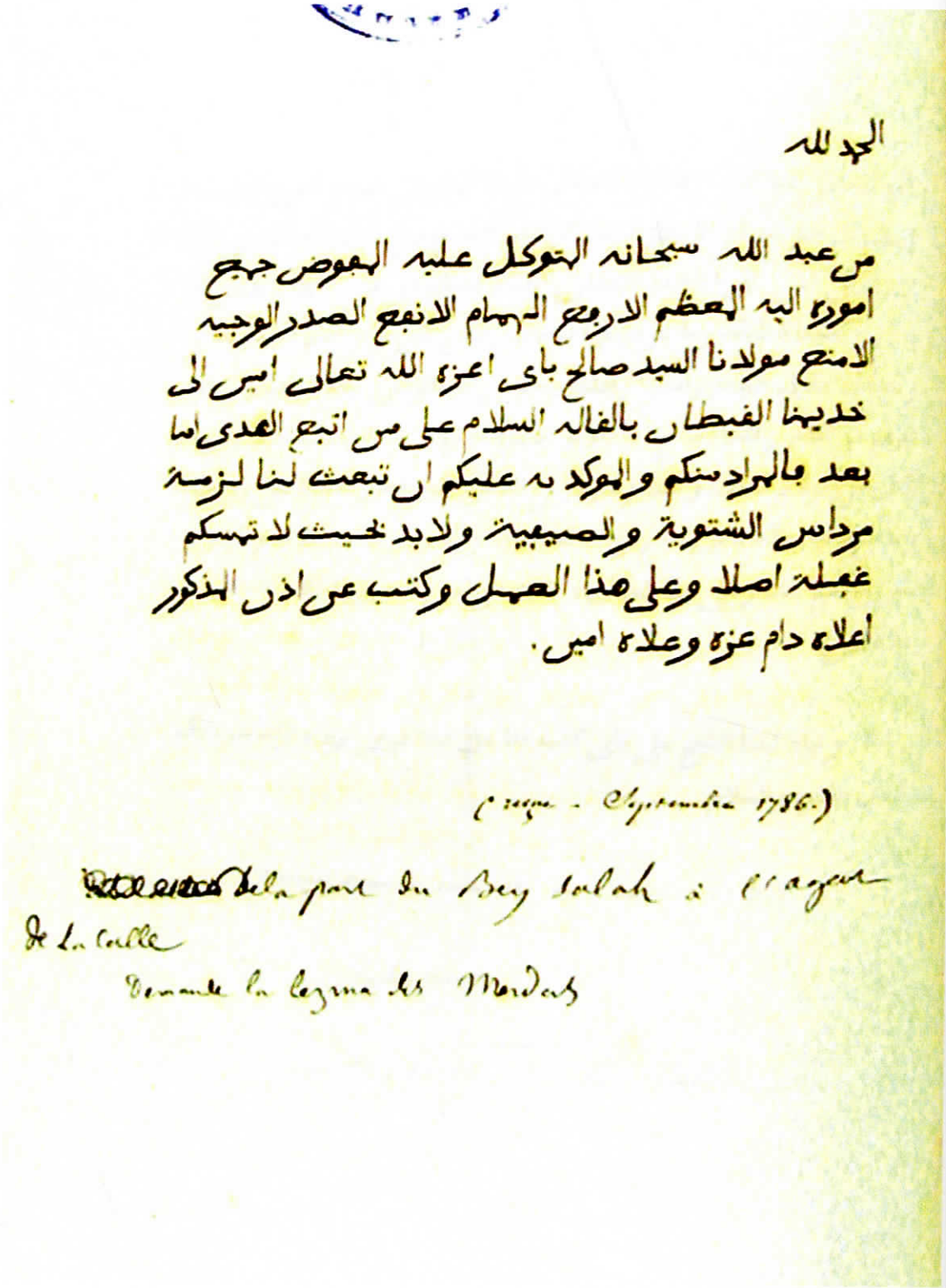
الحمد لله
من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع
امورة اليه المعظم الارفع مولانا السيد صالح باى اعزة تعالى
بنصره امين لى خديمنا فبطان الفاله السلام على من اتبع
الهدى اما بعد بالذى اخبركم به وعوانا فد شيخنا ابننا على
باى ابن عبد الله بالعباس في موضع اخيه الباهى بلابد
ان تكونوا معه كعادتكم مع ابيه ولابد لان الباهى لم ينجم
روحه ولا انتم ولا نحن متنا بسبب ذلك خرجناه و
ولينا اخاه المذكور بلابد ان تكونوا معه امرا واحدا وحالا
واحدا وكتب عن اذن المسمى اعلاه دام عزة وعلاه

(le 10 mars 1815)

Mémoire de la part du Bey Salah à l'agent
de la Calle
l'avant qu'il a nommé Sidi Ali bey ben Abd allah
ben abbas

الملحق رقم (11)

الرسالة رقم 82 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر.



الحمد لله

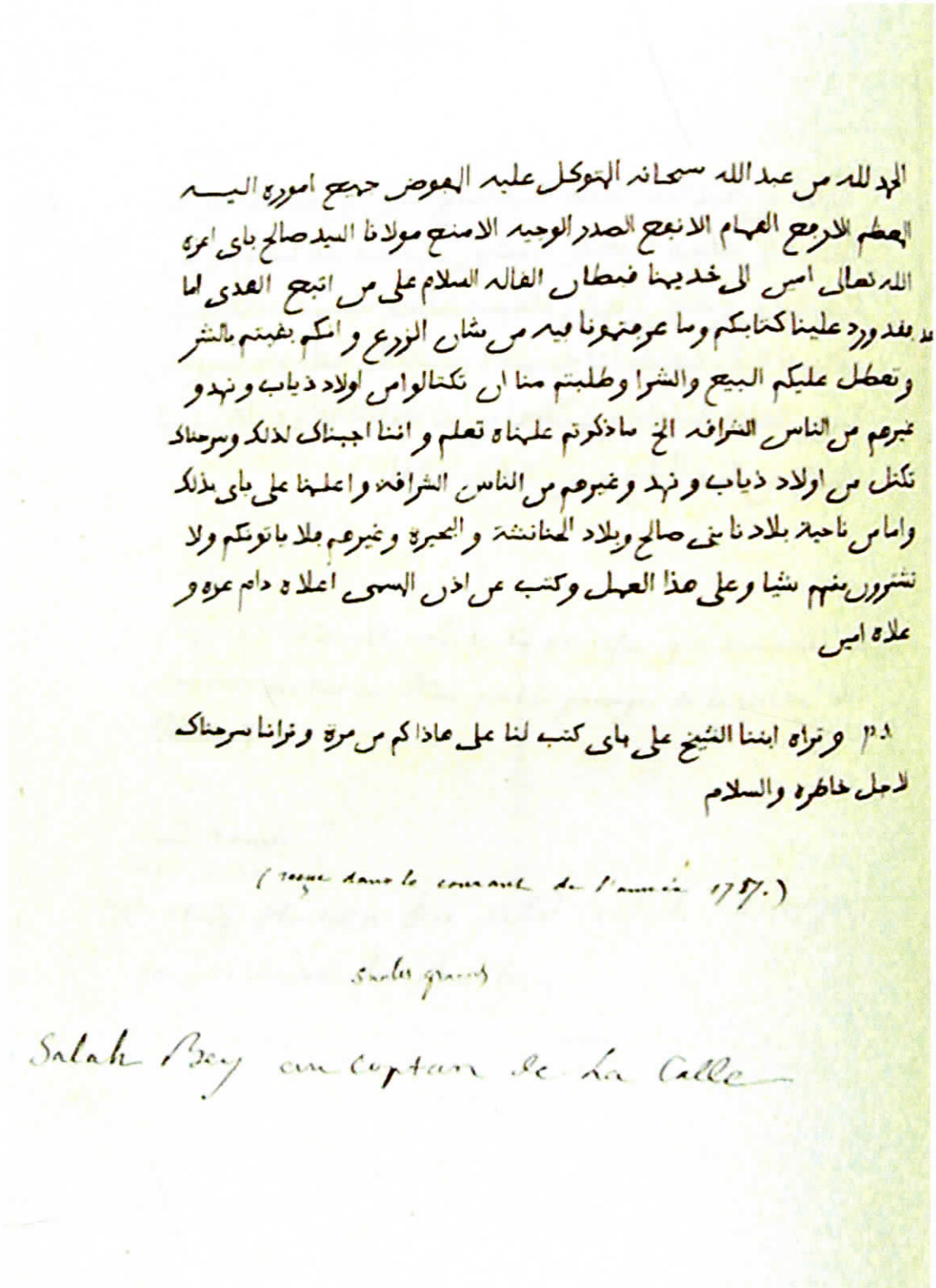
من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع
اموره اليه العظم الارفع الهمام الانفع الصدر الوجيه
الامنع مولدنا السيد صالح باي اعزه الله تعالى اميں الى
خديمنا القبطان بالقاله السلام على من اتبع الهدى اما
بعد فالمراد منكم والمؤكد به عليكم ان تبعث لنا لزمة
مراس الشتوية والصيفية ولا بد نحيث لا تمسكم
غفلة اصلا وعلى هذا العمل وكتب عن اذن المذكور
اعلاه دام عزه وعلاه اميں.

(Alger - Septembre 1786.)

Reçue de la part du Bey Salah à Bragance
de la Calle
Demande la legere de Mardas

الملحق (12)

الرسالة رقم 84 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر.



الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع اموره اليه
المعظم الارفع الفهام الانبع الصدر الوجيه الامنع مولانا السيد صالح باي امره
الله تعالى امين الى خديمنا فنطار القاله السلام على من اتبع الهدى اما
بعد فقد ورد علينا كتابكم وما عرفتمونا فيه من شان الزرع وانكم بغيتم بالشر
وتعطل عليكم البيع والشرا وطلبتم منا ان نكتالوا من اولاد ذياب ونهد و
غيرهم من الناس الشرافه الخ ماذكرتم علمناه تعلم وانتا اجبناك لذلك وسرحناك
نكتل من اولاد ذياب ونهد وغيرهم من الناس الشرافه واعلمنا على باي بذلك
واما من ناحية بلاد بني صالح وبلاد الحنانشة والحيرة وغيرهم بلا باتوكم ولا
تشتروا منهم شيا وعلى هذا العمل وكتب عن اذن المسمى اعلاه دام عزه و
علاه امين

P.S. وتراه ابتنا الشيخ على باي كتب لنا على عاداكم من مرة وتراتنا سرحناك
لاجل خاطره والسلام

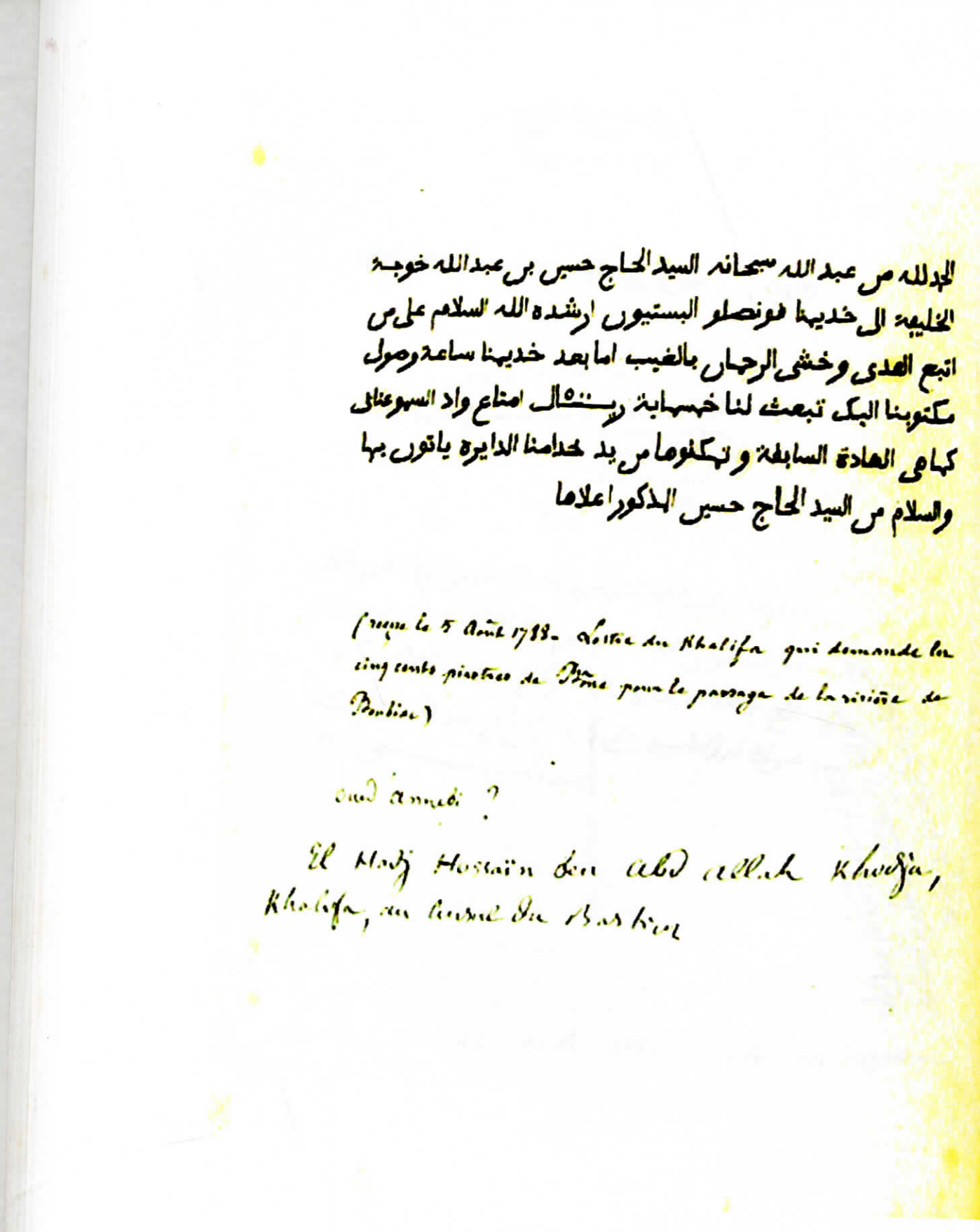
(Reçue dans la semaine de Janvier 1797.)

Sceau grand

Salah Bey au Capitan de La Calle

ملحق رقم (13)

الرسالة رقم 88 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر.


الحمدلله من عبد الله سبحانه السيد الحاج حسين بن عبد الله خوجة
الخليفة الى خديمنا فونصلو البستيون ارشده الله السلام على من
اتبع الهدى وخشى الرحمان بالغيب اما بعد خديمنا ساعة وصول
مكتوبنا اليك تبعث لنا خمسماية ريـــــال امتاع واد السمونات
كما هي العادة السابقة و تكلفوا من يد خدامنا الدايرة ياتون بها
والسلام من السيد الحاج حسين المذكور اعلاه

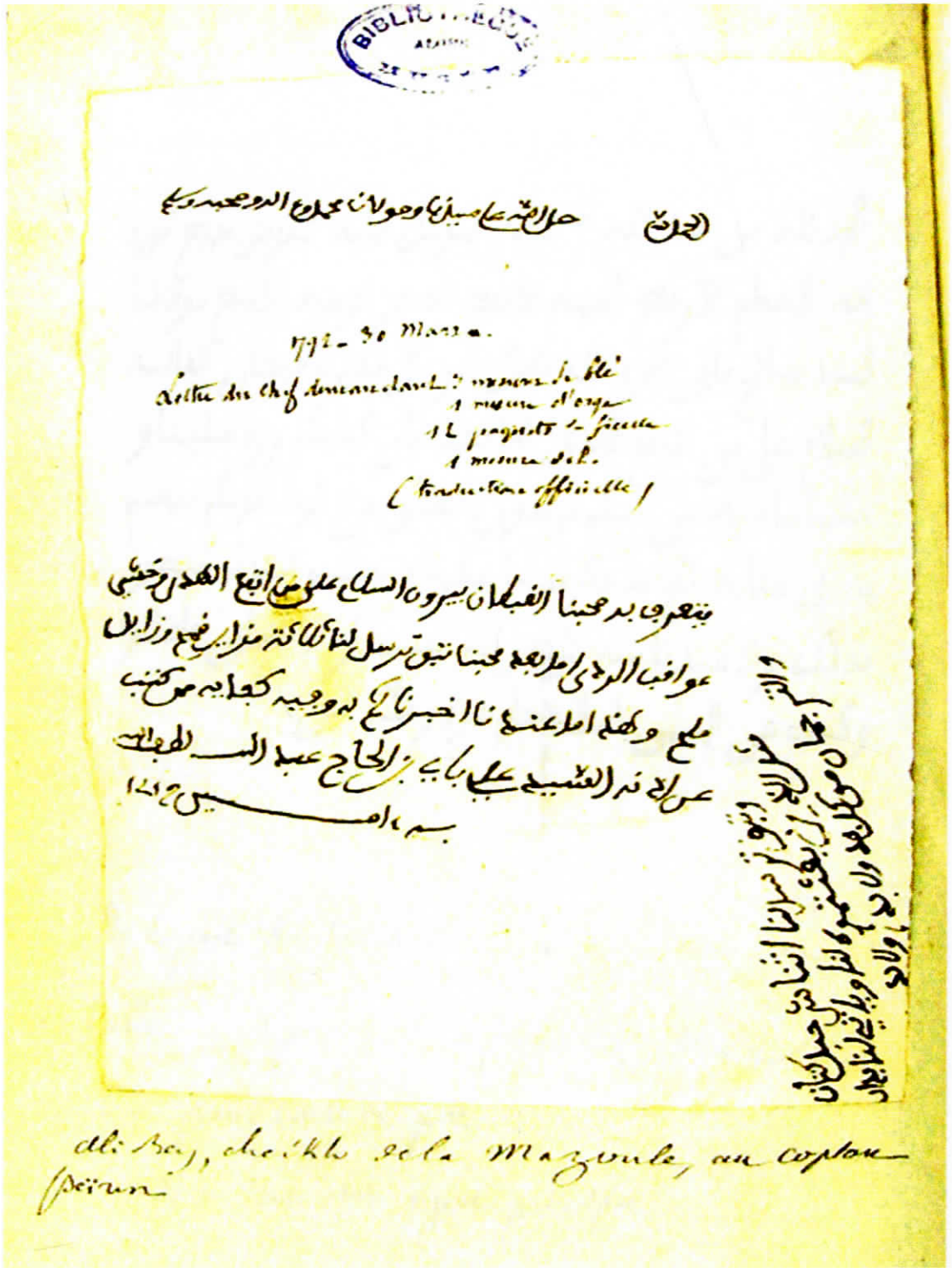
(reçu le 5 Août 1788 - Lettre du Khalifa qui demande les cinq cents piastres de Dîme pour le passage de la rivière de Bonbia.)

ould Amadi ?

El Hadj Hussain ben abd allah khodja,
Khalifa, au Consul de Bastion

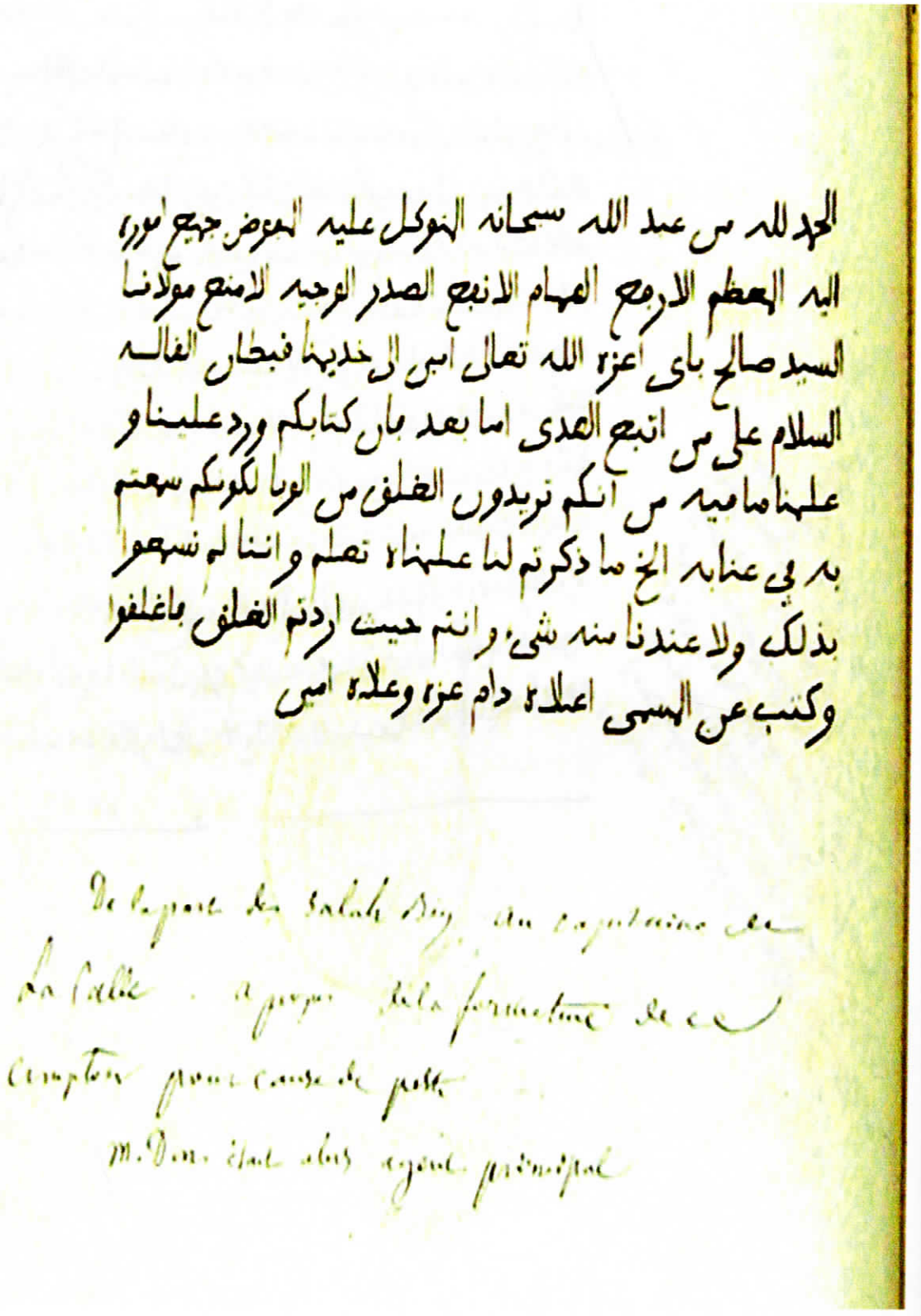
ملحق رقم (14)

الرسالة رقم 90 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر



ملحق رقم (15)

الرسالة رقم 106 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر.

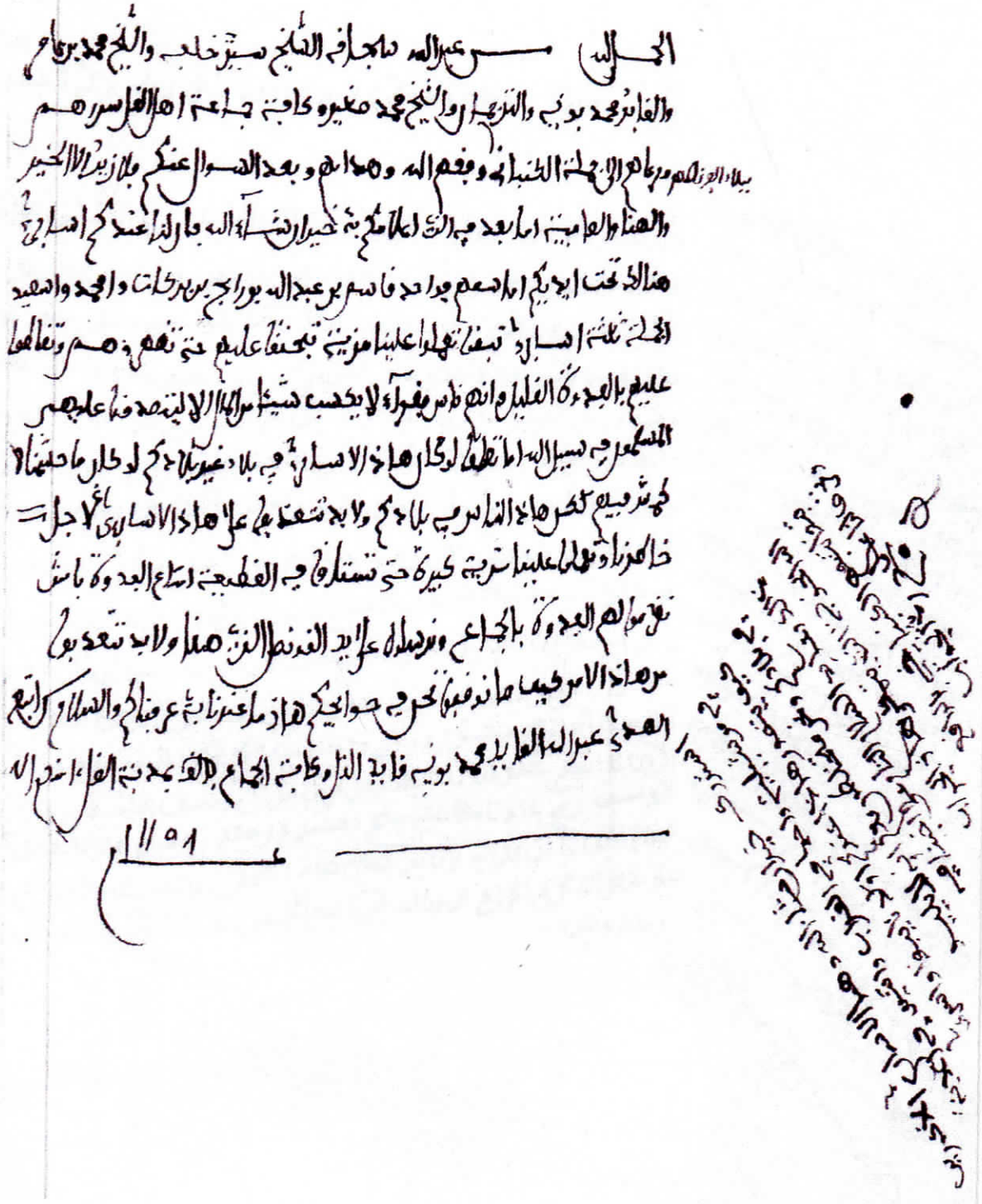


الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع أموره
اليه العظم الارفع الهمام الانبع الصدر الوجيه الامنع مولانا
السيد صالح باي اعزه الله تعالى امين الى خديمها فبطان الفالـه
السلام على من اتبع الهدى اما بعد بان كتابكم ورد علينا و
علمنا ما فيه من انكم تريدون الفلق من الوبا لكونكم سمعتم
به في عنابه الخ ما ذكرتم لنا علمناه نعلم واننا لم نسمعوا
بذلك ولا عندنا منه شيء وانتم حيث اردتم الفلق باغلفوا
وكتب عن المسمى اعلاه دام عزه وعلاه امين

De la part de Salah Bey au sujet de
la Calle . a propos des formalités de
Compter pour cause de peste
M. Dan. Etat des Esclaves principal

ملحق رقم (16)

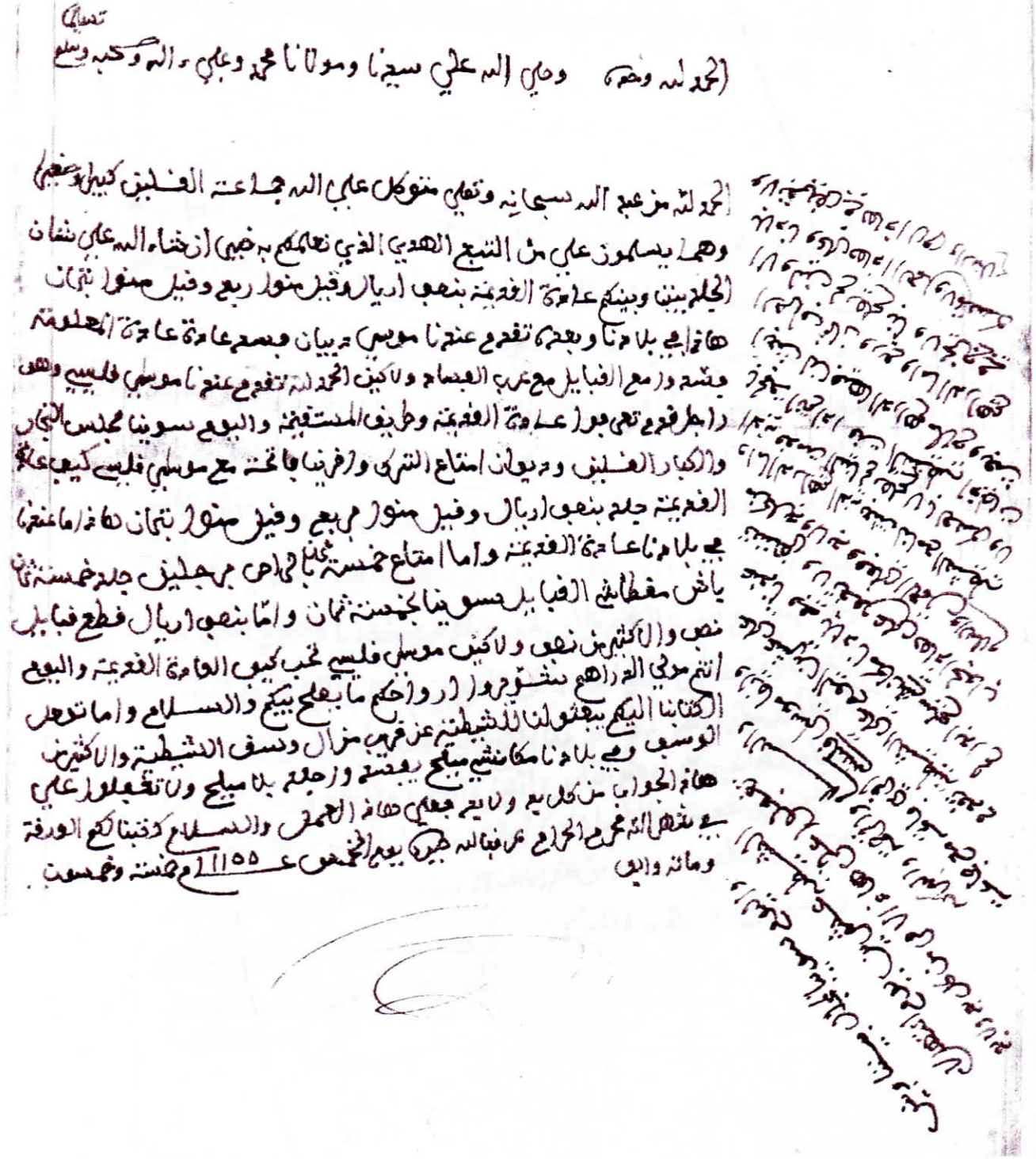
الرسالة رقم 133 من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641 المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر.



ملحق رقم (17):

رسالة من القايد محمد البوني وكافة الجماعة بمدينة القل إلى جملة الكبانية في فرنسا، حررت عام 1158هـ

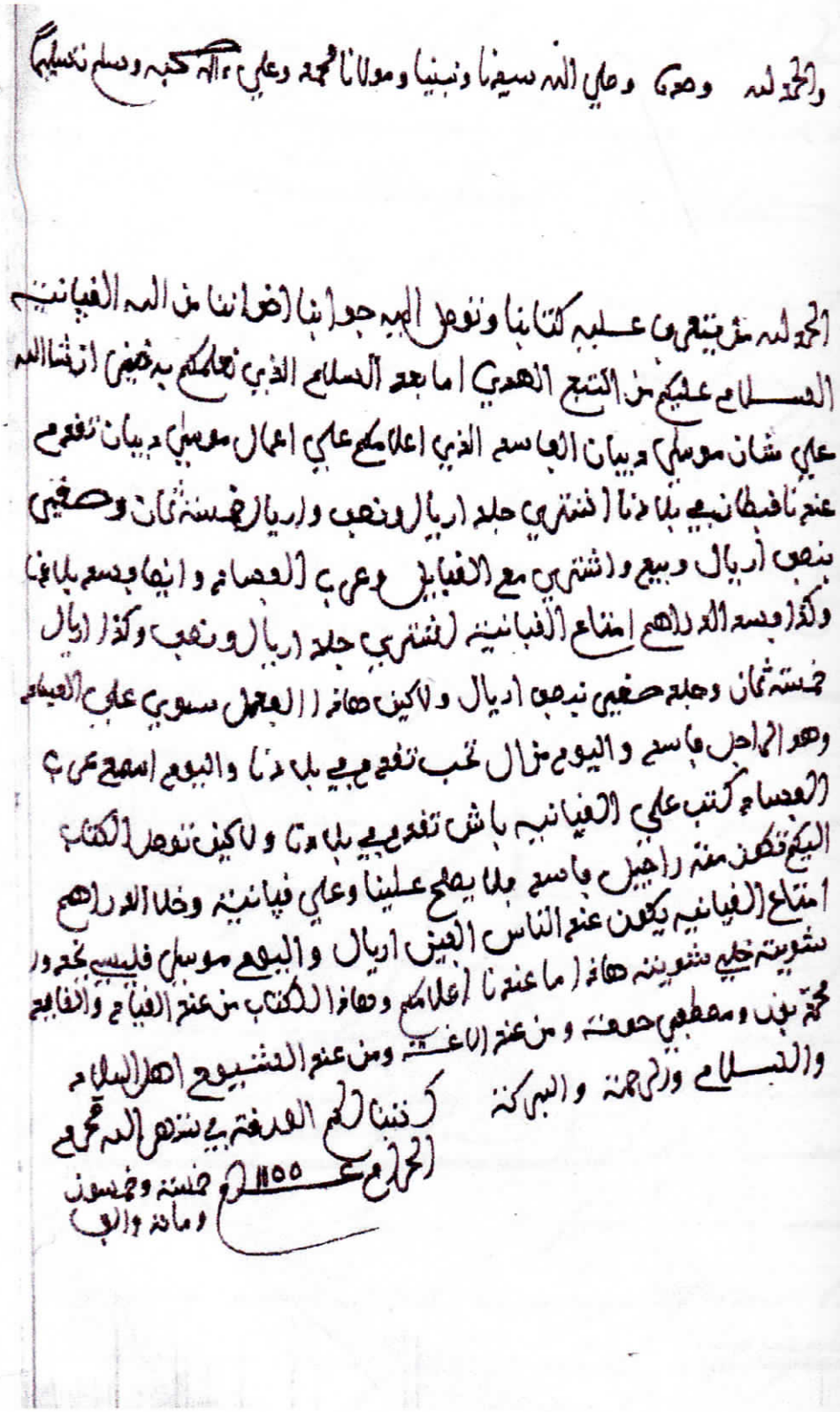
Lettres écrites en arabe, Archive de CCI, Marseille, L III/ 360 (03).



ملحق رقم (18):

رسالة من جماعة القلبين إلى الكبانية في فرنسا، حررت بتاريخ الخميس محرم 1155هـ

Lettres écrites en arabe, Archive de CCI, Marseille, L III/360 (03)

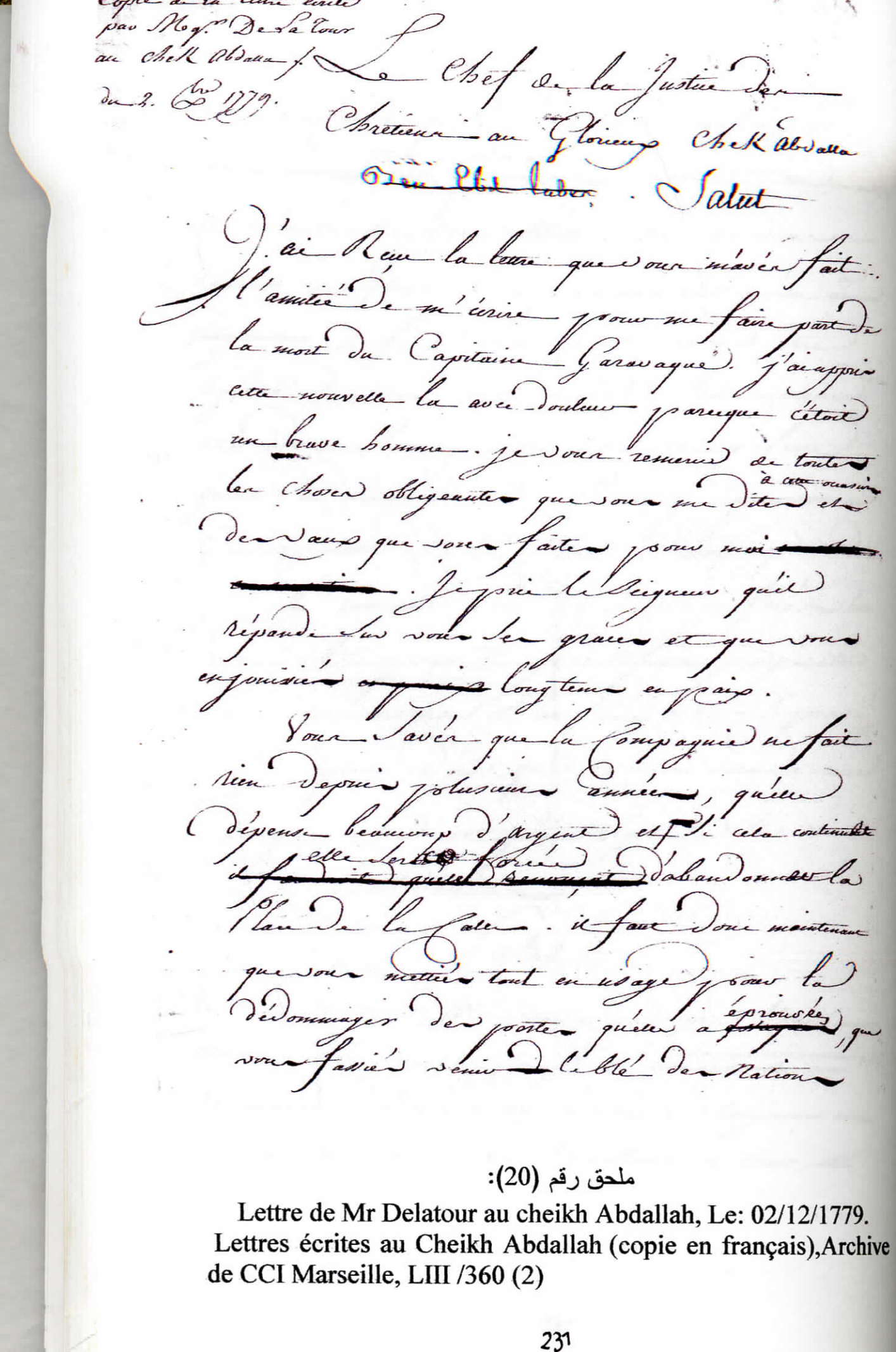


ملحق رقم (19):

رسالة من القايد محمد البوني ومصطفى خوجة و الآغة و شيوخ أهل البلاد إلى الكبانية،

حررت في محرم 1155هـ.

Lettres écrites en arabe, Archive de CCI, Marseille, L III/360 (03)



Copie de la lettre écrite
par Mgr. De la Tour
au Chek Abdallah
du 2. Xbre 1779.

Le Chef de la Justice des
Chrétiens au Glorieux Chek Abdalla
Que Dieu le bénisse. Salut

J'ai reçu la lettre que vous m'avez fait l'amitié de m'écrire pour me faire part de la mort du Capitaine Garavague. J'ai appris cette nouvelle la avec douleur parcque c'étoit un brave homme. je vous remercie de toutes les choses obligeantes que vous me dites et à cette occasion des vœux que vous faites pour moi [redacted]. Je prie le Seigneur qu'il répande sur vous les graces et que vous enjouissiez [redacted] longtems en paix.

Vous savés que la Compagnie ne fait rien depuis plusieurs années, qu'elle dépense beaucoup d'argent et si cela continuoit elle seroit forcée [redacted] d'abandonner la Place de la Calle. il faut donc maintenant que vous mettiés tout en usage pour la dédommager des pertes qu'elle a éprouvées, que vous fassiés venir l'Abbé des Nations

ملحق رقم (20):

Lettre de Mr Delatour au cheikh Abdallah, Le: 02/12/1779.
Lettres écrites au Cheikh Abdallah (copie en français),Archive de CCI Marseille, LIII /360 (2)

voisiner à la Cour chaque fois que vous lui donnerez par là d'autres preuves de votre attachement elle vient de son côté de vous en donner une faute de l'empressement qu'elle a mis à faire ce qui peut vous être agréable, car c'est à votre seule recommandation et dans l'unique vue de vous plaire qu'elle a nommé M. Ramel au Gouvernement de la Cour. J'espère donc que de concert avec lui vous ferez tout ce qui sera possible pour la prospérité de son commerce et pour lui faire oublier le passé.

Je prie Dieu qu'il vous accorde une longue vie et qu'il répande sur vous ses bénédictions

Salut.

Le Seigneur Ministre n'ignore pas l'attachement que vous avez pour la Cour, il ~~vous recommande~~ recommandera ses intérêts, apprendra toujours avec plaisir que vous avez ses intérêts à cœur.

TRAITÉ

FAIT le 1. Janvier 1694. ENTRE LES TRÉS ILLUSTRÉS & MAGNIFIQUES SEIGNEURS DEY, DIVAN & Milice de la Ville & Royaume d'ALGER, & la COMPAGNIE des FRANÇAIS nommés & avoués pour la Pêche du Corail et commerce du Bastion de France.

Au Nom de Dieu le créateur de tout Présent et Avenir.

Soit notoire, que Comme les Capitulations faites en 1604. entre les Empereurs Henry IV. & Sultan Achmet auroient acquises aux français nommés et avoues de leur Prince le droit du Commerce de la Pêche du Corail aux Côtes de Barbarie, et particulierement dans le Royaume d'Alger ou les Suissances auroit permis de s'établir tant au Bastion de france qu'autres Places de sa dépendance. le Sieur annet Caissel faisant pour Pierre hely en exécution du traité de Paix fait en dernier lieu entre le très haut, très Suissant et très invincible Empereur de france et les dites Suissances se seroit presenté à nous pour le rétablissement dudit Commerce et Pêche du Corail dans toutes les dites Places, et Comme nous avons jugé a rétablissement nécessaire pour entretenir l'union et bonne Correspondance qui est entre la france et nous, après nous avoir justifié de son pouvoir que nous avons reconnu pour Suffisant, il auroit Stipulé et accepté pour Pierre hely et sa Compagnie les articles qui suivent. signé, Caissel avec Paraphe & Cachet

Article premier.

Nous déclarons Pierre hely et sa Compagnie nommés et avoués de l'Empereur de france, pour la peche du Corail et autres négoces proprietaires immutables des dites Places du Bastion de france, la Calle, Cap de Rose, Bonne et autres places en dépendantes, excluant des à présent et à toujours, toutes autres personnes d'y prétendre ni d'y faire aucun Commerce sans aveu ni permission expresses. Paraphe du Sr Caissel

II.

Il est défendu à tous Capitaines de nos Vaisseaux, galeres et tous autres Batimens de donner aucun empêchement ni de faire aucune Visite à tous ceux qui iront audit Bastion de france ou Places en dependant ayant passeport de l'amiral de france et au retour celui du Gouverneur dudit Bastion, ni

ملحق رقم (21):

Traité de 1694 Collationné a l'original par Armeny Benezet, Agent de la Cie R. A , à Alger , Le : 06/12/1757.

Recueil des édits, règlements, Traités et mémoires depuis 1741, Archive de CCI Marseille LIII /5.

... qui seront ... desdits Batiments gens et argent ou autres marchandises de rachat à la requisition de l'agent du dit hely en cette ville. Paraphe du Sr Caisel.

III.

Et attendu que le dit Bastion, la Calle & Cap de Rose sont fort delabrés et abandonnés il lui sera permis de les reparer et remettre en leur premier Etat et de prendre sur les lieux tout ce qui lui sera necessaire pour cela: et attendu qu'un moulin à vent ne suffit pas pour faire les farines necessaires à la Subsistance des Places parceque les Vents de terre manquent souvent, nous permettons à ladite Compagnie de faire Batir un moulin sur chacun des monts du dit Bastion et de la Calle, lesquels elle fera enceindre d'une muraille pour empecher les insultes que les maures du Pays y pourraient faire. Paraphe du Sr Caisel.

IV.

Arrivant quelque different ou guerre entre les Maures qui empechent le dit hely d'avoir du blé pour nourrir les gens qui sont dans lesdites Places il lui sera permis d'en prendre à Bonne ou autres lieux de ce pays en le payant au prix courant et d'envoyer tous les ans deux Barques en France pour la nourriture des femmes & Enfans de ceux qui seront à son service pour la dite peche du Corail et négoce. Paraphe du Sr Caisel.

V.

Il sera payé à l'aga de Bonne trois mille Sataques par an en six payemens égaux et le premier commencera en même tems que celui d'Alger; toutes reconnoissances aux Chefs seront payées comme du tems du Sr Sanson, cessantes toutes les introductions faites depuis et ne pourra le dit aga, Caïd, ni autre aller au dit Bastion sans l'ordre exprés du Divan d'Alger. Paraphe du Sr Caisel.

VI.

Il ne sera payé au dit Bonne aucun droit d'Entrée ni de Sortie; Defendons à tous les habitans de vendre à d'autres qu'au dit hely Cire, Cuirs laines, Suifs ni autres marchandises non plus que les Cuirs des agas, des Zouars qu'il payera comme du tems de Sanson, ni les Cuirs tanés qui resteront après la provision de ladite Ville à peine de Confiscation au profit de notre Douane; les Bateaux pourront charger des Courcoussous et autres provisions pour les habitans des Places, pourra y tenir un Prêtre pour y dire la Sainte Messe ainsi qu'au Bastion, la Calle & Cap de Rose, changer ses Agens, Commis et généralement faire toute Chose comme du tems de Sanson. Paraphe du Sieur Caisel

VII.

Il est Permis au dit hely de faire pecher le Corail au Bastion, la Calle, Cap de rose, Bonne, le Collo, Gigeri et Bugie sans qu'on puisse lui donner

aucun empêchement, mais il lui sera donné aide et assistance et fournis les vivres et autres choses dont il aura besoin en le payant au prix courant. Paraphé du s.r Caisel.

VIII.

Le Caïd du Collo prendra pour tout droit, dix pour cent sur l'argent que le dit hely envoyera au dit lieu pour acheter les Cuirs et les cires et les Cuirs dependant du Bey de Constantine moyenant quoi est expressement défendu au Caïd de prendre aucun autre droit et à tous les marchands qui apporteront vendre des Cuirs de les falsifier, ni les vendre non plus que les Cuirs et autres marchandises à aucun maure ni chretien; mais seulement au dit hely d'autant que cela est contre la bonne foy de notre parole, et en contrevenant seront les dites marchandises confisquées au profit de notre Douane, ordonnant par exprés audit Caïd et à l'aga du dit Collo de tenir la main à l'execution du présent article à peine d'en répondre en cas de plainte du contraire de la part du dit hely. Paraphé du sieur Caisel.

IX.

Que si par malheur il arrivait quelque different qui causa rupture de paix avec l'Empereur de france, ce que dieu ne veuille, le dit hely ne sera point inquiété ni recherché dans son Etablissement n'entendant point meler une Cause particuliere avec la générale, ni les affaires d'Etat avec le négoce qui s'introduit et s'exerce de bonne foy; mais seront le dit hely et ses Commis nos fermiers et nos bons amis maintenus en paisible possession et Jouissance du dit Bastion et places dépendantes attendu le grand avantage qu'il en revient à la paye des Soldats et à tous les habitants de ce Royaume. Paraphé du sieur Caisel.

X.

Il est Permis au dit hely d'envoyer tous les ans deux Barques en cette Ville pour y faire négoce, les quelles il pourra ou faire envoyer charger au Bastion et à la Calle ou autres lieux de la Côte sans qu'on puisse le contraindre de prendre des Cuirs, ni des Cires des fondouks ni autres marchandises contre sa volonté. Paraphé du s.r Caisel.

XI.

Moyenant les dites permissions et privileges que nous accordons au dit hely nous défendons à tout autre d'aller dans les dites places sans son Consentement à la charge qu'il payera à notre Divan trente quatre mille Doubles d'or par chaque année en six payemens égaux qui se feront de deux en deux mois au moyen de quoi nous promettons de le maintenir en paisible possession et jouissance du dit Bastion et places en dépendantes. Paraphé du sieur Caisel.

XII.

L'argent & le Corail que sera envoyé à Alger par le dit hely pour payer les Droits et tributs ne seront Seront Sujets à aucun droit non plus que ce qui sera envoyé en cette ville pour la Subsistance de son Agent et lui sera permis de changer tant celui d'alger que les autres Places quant il le trouvera à propos Sans qu'on lui en puisse empêcher pour quelque raison que ce puisse être, il est défendu à tous les dits agents d'emprunter de l'argent Sous quelque cause que ce soit, Sarraphe du Sieur Caisel.

XIII.

Et Voulant bien gratifier & reconnoître les peines & Soins de notre cher ami Le Sieur anne'l Caisel agent du dit hely, lequel a longuement & Vertueusement travaillé pour le rétablissement du dit négoce et pêche du Corail dans toutes les Places annoncées au present traité nous accordons tant au dit Caisel qu'à la dite Compagnie Sans qu'il soit payé par le dit hely ni les siens pendant le tems aucune Disme à notre Divan, à l'aga de Bonne, ni au Caid du Collo mentionnés au present traité lesquels commencent à Courir a jourd'huy premier Janvier 1604. et finiront le dernier du mois de may de la même année pour cet effet nous en deschargeons le dit Sieur et Sa Compagnie dès à present et promettons le faire decharger par le Bey de Constantine, l'aga de Bonne & Caïd du Collo Sans quils puissent être troublés pendant ce tems & après que les Cinq mois seront passés le dit hely sera obligé de payer les Dismes à notre Divan, à l'aga de Bonne & au Caïd du Collo aux termes portés par le présent traité. Signé, Caisel avec Sarraphe & Cachet.

XIV.

Fait double & Publié en la maison du Roy, le Divan général assemblé ou étoient les très Illustres & Magnifiques Seigneurs Moustapha Pacha Agy Chaban Dey, le Mufti, le Cadi des Turcs, & celui des Maures, l'aga de la Milice et les gens de la loi, de Justice et de guerre et le Sieur Caisel. le premier Jour de Janvier de mil Six cent quatre Vingt quatorze et de l'Regire le quatre de la lune de Jumazevel de l'an mil cent cinq en temoignage des quelles choses les dits Seigneurs Dey, Aga & Caya de la milice de dit Caselont souscrit le present traité de leurs noms et à iceluy fait imprimer leurs Cachets ou Sayes ordinaires et Si quelqu'un contrevient au present traité il Sera Chatié rigoureusement pour Servir d'Exemple et reputé rebelle aux ordres du Grand Seigneur et aux nôtres parce que telle est nôtre Volonté. le dit Jour & anque cy dessus. Signé, Caisel avec Sarraphe & Cachet.

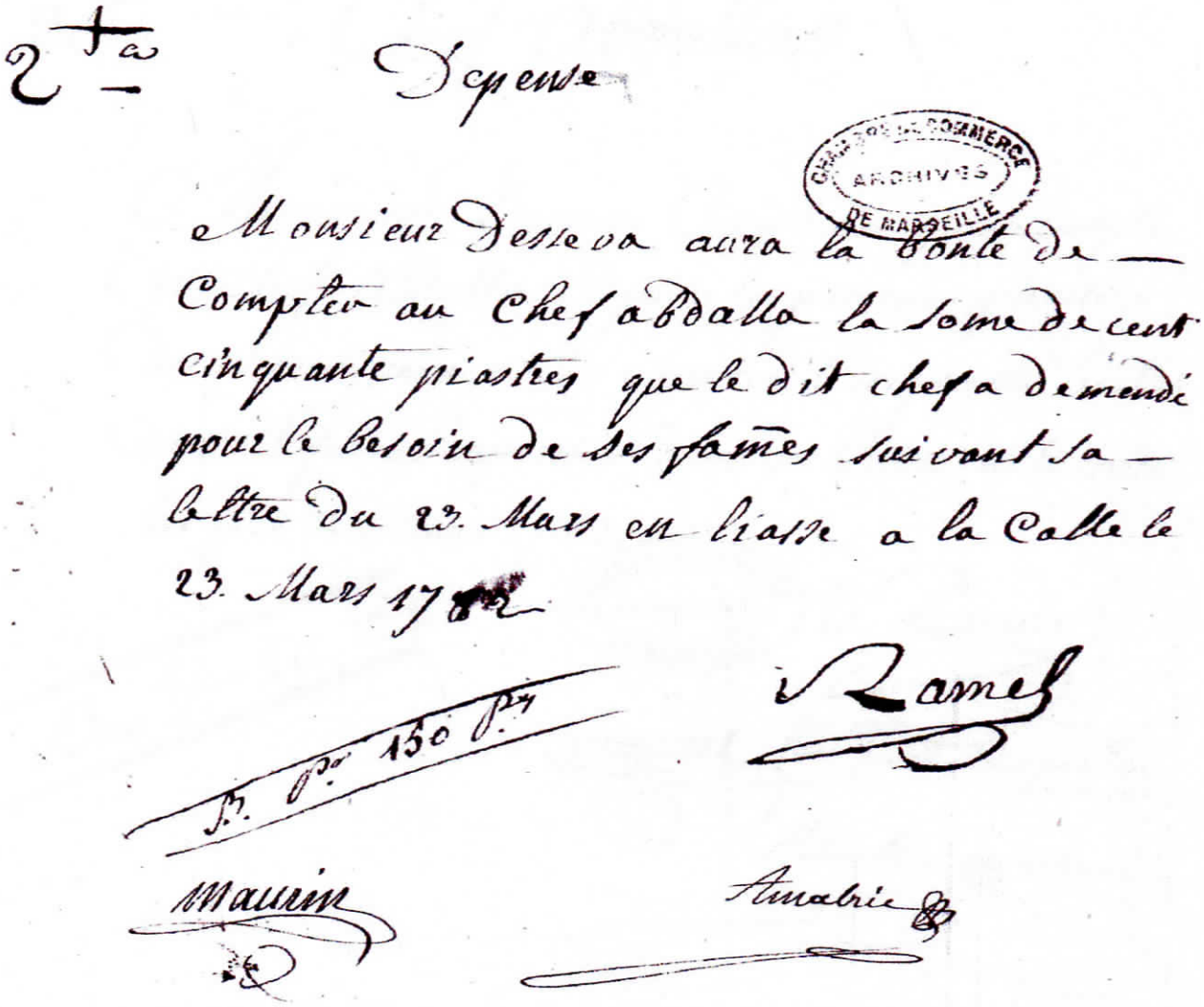
XV.

Depuis l'Ottoman cy contre fait nous aurions tenu un second Divan

à la forte instance et sollicitation que nous en a fait le Sieur Caisel Agent du dit Bely à cause des dettes qui pourroient avoir été contractées par ceux qui ont cy devant négocié aux Echelles d'Alger, du Bastion, Cayfe de Bone, la Calle, Bonne, Stora, le Collo, Gigeri, Bougie et autres lieux de notre Royaume qui nous a fait connoitre et dont nous sommes tous ensemble convenus de l'injustice qu'il y auroit de rendre le Sieur Bely et ses associés responsables des sommes qui pourroient être dues par ceux qui ont cy devant occupé les dites Echelles.

Nous après plusieurs paroles et diverses explications de part et d'autre Le Divan général assemblé sommes convenus avec le dit Caisel stipulant pour les susnommés que les Dettes des Sieurs Piquet, Arnaud, Latour, Talo la fontaine, Destrelot, Rebuty, Dusault et ses associés et généralement toutes celles qui auraient pu être faites depuis que le Bastion et autres Places ont été données aux français, soit pour prêt d'argent, Dismes, droits, achats des marchandises, loyers de maison, Salaires ou usances tant aux Turcs, Maures, juifs qu'autres nations qui puissent être, sont dès aujourd'huy éteintes et entièrement abolies en vertu du présent dans toute la dépendance de ce Royaume et même celles dues à notre Divan s'il s'en trouve sans qu'on puisse lui en faire aucune demande et pour cet effet nous ordonnons à nos Beys, agas et Caids de donner toute la protection nécessaire aux Chrétiens du Bastion pour y faciliter leurs negoces sans aucun trouble et faire executer entre le dit article en tout son Contenu étant notre Volonté et que sans cela le dit Sieur Caisel n'aurait point traité avec nous.

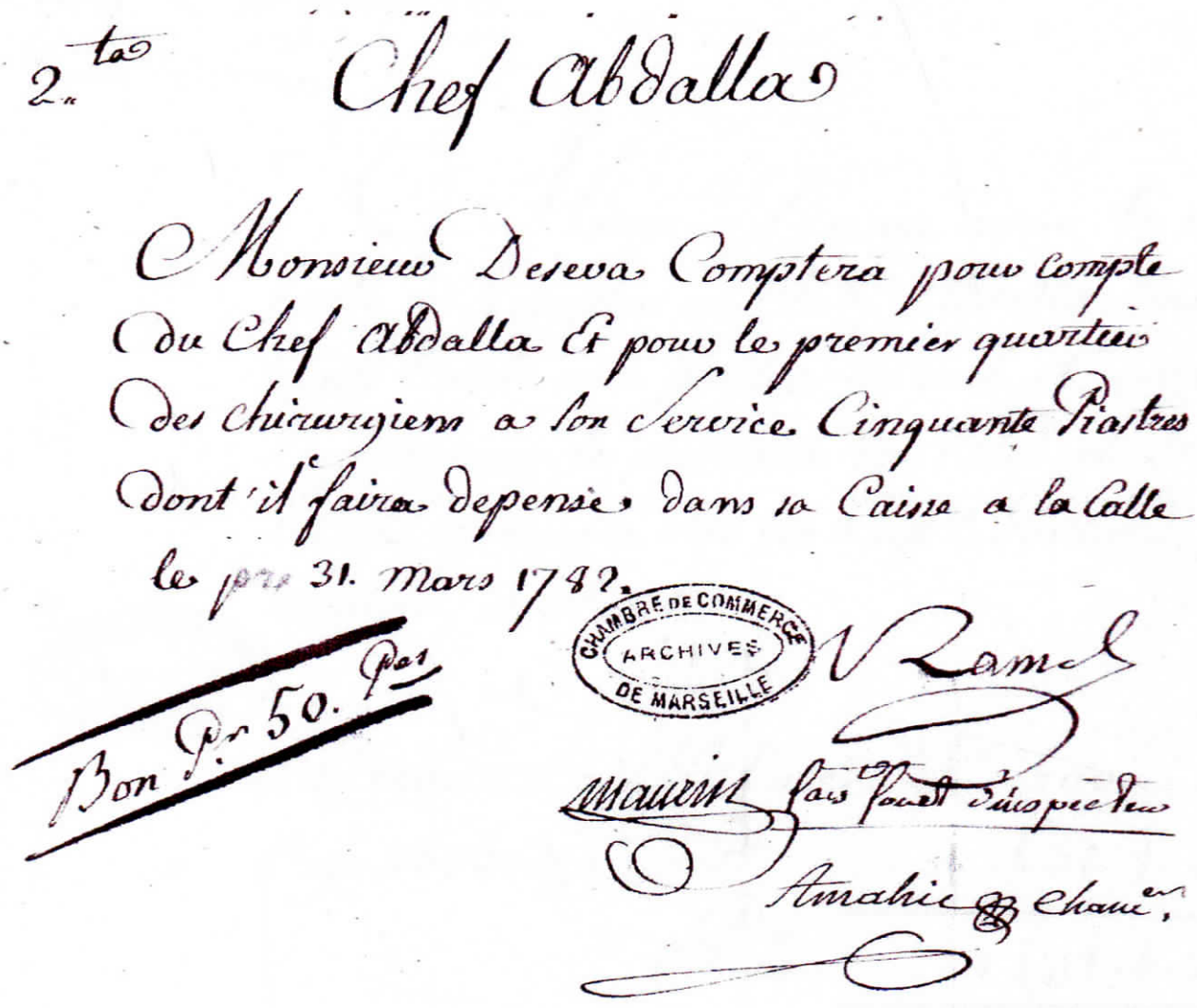
Fait Double et publié en la maison du Roy en presence des Illustres & Magnifiques Seigneurs nommés cy contre et du dit Caisel le 3 Janvier 1694 et de l'hegire le premier du Jumazesel l'an mil cent cinq et avons tous tous ecrit le present et imprimé les Cachets ou Tapes ordinaires, ledit Jour etan cy dessus. Signé Caisel avec Paraphe.



ملحق رقم (22):

Bon de 150 piastres pour Chef Abdallah, (Duplicata pour la Cie), la Calle le : 23/03/1782.

Affaires avec Cheik Abdallah (1761-1782), Archive de CCI Marseille LIII /1048.



ملحق رقم (23):

Bon de 50 piastres pour Chef Abdallah, (Duplicata pour la Cie), la Calle le : 31/03/1782.

Affaires avec Cheik Abdallah (1761-1782), Archive de CCI Marseille LIII /1048.

Duplicata Pour
La Compagnie.

Mons.r Deseva aura la
bonté de Compter au Chek Abdalla Onse.
Cent Trente. une piastre, un real, et deux
Aspres, pour le montant du Bled, et de
l'Orge embarqué sur les Capn.s Gaillard,
Mouton, et Laget.

CHAMBRE DE COMMERCE
ARCHIVES
DE MARSEILLE

Savoir

Blé 1000. Mes. a 1/2 P.e l'une ... P.es 500. — —
Orge 2525. id. a 1/4 de P.e ..... 631. 1. 2.

P.es .. 1131.1.2.

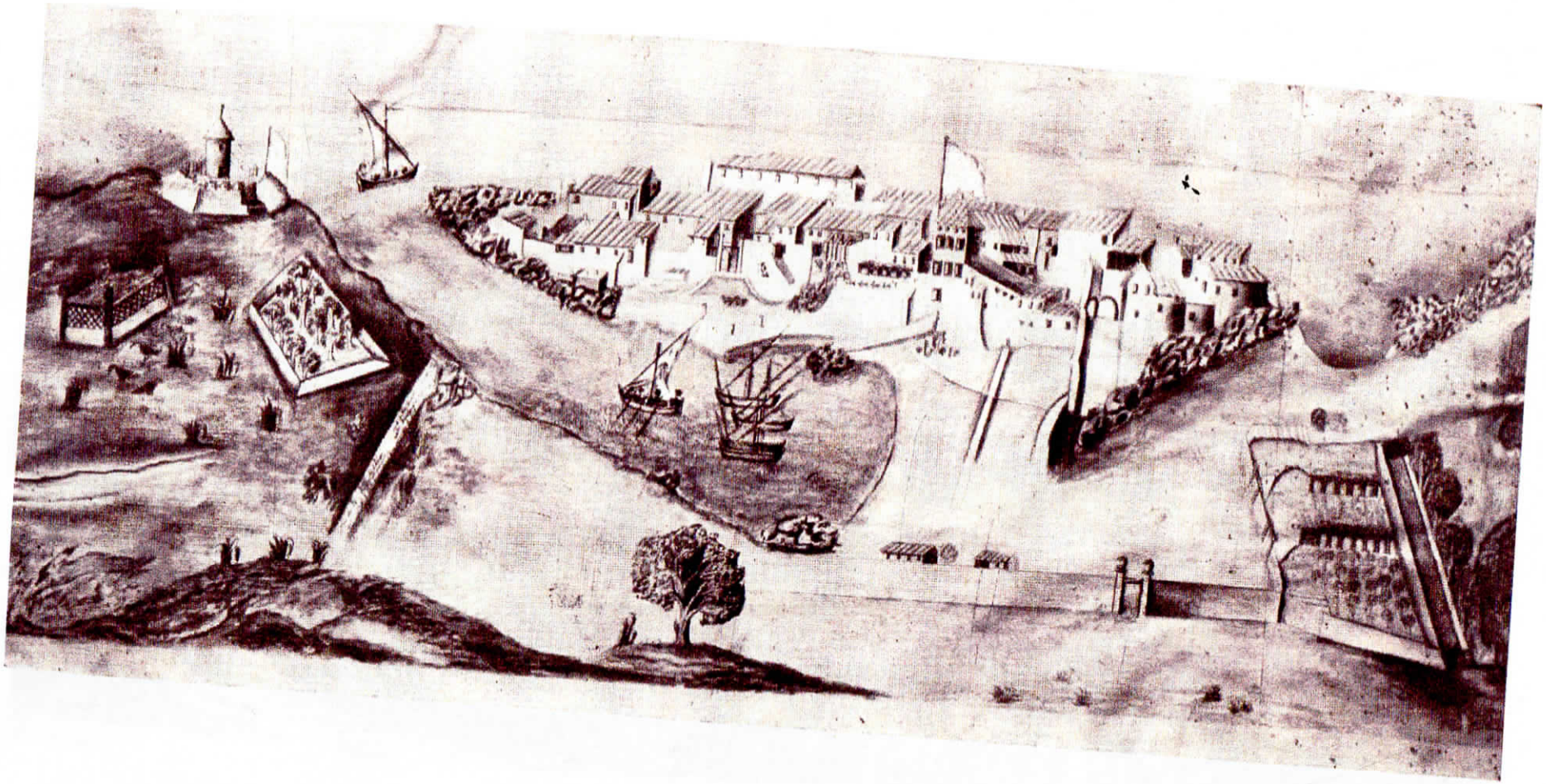
A la Calle le 5. novembre 1780.

V Ramel Edouard Devieu

ملحق رقم (24):

Bon de 1131.1.2 piastres pour Chef Abdallah, (Duplicata pour la Cie), la Calle le : 05/12/1780.

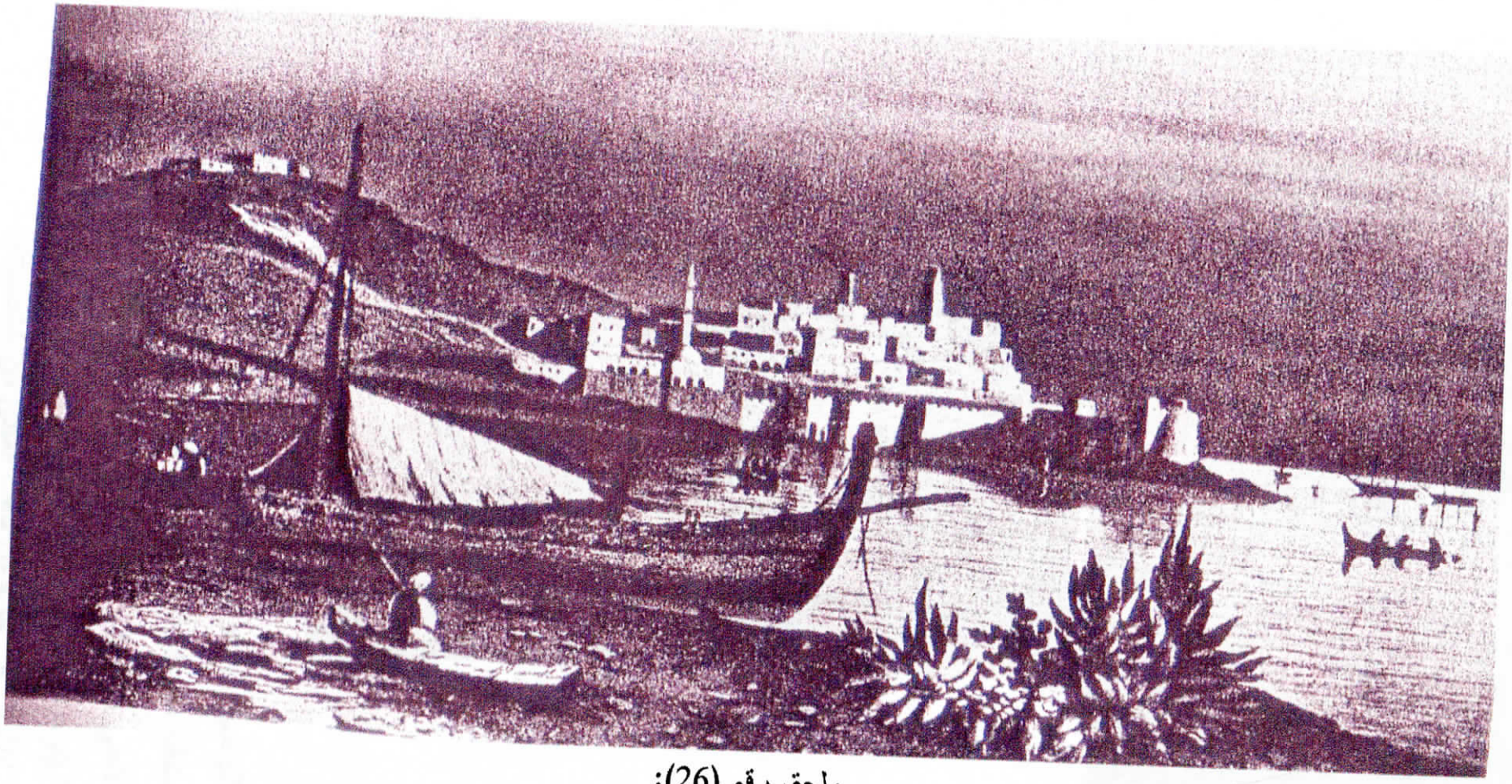
Affaires avec Cheik Abdallah (1761-1782), Archive de CCI Marseille LIII /1048.



ملحق رقم (25):

لوحة مرسومة للبستيون في سنة 1780.

Bergasse Louis, Notice Historique sur la chambre de commerce de Marseille (1599-1912), Typographie et Lithographie Barlatier, Marseille, 1913.



ملحق رقم (26):

لوحة مرسومة لميناء عنابة في العهد العثماني.

Picard Ernest, La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Jules Carbonel (Alger), Librairie Plon (Paris), 1930.



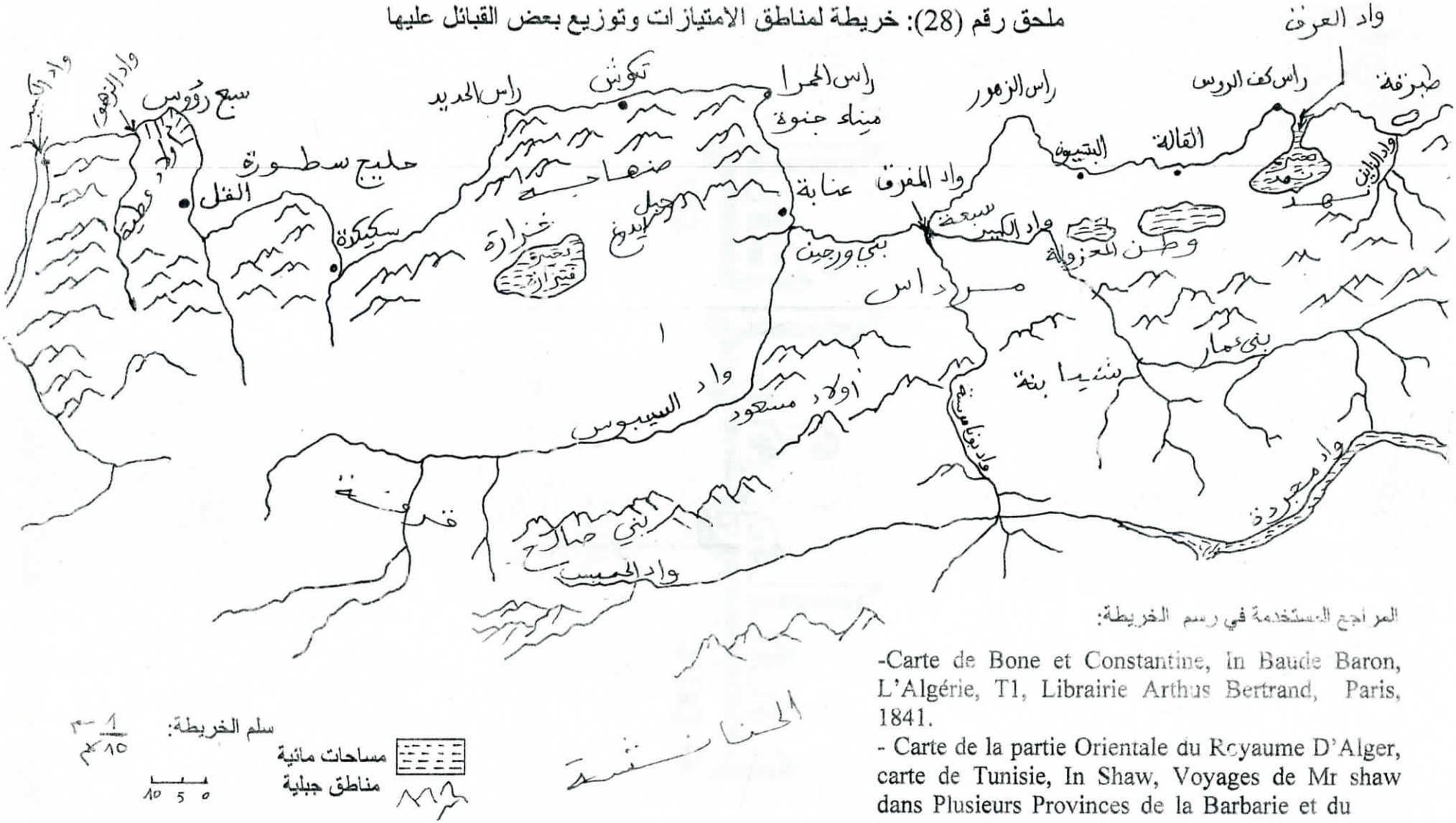


ملحق رقم (2) صورتان فوتوغرافيتان ملتقطتان ــ بتاريخ : 20 أفريل 2005 ــ للأطلال المتبقية من دار الشركة الملكية في القل.

الصورة في الأعلى هي للباب الخارجي أو مدخل المبنى، وجزء من جداره المبني بحجارة محلية (نوعية تافزة).

– الصورة في الأسفل هي جزء من سقف المبنى من خشب.

ملحق رقم (28): خريطة لمناطق الامتيازات وتوزيع بعض القبائل عليها



سلم الخريطة: 1/ 10 كم

10 5 0

مساحات مائية

مناطق جبلية

المراجع المستخدمة في رسم الخريطة:

-Carte de Bone et Constantine, In Baude Baron, L'Algérie, T1, Librairie Arthus Bertrand, Paris, 1841.

- Carte de la partie Orientale du Royaume D'Alger, carte de Tunisie, In Shaw, Voyages de Mr shaw dans Plusieurs Provinces de la Barbarie et du Levant...Alger et Tunis..., Jean Nealme, 1743, T1, p108, T2, p173.

بيبليوغرافيا

1-الوثائق:

1-الوثائق المخطوطة:

أ- باللغة العربية:

***- في المكتبة الوطنية بالجزائر:**

1-مجموعة مراسلات ووثائق مخطوطة موجهة من بايات ودايات وكبار الموظفين في كل من بايلك قسنطينة ودار السلطان إلى موظفي الشركة الملكية في كل من القالة عنابة والقل، إضافة إلى مراسلات الموظفين الجزائريين مع بعضهم البعض. تحمل رقم 1641.

***- في أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا:**

2-Lettres écrites en arabe, L III/360 (03).

(مجموعة رسائل من أعيان وكبار الموظفين والمسؤولين الجزائريين في القل والقالة وقسنطينة موجهة إلى مقر الشركة في مرسيليا(1151هـ ـ1201هـ).

ب- باللغة الفرنسية:

*** في المكتبة الوطنية بالجزائر:**

3- Albert Devoulx, Alger, B.N.A.,N° 3213.

***- في أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا:**

4- Affaires avec Cheikh Abdallah (1761-1782), L III/1048. (des Bons pour son compte avec la compagnie, et des Comptes annuels Courants du Cheikh Abdallah).

5- Extraits de différents Journaux de la Calle relatifs au Cheikh Abdallah (1761), L III/1048.

6- Journal de Bone ,mois de Janvier 1783, L III/1217.

7 -Journal de La Calle , mois d'Août 1759, L III/1052.

8- Journal de la Calle, mois de Novembre 1757, L III/1050.

9- Journal de Collo mois d'Août 1780, L III/1292.

10- Journal de Collo mois de Décembre 1753, L III/ 1287.

11- Lettres écrites au Cheikh Abdallah (copies en français),L III/360 (2) (des lettres écrites par des directeurs de la Cie R. A) .

12- Recueil des édits, règlements, traités et mémoires depuis 1741, L III/5.

2-الوثائق المطبوعة:

أ- باللغة العربية:

13- جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

ب- باللغة الفرنسية:

14- De Card E. Rauard, Traité de la France avec les pays de l'Afrique du nord , A. Pedon, Paris , 1906

15- De Grammont H. D, Correspondances des consuls d'Alger, (1690-1742) ,Adolphe Jourdan (Alger), Ernest Leroux (Paris), 1890. (293 pages).

16- Devoulx Albert, Les archives du Consulat général a Alger, Bastide, Alger, 1865. (152 pages)

17- Devoulx Albert, Tachrifat, Imprimerie du gouvernement ,Alger, 1852. (99 pages).

18- Magastel-khiat Aicha, Tableau de statistique de populations arabe soumise au régime de l'administration militaire de la division de Constantine « recensements des tribus Algériennes 1857 ».

19- Plantet Eugène, Correspondances des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la cour (1577-1830) , T 2 , Felix Alcan, Paris 1894.(734 pages).

20- Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger avec la Cour de France (1579-1833), T 1 ,T 2, Réimpression Editions Bouslama, Tunis, 1981.

2-المصادر:

أ- باللغة العربية:

21- البوني أحمد بن قاسم ، التعريف ببونة إفريقية بلد سيدي أبي مروان الشريف، تقديم وتعليق سعيد دحماني، دار الهدى، عين مليلة، جوان 2001.

22- البكري أبو عبيد الله : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، نشر Le Baron de Slane, Imprimerie de gouvernement, Alger, 1857. (211 صفحة)

23- وولف جون، الجزائر وأوربا(1500-1830)، ترجمة أبو القاسم سعد الله ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، (508 صفحة).

24- الوزان الفاسي الحسن بن محمد المعروف بليون الإفريقي، وصف إفريقيا. ترجمة محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط 2، 1983. (382 صفحة).

25- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1980، (196 صفحة).

26- الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، (289 صفحة).

27- الزياني أبو القاسم، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة ، الرباط، 1991.

28- ابن حوقل أبو القاسم محمد علي، صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، (د ت ط). (432 صفحة).

29- كاثكارت ، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982. (321 صفحة).
30- مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، (المرحلة الأخيرة)، تحقيق د. حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، (د، ت، ط). (73 صفحة).
31- بن ميمون الجزائري محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحروسة، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، سنة 1981.(402 صفحة).
32- بن العطار، أحمد بن المبارك، تاريخ قسنطينة، تحقيق رابح بونار، (د، ن)، (د، ت، ط). (89 صفحة).
33- بن العنتري محمد صالح، فريدة منسية في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة، (تاريخ قسنطينة)، مراجعة وتقديم وتعليق د. يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية،(د ، ت،ط). (186 صفحة).
34- الفكون عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية ، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي بيروت ، لبنان، 1987. (275 صفحة).
35- ابن قنفذ القسنطيني أبو العباس بن الخطيب، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق، محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968.
36- شلوصر فندلين، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، ترجمة وتقديم د. أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د.ت.ط). (114 صفحة).
37- خوجة حمدان، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968. (210 صفحة)
38- خوجة حمدان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق، د. محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975. (214 صفحة).
39- خوجة حسين، ذيل بشائر الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس،(د، ت، ط). (325 صفحة).
40- بن خوجة حمدان علي رضا أفندي الجزائري، وصف رحلة من الجزائر إلى

قسنطينة عبر الجبال (1832)، تعريب وتقديم عميراوي حميدة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 1999، (96 صفحة).

ب- باللغة الفرنسية:

41- Anonyme, Chronique de la régence d'Alger « El Zoharat el Nayerat », Traduite par Alphonse Rousseau, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841.

42- Chaillou Lucien : Texte pour servir a l'Histoire de l'Algérie au 18ème siècle , (S. D. P), (S. M. E) ,(184 pages).

43- De Paradis Venture , Alger au 18ème siecle, Publié par Fagnan, Typographie Adolphe-Jourdan , Alger, 1898. (178 pages).

44- Dépôt Général de la guerre, Aperçu Historique et topographique sur l'Etat d'Alger, Chez Piquet Géographie Ordinaire du Roi, Paris, 2ème édition, 1830. (230 pages).

45- Desfontaines Louiche René, Fragments d'un voyage dans les Régence de Tunis et d'Alger (Fait de 1783 a 1786), Publié par Dureau De La Malle, Librairie de Gide, Paris, 1838 (385 pages).

46- De Tassy Laugier, Histoire du royaume d'Alger (un diplomate français à Alger en 1724), Loysel, Paris 1992. (207 pages).

47- Esquer Gabriel, Recueil des documents inédits, Librairie ancienne Honoré- -Champion, Paris, 1927.

48- Juchereau De Saint Denys, Considérations Statistiques, Historiques, Militaires et Politiques sur la Régence d'Alger , Librairie Delumay, Paris , 1831.

49- Perrot A. M. ,Alger (Esquisse topographique et historique du royaume de la ville d'Alger), Librairie Ladvocat, 3ème édition, Paris 1830-1831.

50- Peyssonnel Jean André, Voyage dans les Régences de Tunis et d'Algérie (1725), La Découverte , Paris, 2ème édition, 1987, (268 pages).

51- Poiret L'Abbé, Lettres de Barbarie (1785-1786), Le Sycomore, Paris, 2ème édition, 1980. (203 pages).

52- Poiret L'Abbé, Voyage en Barbarie ou lettres écrites de l'ancienne Numidie (1785-1786), T1, chez J. B. F, De La Rochelle Librairie, 1ère édition, Paris, 1789.

53- Reynal G.T., Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique septentrionale, T1, T2, Librairie Amble Costes, Paris, 1826.

54- Shaw Thomas, L'Algérie un siècle avant l'occupation française, Imprimerie de Carthage, 2ème édition, Paris, 1968. (227 pages).

55- Valliere C. Ph , l'Algérie en 1781 (Mémoire du Consul C. Ph. Valliére), Publié par Lucien Chaillou, (S, D, P). (76 pages).

3-المراجع:

أ- باللغة العربية:

56-بن آشنهو عبد الحميد، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، (د، د، ن)، (د ت ط). (232 صفحة).

57-بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا(1500-1830)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (د ت ط).(205 صفحة).

58- الزبيري العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830)

70- Baude Baron, L'Algérie, Librairie Arthus Bertrand, Paris, 1841

71- Belhamissi Moulay, Les captifs Algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830), E. N. L, 1988.

72- Bergasse Louis, Notice Historique sur la chambre de commerce de Marseille (1599-1912), Typographie et Lithographie Barlatier, Marseille, 1913.

73- Boutin Abel , Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie (1515-1830). Paris, 1902. (622 pages).

74- Chausolles M. P, L'Algérie Pittoresque, (Histoire de la régence d'Alger, depuis les temps les plus reculés jusqu'a nos jours), J. B. Paya, Toulouse, 1845

75- De Grammont H. D, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux , Paris, 1887.(422 pages).

76- De La Malle Durau, Province de Constantine (Recueil de renseignements), Librairie de Gide, Paris, 1837.

77- De La Primaudaie M. F -Helie, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Imprimerie de Ch. Lahure et Cie, Paris, 1860. (319 pages).

78- Derdour H'sen, Annaba, T 2, S.N.E.D , Alger, 1983. (574 pages).

79- Emrit Marcel, et Ernest Piquois, La Calle et son histoire, Syndicat d'initiative de la Calle, 1951. (51 pages).

80- Féraud Charles , Histoire des Villes de province de Constantine « La Calle » et Documents pour servir à

70- Baude Baron, L'Algérie, Librairie Arthus Bertrand, Paris, 1841

71- Belhamissi Moulay, Les captifs Algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830), E. N. L, 1988.

72- Bergasse Louis, Notice Historique sur la chambre de commerce de Marseille (1599-1912), Typographie et Lithographie Barlatier, Marseille, 1913.

73- Boutin Abel , Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie (1515-1830). Paris, 1902. (622 pages).

74- Chausolles M. P, L'Algérie Pittoresque, (Histoire de la régence d'Alger, depuis les temps les plus reculés jusqu'a nos jours), J. B. Paya, Toulouse, 1845

75- De Grammont H. D, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux , Paris, 1887.(422 pages).

76- De La Malle Durau, Province de Constantine (Recueil de renseignements), Librairie de Gide, Paris, 1837.

77- De La Primaudaie M. F -Helie, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Imprimerie de Ch. Lahure et Cie, Paris, 1860. (319 pages).

78- Derdour H'sen, Annaba, T 2, S.N.E.D , Alger, 1983. (574 pages).

79- Emrit Marcel, et Ernest Piquois, La Calle et son histoire, Syndicat d'initiative de la Calle, 1951. (51 pages).

80- Féraud Charles , Histoire des Villes de province de Constantine « La Calle » et Documents pour servir à

l'histoire des anciennes concessions françaises d'Afrique, L'association ouvrière, V. Villaud et Cie , 1877. (635 page).

81- Fillias A., « Le Corail », In (l'Algérie Documents divers), Cursach , Alger 1878.

82- Gaffarel Paul, La Conquête de L'Algérie jusqu'à la prise de Constantine, Librairie de Firmin-Didot et Cie, 1888. (192 pages).

83- Gaid Mouloud, Chronique des beys de Constantine, O.P.U, (s.d.p). (155 pages).

84- Garrot Henri ,Histoire général de l'Algérie, Imprimerie P. Rescenzo, Alger, 1910.

85- kaddache Mahfoud, l'Algérie durant la période ottomane, O.P.U, 1998.

86- Maitrot , Bone militaire, (44 siècle de luttes du 24 avant au 20ème siècles après notre ère), Bone, 1934.(531 pages).

87- Masson Paul , Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque(1560-1793), Librairie Hachette et Cie, Paris 1903.

88- Masson Paul, Marseille et la colonisation française, Barlatier, Marseille, 1906.

89- Mercier Ernest, Histoire de Constantine, J Marle et F Biron, Constantine, 1903.(730 pages).

90- Ministère de la Guerre, Tableau de situation des établissements français dans l'Algerie, (1844-1845), Imprimerie royale, Paris, 1846.

91- Parès Jaques, Un Toulonais à Alger (Meifrund Pierre-Joseph), Rieder, Paris, 1931. (57 pages).

92- Picard Ernest, La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Jules Carbonel (Alger), Librairie Plon (Paris), 1930. (433 pages).

93- Raynaud Lucien, La peste en Algérie, Archives de l'institut Pasteur D'Alger,1924.

94- Romano R, Commerce et prix du blé à Marseille au 18ème siècle, Librairie Armand –Colin , Paris, 1956

95- Roux Charles, France et Afrique du nord avant 1830, Librairie Felix Alcan , Paris, 1932. (749 pages).

96 – Roy (M), L'Algérie moderne, Librairie des Bons livres, Limoges, Paris, (S. D. P). (192 pages)

97- Saidouni Nacerddine, l'Algerois Rural a la fin de l'Epoque Ottomane (1791-1830), Dar Al Gharb Al Islami, Beyrout, 2001.

98- Valensi Lucette, Le Maghrebe avant la prise d'Alger (1790-1830), Imprimerie Madame France, Paris, 1969 .

4-الـــدوريـــات:

أ- باللغة العربية:

99-خليفة حماش، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس، المجلة العربية للدراسات العثمانية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، ع 13-14، أكتوبر 1996، ص ص 286- 412.

ب- باللغة الفرنسية:

100- Anonyme, Chronique, Mosaïques ,Inscriptions, etc..,

adressées au Musée d'Alger, R. A, N°2, Année 1857-1858, pp 327-328.

101- Barush, Note sur un cour d'eau appelé « Mafrag », R. A, N° 25, Année 1881, pp 72-75.

102- .A. Berbruggeur, Notes relatives a la révolte de Ben Sakhri., R. A, N° 10, Année 1866, pp 340- 352.

103- Bosio Jean Othon, Cote et discours de Barbarie (Fait et rédigé a Malte le 01/09/1587), R. A N°, 66, Année 1925, pp 384- 549.

104- Devoulx Albert, Relevé des principaux français qui ont résidé a Alger (1686-1830), R. A , N° 16, Année 1872, pp 356-387, 420- 450

105- Du Bouchage. F , Etude sur les ports de commerce de la Province de Constantine, Revue Algérienne et coloniale, Librairie de L. Hachette et Cie, Octobre 1859, Paris, pp 65-81.

106- Ernest Watbled, Pachas- Pachas Deys, R. A, N° 17, Année 1873, pp 438-443.

107- Esquer (G), Nécrologie, Edmond Fagnan, R. A, N° 72, Année 1931, pp 139- 142.

108- Féraud Charles (L),Documents pour servir a l'histoire de Bone, R. A, N° 17, Année 1873, pp 4 –23.

109- Féraud Charles, Documents pour servir a l'histoire de Philipeville, R. A, N° 20, Année 1876, pp 1-29

110- Féraud Charles (L), Les Hrar seigneurs des Hnancha, R. A N° 18, Année 1874, pp 119- 149.

111- Féraud Charles (L), Nécrologie, Albert De Voulx, R. A, N° 20, Année 1876, pp 514-517.

112- Feraud Charles, Oued el kebir et Collo, In R. A, N° 3, Année 1858-1859, pp 199- 206.

113 - Kokovtsov Matvéi Grigoriévitch :Une description de la cote barbaresque au 18ème siècle par un marin russe 1776-1777, publier par M.Canard , R. A 1951, N° 92, pp 21- 89.

114 - Maitrix ,Le ravitaillement Maghrébin de Malte au 18 siècle. Les cahiers de Tunisie n° 6, 2ème tr ,1954, pp 191- 202.

115 - Sudré, Chronique, R. A, N° 13, Année 1872, pp 472- 476.

116 - Vayssette, Histoire de Constantine sous la domination turque(1517-1837), (1ère partie 1517-1647), R.N.M.S.A. C. , V 11, Année 1867, L. Arnolet, Constantine, PP 241- 390

117 - Vayssette, Histoire de Constantine...,(2ème partie 1647-1792), R.N.M.S.A.C. , V 12, Année 1868, L. Arnolet, Constantine, pp 255- 393.

118- Vayssette, Histoire de Constantine..., (3ème partie 1792-1837), R.N.M.S.A.C , V 13, 1869, L. Arnolet, Constantine, pp 453- 620.

5 – المعاجم و الفهارس، الموسوعات:

أ- باللغة العربية:

119- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، طبعة جديدة (ط1)، 2000، مجلد 4.

120- شاكر مصطفى، موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، ج3، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، أكتوبر 1993، ص1807

ب- باللغة الفرنسية:

121- Fagnan .E , Catalogue général des manuscrits (de la B.N.A., 1ère tranche , du n° 1- 1987), B.N.A, 2ème édition 1995.

6- الرسائل الجامعية:

122- بيلامي وداد، النفوذ الاقتصادي – السياسي ليهود الجزائر (1516- 1830)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، بإشراف د. حميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

123- بليل رحمونة، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط (مرسيليا وليفورن) 1700-1827، رسالة ماجستير، بإشراف د. فغرور دحو، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2001-2002.

124- بن جبور محمد، صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18، رسالة ماجستير في تاريخ العلاقات الدولية، بإشراف غازي جاسم، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2002-2003

125- معاشي جميلة، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (ق 10هـ -13هـ) / (16م- 19م)، دراسة اجتماعية، سياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، بإشراف د. حماد حسين، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 1990-1991.

126- سلطاني الشريف، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، بإشراف د. توفيق برو، جامعة قسنطينة، دائرة التاريخ،1977- 1778

127- شاعو كمال، بايلك قسنطينة من خلال بعض وثائق المجموعة 1641 المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية(1207/1171هـ-1792/1757م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، بإشراف د. حساني مختار، جامعة الجزائر قسم التاريخ 2005/2004.

الفهرست العام

مـــقـــدمـــة

الـــمـــدخـــل

1- الفصل الأول: الشركة الملكية الإفريقية وامتيازاتها.....34

1.1/ المبحث الأول: تأسيس الشركة الملكية الإفريقية وحصولها على الامتيازات.....34

1.1.1/ تأسيس الشركة الملكية الإفريقية 1741.....34

2.1.1/ المعاهدة المقرة لامتيازات الشركة الملكية(1694م).....38

2.1/ المبحث الثاني: مؤسسات الشركة الملكية ووكيلها في الجزائر.....55

1.2.1/ البستيون الفرنسي في القالة.....55

2.2.1/ داري الشركة الملكية في عنابة والقل.....62

3.2.1/ وكيل الشركة الملكية في مدينة الجزائر.....65

3.1/ المبحث الثالث: الموظفون الجزائريون المشرفون على الامتيازات.....67

1.3.1/ شيخ المعزولة في القالة.....68

2.3.1/ السلطة المحلية في عنابة والقل.....75

3.3.1/ علاقة الموظفين الجزائريين بالشركة.....81

2/ الفصل الثاني : نشاطات الشركة الملكية الإفريقية والتزاماتها.....87

1.2/ المبحث الأول: إستغلال الامتيازات.....87

1.1.2/ التجارة.....87

2.1.2/ صيد المرجان.....119

2.2./ المبحث الثاني: التزامات الشركة تجاه الجزائر وخدماتها.....132

1.2.2/ إلتزامات الشركة المالية.....132

1.1.2.2/ الضرائب المفروضة على حق الامتياز.....132

2.1.2.2/الضرائب والرسوم المدفوعة على المرجان والسلع.....134

3.1.2.2/ الضرائب المدفوعة للأعيان وكبار الموظفين الجزائريين.....139

4.1.2.2/الهدايا.....144

2.2.2/ خدمات الشركة الملكية.....146

3/ الفصل الثالث: التجاوزات والمشاكل المؤثرة في استغلال الامتيازات...161

1.3/ المبحث الأول: تجاوزات الشركة الملكية في مناطق الامتيازات.....161

1.1.3/ الزيادة في تحصين وتسليح البستيون.....161
2.1.3/ محاولة التخلص من عبد الله شيخ المعزولة.....167
3.1.3/ أساليب الشركة في احتكار التجارة في موانئ الشرق الجزائري.....172
2.3/ المبحث الثاني: المشاكل المؤثرة في استغلال الامتيازات.....180
1.2.3/ نقص الأمن والاضطرابات في مناطق الامتيازات والجزائر.....180
2.2.3/ الطاعون وأثره.....194
3.2.3/ صيد الأجانب للمرجان وتهريبه.....198
4.2.3/ المشاكل الداخلية للشركة الملكية.....200
الخاتمة.....208
الملاحق.....212
بيبلوغرافيا.....247
الفهرست العام.....262